- دور «الفوضى» والتعقيدات السياسية في الإستراتيجية الأميركية الجديدة
- «نظرية الفوضى» وأخواتها
- الإنهيارات العامّة في عصر الفوضى المنظّمة
- الفوضى الدوليّة والإقليمية والفوضى غير البنّاءة في لبنان
- أيّ مصير للعرب في مشروع « إمبراطورية العولمة » ؟
- دور إسرائيل ومكاسبها

  في نظام «الفوضى البنّاءة» الأميركي
- «إقتصاد الفوضى»: مدخل إلى المفهوم والآثار والمستقبل
- الفلسفة السياسية للمحافظين الأميركيين الجدد
- World Politics: Anarchism VS. Order
- LE MONDE EN CHAOS
  La politique étrangère des Etats-Unis

الدفاع اللبناني الوطني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثالث والخمسون - تموز ٢٠٠٥

الفوضى هدّامة وليست خلاّقة

خضع العالم منذ بداية العصر الحديث لمراحل من النظام الدولي، أبرزها معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أوضحت مفهوم سيادة الدولة. ومع مطلع القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الأولى، أنشئت عصبة الأمم كتنظيم دولي للعالم، ما لبث أن انهار على أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي كان من أهم نتائجها اتفاقية يالطا التي نظّمت الصراع بين القطبين الجبّارين: الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي، وفي ما بعد بين الحلف الأطلسي وحلف وارسو. عام 1992 أعلن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش إنتهاء عصر القطبين نحو عالم أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة، وأسماه النظام العالمي الجديد.

لم يتبلور هذا النظام، لا باتفاقيات ولا بمعاهدات، في حين أطلقت الولايات المتحدة مفاهيم حقوق الإنسان والحريات لتحاسب عليها الدول التي لا تدور في فلك سياستها. وضمن إطار هذا النظام استمرّت النزاعات الإقليمية وأبرزها النزاع العربي - الإسرائيلي ونزاع كشمير ومشاكل أفريقيا، وظهرت مشاكل إقليمية جديدة نتجت عن تفكّك النظام الإقليمي في البلقان، ونشبت حروب طائفية وعرقية في عقر دار أوروبا تطلّبت تدخلاً عسكرياً لوضع حدّ لها، من دون التوصل إلى تسويات سياسية دائمة. ومع سيطرة المحافظين الجدد على مواقع القرار في الولايات المتحدة، ظهرت نظرية «الفوضى الخلاّقة» التي تهدف إلى تهديم الأنظمة التي لا تتماشى مع المفاهيم الأميركية، ومن ثم إعادة بنائها من جديد. وترافقت هذه النظرية مع الحرب ضد الإرهاب التي جعلت منه عدوّاً كبيراً، مما أدى إلى صوغ سياسات وخطط تسلّح وتعبئة داخل الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا لمواجهة هذا العدو المستجدّ.

نموذج الفوضى الخلاّقة في أفغانستان لا يشجّع، فبعد نحو أربع سنوات على غزو كابول والإطاحة بنظام طالبان، لم يتغير شيء. بن لادن ما زال موجوداً، وتنظيم القاعدة يكبر، ولا حلّ سياسياً فعلياً. أمّا في العراق فالتخبّط يسود البلاد والفوضى تعمّ كل القطاعات. ولا أفق لحلّ سياسي ناجح رغم الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة (وهي بتركيبتها العقائدية ليست موالية لأميركا)، وشبح التقسيم يلوح، وخطر الحروب المذهبية والطائفية يتصاعد، وهو مرشّح للإمتداد وإيقاظ كل الخلافات الإثنية والدينية في المنطقة برمّتها.

خطر الفوضى الخلاّقة يتقدّم على غيره من الأخطار، وهذه الفوضى في جميع الأحوال هدّامة وليست خلاّقة ، وهذا لا يعني أبداً التمسك بالإستقرار البليد وعدم التوجّه نحو التغيير، بل الحذر من الإنزلاق إلى فوضى تطيح بالإستقرار وبإنجازات الشعوب وبإمكانية التطوير والتقدّم.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثالث والخمسون - تموز 2005

دور «الفوضى» والتعقيدات السياسية في
الإستراتيجية الأميركية الجديدة..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 5

نظرية الفوضى وأخواتها..... د. فردريك معتوق 53

الإنهيارات العامة في زمن الفوضى المنظّمة..... د. نسيم الخوري 75

الفوضى الدولية والإقليمية
والفوضى غير البنّاءة في لبنان..... سركيس أبو زيد 97

أيّ مصيّر للعرب في مشروع إمبراطورية العولمة:
إدماج بالقوة وحروب أهلية بالجملة..... سعد محيو 119

دور اسرائيل ومكاسبها في نظام الفوضى البنّاءة الأميركي... .. إحسان مرتضى 151

إقتصاد الفوضى : مدخل إلى المفهوم والآثار والمستقبل..... . د. غسان الشلوق 193

الفلسفة السياسية للمحافظين الأميركيين الجدد:
الفوضى الخلاّقة..... . محمود حيدر 217

خلاصات

السياسة الدولية: الفوضى مقابل النظام..... البروفسور ميشال نعمة 271

العالم في الفوضى:
السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية..... روديارد قازان 273

دور «الفوضى» والتعقيدات السياسية في الإستراتيجية الأميركية الجديدة:
أفغانستان، العراق، الإرهاب ونشر الديمقراطية

نزار عبد القادر*

مع نهاية القرن العشرين احتلت الولايات المتحدة مركزاً مرموقاً في النظام الدولي، لم يسبق أن احتلّته أيّ من الإمبراطوريات عبر التاريخ. فالولايات المتحدة تتقدم على كل القوى الدولية الأخرى في المجالات الاقتصادية، والعسكرية والتكنولوجية، والثقافية.

وصف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق ما توصّلت إليه الولايات المتحدة من قدرات في العقد الأخير من القرن الماضي «بالموقع المتفوّق، الذي يجعلها عنصراً لا يمكن الإستغناء عنه في تحقيق الإستقرار الدولي»[1].

أصبحت الولايات المتحدة القوة الوحيدة على المسرح الدولي، القادرة على اتخاذ قرارات أحاديّة بالحرب أو بالسلام، وعلى لعب دور الوسيط في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي أيضاً القادرة على أن تخطّط لنفسها دوراً رئيسياً في أيّ نزاع دولي، حتى ولو لم توجّه إليها الدعوة للمشاركة من قبل المتنازعين. وأفضل الأمثلة على مثل هذا الدور يتمثّل

*عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية، شغل وظائف عسكرية هامة منها قيادة المدرسة الحربية ونيابة رئاسة الأركان للعديد، وملحق دفاع في لندن. حائز على ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في الإدارة العامة، ودراسات عليا في المالية العامة.

في ما حدث في النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير عام 1999.

لا يقتصر الدور الأميركي على التدخل لحلّ النزاعات بين الدول، بل يتعدّى ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من خلال الدور الذي أعطته الإدارة الأميركية لنفسها كحامية وداعمة للحريات وللديمقراطية ولحقوق الإنسان في العالم. وظهرت هذه النزعة لديها في دول متعددة وفي محطات زمنية عديدة. فقد تدخّلت في عدد من الدول ومارست دور الرقيب في الإنتخابات العامة، كما عمدت إلى فرض عقوبات اقتصادية أو مالية أو عسكرية أو ديبلوماسية على دولٍ لم تتقيّد بمعايير النزاهة في الإنتخابات، أو لتصحيح خلل وقع في عملية تداول السلطة.

وتنتشر القوات العسكرية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية في مناطق عديدة من العالم تمتد من سهول شمالي أوروبا، عبر الشرق الأوسط ووصولاً إلى شرقي آسيا، وذلك من خلال مجموعة من الأحلاف أو الإتفاقيات الثنائية التي تؤكد على أولوية الدور الأميركي وعلى السلام والأمن الدوليين. ويتخذ التواجد العسكري الأميركي في أكثر من مكان طابع الإحتلال الدائم، عبر مجموعة من القواعد البرية والجوية والبحرية.

وقد شكّل التدخل الأميركي في البلقان أحدث نماذج التدخل الواسع، الذي أعاد إلى الذاكرة الدور الذي كانت تدّعيه لنفسها كل من الإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية في هذه المناطق، تحت شعار وقف الحروب الإثنية والطائفية بين مكّونات ديموغرافية متناقضة.

هجمات 11 ايلول عام 2001 على نيويورك وواشنطن أعطت الولايات المتحدة الحق بشنّ حربين عسكريتين واسعتين، بقرار أحادي وضمن تحالفات دولية «بمن حضر»، تارةً تحت شعار الحرب على الإرهاب، وطوراً تحت شعار حماية السلم الدولي من تهديدات أنظمة مارقة تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وشنّت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان تحت شعار الحرب على الإرهاب، وبرّرت الحرب على العراق بضرورات التخلّص من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها نظام صدّام

حسين. ولمّا لم تجد أيّاً من هذه الأسلحة، حوّرت أسباب الحرب لتقول بالمبررات «الأخلاقية» وبضرورة تخليص الشعب العراقي من نظام صدّام حسين المستبد، تمهيداً لإقامة حكم ديموقراطي في عراق مستقر ومزدهر.

لم تحقق الحرب على الإرهاب الأهداف المرجوّة، حيث أنّ بن لادن ما زال حرّاً، ومتفرّعات تنظيم القاعدة لا تزال عاملة بنشاط في دول عديدة، وقد جعلت من العراق والسعودية المسرحين الأساسيين لعملياتها العسكرية.

ويدفع التقويم الواقعي للحربين في افغانستان والعراق، المأزق المتفاقم الذي تواجهه الولايات المتحدة في التعامل مع مسألة السلاح النووي في كل من كوريا الشمالية وإيران، إلى الاعتقاد بأننا نواجه حالة من التعقيد في البيئة الدولية، تدفع إلى التسليم بأن العالم يسير نحو حالة من الفوضى. ويشهد العالم اليوم مجموعة من التحوّلات التي تدفع باتجاه تغييرات معقدة داخل النظام الدولي، وتحتّم تعقيدات المشهد الراهن التساؤل: هل أصبحت «الفوضى» أحد المبادئ المطبّقة في المعادلات المعتمدة لإدارة الشؤون الدولية؟

يبدو أنّ نظرية «الفوضى» وتطبيقاتها في السياسة الدولية، قد أصبحت أكثر قبولاً مع إدارة بوش في ظل هيمنة المحافظين الجدد. لقد ولدت «نظرية الفوضى» في الأصل من خلال «ضرورة الإعتراف بما لا يمكن أو يتعذّر تنفيذه»، وفي هذا السياق يتساءل البروفسور ستيفن مان: ماذا يمكن أن نفعل عندما نواجه بيئة حرجة؟ وهو لا يجد حرجاً في الإعتراف بضرورة العمل على تحليل طبيعة الوضع الذي نواجهه، ولا في اعتماد الآليات التي لا تتناسب والقيم الأميركية، ويعترف بأنّ الفوضى ليست دائماً سيئة أو مضرّة، وبأنّ الحفاظ على الإستقرار ليس ضرورة مطلقة.

ويذهب البروفسور مان إلى تبرير التدخّل الأميركي لتغيير الأوضاع في العراق ليؤكد أن وصفة الفوضى وعدم الإستقرار هي مبررة طالما أنها تسرّع استغلالنا للوضع المعقد من أجل دعم المصالح الأميركية، «إن القضية الأساسية تتركز حول تحقيق المصالح الوطنية، وليس الإستقرار الدولي، في الواقع لقد اعتمدنا بعض السياسات التي سرّعت في تعميم حالة الفوضى،

سواء اعترفنا بذلك أم لا» [2].

لا يقتصر الإعتراف بلجوء الإدارة الأميركية إلى استعمال «نظرية الفوضى» في مواجهة التعقيدات التي تواجهها في العراق أو في معرض البحث عن خريطة جديدة للشرق الأوسط، على عدد من المنظّرين، بل هو يتعدّى ذلك للإعتراف من قبل وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس باعتماد مثل هذه المقاربة لإحداث تغييرات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، تساهم على المدى الطويل في تحقيق المصالح والرؤية الأميركية للمنطقة.

سأحاول في هذا البحث استعراض التطوّرات السياسية الدراماتيكية التي شهدتها البيئة الدولية مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وما نتج عنها من سقوط معاهدة وستفاليا، وتفرّد الولايات المتحدة في قرارات السلام والحرب، تبعاً لمصالحها ومتطلّبات الحرب على الإرهاب، معتمداً على تحليل مجريات ونتائج الحرب في أفغانستان والعراق، والحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الأوسع، كنماذج حيّة لتطبيقات «نظرية الفوضى الخلاّقة» في مواجهة تعقيدات الوضع الدولي الراهن.

نشأة النظام الدولي وتعقيداته

تحدّد قوى وديناميات التغيير السياسي على المستويين الداخلي والدولي المسار التاريخي للنظام الدولي وما يتفرّع عنه من علاقات بين الدول. وإذا تفحصنا التاريخ نجد أنّ الحياة السياسية في مناطق معينة من العالم، وفي فترات زمنية محددة، كانت تخضع لنظام واضح المعالم، بحيث تقوم سلطة قادرة على وضع الأسس وجمع الإمكانات اللازمة للقيام بعمل جماعي من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية. بينما كانت الصورة مختلفة في أمكنه وأزمنة أخرى، بحيث كانت تسيطر حالة من الفوضى وانعدام المسؤولية: وجود علاقات غير منتظمة، وحدود جغرافية غير محددة،

ومؤسسات غائبة، أو مغيّبة عن الدور الذي يفترض أن تضطلع به.

من خلال تحليل عمل المؤسسات السياسية في الحالتين يمكن استنتاج مدى تطور الحياة السياسية وطبيعة النظام السائد وقدرته على التفاعل مع الداخل أو مع العالم الخارجي.

من المؤكد أنّ تاريخ العلاقات الدولية يمتدّ لعصور قديمة سبقت ما شهدته العلاقات الدولية في القارة الأوروبية في القرن السابع عشر. لكن، لا بد لنا من الإعتراف بأن ملامح وتكوينات قيام نظام دولي قد بدأت تتبلور خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فقد أرست معاهدة وستفاليا التي وضعت عام 1648 الإطار العام لقيام نظام دولي، بدأ في أوروبا وتوسّع ليشمل معظم دول العالم.

ظهّرت إتفاقية وستفاليا مفهوم وأهمية ودور اللاعب السياسي المتمثّل بالدولة السيّدة والمستقلّة ضمن حدود معترف بها من قبل الدول الأخرى، وتطوّر هذا المفهوم خلال القرن الماضي بحيث أنّه كان يمكن النظر إلى الجغرافيا الدولية كمجموعة من الدول المستقلة والسيّدة والقادرة على ممارسة سلطتها ضمن حدودها السياسية، وعلى نسج علاقات خارجية مع الدول الأخرى وفق قواعد قانونية وتنظيمية يفرضها ما يعرف بالنظام الدولي وما تفرع عنه مما بات يعرف بالشرعية الدولية. ولم تنته عملية التحوّل السياسي على المسرح العالمي مع نهاية القرن العشرين، فهناك دول جديدة ما زالت تنشأ في أنحاء عديدة من العالم، كما لا زلنا نشهد تفكّك أو تفتّت دول ومجتمعات أخرى.

ترسم التطورات وديناميات التغيير مختلف المراحل والمحطات لتاريخ العلاقات الدولية، وبالتالي للنظام الدولي، وبعض تفرّعاته الإقليمية.

تفرض الدولة داخل المجتمع الذي تحكمه نظاماً يؤمّن وحدة وتماسك مكوّنات المجتمع، انطلاقاً من مفهوم عام للهوية الوطنية - بحيث أنه لا يمكن لأيّة هوية أخرى أن تنافس المفهوم العام المعتمد من قبل الدولة وبالتالي فإنّ أية محاولة لتقديم المفاهيم الخاصة على المفهوم العام تعتبر

خروجاً على المصلحة الوطنية، ومن واجبات الدولة منعها أو قمعها. وتحكم الدولة ضمن حدودها بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات التي يأتي الدستور أو «قانون الأرض» على رأسها. ويمكن لهذا الدستور أن يكون مكتوباً أو مبنياً على العرف المتوارث والسائد كما هو الوضع في بريطانيا.

تشكّل الهوية الوطنية، بالإضافة إلى الهويات السياسية التي تنشأ في ظل ورعاية الدولة، الأساس لسلوكية المجتمع والدولة، ويقرر مدى التناسق في السلوكية بين المجتمع والدولة، مستوى الشرعية السياسية للدولة وسلطاتها، كما يسهّل لها العمل على تعبئة القدرات الوطنية من أجل تحصين موقعها بين الأمم الأخرى أو تحقيق أهدافها بالنمو والازدهار.

في المقابل نجد أنّ الحياة السياسية الدولية لا تخضع للأطر التنظيمية والمؤسساتية نفسها، بل تسودها حالة من الفوضى. ومن المفترض (نظرياً) أن تعمل كل دولة وفق عقلانية تراعي تحقيق المصلحة الدولية المشتركة، بالتعاون والتناغم مع الدول الأخرى التي تكوّن ما يعرف بالنظام الدولي، وذلك لتحقيق أكبر قدر من مصالحها الذاتية العليا. ولكن لا تخضع قواعد اللعبة في المصالح المتنافسة بين الدول لقوانين وقواعد منظّمة، بل لقاعدة القوة والنفوذ، ولقدرة الدولة على تقديم مصالحها الخاصة على مصالح الدول الأخرى.

من المؤكد أنّ هناك منظمات وقوانين وأعراف ترعى النظام الدولي، وأبرزها الأمم المتحدة وما يتفرّع عنها من منظمات، بالإضافة إلى معاهدات دولية وأحلاف وتكتّلات إقليمية، ولكنها لا تمتلك التنظيم المتماسك والقوانين الضابطة والرادعة، أو نظام السيطرة الأمنية الذي ترعى الدول بموجبه شؤونها الداخلية. فالمؤسسات الدولية تعمل عن طريق نظام عقلاني مرن، يرتكز في أغلب الأحيان على الإقناع أو على ديبلوماسية المساومة، ونادراً ما يلجأ لاعتماد الآلية «القسرية» لتنفيذ قراراته.

في نهاية القرن العشرين كان يمكن النظر إلى العالم على أنّه يخضع لنظام سياسي دولي مؤلف من طبقتين: الطبقة الأولى وتعنى بالنشاطات

السياسية الداخلية مع كل ما يتفرّع عنها من نشاطات اجتماعية واقتصادية يجري تنظيمها وضبطها بواسطة منظّمات وقوانين تشكّل نظام الدولة الراعية لعمليات التنافس بين الأفراد أو بين المجموعات المكوّنة للمجتمع، والطبقة الثانية تتركز على التنافس والتعاون بين الدول ضمن ما يعرف بالنظام الدولي، مع كل ما يمكن أن ينتج عن ذلك من تناقض بسبب تعارض المصالح في ما بينها أو بسبب سعي بعضها لزيادة مكاسبها على حساب الدول الأضعف منها. من هنا تبرز أهمية ديبلوماسية المساومة للتوفيق بين المصالح المتناقضة، ومنع نشوء أزمات بين الدول تؤدي في حال تفاقمها لنزاعات مسلّحة.

التغيير المعاصر: سقوط معاهدة وستفاليا

لم يكن نظام الدولة جامداً بل متغيّراً عبر العصور بفعل التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية، أو تحت تأثير المتغيّرات الطارئة على النظام الدولي، خصوصاً المعاهدات والمؤتمرات التي تعقد من أجل السلام الذي يأتي لتصفية نتائج الحروب.

مع انتهاء الحرب الباردة دخل العالم مرحلة جديدة، تسارعت معها عملية التغيير الجيو - سياسي في دول ومناطق عديدة من العالم. وعلى ضوء الضغوط الطارئة للتغيير في بنية الدولة ووظائفها الداخلية أو في العلاقات التي تربط بين الدول، يبدو أنّ العالم يتجه إلى تغيير أساسي في المفاهيم السيادية للدولة التي أرستها معاهدة وستفاليا. وخلال الفترة التي بدأت مع انتهاء الحرب الباردة يبدو أنّ العالم معرّض لثلاثة أنواع من التغيير:

أولاً: تغيير متسارع في الحدود الوطنية للدول، من خلال إعادة تركيب بعض الدول ضمن النظام الدولي. وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تفكّك بعض الدول، (إنفراط عقد الإتحاد السوفياتي، والإتحاد اليوغوسلافي)، كما جرى إعادة توحيد دول أخرى على غرار ما حدث في ألمانيا.

ولا تؤثر عمليات تفكّك أو توحيد الدول على مفهوم السيادة الذي كرّسته إتفاقية وستفاليا، فقد غرقت أوروبا بعد توقيع المعاهدة من الكثير من التعديلات في الحدود بين الدول، ولكنها لم تترك آثاراً عميقة على مستوى العلاقات بين هذه الدول أو على مكانتها ضمن النظام الأوروبي.

ثانياً: تتعرض بعض الدول النامية لضغوط إثنية واجتماعية أو اقتصادية أو خارجية تضعها على حافة الإنهيار والتفكّك وفقدان السلطة ما قد يؤدي إلى تفتيت الدولة إلى مجموعة من الدويلات المتحاربة لأسباب إثنية أو طائفية، أو لاختلاف اللغة والثقافة بين مكوناتها الاجتماعية، أو لأسباب اقتصادية واجتماعية. ويمكن في هذا الإطار إدراج العديد من الدول الأفريقية تحت هذا العنوان، والتي يبدو ان تفجّر الصراعات داخل مكوناتها الاجتماعية يدفع باتجاه تغيير حتمي في بنية الدولة وفي خريطتها السياسية. وتتجه هذه الدول نحو صراعات تهدّد وحدتها الوطنية، وتهيّئ لولادة دويلات وهويات وطنية جديدة، تفرض نفسها على المجتمع الدولي المعاصر، كما يجري في السودان والصومال. وتشهد مناطق عديدة من العالم مثل هذه النزعة الإنقسامية، إذ شهدنا بعض مظاهرها في أندونيسيا والإتحاد الروسي والبلقان وأوروبا وأفريقيا. وتلقى الحركات الإنفصالية في أكثر الأحيان دعماً من النظام الدولي بما فيه الشرعية الدولية المتمثّلة بالأمم المتحدة، ممّا يؤشر إلى تهديد كل مفهوم سيادة الدولة التي كرستها معاهدة وستفاليا.

ثالثاً: نشوء تعقيدات في النظام الدولي وفي العلاقات بين الدول، تهدد النظام الدولي الذي يقوم على علاقات متوازنة ومحدّدة بين دول مستقلة وذات سيادة. ونجد اليوم أنّ الإستقلال والسيادة باتا مهددين بمجموعة من التعقيدات التي طرأت على مسائل حيوية كالأمن والهجرة غير الشرعية وحركة رؤوس الأموال والمسائل البيئية والمسائل الصحيّة والفوارق في الثقافة واللغة. كل ذلك يؤشّر إلى سقوط الحواجز الحدودية من خلال نشوء مؤسسات دولية للتعاون أو من خلال قرار «إرادي» تتخذه بعض هذه الدول

لأسباب إقتصادية أو إنسانية أو سياسية.

لقد شهد العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نشوء مؤسسات دولية عديدة، تشجع على تحرير عمليات التبادل التجاري والثقافي والأمني بين الدول ومن أبرزها: منظمة التجارة العالمية، نظام التعاون الأوروبي -المتوسطي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية على غرار مجلس التعاون الخليجي والسوق العربية الموحّدة (الموعودة)، والإتحاد الأوروبي وغيرها.

تدفع كل هذه المؤسسات الدولية - والتبدّل في نظام العلاقات بين الدول - إلى إسقاط مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي قضت به إتفاقية وستفاليا. من هنا فإن عملية السقوط التدريجي لمبدأ سيادة الدول هي عملية مستمرّة تحت ستار حلّ النزاعات الداخلية أو تحقيق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، أو الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان.

يمكن من الناحية النظرية تغيير النظام الدولي من خلال إدخال تعديلات تنظيمية عليه، ولكن لا يمكن أن يحدث مثل هذا التغيير إلاّ من خلال الحوار والتوافق بين الديناميات السياسية، والتي تعبّر عن مواقفها من عملية التغيير على أساس مدى مراعاة النظام الجديد لمصالحها. لكن هذه الآلية الإرادية للتغيير لا توضح مدى تأثير التغييرات الطارئة على البيئة الدولية وانعكاساتها على تنظيم الدولة وقراراتها، حيث أنّه لا يمكن عزل الدول عمّا يجري في البيئة المحيطة بها، خصوصاً لجهة ما يعود للمتغيّرات الإقتصادية والعولمة التكنولوجية والهجرة الكثيفة والتحوّلات السياسية واختلال موازين القوى والقدرات العسكرية المتوفرة. وتساهم التطورات والمتغيّرات الداخلية للدول بالقدر نفسه في رسم صورة النظام الدولي. ومن أبرز العناصر الداخلية المؤثرة: النمو الاقتصادي، القدرات العسكرية، والوفاق أو الخلاف السياسي بين الديناميّات السياسية. إنطلاقاً من هذه المتغيّرات الداخلية والتفاعلات مع المحيط، يمكن تحليل التفاعل التاريخي الذي جرى داخل المجتمعات الأوروبية وبين هذه الدول نفسها، من أجل بناء

الإتحاد الأوروبي.

فلقد تناسى الأوروبيون كل الانقسامات السياسية والصراعات السابقة من أجل بناء مجتمع جديد يقوم على الحوار والمصالح الجامعة. ولكن هذا النموذج الحضاري لحلّ الصراعات وإقامة نظام سياسي على أنقاضها لم يكن من الممكن تعميمه، لإقامة هوية دولية جامعة، ولا لتنقية النظام الدولي من الصراعات والإنقسامات. من هنا برزت أهمية رسم إطار تنظيمي وقانوني لضبط الحركة التنافسية لمصالح الدول، وخصوصاً في مواجهة الخلافات والصراعات التي خلّفتها الدول المستعمرة في الدول الأفريقية التي نالت استقلالها منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي، أو التي نشأت من جذور أزمات مزمنة كأزمة البلقان، او جرّاء نتائج التوافقات الدولية التي تمّت في أعقاب الحربين العالميتين، بالإضافة إلى ما تسبّبت به الحرب الباردة من صراعات على النفوذ على المسرح العالمي بين الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والدول الإشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي. ومن أبرز الصراعات المزمنة الآن في العالم، الصراع العربي - الإسرائيلي، وأزمة كشمير بين الهند وباكستان، وهما ما زالتا تهددان بشكل جدي الإستقرار والسلام الدوليين.

ولا يمكن في هذا الاطار إغفال الإشارة إلى تهديدين جديدين للسلام الدولي يتمثّلان بالتهديد الإرهابي الذي ظهرت شمولية مخاطره مع تنظيم «القاعدة» في أعقاب ما شنّته من هجمات كبرى على المسرح العالمي، وكانت أخطرها هجمات 11 ايلول ضد نيويورك وواشنطن. أما التهديد الآخر فيتمثّل بخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وسعي بعض الدول التي تتهمها أميركا بأنها تمثّل «محور الشر» لامتلاك السلاح النووي ووسائل الهجوم الأخرى المتمّمة له كالصواريخ بعيدة المدى.

لكن يبقى التطور الأبرز على المسرح الدولي المتمثل بسقوط الإتحاد السوفياتي وتحوّل النظام الدولي إلى نظام القطب الواحد بدل نظام القطبين. وتنفرد اليوم الولايات المتحدة، مع كل ما تملكه من طاقات

متفوقة، في السعي لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية على المسرح الدولي، من خلال استعمال منظمة الأمم المتحدة كأداة لتبرير قراراتها، وإذا تعذّر ذلك فلا ضير لديها من اللجوء لاتخاذ قرارات أحادية تجيز لها التدخل في شؤون الدول الأخرى، بما في ذلك شنّ حرب شاملة (كما حدث في أفغانستان والعراق).

تحاول الولايات المتحدة فرض مفاهيم جديدة على العالم في ظل سياسة العولمة والحرب على الإرهاب من خلال رفع شعار تعميم الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، متّخذة من الشرق الأوسط الأوسع مسرحاً لتجاربها في تطبيق نظرية الفوضى. بهدف تغيير نظم الحكم في معظم دول المنطقة، مسقطة بذلك كل ما تبقى من مفاهيم السيادة التي نصّت عليها معاهدة وستفاليا.

نظرية الفوضى والبحث عن الحلول

رأت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية في حديث أدلت به لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في مطلع شهر نيسان الفائت بأنّ «التحوّل الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط قد أصبح ضرورة لا بدّ من السير بها، حتى ولو أدّى ذلك إلى التخلّي عن أنظمة عرفت بموالاتها أو بتحالفاتها مع الولايات المتحدة». واعتبرت رايس أنّه لم يعد من الممكن الحفاظ على سياسة الأمر الواقع التي اعتمدتها الولايات المتحدة في المنطقة لنصف قرن، تحت شعار الحفاظ على الإستقرار او الستاتيكو.

ووجّهت رايس التحذيرات من أنّ السماح بتعميم الفوضى وعدم الإستقرار قد لا يفسح في المجال لقيام حكومات ديمقراطية، وبأن المنطقة الآن تواجه خياراً يتراوح ما بين الفوضى واستيلاء القيادات الإسلامية (المعادية لأميركا) على السلطة، وقد ردّت رايس على هذا الاحتمال «بأن الوضع الحالي في المنطقة ليس مستقراً، ومن هنا فما يمكن أن تثيره عملية التحوّل نحو الديمقراطية من فوضى بداية، هو من نوع «الفوضى الخلاّقة»

التي لا بدّ منها من أجل تغيير أوضاع المنطقة نحو الأفضل»[3].

يعكس موقف الوزيرة رايس النزعة الجديدة التي اعتمدتها إدارة الرئيس بوش في مقاربتها الإستراتيجية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تنطلق من ضرورة بناء تصوّر جديد لدور أميركي جديد إنطلاقاً من انتصار أميركا في الحرب الباردة، ومن بروزها كقوةٍ عظمى وحيدة في العالم تمتلك من فائض القوة الإقتصادية والعسكرية والثقافية ما يمكّنها من رسم صورة تتوافق مع مصالحها وتطلّعاتها المستقبلية.

تنطلق فكرة التغيير هذه من مجتمع سياسي يعرف بالمحافظين الجدد، إذ يجمع هؤلاء على أنّه لم يعد من الممكن أو الجائز مواجهة التهديدات والشكوك التي تتهدد أميركا والعالم من خلال مفاهيم وسياسات العصر الماضي. ويرى هؤلاء وهم من المثقفين، بضرورة إعادة صياغة المفاهيم التي ترتكز عليها السياسة الأميركية الخارجية، حيث لم تعد المفاهيم المبسّطة كافية، وبأنه لا بدّ من تطوير مفاهيم جديدة قادرة على الجمع بين المتناقضات والتعامل معها بواقعية. وعلى ضوء المتغيّرات التي طرأت مؤخراً كان يمكن التعامل مع كل المسائل المتناقضة التي حدثت في القرن الماضي من خلال معادلة «القطبين» وقواعد الحرب الباردة، لكن لم يعد من الممكن الإبقاء على هذه المقاربة وأدواتها. فهناك حاجة الآن لاعتماد مفاهيم أخرى تأخذ بالإعتبار التطوّرات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة على ضوء هجمات 11 ايلول والحرب على الإرهاب. وتشدد هذه النزعة السياسية الجديدة على ضرورة اعتماد مفاهيم قادرة على التعامل مع كل التهديدات والمتغيّرات في النظام الدولي على أساسٍ من الشمولية، مع التأكيد على الدور الأميركي المهيمن على إدارة هذا النظام الدولي الجديد.

ويشارك في هذه الرؤية الجديدة فريق من الأكاديميين والسياسيين، وقد استطاع هؤلاء التغلغل في كل مرافق صنع القرار الأساسية في إدارة الرئيس بوش، ويدّعون بأنهم يملكون الدواء الشافي من كل الأمراض التي تعاني منها سياسة الولايات المتحدة والذي ما زال يعمل لفترة ما بعد الحرب الباردة.

ولا يخشى هذا الفريق ما تخفيه التناقضات والتهديدات والغموض التي تلف المشهد الدولي الراهن وما يمكن أن ينتج عنها من متغيّرات لا يمكن توقّعها بصورة مسبقة في ما لو بادرت الولايات المتحدة لاستعمال فائض نفوذها وقوّتها من أجل رسم الإطار الجديد للسياسة الدولية وفق حاجات الأمن الأميركي. ويمكن استقراء ما قالته وزيرة الخارجية الأميركية رايس حول سياسة التغيير نحو الديمقراطية في المنطقة بأنه يعكس ما يعرف بنظرية «الفوضى» او التعقيدات السياسية. وتركّز نظرية التعقيدات السياسية على تحليل الظواهر والحالات المعقدة انطلاقاً من إطار نظري يستعمل للتقصّي والبحث عن الدواء الشافي لمعالجتها من خلال اعتماد أنظمة مركّبة للحل، وبالتالي لوضع الإستراتيجيات الفاعلة لإجراء التغيير المطلوب؛ وإذا لم تنجح الوصفة فلا مانع من تكرار التجربة.

لا يمكن السير قدماً في فهم ما يواجه العالم من تعقيدات سياسية من خلال التعرّف على ما يشوب العلاقات الدولية من اختلالات، بل هناك حاجة لطرح مجموعة من الأسئلة للتأشير على عمق وتراكم هذه التعقيدات التي تشكّل الصفة العامة لعالم اليوم: كيف نقوّم عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة؟ كيف يجب أن ننظر إلى صورة العالم ما بعد هجمات 11 أيلول؟ كيف يمكن أن نتحكّم بالحركة المتسارعة للتغيير مع كل ما تتركه من آثار على المسار الدولي، سواء لجهة تقدّم او تراجع أدوار مختلف اللاعبين في السياسة الدولية؟ وما هو النظام الجديد الذي يمكن اعتماده لإدارة اللعبة الدولية، في ظل تراجع مفهوم السيادة الذي أرسته معاهدة وستفاليا؟ ما هو النظام الجديد الذي يمكن اعتماده لضبط حركة التغيير الحاصلة في العالم مع كل ما تحمله من غموض وتعقيدات ومخاطر؟ هذه الأسئلة وعشرات غيرها تصوّر مدى التعقيد الذي يواجه السياسة الدولية والنظام الدولي والذي يبدو ضاغطاً على المخططين وصنّاع القرار في الدولة العظمى الوحيدة، الجاهدة إلى فرض هيمنتها على العالم.

لا تتوقف صعوبة البحث عن «الدواء الشافي» للتعقيدات التي يواجهها

عالم اليوم، بالنسبة إلى المخططين الأميركيين، عند حدود الاختلالات السياسية بين الدول، بل يضيفون إليها ديناميّات أخرى تزيد من تعقيداتها وغموضها، والشكوك التي تخلّفها جراء حركة التغيير المستمرة. فهناك ايضاً التطوّر التكنولوجي المتسارع الذي يضع أميركا في موقع متقدم حتى بالنسبة للدول الصناعية الأخرى، وهناك انهيار قواعد الثقة، ونظرة الشك التي تنظر الدول الأخرى من خلالها إلى الولايات المتحدة، والعولمة الاقتصادية وما نشأ عنها من مفهوم سياسي اقتصادي جديد يعرف «بدولة السوق». كل هذه التعقيدات والإنقسامات تضع العالم في حالة من الصراع ما بين فريقين: الأغنياء الأقوياء والفقراء الضعفاء، ويضاف إلى ذلك ثورة المعلومات وتكاثر المنظمات في المجتمع المدني والدولي، والتحوّل نحو الديمقراطية، ونشوء الحركات الأصولية والمنظمات الإرهابية، والنزعة المتصاعدة للإنتشار النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، والأزمات والصراعات الإقليمية المزمنة. تزيد كل هذه العوامل من تعقيدات السياسة الدولية الراهنة بحيث يبدو النظام الدولي وكأنه مبحر باتجاه المجهول. ويفسح هذا الوضع المعقّد أمام المجتهدين من المنظّرين من أتباع المدرسة السياسية الجديدة المهيمنة على إدارة بوش، لانتقاء مسارح عمليات عديدة لتجربة نظرياتهم كالتي تعرف بنظرية «الفوضى الخلاّقة».

يبدو أن نظرية «الفوضى الخلاّقة» هذه ليست جديدة على الفكر السياسي الأميركي، وهي تنطلق من التقويم للبيئة الراهنة، ومن المصالح الأميركية الإستراتيجية ومدى تأثّرها بالمتغيرات. وهي ترفض أن تصف كل الفوضى بأنها سيئة أو هدّامة. وينطلق داعمو نظرية «الفوضى الخلاّقة» من أنّ العلاقات الدولية تواجه اليوم بعض المشاكل الحادة، بسبب الخلل في لعبة المنافسة بين الدول، أو الخلل الذي يمكن أن تتسبب به التطورات الداخلية في إحدى دول النظام الدولي. وتقول النظرية بأنّه مهما بلغ النظام القائم على المستوى الدولي من التطوّر، فهو نظام مركّب ومعقّد، وهذا ما يجعله حساساً وعرضة لتأثيرات أحداث طارئة في داخله.

ويفسّر هذا المنطق ما يشهده العالم من تطورات، فالعالم معرّض لاهتزازات مستمرة بسبب أي خلل سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي قد يصيب إحدى الدول، ولا يمكن للنظام الدولي منع تكرار مثل هذا الخلل وانعكاساته على المشهد الدولي الشامل، ولكن يمكنه تدارك أن تتحوّل دينامية الخلل إلى كارثة إجتماعية أو سياسية أو أمنية، ربما تخلق بنتائجها السلبية قوة جذب لقوى أخرى للتدخّل، فيتحول الخلل المحدود إلى صراع فعلي وموسّع تتشارك فيه قوى وديناميات دولية وداخلية. ويمكن إدراك مدى هشاشة الإستقرار الدولي من خلال مراجعة عامة لكل الأحداث التي شهدها العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة، حيث لم تبق أية أزمة مهما كانت محدودة ضمن الحدود الجغرافية التي نشأت فيها، بل أثّرت بأشكال متفاوتة على النظام والتوازن الدوليين. وهكذا يمكن الإستنتاج بأنه لا يمكن تصوّر عالم متوازن محصّن في استقراره، بل عالم متنقل من حالة استقرار هشّ إلى أخرى [4].

هذه الحالة الهشّة من الإستقرار تشكّل ظاهرة متجدّدة لبيئة دولية معقدة ودينامية وهي دائمة التغيير بحيث أنّه لا يمكن تصوّر إمكانية الوصول إلى نظام دولي مانع أو ضابط للفوضى. وهنا تكمن الإشكالية التي تواجهها الدعوات باعتماد نظرية «الفوضى الخلاّقة» من أجل تحقيق عملية التغيير في النظام الدولي والإقليمي الشرق أوسطي.

كان البعض يعتقد أنّه بانتهاء الحرب الباردة سيتخلّص النظام الدولي من كل تداعيات المنافسة، وبأنّ نظاماً جديداً سيبرز وتديره قوة واحدة دون منافس، لكن لم يحدث ذلك، بل واجه المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات المتلاحقة. فقد شهد النظام الدولي خلال خمس سنوات تفجّر أزمات كبرى في الصومال، وهايتي، والبوسنة، وأفريقيا الوسطى والشيشان، بالإضافة الى مجموعة أخرى مما يمكن تسميته بثلثي أزمة، في أبخازيا وكشمير وسريلانكا. ويؤشر ذلك إلى أنّ العالم مازال يعيش في بيئة سياسية لا يمكن التحكّم فيها بكل الأحداث أو التطورات، وأنّ لابدّ من الإقرار كذلك بأن

النظام الدولي قد تحرّك لوقف الفوضى ومنع انتشارها وتعميمها، ولكن لم يتم معالجة هذه الأزمات بالسرعة اللازمة في أكثر من حالة، مما سمح باستمرارها لفترة طويلة، أو فتح المجال لوقوع مجازر وعمليات تنظيف عرقي وقتل جماعي (كما حدث في معظمها).

إن نظرية الفوضى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العلوم، فتغيب المقاييس الدقيقة وتزداد مخاطر استعمال العوامل والأهواء الشخصية كمعيار للقياس. ويرى الدكتور غالاتزار - ليفي المتخصص في علم النفس التطبيقي بأن «نظرية الفوضى ولدت من خلال الإعتراف بأن هناك أشياء لا يمكن تحقيقها»، ويضيف أنّ أيّ نظام معقد يمكن تصوّره لا يمكنه رسم أو توّقع ما سيحدث داخله من تطوّرات أو متغيّرات خلال فترة طويلة من الزمن.

لكن، ماذا عن اعتماد أو تطبيق «نظرية الفوضى» في التخطيط السياسي والإستراتيجي بعيد المدى؟

وما هي الخيارات لإمكانية تطبيقها في إدارة الصراعات ضمن بيئة سياسية معقدة، وفي ظل وجود أهداف متعارضة حول صورة الخريطة السياسية الجديدة التي يسعى إليها أطراف الصراع (على غرار ما جرى في البوسنة)؟

التطورات والأحداث السياسية الدراماتيكية التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين تدفع بصنّاع القرار السياسي إلى الشعور بأنهم يعملون في جوّ يخيّم عليه الشك والغموض، وأنّ كل شيء من حولهم يتحرك بسرعة متناهية. والواقع أنّ هناك ترابط بين الأحداث بغضّ النظر عن البعد الجغرافي، مما يحوّل العالم كلّه إلى مسرح شامل للعمليات: فإذا تحركت إحدى ديناميّاته، لا بدّ من التحوّط لما يمكن أن تكون ردود فعل الديناميات في زوايا أخرى. فقد غيّرت التكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا الإتصالات والإعلام عبر الفضائيات، البيئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية الدولية، كما ضاعفت لمراتٍ عديدة أهمية عنصر الزمن؛ لقد غاب العالم الرتيب السائر على وقع بطيء إلى غير رجعة، وحلّ مكانه عالم سريع

الحركة، كثير المتطلّبات تتآكله صراعات قديمة وتواجهه تعقيدات وأزمات مستجدة لا طائل له بحلّها في ظل سياسة التنافس بين الحضارات وبين الأقوياء والضعفاء والأغنياء والفقراء.

لقد ضاعف انتهاء الحرب الباردة من أجواء الشك والغموض التي كانت سائدة في ظل نظام القطبين، ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لملء الفراغ الحاصل، وهذا ما يفسّر لجوءها لأدوات القوى الاستعمارية لتصفية تركة عالم القطبين بشكل سريع فتتحقّق لها هيمنة مطلقة على النظام الدولي من خلال فرض سياسة التغيير التي تتناسب مع توجهاتها ومصالحها السياسية والاقتصادية، مع إسقاط كل الحواجز والعوائق التي يمكن أن تعترضها، وذلك من خلال تحويل مؤسسات النظام الدولي إلى أدوات خاضعة لها، أو من خلال إسقاط كل التقاليد والأعراف الديبلوماسية المعتمدة، بما فيها مبدأ سيادة الدول على أراضيها.

وتشكّل الأزمة التي عصفت بالإتحاد السوفياتي إحدى أبرز مظاهر التعقيد في السياسة الدولية، ويبدو من الأثمان التي ترتبت على ضعف المعالجات الديبلوماسية والعسكرية للوضع هناك، أن اللاعبين الكبار قد فشلوا في بناء رؤية واضحة حول تطوّرات الوضع بين مختلف اللاعبين المحليين، فاقتصرت الإستراتيجية المعتمدة على السيطرة على النزاع، تمهيداً للبحث عن حل نهائي، وبشكل يوحي بأنّ آفاق الرؤية السياسية ستبقى ملبّدة بضباب كثيف لسنوات عدّة. والواقع أن الإنتكاسات التي حصلت على المستويين السياسي والأمني كانت خير دليل على هيمنة أجواء الشك والغموض على الإستراتيجيات المتّبعة، حيث اتسمت كل المعالجات السياسية والعسكرية بصفة الخطورة القصوى.

لم يكن بوسع أيّ من الديبلوماسيين الباحثين عن حل لأزمة البوسنة في أيلول 1995 بناء رؤية سياسية أو أمنية واضحة، عمّا يجري على أرض الواقع. وهذا ما يفسّر التأخير الذي حصل في منع حصول مجازر وتنفيذ عمليات للتنظيف العرقي بشكل واسع. كان من المستحيل التعرّف على حظوظ

الإنقسام بين مختلف القوى المتصارعة في البوسنة أو حولها؛ فهناك الحرب ضد الكروات، ومن ثم الحرب إلى جانبهم من قبل مسلمي البوسنة؛ الجيش البوسني من المسلمين يشتبك في حرب واسعة مع جيش آخر من صرب البوسنة؛ وهناك أفرقاء من المسلمين يقيمون تحالفات مع هذا الفريق أو ذاك.

كان الوضع في غاية التعقيد، وهو وضع متغيّر نتعرّف على ديناميّاته، فإذا بها تتغيّر خلال ساعات، سواء على الأرض أو من خلال الإتصالات المتواصلة ما بين العواصم الأوروبية وموسكو أو مع واشنطن أو داخل الأمم المتحدة، وقد بلغت الامور حداً من التعقيد والغموض بحيث لم يعد من الممكن وضع خطة معينة لمعالجة الأزمة بوجهها السياسي والأمني، وكانت هناك أسئلة ملحّة تطرح نفسها على كل اللاعبين.

ما هي الرؤية التي يمكن اعتمادها لتقرير مستقبل الإتحاد اليوغسلافي؟

كيف يمكن التعامل مع الموقف المتصلّب للقادة الصرب في بلغراد وفي البوسنة؟

ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة؟ ما هي مخاطر أو حسنات ترك أمر إيجاد حلّ للوضع في البلقان للاتحاد الأوروبي وعلى أساس أنّها قضية أوروبية مزمنة؟

ما هو الدور الأممي الذي يجب أن يناط بقوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة؟

ما هي المهمات الإستراتيجية التي يجب أن تناط بالقوات الجوية التابعة لحلف شمالي الاطلسي؟

أين يجب البحث عن حلّ سياسي للأزمة؟ إقليمياً، أي في موسكو وبلغراد وزغرب، أم في إطار الإتحاد الإوروبي؟

ما هي إمكانية نجاح إنعقاد مؤتمر دولي يضم واشنطن وموسكو والإتحاد الأوروبي برعاية الأمم المتحدة، لوضع رؤية للحل السياسي في البوسنة؟

ما هو الموقف النهائي من نظام ميلوسوفيتش؟

كانت آفاق الرؤية السياسية والأمنية مسدودة أمام كل اللاعبين في هذه الأزمة، ولم يكن بإمكان أحد القيام بأيّ تحرك لضبط ديناميات الصراع ووقف الدراما اليومية الواقعة على السكان المدنيين. لقد غرق الجميع في حرب متحركة، تتحرك فيها خطوط المواجهة بين ليلة وضحاها، فينقلب حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم.

لم يكن بإمكان أحد إجراء تقويم موضوعي للوضع السياسي والأمني في ظل التقلّبات الدراماتيكية على الأرض أو المناورات السياسية التي كانت تعتمدها موسكو وبلغراد من أجل إفشال أية مبادرة سلام، أو من أجل حماية ميلوسوفيتش ونظامه. وهذا ما يفسّر حالة الفوضى والخطورة التي سيطرت على كل المقاربات السياسية والأمنية، والتي نتجت عن العجز في تكوين رؤية لها أهدافها المعروفة، والتي تتبع إستراتيجية واضحة المعالم والمراحل، والخيارات التي تحدد النتائج المتوخاة.

لا يمكن بناء استراتيجيات متماسكة في ظل انسداد الأفق السياسي لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى إستحالة إجراء تقويم موضوعي لكل الإحتمالات الممكنة. كما تغيب في مثل هذه الحالة من الفوضى الشاملة، كل المقاييس والآليات الدولية اللازمة لحلّ أو إدارة الصراع، مما يدفع بكل الأطراف إلى اعتماد طرائق وإستراتيجيات تجريبية، هدفها آني ويتركز على تأخير الحل أو إرهاق الآخرين تمهيداً لتهيئة الظروف الفضلى من وجهة نظر هذا الفريق أو ذاك[5].

هذه الإستراتيجيات التجريبية مع كل ما حملته من أحداث، أنتجت تغييرات سواء في مقاربة اللاعبين لفهم الصراع، أو لدور كل فريق فيه او في تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف. وكانت ردود الفعل الحاصلة بناء على ذلك تتسبب في أغلب الأحيان بمزيد من التعقيدات خصوصاً وأن كل الإستراتيجيات قد اعتمدت على مقاربة الديبلوماسية الضاغطة القائمة على تسعير جبهات القتال داخل البوسنة او الضغط على النظام العربي بتكثيف العمليات الجوّية.

البيئة والإستراتيجية الجديدة

تركّزت سياسة الأمن القومي الأميركي خلال النصف الثاني من القرن العشرين حول مفهوم الحرب الباردة التي وضعت الولايات المتحدة وحلفاءها في مواجهة الإتحاد السوفياتي. إستعملت الولايات المتحدة كل ما تملكه من قدرات سياسية وديبلوماسية وعسكرية وإقتصادية وتكنولوجية وإعلامية في هذه الحرب الطويلة، ونجحت وحلفاؤها في احتواء النفوذ السوفياتي والمدّ الشيوعي في مناطق عديدة من العالم. وبلغت المنافسة مستوى مرتفعاً دفع موسكو لإعلان عدم قدرتها على الإستمرار، فبدأت مسيرة التراجع أمام المدّ الأميركي والأوروبي والذي أدّى إلى تفكك الإتحاد السوفياتي وكل الأنظمة الإشتراكية الدائرة في فلكه.

والآن، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين ظهر تهديد شمولي جديد هو الإرهاب الذي أعلنت الولايات المتحدة شنّ الحرب عليه في كل مكان في أعقاب هجمات 11 ايلول على نيويورك وواشنطن. يسود اعتقاد اليوم بأنّ الحرب على الإرهاب ستكون طويلة وأكثر تعقيداً من الحرب الباردة، حيث ترسم الحدود وتختفي خطوط المواجهة كما تتغيّر منهجيات وتقنيات المواجهة.

لقد غيّرت الحرب الباردة هيكلية الأمن الوطني الأميركي، فتمحورت كل الإدارة الأميركية حول مفهوم جديد عرف «بدولة الأمن الوطني» التي ارتكزت على قانون 1947 للأمن الوطني، وعلى تنظيم كل المؤسسات الدفاعية والإستخباراتية، وما تبع ذلك من عقيدة وإستراتيجيات حول مفهومي الردع والإحتواء. كان من أبرز مواصفات الحرب الباردة أنها اتسمت بفكر محافظ، فلم تشهد تغييرات في المفاهيم والإستراتيجيات مع تعاقب الإدارات على واشنطن. ويمكن القول أنّ المفاهيم التي اعتمدتها كلّ من واشنطن وموسكو كانت متشابهة، فتصرّف الاتحاد السوفياتي كدولةٍ مسؤولة ضمن النظام الدولي، مما سهّل حلّ كل المصاعب الطارئة من

خلال الديبلوماسية، كما أمكن عقد العديد من المعاهدات بين الجبارين.

في الإستنتاج العام، كان يمكن رسم سياسات طويلة الأمد، لها أهدافها وارتقاب ردّات فعل الطرف الآخر.

لم يأخذ الإستراتيجيون الأميركيون بجدية كل المؤشرات التي سبقت هجمات 11 ايلول على أنّ هناك تبدّلاً أساسياً على وشك الحدوث في البيئة الأمنية والإستراتيجية، وهذا ما فسّر الإرتباك الذي طبع ردّات الفعل الأميركية لمواجهة تهديد الإرهاب الشمولي، إذ كانت ردّات الفعل تلك تقليدية استندت على تقنيات ومعايير الحرب الباردة، في مواجهة خطر غامض ومنتشر فوق كل القارات ومجهول الهوية والدوافع.

وكالعادة، واجهت واشنطن الإرهاب بتشريعات تنظيمية جديدة، فأنشأت وزارة للأمن الداخلي وشرّعت قانون المواطن وأدخلت تعديلات أساسية على النظام الأمني والمخابراتي. ومن المتوقع إدخال تعديلات أخرى على كل وظائف الأمن القومي الأميركي، ودعمها بتحالفات عديدة وخصوصاً مع الدول العربية والإسلامية.

تتعامل الولايات المتحدة مع الإرهاب بالنظرة نفسها التي تعاملت بها مع الشيوعية، فالإرهاب المستند على تعصّب الأصولية الإسلامية في نظرها هو عدو خبيث، تماماً كما كانت الشيوعية؛ وهنا يكمن سوء فهم المخططين الأميركيين للحركات الإسلامية بأبعادها التجددية والثقافية، فيختلط فيها المتطرفون بالمعتدلين، بشكل يوسّع إطارها وانتشارها، بحيث لا يقتصر عددها على بضعة آلاف، وانتشارها على عدد محدود من الدول، بل تتوسّع لتشمل الملايين من المسلمين المنتشرين في كل أقطار الأرض. ولا ينبغي لهذا الكلام أن يوحي بأنّ هناك ملايين من المسلمين المصنفين إرهابيين، بل بأن هناك تغلغلاً للجماعات الأصولية بين ملايين المسلمين المتعايشين معهم.

في هذه البيئة الإستراتيجية الواسعة ينظر إلى السياسات الأميركية من قبل جماهير من المسلمين على أنّها تشكل تهديداً لهم وعدوّاً للإسلام. فهناك الملايين من العرب والمسلمين ممن يتهمون الولايات المتحدة بأنها

تشن حرباً ضد الإسلام ومن خلال مفهوم «صراع الحضارات» الذي جاء به المؤرخ مايكل هانتنغتون. ويؤشر عدد من الدراسات الإحصائية إلى أنّ هناك نسبة عالية من المسلمين ممن يعتقدون بأن أميركا تقود حرباً مباشرة ضد الدول الإسلامية، أنّها تتآمر من أجل تفجير المجتمعات الإسلامية من الداخل وإشعال نيران الفتنة والحروب الاهلية، تمهيداً لتقسيم هذه الدول [6]

وعلى عكس ما كانت عليه الحرب الباردة، لا تسعى الولايات المتحدة لمواجهة إمبراطورية منافسة أو مهددة لها، بل تواجه مهمة معقدة جداً لا تقتصر على قتل أو اعتقال بضع مئات من الإرهابيين المعروفين، بل تتعدّى ذلك إلى إقناع شريحة واسعة جداً من العالم الإسلامي بالقبول بقيم الغرب والإنفتاح على الحداثة. وتخفي الولايات المتحدة هذه الحقيقة وراء ستار الحرب على الإرهاب. لكن هل يمكن تبرير إطلاق مشروعها للتغيير تحت عنوان الشرق الأوسط الأوسع إلاّ من خلال الأجندة الخفيّة لعنوان الحرب على الإرهاب؟

فبالرغم من التبدّل الدراماتيكي في البيئة الإستراتيجية، بدأت أميركا الحرب على الإرهاب بالإستراتيجيات والتقنيات ألتي اعتادتها البيروقراطية في مختلف الدوائر العاملة في حقل الامن القومي، وخصوصاً في وزارتي الدفاع والخارجية، وبردود فعل آحادية كان من نتيجتها زيادة تعقيد الأوضاع في عدد من الدول. لذا وجدت نفسها في حالة من العزلة حتى مع أقرب الحلفاء، فكان أن اختلفت النتائج عن الأهداف المرسومة ولا سيما في كل من أفغانستان والعراق، وتعكس نتائج هاتين الحربين قدراً كبيراً من التناقضات التي تؤشر إلى مدى الغموض والشك الذي لفّ الإستراتيجية الأميركية، مما يمكن تفسيره من خلال مفاهيم «نظرية الفوضى» وسوء قراءة للوضع الدولي. وهذا يتأكد من خلال ما يلي:

أولاً: شنّت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان بهدف تدمير حكم طالبان والقاعدة وإقامة حكم مستقر في تلك البلاد، ولكن النتائج لم تكن

على مستوى التوقعات، كما أنّ الثمن الباهظ الذي تكلفته أفغانستان لا تبرره النتائج المحدودة جداً على طريق إنشاء حكم ديمقراطي ومستقر، فالبلد مقسّم بين قيادات عشائرية إلى دويلات، بحيث لا تتعدّى سلطة الحكومة المركزية إطار مدينة كابول العاصمة.

ثانياً: لا وجود لأسلحة الدمار الشامل في العراق ولا شيء يؤكد قيام علاقات بين نظام صدّام حسين مع تنظيم القاعدة. وفي غياب ذلك لجأ الرئيس بوش ومساعدوه إلى تبرير الحرب بالإشارة إلى الحكم المستبد الذي يمارسه صدّام، وإلى ضرورة استبداله بحكم ديمقراطي وتعميم ذلك ليشمل الدول العربية الأخرى[7].

لكن نتائج الحرب المدمرة جاءت لتضع العراق في حالة من الفوضى على أبواب حرب أهلية خطيرة قد تنتهي بتقسيمه إلى ثلاث دول بدأت ترتسم معالمها بعد إجراء الانتخابات العامة. وإذ تستمر حال الفوضى الأمنية وتتعمّق خطوط الانقسام بين مكونات المجتمع. يبدو أنّ الولايات المتحدة لم تسعَ منذ البداية لإقامة حكم مستقر في العراق. وهذا ما ظهر جلياً من خلال تعاملها مع موضوع فرض الإستقرار ومن خلال رفض وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد لكل الإقتراحات التي تقدم بها القادة العسكريون إذ طالبوا بقوة عسكرية بحدود 400 ألف جندي لتحقيق الإستقرار. لم تتصرّف القوات الأميركية كمخلّص للشعب العراقي من جلاّديه، بل تصرفت كقوة احتلال تأخذ بيد فئة ضد فئة أخرى وتسكت عن إقامة نظام كردي مستقل له جيشه وعلمه وإدارته المستقلة.

من التحليل يتضح أنّ القيادة الأميركية قد تعمّدت شنّ الحرب على العراق معتمدة على إستراتيجية يلفّها الشك والغموض. وكان من الواضح منذ البداية بأنّ الأهداف القائلة بحكم ديمقراطي في عراق مستقر لم تكن قابلة للتحقيق بالوسائل والإستراتيجية اللتين اعتمدتا من قبل وزير الدفاع رامسفيلد، وفي هذا تجسيد مطلق لنظرية الفوضى التي تقول باعتماد قرارات توحي بدرجة عالية من الخطورة، ويتبين في ما بعد إستحالة

تنفيذها.

ثالثاً: في مواجهة تداعيات الوضع الأمني داخل العراق وضياع البرنامج السياسي «الواعد» بقيام ديمقراطية يمكن تعميمها على الدول العربية الأخرى، فتّشت الولايات المتحدة عن إستراتيجية المخارج [8] وهي تهدف إلى إجراء تعديلات في الموقف تتناسب مع الحاجة للتغطية على المأزق الذي تواجهه من دون زعزعة الوضع القائم وخصوصاً الموقف الدولي العام أو التحالف المشارك في العملية، فكان طرح مشروع «الشرق الأوسط الأوسع» الذي يهدف إلى إجراء تغيير نحو الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في المنطقة.

ويتناقض هذا المشروع «الشرق الأوسط الأوسع» مع إرث العلاقات الأميركية تجاه دول المنطقة، الذي كان يدعم ويساند الحكومات القائمة على أساس أنها دول حليفة بمجرد وقوفها ضد الإتحاد السوفياتي والشيوعية. الآن يجري القفز فوق كل هذه العلاقات الممتدة على خمسين سنة تحت شعار الديمقراطية والتغيير، ويشكل سجل العلاقات الأميركية في مساندة الحكّام الجائرين النقطة الأضعف في الإستراتيجية الأميركية، حيث يستغل الإسلاميون والإرهابيون هذا الأرث من أجل زرع الشك في مصداقية أميركا وتوجهّاتها الإصلاحية. ويربط هؤلاء كل المبادرات الأميركية بمشاريع الهيمنة الصهيونية على شعوب وثروات المنطقة.

رابعاً: إنسحاب إدارة الرئيس بوش من كل المشاريع والآليات التي اعتمدتها إدارة كلينتون لدفع مسيرة السلام ولإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، بالإضافة إلى مساندة بوش الشخصية وغير المحدودة لسياسة أرييل شارون، وسكوته عن كل الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. كل ذلك أثّر بشكل سلبي على سمعة أميركا وموقعها لدى الشعوب العربية والإسلامية. وكان اللافت ان أميركا قد أعلنت تكراراً رفضها لربط مشروعها الشامل تجاه المنطقة و في العراق بإحراز تقدّم في قضية السلام، كما رفضت الإقتراحات باستعمال نفوذها لتخفيف مآسي الشعب

الفلسطيني، وذلك بالرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها دول عربية عديدة، والتي كان من أبرزها الجهود التي بذلها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية.

لقد كانت كل القرارات والسلوكيات الأميركية تجاه المنطقة جائرة ولا تراعي مصلحة العرب والمسلمين، من وجهة نظر هذه الشعوب على الأقل، مما دفع إلى تعميق الإعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تعمل لخير المنطقة، بل هي جادة من أجل فرض هيمنتها ونفوذها عليها وبالتالي إستغلال ثرواتها وأسواقها، مع الحرص على الإبقاء على التفوق العسكري والتكنولوجي لصالح إسرائيل. لقد كانت هناك شعارات وسياسات أميركية حول أمن المنطقة ولكنها لم تترافق مع سياسة إعلامية تشرحها وتفصّل أهدافها وتضع برامجها، مما أفسح بأن تستغل كل السياسات الأميركية المعلنة، من أجل زيادة حالة الشك والغموض التي تلف المواقف الأميركية.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك زيادة مشاعر العداء لأميركا واتهامها باتّباع سياسة عرقيّة وهدّامة. واستغلت الجماعات الأصولية هذه المشاعر ووظفتها من أجل التغلغل داخل المجتمعات، أو من أجل تبرير شنّ هجمات إرهابية في دول عديدة كالعراق والسعودية ومصر واليمن وغيرها.

ولم تترافق الهجمة الأميركية باتجاه المنطقة، وخصوصاً بعد احتلال العراق، مع أية إستراتيجية إعلامية أو ديبلوماسية تؤسس لحوار واسع ما بين أميركا والشعوب العربية. وكان لغياب هذا الحوار مفاعيله العميقة في تحضير المنطقة لتعميم حالة الفوضى من خلال الرفض الشعبي العام للمشاريع الأميركية الغامضة، أو من خلال تعميم الهجمات الإرهابية التي تستهدف الوجود الأميركي بنفس القدر الذي تستهدف فيه الأنظمة القائمة والإستقرار العام.

لقد أهملت الولايات المتحدة وضع إستراتيجية إعلامية تشرح من خلالها خططها باتجاه المنطقة، لا بل قامت من خلال الإعلان عن خطط واسعة لاستهداف عدد من الأنظمة من خلال تصنيفها ضمن «محور الشر» أو

نعتها بالدول المارقة، بتسعير مشاعر العداء الشعبي لوجودها ولمشاريعها في المنطقة.

يطرح هذا التقصير الأميركي في وضع إستراتيجية لمواجهة ما يتّفق على تسميته بـ «حرب الأفكار» أو الصراع من اجل كسب «العقول والقلوب» إشكالية وعلامات استفهام حول وجود نوايا أميركية تسعى إلى تضخيم «الصدمة» ألتي تسبّبت بها الحرب في العراق والجرائم التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني، من أجل تحريك الشارع العربي ضد أنظمة الحكم بهدف إضعافها وإجبارها على السير وفق التوجيهات والمخطط الأميركي المعدّ للتغيير، سواء في إدارة الدولة، أو في موضوع الحريات العامة وحقوق الإنسان، أو في ما يعود للبرامج التعليمية والتوجيه الإعلامي كخطوة متقدمة لتعميم ثقافة الإعتدال ونبذ الأصولية والتطرّف.

وتمثّل هذه الروزنامة الخفيّة، البرنامج الحقيقي لما بات يعرف وفق تصريحات وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بسياسة «الفوضى الخلاّقة». وكان للمعلومات التي تسرّبت حول خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وما تبعها من معلومات مدعّمة بالصور الفاضحة لارتكابات العسكريين الأميركيين ضد المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب، والتي توّجتها الصور التي نشرت لصدّام حسين «شبه عارٍ» في صدر الصفحات الأولى لصحف غربية، فعل النار في الهشيم، مما طرح علامات استفهام كبرى حول مدى احترام الأميركيين للعادات العربية وللإنسان العربي.

وجاءت أخبار تدنيس القرآن الكريم من قبل الحرّاس الأميركيين في سجن غوانتانامو لتصبّ المزيد من الزيت على النار، حيث تسببت بردود فعل شعبية إسلامية شاملة إمتدت من أفغانستان إلى معظم العواصم الإسلامية والعربية، والتي دانت جميعها الولايات المتحدة متّهمة إياها بالعداء للإسلام والمسلمين.

هذه الموجات المتتالية من المعلومات التي تدين السلوكية الأميركية تجاه المسلمين تسببت بأضرار كبيرة لسمعة الولايات المتحدة قد يتطلّب غسلها

جهوداً مضنية ولفترات طويلة.

إستراتيجية بوش وتداعياتها

أعاد الرئيس الأميركي جورج بوش في ولايته الأولى هندسة الإستراتيجية الأميركية، بشكل يعيدنا بالذاكرة إلى التعديلات الإستراتيجية التي أجراها الرئيس فرانكلين روزفلت. لقد استعاد بوش في إستراتيجيته المفهوم الذي كان أسسّ له روزفلت ويستند على الصدمة الناتجة عن هجوم مباغت. لم يستطع أيّ من الرؤساء الذين تعاقبوا بعد روزفلت أن يعاكس المفهوم الذي أرساه انطلاقاً من تجربة الهجوم على بيرل هاربور عام 1941 والقائل بأن المحيط أو البعد الجغرافي لم يعودا كافيين لحماية أميركا من هجوم معادٍ[9].

لم يكن باستطاعة بوش أو كل من يصل إلى الرئاسة من بعده تجاهل هجمات 11 ايلول التي أثبتت بأن قوة الردع التي تمتلكها أميركا ضد الدول المعادية لا تكفي لحمايتها من هجمات منظمات إرهابية. وهذه الحقيقة ما زالت جاهزة بحيث أنّه لا يمكن لبوش في رئاسته الثانية تجاهلها، وهي تفترض التأكيد على استعادة وتحصين الأمن الأميركي في عالم أكثر خطورة.

يتركز الاهتمام الأساسي في إستراتيجية بوش على منع أي هجوم ضد أميركا أو مصالحها الكبرى في العالم، بالرغم من أنّ المصالح الأميركية لم تتعرّض خلال ثلاث سنوات مضت لأي تهديدٍ فعلي. وبالرغم من صعوبة الربط بين الأسباب والنتائج، وعدم نجاح الجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة مع حلفائها حول العالم، فإن أسامة بن لادن وبعض أخطر معاونيه ما زالوا أحراراً ولا أحد يعلم ماذا يخططون له. ولكن من خلال تقويم النتائج (عدم التعرض لاعتداء إرهابي جديد) فإن إستراتيجية بوش في الحرب على الإرهاب قد نجحت في احتواء التهديد الإرهابي من خلال المبادرة لشنّ هجوم واسع ومتعدد الأبعاد ضد «القاعدة» وما شابهها من تنظيمات.

إعتمدت إدارة بوش في استراتيجيتها الهجومية مبدأ الحرب الوقائية ضد أفغانستان، والتي هدفت إلى شنّ الحرب على دولة قد تكون مصدراً لتهديد مباشر ضد أميركا. ومن ثم عادت واعتمدت أسلوب الحرب «المانعة» ضد العراق، والتي تعني شنّ حرب على دولة قد تشكّل خطراً مستقبلياً على الأمن الأميركي. واللافت أنّ إدارة بوش قد شنّت الحرب على العراق تحت عنوان الحرب الوقائية، في سياق سياسة تجنّب الإدانة الدولية، لأنّ للحرب الوقائية مبررات في القانون الدولي. ولقد كان واضحاً مدى التأييد الدولي للحرب على أفغانستان على أساس أنها لردع خطر حقيقي ووشيك، فيما انتفض المجتمع الدولي، وأقرب حلفاء أميركا من الدول الأوروبية، ضدّ قرار الحرب على العراق.

لقد أسقطت أميركا من خلال الحرب «المانعة» ألتي شنّتها ضد العراق، والتي تبيّن في ما بعد أنها بنيت على تقارير إستعلامية جرى التلاعب بها، وثبت عدم صحتها، آخر ما تبقّى من مفاهيم السيادة ألتي نصّت عليها معاهدة وستفاليا، إضافة إلى سلطة وهيبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

لقد أظهرت واشنطن من خلال شنّ الحرب على العراق انطلاقاً من المزج بين مفهومي الحرب الوقائية والحرب المانعة، بأنّها لا تحترم القانون والنظام الدوليين، وبأنّها أصبحت تشكّل خطراً على أمن الدول الأخرى، وحطّمت كذلك مفهوماً «مقدساً» ينصّ على سيادة الدولة على أراضيها، من خلال ممارساتها « دور الشرطي العالمي الذي لا يخضع لأية سلطة عليا، ولا يسمح لأي مواطن باقتناء قفل على باب داره» [10].

لم يستطع المجتمع الدولي تقبّل الحرب على العراق، بالرغم من اعترافه بالصدمة الكبيرة التي تسبّبت بها هجمات 11 ايلول للأمن الأميركي وللإستقرار الدولي، وهذا ما فسّر المعارضة القوية لقرار الحرب وما تبعها من تأزّم في علاقات أميركا مع دول عديدة في العالم، وعن مشاعر الرفض والإدانة والعداء التي قابلت بها الشعوب العربية والإسلامية قرار الحرب أحاديّ الجانب.

لقد ارتكب الأميركيون خطأً فادحاً بشنّ الحرب على العراق، وظهر ذلك جلياً من المصاعب التي واجهوها لاحقاً في محاولتهم تشكيل تحالف دولي يساهم في تحقيق الإستقرار داخل العراق بعد احتلاله. ولم يتقبّل المجتمع الدولي الخيار المفروض، دون بديل، الذي قدمه بوش بشنّ الحرب على العراق، سواء وافق مجلس الأمن أم لم يوافق. وتسبّبت هذه المقاربة بإدانة دولية، حيث نظرت الحكومات والشعوب إلى الولايات المتحدة على أنّها الدولة العظمى التي تريد فرض هيمنتها باستعمال فائض القوة، ممّا يعكس تغييبها لكل مسؤولية تفرضها عليها الشرعية الدولية والأعراف المعتمدة منذ قرون. لقد أفاق الشعب الأميركي بعد سنة ونصف من هجمات 11 ايلول، وقد خسر كل ذلك التعاطف والدعم الذي أبداه المجتمع الدولي تجاه أميركا، ورأى أنّها انقلبت من موقف الدولة المعتدى عليها إلى الدولة المعتدية على سيادة الآخرين. ويبدو أنّ الإدعاء بحق شنّ حرب وقائية لن يجري التخلّي عنه قريباً لأنّ المنظمة الدولية لا تملك الوسائل الذاتية لضبط الوضع الدولي، وتحديداً للقيام بأية عملية وقائية ضد خطر داهم تشعر بإمكانية وقوعه ضد إحدى الدول الأعضاء. لكنّ هذا القصور من جانب المنظمة الدولية لا يعني السماح للولايات المتحدة أو لغيرها بالقيام بمثل هذه العمليات بقرار أحادي. ومن هنا فإن المقاومة الدولية التي ستنشأ من مثل هذا «الاحتكاك» الذي تحدث عنه فيلسوف الحرب كارل فون كلوزفيتز ستؤدي في نهاية المطاف إلى فشل الحرب في تحقيق ما حدد لها من أهداف، وخصوصاً على المستوى الإستراتيجي. ولنا مما يجري الآن في العراق أكبر دليل على فشل الولايات المتحدة في تحويل النجاح العسكري الباهر إلى انتصار سياسي كامل.

إنّ كل ما تواجهه الخطة الأميركية داخل العراق من تداعيات تجعل إمكانية الإنتصار بالحرب مهمة مستحيلة. ولا يعني ذلك أنّه سيكون باستطاعة أيّة مجموعة دولية إقناع إدارة بوش بعدم شنّ عمليات عسكرية مستقبلية مضرّة بمصالح هذه الدول. فلا أحد يمتلك الآن حقّ النقض لأي

قرار أحادي تتّخذه الولايات المتحدة. وستبقى المبادرة مفتوحة أمامها لإقناع عدد من الدول بالتحالف معها لشنّ عمليات عسكرية واسعة على غرار ما حدث عام 1991 في حرب الخليج الأولى، أو عام 1995 في حرب البوسنة، أو عام 1999 في كوسوفو، أو عام 2000 في أفغانستان.

إنّ المعارضة للحرب على العراق ستبقى حاضرة، ولكنها تمثّل حالة شاذة ولا يمكن أن تتحول إلى قاعدة لرفض أيّة عمليات عسكرية أميركية. والواقع أنّ العالم لم يعارض قرار شنّ الحرب على العراق كمضمون، ولكنه رفضه كلغة إتسمت بالعجرفة والغموض المقصود منه إعماء الآخرين عن حقيقة النوايا الأميركية؛ وهذا ما حدث فعلياً في العراق حيث أكد اثنان من أكبر منظّري السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية، هما دافيد فروم وريتشارد بيرل، بأنّ الحرب على العراق هي جزء من استراتيجية واسعة تتضمّن الروزنامة الآتية:

1- مساندة الحركات المعارضة داخل إيران والسعي لقلب نظام «رجال الدين» هناك.

2- ترويض الحكم السوري، وإذا لم يتجاوب تشديد الضغوط من أجل قلب هذا الحكم ووقف دعمه للمنظمات التي تتهمها واشنطن بالإرهاب، كحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية - القيادة العامة وحزب الله اللبناني.

3- التعامل مع السعودية وفرنسا كأخصام وليس كأصدقاء والضغط على الحكم السعودي من أجل اعتماد إصلاح في البرامج التعليمية والدينية من أجل وقف موجة التطرف، وحثّ الحكم على تصفية خلايا القاعدة، ووقف تدفق الأموال والهبات المالية باتجاه المنظمات المتهمة بالإرهاب.

4- الضغط على كوريا الشمالية وإيران للتخلي عن برامجهما النووية.

5- عدم دعم الأمم المتحدة سياسياً ومالياً إذا لم تعتمد برنامجاً إصلاحياً.

6- التخلّي عن «الأوهام» التي تقول بأنّ قيام دولة فلسطينية سيخدم

الإستقرار الإقليمي او المصالح الأميركية في العالم العربي.

7- إعادة تنظيم الأمن في أميركا بما فيها وكالتي «سي.آي.إي» والـ «إف.بي.آي».

8- تشديد كل تدابير الهجرة والسفر، والتدابير الأمنية الأخرى، على مداخل وداخل الولايات المتحدة[11] .

وكان من أبرز الدروس المستفادة من الحرب على الإرهاب في مرحلتها الاولى، بأنّ هجمات 11 ايلول قد أثبتت هشاشة الدفاع والأمن في الدول الكبرى، وبأنّ المعالجة لمثل هذا التهديد تتركز على تعقّب وتوقيف أو قتل هؤلاء الإرهابيين أينما وجدوا. ولكن تعود الولايات المتحدة الآن لتجري مراجعة لاستراتيجيتها بعدما أثبتت عدم فعاليتها، حيث يصعد لتعبئة الفراغ الذي يخلفه توقيف قيادي كبير في القاعدة، شخص آخر أكثر حيوية وديناميةوعادت أميركا اليوم لتبحث عن أسلوب للسيطرة على التطرف، بل مطاردة المطلوبين، وذلك منعاً لتكرار الخطأ الذي ارتكب في أفغانستان بعد الإنسحاب السوفياتي، والذي أدّى إلى نشوء تنظيم «القاعدة». وهناك خطر قادم يتمثّل بالمقاتلين العرب والمسلمين العاملين الآن في العراق، والذين سيعودون بعد انتهاء الحرب داخل العراق إلى أقطار عربية وإسلامية عديدة، مع احتمال توزّع بعضهم على الدول الأوروبية المتسامحة مع تواجد الجماعات الإسلامية على أراضيها على غرار بريطانيا.

العراق «الحلم الضائع»

اعتقدت ادارة بوش، وخصوصاً صقورها من المحافظين الجدد، أن بالإمكان شنّ الحرب على العراق من دون توافق دولي، وبأنّ هذا التوافق سيأتي تلقائياً بعد بدء العمليات وذلك قياساً على التجربة السابقة في أفغانستان، وتوقّع الأميركيون في التحضيرات للحرب أن «تتبخّر» المقاومة العراقية فوراً، وأن تُستقبل القوات الغازية بالوورد وحلقات الرقص، وبأنّ الأجواء ستكون مؤاتية لتشكيل سلطة بديلة للنظام الصدّامي- البعثي،

قادرة على تحقيق الأمن والإستقرار وإستعادة المواطنين لحياتهم الطبيعية. خلال أسابيع من سقوط بغداد، كان الاعتقاد السائد بأنّ السقوط السريع لنظام صدام، والعثور على أسلحة دمار شامل عراقية سيحققان ما فشلت الديبلوماسية في تحقيقه، مما يؤمن الأجواء المؤاتية لتوسيع التحالف الدولي وبالتالي توسيع قاعدة التأييد للإحتلال الأميركي.

وظهر في وقت مبكر من سقوط النظام العراقي بالكامل، بأنّ أميركا قد حشدت من القوى والوسائل المتطورة ما يحقق انهيار جيش صدام في وقت قصير، ولكن لم يكن حجم هذه القوى كافياً لفرض الأمن والإستقرار ومنع عمليات النهب الشاملة أو حماية المؤسسات الهامة من التخريب المتعمّد الذي بدأ مع سقوط بغداد. وكان هناك سوء التقدير الواضح لمدى سرعة التبدّل في موقف الشعب العراقي من الوجود الأميركي والنظر اليه كمحتلّ. وتوالت خيبات الأمل ببروز «مقاومة» عراقية شاملة ومنظّمة، ولم تجد فرق التفتيش الأميركية على الأرض أيّ أثر للإدّعاءات القائلة بامتلاك العراق لمخزون من أسلحة الدمار الشامل، كما جاءت الأنباء عن الفضائح المرتكبة في معاملة الأسرى العراقيين على يد السجّانين والمحققين الأميركيين لتتحول إلى كابوس يقضّ مضجع الرئيس بوش والمسؤولين في إدارته. هذه التطورات المتتالية كانت سبباً مباشراً لتصدّع فكرة إنشاء تحالف دولي كبير داخل العراق، واقتصرت المشاركة لبعض الدول على قوات رمزية، باستثناء القوات البريطانية التي دخلت منذ بداية الحرب كشريك أساسي. وبعد سنتين من الاحتلال يبدو بوضوح أن هناك فجوة كبيرة ما بين النوايا الأميركية وما أمكن تحقيقه على الارض.

ويمكن من خلال استعراض «الأهداف الكبيرة» التي حققتها الحرب من منظور اثنين من أهم رموز المحافظين الجدد هما دافيد فروم وريتشارد بيرل، مقارنة مع الواقع على الأرض في العراق، التعرّف على الفجوة الواقعة ما بين التنظير والواقع، وهي فجوة ما زالت تتسع، لدرجة تدفع للاعتقاد بأن وحدة العراق باتت مهدّدة، وذلك بعد أن دخل في مرحلة متقدمة على طريق

الحرب الأهلية بسبب الإنقسام الحاد بين السنّة والشيعة والذي تسبّبت به سياسة الاحتلال الأميركي، من خلال فراغ السلطة الذي حصل لفترة طويلة، ومن خلال تشجيع الانقسام وفق الخطوط المذهبية والإثنية.

يقول دافيد فروم وريتشارد بيرل، أن إسقاط صدام حسين قد حقق سبعة اهداف كبرى هي:

أولاً: التخلّص من تهديد أسلحة الدمار الشامل التي كان العراق يمتلكها عام 2003 وما كان يمكن أن يضيفه إليها فيما لو استمر صدّام حسين في السلطة. وثبت من خلال ما يقارب سنتين من التفتيش لكل زاوية من العراق بأن نظام صدّام لم يمتلك أيّ نوع من أسلحة الدمار الشامل، وبأنه لم يعاود العمل في أيّ من البرامج التي كانت قد دمرتها بالكامل فرق لجنة أونسكوم الدولية.

ثانياً: حقّقت الولايات المتحدة نصراً كبيراً على الإرهاب بالتخلّص من نظام استمرّ لفترة تزيد عن ثلاثين سنة في دعم وتشجيع الإرهاب في المنطقة، والتواصل بين نظام صدّام مع اسامة بن لادن في بداية 1990 لم يكن إلاّ إستكمالاً للتعاون الذي كان قائماً بين المخابرات العراقية وأجهزة مخابرات دول الكتلة الشرقية، والذي كان أبرز إنجازاته دعم منظمتي أبو نضال وأيلول الأسود.

لم تظهر التحقيقات التي أجريت مع كادرات «القاعدة» وجود أيّ تعاون بين المنظمة الإرهابية والنظام العراقي، وتبيّن أنّ ما أشيع عن لقاء مسؤول عراقي في براغ مع قيادي من «القاعدة» لم يتعدّ الإشاعة أو المعلومة المدسوسة من أجل دعم المبررات «الواهية» التي شنّت على أساسها الحرب، وهذا ما أكّدته لجان التحقيق الأميركية والبريطانية على مستوى الكونغرس ومجلس العموم البريطاني.

ثالثاً: لقد منعنا أعداءنا في الشرق الأوسط من الادعاء بتحقيق نصر كبير فيما لو ربح صدام الحرب، أو لم ننجح في إسقاطه.

كانت الحرب منتهية قبل أن تبدأ، وكان النظام العراقي قد طوّق وعزل

وتعرّض لحرب مستمرة خلال سنوات طويلة، فالحرب التي بدأت بتحرير الكويت لم تتوقف، بل استمرت إلى حين شُنّ الهجوم البرّي الكبير باتجاه بغداد، والذي أظهر مدى الضعف والترهل في قدرة الجيش العراقي على المقاومة.

رابعاً: تعلّمنا دروساً ثمينة عن كيفية شن الحروب في المنطقة، وعن كيفية إعادة البناء بعد الحرب؛ لا يمكن لأحد الإدّعاء بأننا لم نرتكب بعض الأخطاء أثناء الحرب وخلال فترة الإحتلال التي تلتها، ولكننا تعلّمنا من هذه الأخطاء ولن نكررها، وتزداد قوة وقدرات الولايات المتحدة على محاربة الإرهاب.

يعترف أبرز المحللين الأميركيين بأنّ الأثمان المترتبة على الحرب لا تبرر النتائج التي حقّقتها والتي اقتصرت على التخلّص من نظام صدام حسين. بالإضافة إلى أن هذه الحرب كشفت العورات الكبيرة في الرؤية السياسية الأميركية تجاه العراق والمنطقة، كما أكّدت على عدم جهوزية القوات الأميركية لخوض حرب «عصابات في المدن» وهو ما أكدته العمليات الكثيفة التي تنفذها «المقاومة» في الفترة الأخيرة وحجم الضحايا البشرية الناتجة عنها في صفوف الأميركيين والعراقيين على حد سواء.

خامساً: أظهرنا لأعدائنا المحتملين (كطهران وبيونغ يانغ) مدى قدرتنا على كسب حرب سريعة وتحقيق نصر كامل مع أقل خسائر ممكنة في جانبنا. الحقيقة هي أنه منذ غزو العراق أعلنت أميركا تحقيق النصر أربع مرات على الأقل، ووعدت في كل مرة بالسيطرة على الوضع داخل العراق. ولكن لم تعتمد تلك المزاعم البرّاقة على أرض الواقع، وكانت أبرز مؤشرات هشاشتها الصور التي نقلتها وسائل الإعلام إلى العالم عن الزيارة المفاجئة الأخيرة التي قامت بها إلى العراق كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية، حيث ظهرت مرتدية سترة واقية من الرصاص ومعتمرة خوذة فولاذية؛ ولا يدلّ هذا المشهد إطلاقاً على وضع طبيعي في بلد يعيش ظروفاً آمنة ومستقرة. يضاف إلى ذلك أنه بعد أكثر من عامين، لا يزال هناك مئة

وأربعون ألف جندي أميركي، ولا تزال الحكومة العراقية تمارس عملها من داخل المنطقة الخضراء تحت حماية القوات الأميركية، وهي حقيقة تدحض كل الإنتصارات التي يدّعيها المحافظون الجدد في واشنطن.

سادساً: ساعدنا قوى الديمقراطية في كل المنطقة من خلال إظهارنا أن أعتى الديكتاتوريات هي أضعف مما تدعيه من قوة ومناعة.

توقع الأميركيون أن تتسبب الحرب في العراق بصدمة قوية تهدد النظاميين الإيراني والسوري، وعلى الأقل تحضر لسقوطهما تدريجيا، كما توقعوا أن تمتد مفاعيل هذه الصدمة إلى كل دول المنطقة فتجبرها على اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تضعها على طريق فتح مجتمعاتها على طريق التغيير الفعلي. لكن إيران صمدت في وجه الضغوط الأميركية ولم ترضخ سوريا لكل تلك الضغوط المتعلقة بالموضوع العراقي أو بقضية الدعم الذي تقدّمه لمنظمات تتهمها أميركا بالإرهاب، كحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله والجبهة الشعبية - القيادة العامة. كذلك لم ترضخ إيران للضغوط الأميركية المتعلقة بالتخلّص من برنامجها النووي أو بالمحاولات الإيرانية المزعومة للتخريب داخل العراق.

سابعاً: خلّصنا أكثر الحكام العرب عنفاً واستبداداً من السلطة وأنجزنا تحرير أمّة بكاملها، فاتحين الطريق لقيام مجتمع سيد وحكم مدني في العراق، ولإصلاح المناخ الأيديولوجي والمعنوي في الشرق الأوسط.

وترجمت الولايات المتحدة «حلم» المحافظين الجدد بالعمل لرسم خريطة سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال إطلاقها لمشروع غامض أسمته «الشرق الأوسط الأوسع» والذي يطرح أهدافاً عامة لتحقيق الديمقراطية والحريات وحماية حقوق المرأة والإنسان وتطوير الاقتصاد والنظم التعليمية والاجتماعية، ولكن من دون تجديد الإستراتيجيات والطرائق. وقد واجهت معظم الدول العربية هذا المشروع بمعارضة قوية على أساس أن التغيير لا بد من أن يأتي من داخل المجتمعات نفسها، وهو تطور بطيء وتدريجي، وبأنه لا يمكن لأحد فرض الديمقراطية من الخارج.

واصطدم المشروع الأميركي بعراقيل وأصيب بإحباطات متكررة مما دفع بالإدارة الأميركية إلى حصر كل جهودها بالضغط على سوريا وإيران ولأسباب مختلفة. وقد أدّى هذا الضغط إلى تركيز كل الجهود الأميركية على لبنان من أجل تحقيق التقدم اللازم للإبقاء على مشروع الشرق الأوسط الأوسع حيّاً من خلال إجراء بعض التحوّلات في مسار الحكم اللبناني بعد خروج القوات والمخابرات السورية منه، تنفيذاً للقرار الدولي رقم 1559.

مسار الحرب على الإرهاب

استعملت الولايات المتحدة تفوّقها العسكري لإثبات قدراتها على الردّ وشنّ حرب «وقائية» أو حرب «مانعة» في كل من أفغانستان والعراق، من أجل إقناع تنظيم القاعدة والتنظيمات المتطرّفة الأخرى بأنه لا يمكن طرد الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط؛ ومن أجل قطع كل الإمدادات بالرجال والمال عن هذه المنظمات شنّت الولايات المتحدة حرباً متواصلة ضد فلول القاعدة فوق القارات الخمس. وكان من نتيجة هذه الحرب أن غيّرت الولايات المتحدة في أولويات سياستها الخارجية بحيث احتلت منطقة الشرق الأوسط، المركز الأول في سلّم الأولويات الأميركية، متقدمة في شرق آسيا وأوروبا، بعد أن كانت هذه الأمور تحتلّ في السابق المركز الثالث في الأولويات. وكان من نتيجة ذلك أن كثّفت وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة بشكل لافت بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل هجمات 11 أيلول.

وكانت نتائج الحرب على الإرهاب ضد القاعدة مرضية، ولكنها لم تكن حاسمة. إن التقديم الواقعي لنتائج الحرب على الإرهاب بشكل شامل يطرح إشكالية كبرى، وذلك على ضوء تحوّل العراق إلى مسرح عمليات يجتذب آلاف المقاتلين «الجهاديين» الذي لا يشكّلون الآن تهديداً للوجود الأميركي في العراق فقط، بل يجب النظر إلى المخاطر المستقبلية المترتبة على عودتهم

إلى ديارهم وانتشارهم في كل دول المنطقة وبعض دول أوروبا.

أدت الإستراتيجية الأميركية الكبرى في أفغانستان والعراق إلى نتائج متناقضة، من أخطرها ما نشأ وبشكل غير مقصود، منه حالة الفوضى التي يعيشها العراق، وتحوله إلى ملجأ وحقل تجارب لكل أشكال «الإرهاب الإسلامي»، وهي من تداعيات الحرب التي لم تلحظها الاستراتيجية الأميركية - والتي يبدو أنها عاجزة عن التحكم بديناميتها الراهنة ومخاطرها المستقبلية.

تفيد بعض التقارير الصحفية أن إدارة بوش تعيد النظر الآن في استراتيجيتها الكبرى الخاصة بالحرب على الإرهاب، وذلك على ضوء التحولات الهامة في طبيعة تنظيم القاعدة، والتي انتقلت من تنظيم هرمي يرأسه أسامة بن لادن ويديره بواسطة عدد من المساعدين إلى تنظيم مرن، يتغير وفق البيئة والظروف وقادر على استقطاب «مجاهدين» جدد إلى صفوفه من صفوف الإسلاميين من مختلف أنحاء العالم مما جعل إستراتيجية متابعة بن لادن وبعض القياديين الكبار المعروفين في التنظيم غير ذات جدوى. ويؤشر ذلك إلى ادراك الأميركيين بضرورة تعديل هذه الإستراتيجية بصورة جذرية بعد أن تحولت القاعدة إلى حالة معقدة يصعب احتواؤها. فالقاعدة اليوم تنظيم هي غير القاعدة التي شنّت هجمات 11 أيلول، ويتطلب التحول الذي شهدته اعترافاً أميركياً بضرورة تعديل التوجّه المتبع في الحرب الشاملة على الإرهاب والذي عبّر عنها أحد المسؤولين الأميركيين الكبار بالقول «ما نريده في الواقع هو مقاربة إستراتيجية قادرة على دحر التطرف والعنف».

عبّر «روجيه و. كراسي» أحد المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في عهد كلينتون عن القصور الحاصل في المقاربة الأميركية الراهنة بقوله لم نرتفع إلى مستوى يمسح لنا بادراك تغيّر الأشياء منذ 11 أيلول. إنّ سياسة متابعة فلول منظمة بن لادن لا تخدم الحرب على الإرهاب بالمستوى المطلوب، في وقت يتزايد فيه عدد المتطوّعين في صفوف «القاعدة» خصوصاً في العراق،

ومع توالد كادرات قيادية جديدة مجهولة الهوية من قبل الأميركيين.

يؤكّد كل ذلك على ضرورة إجراء تقويم بالعمق لكل إستراتيجية الحرب على الإرهاب بحيث تتركز الاهتمامات على كيفية التعامل مع هذا الجيل الجديد من «الإرهابيين» الذي ترعرع في العراق خلال السنتين الماضيتين. ويتخوّف المخططون الأميركيون من المعادلة الأمنية المعقدة التي يمكن أن تحصل عند عودة هؤلاء الإرهابيين إلى بلادهم، ويشعرون أيضاً بمدى خطورة هذه المعادلة إنطلاقاً من إدراكهم للصعوبات التي سيواجهونها للتعرف على هوية هؤلاء. وقد عبّر أحد المسؤولين الأميركيين عن مخاطر القصور الإستعلامي للتعرّف على هوية هذا الجيل الجديد بالقول «إذا كنت لا تعرف من هم في العراق فكيف يمكن أن تجدهم وتتعرف عليهم في اسطنبول أو لندن». وستتطلّب المراجعة الأميركية إعادة نظر شاملة في التوجيهات الرئاسية للحرب على الإرهاب التي صدرت بعد هجمات 11 أيلول، كما ستتطلّب العديد من التعديلات في التنظيم المكلف بالاستعلام والمكافحة داخل الإدارة الأميركية، فضلاً عن التغيير في المفاهيم وفي المقاربة الإستراتيجية المقبلة.

إنّ التوجّه الجديد لاستهدافات العنف والتطرف سيؤدي إلى إشكاليات وتناقضات ومصاعب مع العديد من دول المنطقة، حيث هناك اختلاف على توصيف الدور الذي يضطلع به حزب الله ومنظمة حماس والجهاد الإسلامي. وكالعادة فإنّ المقاربة الأميركية الجديدة ستحمل في طياتها الكثير من التناقضات في التوصيف والأولويات مع دول المنطقة، وسينجح عن ذلك المزيد من الشكوك والغموض حول الأجندة والأهداف الأميركية، وسينعكس ذلك سلباً على الأجواء والعلاقات الأميركية - العربية وسيرفع نحو آفاق جديدة من الفوضى والاضطراب، ما أبعد من أن توصف «بالفوضى الخلاّقة» التي تريدها كوندوليزا رايس وغيرها من مخططي السياسة الأميركية في المنطقة.

ما يزيد من حالة الغموض والشك الربط الذي أقامه الرئيس بوش بين

أمن المنطقة وتحولها نحو الديمقراطية ونجاح الحرب على الإرهاب. وتنظر إدارة بوش إلى المنطقة من خلال ثلاثة مكونات: أنظمة سلطوية، غنى فاحش من مردود النفط وخيارات لمواجهة مع الجماعات الإسلامية. وتشكل هذه المكونات مصدراً لهواجس كبرى لدى المسؤولين الأميركيين، منطلقين من تجربة هجمات 11 أيلول. إن القدرة على تغيير هذا الواقع «الستاتيكو» هي ضرورة ملحّة الآن ولكن كيف السبيل دون التسبب بتعميم حالة الفوضى حيث يرجح أن ينبت على جذور الأنظمة القديمة أنظمة يقودها إسلاميون متطرفون يؤدي التعامل معهم إلى تكرار حالة الفوضى التي شهدتها الجزائر في دول عربية أخرى.

الديمقراطية والفوضى الخلاّقة

«تهدف سياسة الولايات المتحدة إلى دعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل امة وثقافة، مترافقة مع الهدف النهائي للقضاء على الإستبداد في عالمنا... ان كل الذين يعيشون في الإستبداد وفقدان الأمل سيدركون أن الولايات المتحدة لا يمكن ان تتجاهل الظلم اللاحق بكم أو أن تعذر مضطهديكم. عندما تقفون للدفاع عن حريتكم، فسنقف معكم». هذا بعض ما قاله الرئيس جورج بوش في خطاب القسم للولاية الثانية يعبّر بشدة عن مثاليات وطموحات يصعب تحقيقها على أرض الواقع حتى ولو صدقت النوايا. في مواجهة هذه المثالية يتقدّم عدد من المسؤولين الواقعيين، ويصطف فريق من المحافظين الجدد وهم ينظرون إلى سياسة الولايات المتحدة خارج أطر المثالية التي قدمها بوش في خطابه، يقول هؤلاء لا بد من التعامل مع العالم كما هو، وليس كما نتوخّى نحن، لكن هناك اختلاف بين الفريقين في الأهداف وفي المقاربة، حيث تتركز مقاربة الفريق الأول المتمثّل بفريق من الديبلوماسيين المحترفين في الخارجية على مفهوم «الواقعية السياسية» والتي تدعو إلى التعامل مع أنظمة الدول الأخرى على ما هي عليه، بحيث يكون الهدف تحقيق المصالح والأهداف الأميركية من خلال

التعاون، وليس من خلال الأنظمة او تصنيفها جيدة أو مارقة. ويذهب فريق المحافظين إلى النظر إلى الخريطة الدولية من خلال تصنيف الدول بين جيدة ومارقة وبأنه لابد من السعي إلى تغيير الأنظمة المارقة بكل الوسائل المتاحة، تمهيداً لإقامة أنظمة بديلة مكانها، تؤمن بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن يبدو أنّ الرئيس بوش قد استطاع تضييق الفجوة بين الفريقين مع بداية ولايته الثانية، وذلك من خلال اعتماده لمشروع الشرق الأوسط الأوسع، والذي يهدف إلى إجراء تغييرات أساسية في النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في المجتمعات العربية وبعض المجتمعات الإسلامية.

ينطلق المشروع بتوجّهاته وآلياته الجديدة، من الأنقاض المتناثرة لمشروع الحرب على العراق، والذي شكّل استعراضاً دامياً ودراماتيكياً لاستعمال القوة الأميركية من أجل خلق صدمة في معظم الدول العربية تجعلها أكثر إذعاناً للمطالب الأميركية واستعداداً للتكيف مع الإستراتيجية الأميركية الجديدة. ولكن ولأسباب موضوعية فإن الصدمة لم تحقق أهدافها حيث صمدت الأنظمة وخصوصاً في بعض الدول المستهدفة كسوريا وإيران، مستندة في مقاومتها على تقديرها بأن ظروف الإنتشار العسكري الأميركي في العراق ومناطق أخرى لا يسمح للمحافظين الجدد بتنفيذ تهديداتهم المتكررة.

فرضت الولايات المتحدة عنواناً شاملاً على دول المنطقة هو التخلص من الاستبداد ونشر الديمقراطية كبديل للعنوان السابق وهو تغيير الأنظمة بالقوة والذي نفذّته في أفغانستان والعراق ضد حكمي طالبان وصدّام حسين.

أكدت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس على التوجه الجديد للسياسة الأميركية تجاه المنطقة في مؤتمر صحفي في 11 شباط 2005 فقالت: «إن السبب الذي يدفعني إلى القول بأن الإستقرار الذي تحقّقه النظم الديكتاتورية فاشل استناداً إلى تجربتنا السابقة في بعض مناطق العالم حيث أدّى غياب الحرية إلى ولادة تنظيمات خبيثة كالقاعدة وتفرّعاتها. من

الصعب تصوّر الطريقة التي سيتحوّل فيها الشرق الأوسط نحو الديمقراطية، ولكنه من الأصعب تصوّر بقاء الوضع على ما هو عليه (الستاتيكو)، لذلك من الأفضل أن نبادر إلى دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط» [15].

نحن نقف اليوم أمام المرحلة الثانية من الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهي تأتي كنتيجة للتداعيات التي واجهتها المرحلة الأولى التي اعتمدت على عامل القوة العسكرية والحرب على الإرهاب لإسقاط نظامي طالبان في افغانستان والبعث في العراق، ترفع المرحلة الثانية شعار الحرب على الاستبداد ونشر الديمقراطية، ويأتي في رأس قائمة أولويات هذه المرحلة استهداف النظامين في سوريا وإيران، ونزع سلاح حزب الله في لبنان وتفكيك المنظمات الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي. في المقابل ستضغط الولايات المتحدة من أجل التحوّل الديمقراطي في الدول العربية الأخرى من خلال تسريع التحوّل الديمقراطي في لبنان بعد خروج القوات السورية من أراضيه، ليمثّل نموذجاً للآخرين، ومن خلال اعتماد إصلاحات بعيدة المدى في الدول الأخرى، وتحديداً في كل من السعودية ومصر. إنّ الفراق بين المرحلتين يتمثل بالمقاربة والوسائل، حيث اعتمدت الوسائل العسكرية ومقاربة الصدمة والترويع لتحقيق اهداف المرحلة الأولى، فيما يجري استعمال وسائل الضغط والترويج والإغراء لتنفيذ المرحلة الثانية، ولكن تبقى القوة العسكرية صالحة لممارسة الضغط ضمن ما يعرف بالديبلوماسية الضاغطة. ونحن نشهد بعض وجوه هذه الديبلوماسية من خلال تسريب تقارير عن توجيه ضربات جوية باتجاه إيران أو سوريا.

تمرّ منطقة الشرق الأوسط في مخاض عسير في محاولاتها لاستيعاب تداعيات المرحلة الأولى، خصوصاً في ظل التعقيدات الأمنية السياسية الراهنة داخل العراق، كما تواجه مخاطر الدخول في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في مواجهة الضغوط الداخلية والأميركية لولوج باب المرحلة

الثانية، أي اعتماد برنامج إصلاحي يضع الأنظمة على طريق التحوّل نحو الديمقراطية.

تحاول كوندوليزا رايس وغيرها من المنظّرين تبرير اعتمادهم لنظرية الفوضى المنظّمة في سياستهم تجاه المنطقة، من خلال تقديم تعبير جديد يقول بالفوضى الخلاّقة، وذلك بقصد التخفيف من المخاطر المترتبة على هذه الإستراتيجية والتي تضمر في باطنها أهدافاً لا يقولها مطلقوها بصورة علنية.

عندما أطلقت كوندوليزا رايس هذا التعبير، فإنها كانت تحاول ان تبعث رسائل إلى كل أنظمة المنطقة مفادها أولاً، أن الولايات المتحدة جادة في موضوع التحوّل الديمقراطي هذه المرة ومصممة على استخدام كل الوسائل المتاحة لديها لإنجاحه، وثانياً أنها لن تتجاوب مع كل المحاولات بتثبيط عزمها وبتخويفها من الفوضى المحتمل تعميمها أو من وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة، لأنها تعرف اولاً كيف تتعامل مع هذا النوع من الأخطار، ولأنها تدرك ثانياً بأن القبول والتسليم بالأمر الواقع ينطوي على أخطار أكبر، أما ثالث هذه الرسائل فهو إلى القوى المحلية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة والتي عليها أن تصطفّ وراءها وأن تقبل بقيادتها» [16].

لا تقتصر ردود الفعل على الإستراتيجية الأميركية الجديدة على تخوّف الحكام من نتائجها، بل تقابلها الشعوب بقدر كبير من الحذر، وعلى أساس الشك بأن هناك أجندة أميركية خفيّة وغير معلنة، بالإضافة إلى الانسحاب الأميركي من عملية السلام والتأييد الذي يقدّمه الرئيس بوش شخصياً لسياسات شارون القمعية. ولا يغيب عن الموقف العام ما حدث ويحدث في العراق سواء باستمرار الاحتلال أو لجهة التشجيع الأميركي لقيام «هلال شيعي» حذّر منه الملك عبد الله الثاني مبدياً تخوّفه من مخاطر تعميم حالة عدم الإستقرار خارج العراق، ودخول منطقة الخليج في حالة الفوضى المدمّرة.

وهناك تساؤلات تطرح من قبل بعض المراقبين الأميركيين حول ما يمكن ان تتسبّب به نظرية التغيير وما سيرافقها من فوضى وتعقيدات سياسية واجتماعية. والسؤال المطروح بصراحة الآن: ما هي كمية الدماء والثروات التي يمكن ان يستثمرها بوش في حروبه المقبلة لإرساء قواعد الديمقراطية وتعاقب الحكام عبر الانتخابات خصوصاً وانها ستؤدي إلى استبدال الحكّام الحاليين بإسلاميين، لا يريدون علاقات وثيقة مع واشنطن بل التوجّه نحو أنظمة إسلامية على غرار النظام الإيراني؟ كيف يبرر بوش الخسائر البشرية في العراق من المدنيين والعسكريين من الأميركيين والعراقيين إذا أدّت العملية السياسية إلى قيام حكم شيعي أقرب إلى إيران منه إلى أنظمة الخليج الأخرى، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إذا ما قررت الولايات المتحدة سحب قواتها من المنطقة؟

إن الخريطة السياسية الراهنة مع ما يرتبط معها من تحوّلات وخيارات في كل منطقة الشرق الأوسط لا توحي بالكثير من الإطمئنان، حيث تتحرك كل الديناميات على مستوى الأنظمة والشارع بشكل محموم يهدد الإستقرار القائم، خصوصاً في ظل عدد من الإستحقاقات الداهمة في لبنان ومصر وسوريا وفلسطين وفي إيران نفسها.

في لبنان جرت الانتخابات النيابية في ظل غياب التواجد العسكري السوري، وهي جرت في أجواء محمومة أعادت كل الانقسامات التقليدية بين اللبنانيين إلى الواجهة. ورغم أنه لا خوف من النتائج، إلاّ أن الإستحقاقات التي سيواجهها الحكم المنبثق عن المجلس النيابي الجديد ستكون حرجة وخطيرة ولا تقتصر على جوهر النظام بل تتعدّاه إلى قضايا أساسية قد تؤدي إلى خلافات سياسية عميقة، من أبرزها قضية سلاح حزب الله، وتنفيذ القرار الدولي 1559، ومستقبل الفلسطينيين في لبنان. وهي كلّها مسائل يختلف عليها اللبنانيون، بالإضافة إلى خلافاتهم حول المنحى الإصلاحي العام للنظام السياسي والاقتصادي. فالصورة الراهنة لا تبشّر بانتصار سهل على القوى والعوائق الماثلة أمام العملية الإصلاحية.

في سوريا إنعقد المؤتمر القطري لحزب البعث وعلى روزنامته قضايا تتعلق بالمستقبل السياسي للنظام وما يتطلبه من إصلاحات واسعة. ولم تكن الأجواء توحي بأنه سيتوصل إلى حلول تخفف من الضغوط الخارجية والداخلية، أو بتخفيف القبضة الأمنية الراهنة، وفي الأفق مزيد من الإحتقان السياسي والاجتماعي.

في مصر يتعرّض نظام حسني مبارك إلى ضغوط أميركية لإجراء تعديل دستوري (جرى التصويت عليه مؤخراً) من أجل إجراء انتخابات حرة. وتبرز الحركة السياسية التي تقوم بها حركة الإخوان المسلمين، وهي أكبر حركة معارضة في مصر، من أجل اعتماد إصلاح ديمقراطي في العمق، بما في ذلك رفع الحظر المفروض على الجماعة. وتلفت الدوائر المراقبة إلى القوة التي واجهت بها السلطة الاحتجاجات التي قادتها الجماعة، والتي أدّت إلى توقيف 750 ناشطاً من أتباعها.

وتواجه السعودية والكويت واليمن تحرّكات لجماعات أصولية من متفرّعات تنظيم القاعدة وما شابهه، ويمكن توقّع المزيد من الضغوط على الاستقرار الداخلي هناك بعد عودة «المقاتلين الجهاديين» الموجودين الآن في العراق. وتقارب مختلف الأنظمة الخليجية، بخطوات بطيئة، متطلّبات الإصلاح، والتي كان آخرها القرار الكويتي بإعطاء المرأة حق التصويت.

وهناك شعور عام في الدول الخليجية، وكذلك في الدول العربية الأخرى، بما فيها دول المغرب العربي، أن تحرير المجتمعات من الحكام الأوتوقراطيين الحاليين سيؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة، وسيؤدي مثل هذا التحوّل في بنية الحكم إلى تعميم حالة الفوضى والتسبّب بصراعات دامية وطويلة، على غرار ما حدث في الجزائر عندما نجح الإسلاميون في الانتخابات العامة عام 1991.

في السياق نفسه هناك تخوّف من أن يسلك المسار الديمقراطي الفلسطيني الطريق نفسه الذي التي سلكته الجزائر، في ظلّ التوقعات بأن يربح مرشحو المنظمات الإسلامية الانتخابات العامة، وأن يؤدي ذلك إلى

تعقيدات داخلية تهدّد بانفجار الوضع داخلياً، وتعطيل عمل السلطة، والاندفاع نحو مواجهة مدمّرة جديدة مع إسرائيل.

تدل المؤشرات والشواهد على أن الخطّة الأميركية لا تأخذ في المرحلة الراهنة طابعاً منظّماً يخضع لترتيب هرمي في تحديد الأولويات، فهي خطة مرنة ومتحركة، تسعى إلى استغلال أية فرصة متاحة للعمل بسرعة على أيّ من المحاور المستهدفة، بالتتابع أو بالتوازي وعلى عدة جبهات، في العراق. وفلسطين ولبنان ومصر، من أجل دعم التحوّل الديمقراطي، فيما يستمر الضغط بالوسائل كافة على كل من سوريا وإيران. في ظل هذا المشهد تبدو كل الدول المعنية بالاستراتيجية الأميركية الجديدة في موقف المتلقّي للتوجيه الأميركي، وأكبر دليل يتمثّل في تجميد الأوضاع الأمنية والسياسية في فلسطين بعد انتخاب أبو مازن، وفي استغلال أميركا لقرار التمديد للرئيس لحود في لبنان للانقضاض على الوجود السوري في هذا البلد من خلال القرار الدولي 9551، والإصرار على إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها من أجل تسريع إقامة نظام جديد خالٍ من كل رواسب النفوذ السوري. ويستمر الضغط على سوريا من خلال الاتهامات التي تسوقها الإدارة الأميركية ضدها، ومن خلال تسعير العمليات على طول الحدود العراقية - السورية، وأيضاً من خلال تحريض ودعم بعض الجماعات المعارضة داخل سوريا وخارجها.

وتتحدث التقارير الأميركية والتي كان أبرزها التقرير الذي كتبه سكوت ريتر أحد أبرز مفتّشي لجنة أونسكوم، مشيراً إلى معلومات تؤكد أن البيت الأبيض قد طلب من البنتاغون الاستعداد لتنفيذ هجوم جوّي واسع ضد المنشآت النووية الإيرانية في حزيران، وعلى أساس أن حزيران يشكل نقطة اللاعودة لامتلاك إيران للسلاح النووي. وإذا صحّت هذه المعلومات فإن الهجوم على إيران سيؤدي إلى ردود فعل إيرانية ستدفع المنطقة إلى حالة من عدم الإستقرار وإلى تعميم الفوضى في منطقة الخليج، مع توقّع حصول انفجار كبير على طول الخط الأزرق في لبنان بين إسرائيل وحزب الله.

من هنا يمكن قراءة التحّديات والمخاطر التي تواجه المنطقة في المرحلة القادمة، والتي يبدو أنها تتجه إلى حالة من الفوضى العامة والمدمرة التي لا يمكن التكهّن بتداعياتها أو نتائجها.

كل هذه الظروف والأجواء المهيمنة على المنطقة بفعل الإستراتيجية الأميركية الراهنة، مع ما يمكن أن تحمله من مفاجآت باتجاه سوريا وإيران، لا تؤشرّ على أن المنطقة متجهة نحو حالة من «الفوضى الخلاّقة» كما تعدنا كوندوليزا رايس، والتي يتوقع لها وفق تقديرات رايس، أن تنتج في نهاية المطاف أوضاعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً. وتؤشر كل أجواء الاحتقان السياسي والتردّي الإقتصادي إلى مدى جهوزية معظم المجتمعات للإنفجار، مع كل ما يحمل ذلك من احتمالات تكرار المأساة التي وقعت في الجزائر أو تلك التي نشهدها اليوم في العراق.

هوامش ومراجع

1- Henry Kissinger. "Does America Need a foigu palicy" simon and Schuster 2001 P.17

Steven RM. mann , "the reaction to chaos" pp.135-149 <<complexity , global palitics and national security >> , institute for National strategic studies , national defense university . wash .D.

2- حسن نافعة، «كوندي الفوضى الخلاّقة»، الحياة، ٦ نيسان ٢٠٠٥ ص ٩.

3- Steven r.mann ,<<the reaction to chaos>> complexity , global plolitis and national security

4- Σ NDU. Wash. D . c p.136

5- D. lane and R. Maxfield ,<<strategy under complexity: Fostering Generatire relationships,>> long range planning .(1996) p.p.215-231

6- how arabs view America, how arabs learn about America , asix nation study commissioned by the arab – American institute by zoghby international june , 2004 .

-7 Patrick : buchanan .<<Bringing the arabe street to poiver>> may 25 , 2005 http:// antiwar.clickahility.com/pt/cpt action =bringing't the +arab

-8 Zbigniew bizezinski "America in the world today " complereity global politics and national security n.d.u. june 1997.p.30

-9 John lewis Gaddis- " Grand shategy in the second terus" foreigu affairs. January/ February 2005

-10 John Ikenberry, 4,5 political scientist" grand strategy in the second terus"

-11 http://www.foreiu affairs.org120050101 faessay 84101/John lewis Gaddis

-12 David Fzunr and Richard Perle. " an end to evil; how to win the war on terror", random house newyork

-13 David furen and Richard perl" an end to evil...pp.32-33

Mahmoud Awad "The illusion of victory" ash-shark al-awsat,22 May 2005 Page 9

-14 Susan B. Glasser,'Review shift Terror policies' Washington post,29 May 2005,http;/yahoo.com/s/washpost/20050529/pil

-15 Gondoleza Rice ,in a press conference on" February 2005 http:p//www.noticias.info/archive/2005/200502/200502/4

-16 Hassan Nafi a "condi and constructive chaos" al-Hayat, April 6, 2005.p.9

-17 * Patrick J. Buchanan,"Bringhthe Arale street to nerner".

-18 http;//antiwar.printhis.clickability.com/cpt/action

«نظرية الفوضى» وأخواتها

د. فردريك معتوق*

تروج على الدوام، في سوق الكتابة السياسية في العالم العربي، نظريات شبه إطلاقيّة يلجأ إليها الكاتب لتبرير هذه المجموعة من الأحداث المشتبكة أو تلك، ظنّاً منه أنه يلقي الضوء عليها، علماً أنّها تقوم، في غالب الأحيان، على استعارات.

فالنظرية الإمبريالية جاءت ذات يوم لمحاولة تفسير تمدّد الزحف الأميركي السياسي، في منظور ماركسي. والذين كانوا يكتبون على هذه الموجة، انتقلوا بعدها إلى موجة أخرى، يرونها قريبة من الأولى، هي العولمة. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى النظرية القومية التي حاولت أن تفسّر ما يجري في تاريخ العرب، قافزة فوق العصبيّات التي عادت والتفّت بعدها كالأفعى عليها.

أما اليوم فالرائج لتفسير البؤس السياسي العام الذي ضرب في أكثر من موقع في العالم العربي، يقوم على اللجوء إلى «نظرية الفوضى» التي تُعتبر سبب كل علّة، إستسهالاً في تفسير الأمور، مع الإشارة إلى أن التفسير، منهجياً، لا يتقدّم على التحليل بل يعقبه. فكيف الأمر وقد غُيِّبَ هنا التحليل واستُبدل بحكم

*عميد معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية

مطلق، تفسيري، يدّعي امتلاك الأجوبة كلها حتى قبل طرح الأسئلة؟

لذلك كله، علينا أن نضع الأمور ببساطة في مواقعها الفعلية، وأن ندرس الموضوع من دون أحكام مسبقة، ببرودة فكرية. فما هي «نظرية الفوضى» التي يُحكى عنها في جميع وسائل الإعلام، وبخاصة المكتوبة منها، ترجمةً لما يُعرف بـ La théorie du chaos؟ سنبدأ أولاً بالتوقف عند ما تعنيه هذه النظرية المشتقة من مجموعة أساليب استخدمتها أخيراً الإستراتيجية الأميركية عبر العالم، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي الأسبق عام 1990.

1- في تحديد المصطلح ومعناه

بادئ الأمر لِنُشر إلى أن الترجمة المتسرّعة لهذه النظرية قد أفضت بالكتّاب إلى اعتبار أن كلمة chaos، بالإنكليزية والفرنسية، تعني الفوضى، وهذا بالفعل أحد معانيها. لكنه ليس الأنسب للتعبير عن جوهر المصطلح الغربي الذي نحن بصدده. بل إن كلمة البلبلة هي أقرب بكثير، هنا، مما تعنيه كلمة chaos على المستوى السياسي والعسكري. ذلك أن الفوضى لا تؤدي إلى شيء، وهي لا تقوم على فكرة، بل تعيدنا إلى المخاض الكوني الأول.

في حين أن ما يعنيه هنا مصطلح chaos هو البلبلة. تلك البلبلة التي ترافقها اضطرابات من كل نوع بغية الوصول إلى حالة من الخِواء السياسي العام.

إذاً فإن الـ théorie du chaos، التي سارعنا إلى ترجمتها ترجمة فلسفية، هي نظرية تقع في العلوم الجيو-سياسية، ولا تعني الفوضى بمعنى الإختلال المطلق، بل تعني نظرية محدَّدة لجأ إليها علماء الإستراتيجيا في الولايات المتحدة الأميركية، بعد إنهيار العملاق السوفياتي، لإطالة أمد هذا الانهيار أطول وقت ممكن، رغبة في الانتقال من البلبلة إلى الخِواء. هذا الخِواء السياسي العام الذي يسمح بإعادة تركيب الأمور على نحو يتناسب والمصالح الإستراتيجية الأميركية.

ما يهمّنا من هذه المسألة برمّتها أن نظرية البلبلة المفضية إلى الخواء قد

استخدمت بنجاح نسبي في روسيا، بيد أنّها لم تعد صالحة بعد عدد من السنوات، إذ أدرك الروس حاجتهم إلى إعادة بناء دولتهم على أسس جديدة، لا مجرّد الإكتفاء بتدميرها.

وهذا يعني أن هذه النظرية ليست لعنة سماوية دائمة، بل مجرد إجراء جيو-سياسي يفتك بالبلدان الضعيفة طالما هي ضعيفة وغير راغبة في اعتماد الوعي سبيلاً لها.

كما ينبغي ألاّ يختلط علينا الأمر من ناحية أخرى، بعدما غلّبنا المنحى الفلسفي على هذه النظرية الخارجة من رحم التجارب الجيو-سياسية الأميركية عبر العالم، بينها وبين نظرية الفوضويّة (l'anarchie) التي سادت في إيطاليا وفي بعض أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، والتي كانت تدعو إلى تعاون الأفراد والجماعات كأساس للحياة السياسية وإلى إزالة الدولة إزالة تامة.

فما نحن في صدده عندما يؤتى على ذكر «نظرية الفوضى» لا يهدف إلى إزالة الدولة إزالة تامة، بل إلى ثنائية أساسية تقوم على الهدم والبناء. من هنا فإن البلبلة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية - التي تتجلّى كلها في الإنهيار السياسي لمؤسسات الدولة - تفضي بالناس إلى خِواء كبير يضيعون فيه، في وقت يقوم سواهم بإعادة تركيب الأمور على نحو جديد. فالدولة هنا في قلب هذه النظرية لا في نقيضها، حيث أن المطلوب هو إعادة تأهيلها على نحو يخدم مصالح الإستراتيجية الأميركية، لا تدميرها عن بكرة أبيها. وما يحصل حالياً في العراق يُشير بوضوح إلى هذا المنحى الواقعي، إذ أنّ «نظرية الفوضى» ليست نظرية فوضويّة حديثة تهدف، كما جحافل هولاكو، إلى محو الأخضر واليابس، وإلى تدمير الدول والأمم والممالك دون أفق سوى التدمير الأعمى.

فالدولة مستهدفة في هذه النظرية، ولكن في سياق خطة هدفها بقاء الدولة لا زوالها، شرط خضوعها لعملية إعادة تأهيل تخدم الغايات البعيدة المطلوبة. فإن كانت غاية غايات السلطة الأميركية وضع يدها بنفسها، لا

عبر وسيط تقليدي (ملك أو شاه)، على مخزون النفط في منطقة الشرق الأوسط، فذلك يعني أن هذه الخطّة لا يمكن لها أن تستقيم وأن تتجسّد إلاّ بعد إزالة «الدولة» القائمة واستبدالها بأخرى، فاعلة وحديثة، تستجيب لما هو مطلوب منها بفاعلية وضمن منطق العصر الذي نعيش فيه والذي أضحت فيه التكنولوجيا والحريات العامة وحقوق الإنسان شديدة الإرتباط.

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا فهو: لماذا هذا الاستهداف المنهجي للدولة في هذه النظرية، سواء في روسيا أو في العراق؟

والجواب هو أن الفلسفة التي تقوم عليها هذه النظرية هي أن مصادر الطاقة المحلية الموزعة هنا وهناك عبر العالم (والتي سيبقى النفط أبرزها على مدى الخمسين سنة القادمة على الأقل) هي ودائع وطنية ومحلية، لكنَّ ملكيتها تعود للبشرية جمعاء. فما ينطبق على المياه ينطبق أكثر على النفط.

وبما أن مخزون النفط العالمي الأساسي يقع في الشرق الأوسط، فإن دول هذه المنطقة غير المطواعة أو الضعيفة (كما تبيّن للأميركيين بعد أحداث 11 أيلول 2001) مطالبة بإعادة التأهيل الطوعي، كما يحصل في المملكة العربية السعودية حالياً، أو رغماً عنها، كما يحصل في العراق.

فمشكلة الإتحاد السوفياتي السابق وعراق صدّام حسين والمملكة العربية السعودية أنها دول مغلقة قديمة، قائمة على العصبيّة. ودولة العصبيّة، كما يصفها ابن خلدون هي دولة المُلك، حيث يملك مَن هو في رأس السلطة، الأرض والأعناق، ويتصّرف بها كما يشاء.

في حين أن الدولة الحديثة، والتي نشأت في الغرب بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789، دولة الشأن العام، للمواطنين الواعين كلمة الفصل فيها. فكيف التعامل بين دولة عظمى مبنية على هذه الأسس وعلى الاقتصاد الحرّ، كالولايات المتحدة الأميركية، ودول للعصبيّة تقيم على مصادر طاقة تعتبرها أميركا استراتيجية؟

الحلّ الوحيد، في المنطق الأميركي، هو إزالة دولة العصبيّة الحزبية السوفياتية في روسيا، ودولة المُلك العصبية القبلية في العراق، وكذلك دولة

الملكُ العصبية القبلية في العربية السعودية، لصالح نظام عالمي جديد لا يقبل بوجود دول غير عصرية في المواقع الاستراتيجية الأساسية في العالم.

ومن هذا المنطلق فإن أول تطبيق لهذه النظرية قد جاء في اليابان، إبّان هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، حيث أعقب الانكسار العسكري تطويع وعزل لصاحب المُلك والقيِّم على العصبيّة، الإمبراطور هيروهيتو، وجرى العمل على صياغة دستور جديد للدولة، ثم تمّ إطلاق الدولة العصرية التي نعرفها اليوم.

2- نظرية أم أداة عملانية؟

لا تصح في الحقيقة، تسمية النظرية لكوكبة الأفكار والتوجهّات هذه، المجموعة تحت راية «نظرية الفوضى»، تماماً كما هي الحال بالنسبة لما يُعرف بنظرية الدومينو. ذلك أن النظرية، في العلم، هي استنتاج ثابت ومجرّد لمجموعة مبادئ وقوانين تشكّل حقيقة ما.

أمّا في ما يتعلق بالفوضى أو بالّدومينو، فلا حقيقة ثابتة تقف عليها العصارة الذهنية المطروحة. بل على عكس ذلك، فإنّنا أمام خيارات عملانية يتمّ اللجوء إليها في هذه الحالة أو تلك.

وهذا يعني أن تكبير الظاهرة بإعطائها بُعداً نظرياً، إنما يسعى إلى نفخ مصطنع للعملية برمتها، فينبهر من يسمع بها ويظن أنها من ثوابت العلم، وبالتالي فلا مجال لمجابهتها.

وبالعودة إلى الأمثولة الروسية في هذا الخصوص، نلاحظ أن أبرز ما يمكن استخلاصه من تطبيق «نظرية الفوضى» في تلك البلاد، عقب انهيار دولة الاتحاد السوفياتي السابق، هو أن الفوضى خيار عملاني خارجي قد قام على استعدادات داخلية للتغيير لم يسمح لها بالتناغم في اتجاه بنّاء وواحد، بل عُكِسَ مسار كل واحد منها باتجاه متعارض مع الآخر.

فالبلبلة الأمنية التي سادت، إستُغِلّت في سياق إنتاج خواء سياسي واقتصادي واجتماعي عام في العاصمة موسكو، قلب البلاد، لم يدم إلى ما

لا نهاية كحقيقة نظرية سرمدية، بل دام مدّة محدَّدة قبل أن يستقر الوضع على صيغة الرئيس بوتين الحالية، الأمر الذي يعني أن هذا الخيار العملاني قد نجح، ولكن لفترة من الزمن، وقد ذاب وقعه مع نموّ الوعي الوطني في قلوب الروس مجدداً.

من هنا فإن وضع الأمور في نصابها يُشير إلى أن ما يتمّ تصويره على أنه تحوّل فتّاك آتٍ من عمق أعماق الإستراتيجيا الأميركية، لا يعدو كونه مجرّد تكتيك جيو-سياسي لا حظوظ كبيرة له في النجاح.

كيف ذلك؟

لو تساءلنا، أين تقع هذه النظرية؟ أفي مجال الإستراتيجيا أم في مجال التكتيك، مع كل ما يعني ذلك من فروقات بنيوية، لأتتنا الإجابة مباشرة بوضعها في الخانة الثانية. فهي، مهما بلغ تدّخلها، تسعى لتحقيق أهداف تمهيدية وآنية وعاجلة. وبمعنى أبسط، فهي ليست المآل الأخير للخطة الإستراتيجية، بل مجرد أداة يتم استخدامها لفترة محددة بغية الوصول إلى الهدف الرئيسي.

فإن كانت الإستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط تهدف إلى السيطرة المباشرة على منابع النفط والمخزون العراقي تحديداً، يتمّ الاعتماد على البلبلة والخِواء لإدخال البلاد في ما يسمّى، في هذه النظرية، بعدم الاستقرار البنّاء. ذلك أنّ عدم الإستقرار (الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي) يسمح بإعادة بناء البلاد على نحو يناسب المصالح الإستراتيجية الأميركية.

وفي هذا الصدد، يرى رئيس مجلة «لوموند ديبلوماتيك»الفرنسية، آلان غريش، أنّ عدم الإستقرار البنّاء هذا يهدف، في الحالة العراقية، إلى الولوج بالبلاد إلى نظام ضعيف. «ذلك أن نظاماً ضعيفاً في العراق يناسب الأميركيين، أكثر من عراق مقسَّم، لأنه سيؤدي في حال التقسيم، إلى مشاكل مع الأتراك والإيرانيين وآخرين. فما يريده الأميركيون في المنطقة هو سلسلة أنظمة ضعيفة لا قدرة لها على مقاومتهم»[1].

إنّ عدم الإستقرار البنّاء الذي هو في قلب ما يُعرف بنظرية الفوضى، إنما ينشد الإنتقال من بنية سياسية-اقتصادية إلى أخرى، بالاعتماد على الإختلال الأمني والسياسي العام، بحيث أنّ ما يقتضيه عدم الإستقرار هذا ليس الهدف الأبعد للإستراتيجية (السيطرة المباشرة على مخزون النفط الأول في العالم) بل هو خطوة تمهيدية تؤدي إلى البلبلة العامة التي تعقبها (كما يحصل اليوم في العراق) وصولاً إلى نظام ضعيف يسهل توجيهه.

من هنا فإن جميع المحللين العرب الذين سارعوا إلى التنديد بالمشروع الأميركي الآيل إلى تقسيم العراق، بعد حرب الخليج الثانية، وجدوا أنفسهم «يغمّسون خارج الصحن». وهذا الأمر، كالعديد من الشؤون الأخرى التي يتعاطاها المثقفون العرب المؤدلجون، يأتي متسرّعاً وقائماً على افتراضات مسبقة تنطلق من التفكير القومي المبني على خطة سايكس-بيكو التي كانت، فعلاً، خطة تقسيم. بيد أن ما نشهده اليوم لا يمتّ إلى تقسيم جديد للمنطقة ولا إلى تقسيم لبلدانها المختلفة، بل المطلوب فيها هو إضعاف الأنظمة كافة وجعلها مستكينة للإرادة الأميركية.

فالعراق الموحَّد يناسب الأميركيين لأنه، على علاّته الراهنة، قابل للإمساك به ضمن خطة بلبلة مدروسة وموحَّدة، لا لكي يغدو دولة أميركية قوية في المنطقة، بل ليصبح مجرد نظام عربي ضعيف كباقي الأنظمة الموجودة في المنطقة. وما ينبغي أنّ نفهمه هنا هو أن استراتيجية الإخضاع السياسي والإستغلال النفطي المباشر هما المحرّك الأكبر لكل ما يجري في المنطقة.

فالفوضى المطلوبة بهذا المعنى تحديداً لروسيا في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ليست مطلوبة حالياً لا للعراق ولا لأيّ بلد عربي آخر بالمعنى نفسه. ما هو مطلوب للشرق الأوسط الكبير هو أقل من ذلك، إنه البلبلة المبنية على عدم الإستقرار البنّاء.

لماذا يا تُرى؟

بكل بساطة لأنّ العالم العربي الحالي، بأنظمته الواهنة، لا يحتاج إلى

المجهود الضخم والمتواصل والمتنوّع الذي إحتاجه نظام عملاق كنظام الاتحاد السوفياتي السابق، الذي استغرق هدمه تحضيرات وتدّخلات دامت أربعة عقود ونيّف من الزمن. وفي المقابل لم يتطلّب هدم نظام صدّام حسين سوى بضع سنوات من المجهود الإستراتيجي الأميركي، علماً أن الأمر يصحّ أيضاً بالنسبة لأنظمة أخرى في الشرق الأوسط الكبير قد تعاند المحدلة الإستراتيجية الأميركية العملاقة التي تسطّح الأنظمة إعلامياً (مع شعار كبير هو الديموقراطية) بعدما سطّحت هذه الأنظمة شعوبها هي بإيديولوجيات القوميّة والعصبيّة، على حدّ ما كان قد أشار إليه المفكر قسطنطين زريق.

4- كيف بَنَتْ الولايات المتحدة الأميركية هذه النظرية؟

بَنَتْ الولايات المتحدة الأميركية هذه النظرية في مراكز أبحاثها الإستراتيجية، على شكل الـ Patchwork، أي الثوب المؤلف من قطع قماش من عدّة مصادر، بمعنى أن المعنيين اعتمدوا على مختلف تجارب زعزعة الإستقرار التي حصلت عبر العالم إبّان الحرب الباردة (1945-1990)، على شكل حروب أهلية أو داخلية كان لأميركا يد فيها بشكل أو بآخر، بالواسطة أو بالمساندة أو بالمشاركة غير المباشرة، فأخضعوها جميعاً للتحليل، مستخلصين من كل واحدة درساً مفيداً وتجربة ناجحة تصحّ للتصدير إلى بلدان أخرى.

بعد ذلك جُمِعَتْ هذه الدروس الإختلالية المختلفة تحت مظلة واحدة فأضحت ما نعرفه اليوم «نظرية الفوضى».

نشير هنا إلى أن عملية الدمج هذه لم تكن سهلة، وقد احتاجت إلى خبرات أخصائيين في مجال التحليل، وهم كثر في الولايات المتحدة. وقد أعطى مجهودهم النوعي المشترك هذا منطلقاً جديداً، في الصياغة والأسلوب، لآلية تدخُّل متنوّع الأشكال تساهم في خدمة المصالح الإستراتيجية الأميركية عبر العالم.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الدمج المُشار إليها تنسجم تمام الإنسجام مع طرائق التفكير الأميركية، منذ «أيام بيتيريم سوروكين»، الجامعي الأميركي اللامع الذي أطلق في الخمسينات «قانون الدمج» لتفسير الظاهرات الثقافية والاجتماعية المختلفة عند الشعوب والمجتمعات كافة وليس في الولايات المتحدة فقط[2].وهذا يعني أن المجهود النظري المبذول لا يُستهان به، وكان يقوم على تراكم علمي وتوثيقي لا تقدر على تأمينه سوى دولة عظمى، حيث أنه يفترض وجود مساحات من التفكير البارد لا تهتم سوى في تأمين بقاء وسيطرة الأمّة، بأيّ ثمن كان وعلى حساب أيّ كان.

أ- إطلاق الصراع الإيديولوجي

قطعة القماش الأولى في «باتشوورك» نظرية الفوضى، كانت حمراء اللون. ذلك أنها تقوم على بعث الشرخ الإيديولوجي الحاد في الدول التوافقية القائمة على توازن بسبب تركيبها الإثني.

وقبرص ونزاعها الذي لم ينطفئ بعد هي نموذج معبّر عن هذه الحالة. فالقبرصة قد عنت تقسيم جزيرة قبرص، اعتباراً من صيف سنة 1974 ، على أساس شطرين متعارضين ومتخاصمين، هما الشطر اليوناني (جنوب الجزيرة) والشطر التركي (شمال الجزيرة)، على أساس أن الشطر اليوناني ينادي بالـ Enosis، أي الوحدة مع اليونان، فيما ينادي الشطر التركي بالانضمام إلى تركيا.

وقد خلّفت معارك صيف 1974 خسارة بشرية ومادية بالغة في قبرص، حيث بلغ عدد القتلى 3500 قتيلاً (بينهم 3000 قبرصي يوناني و 500 قبرصي تركي)، كما اختفى إذّاك 1691 شخصاً من القبارصة اليونانيين. والمعروف أيضاً أن الجيش التركي الذي اجتاحت فرقه العسكرية شمال الجزيرة لمساندة القبارصة الأتراك في «صدّ الإعتداء اليوناني» كما وصف آنذاك، قد تسبب بأضرار كبيرة في الممتلكات اليونانية لاعتماده الكثيف على القصف المدفعي العشوائي. وقد أُحرقت غابات كثيرة في جنوب-غرب

الجزيرة بفعل هذا القصف الغاضب الأعمى.

كما أشارت منظمة الأمم المتحدة في حينه، وبعد توقف الأعمال العسكرية وتقسيم الجزيرة إلى شطرين، إلى ظهور 201000 مهجّر يوناني، هاربين من المناطق ذات الغالبية التركية، و 45000 مهجّر تركي، هاربين من المناطق ذات الغالبية اليونانية.وامتدّت بعدها جمهورية شمال قبرص على 39% من أراضي الجزيرة، فيما بقيت جمهورية قبرص اليونانية ترفع علمها على 61% من أراضي الجزيرة.

فالصراع الإيديولوجي الدموي قام في هذه الجزيرة المتوسطية التي كان يعتبرها الجميع وادعة وآمنة قبلذاك، على فسخ عقد التوافق السياسي ببعث إيديولوجية تخاصم نضالي توزّع الأهالي إلى كتلتين متصارعتين متخاصمتين. فالشرط الأول للنزاع الداخلي يكمن في تقسيم نفوس أبناء الدولة الواحدة، بتوزيعهم على جماعتين لا مجال لتقريبهما (من هنا عمليات التفظيع التي تُرهب النفوس وتربط كل قطيع إثني براعيه المستحدث).

وبغية تعميق هذا الشرخ وجعله نهائياً، تلجأ وسائل الإعلام عند كل طرف إلى نبش الماضي الصراعي لكل جماعة وتعظيم أعمال البطولة عند الذات وأعمال الظلم عند الخصم، بحيث يتراءى للرأي العام المطوّق والمحاصر ضمن كل منطقة أنه يخوض معركة سياسية وتاريخية مع الآخر.

وقد لجأ التدخل الأميركي في العراق إلى هذا الدرس في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سُلِخ، سياسياً وعسكرياً، الشمال الكردي من البلاد، على أساس خلاف تاريخي وإثني مع الحكام العرب في بغداد. ولا زال سيف هذه المعادلة الخصاميّة مسلّطاً فوق رأس الحكومة العراقية التي يُراد لها أن تبقى ضعيفة ومدركة للأسس الإيديولوجية لضعفها هذا.

ب - و/أو إطلاق صراع العصبيّات

قطعة القماش الثاني في «باتشوورك» الفوضى من لون العصبيّات

الداكن، ذلك أن الدرس الثاني في تفاقم النزاعات الداخلية، بعد تأجيج الانقسام والتخاصم الإيديولوجي بين أهل البلد الواحد، يقوم على ضرب الدولة، بجميع مؤسساتها، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية مجتزأة، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991.

فأبرز خصائص الصوملة تمثَّلت بالتدمير المنهجي الذي أصاب الدولة في الصومال، بعد فرار سياد بَرّي ومغادرته العاصمة مقديشو في 27 أيار من عام 1991، إثر دخول مقاتلي حركة مؤتمر الصومال الموحَّد إليها واستيلائهم على السلطة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد هذا التاريخ، أصاب الخدمات العامة شلل تام وزالت الدولة عملياً، إذ غادر الديبلوماسيون العاصمة مقديشو، واحتلت العصابات المسلحة السفارات، وغادر الموظفون المؤسسات الرسمية التي كانوا يعملون فيها، قافلين إلى عشائرهم وقبائلهم ... مع أمتعتهم الرسمية السابقة المنهوبة.

ولسوء الحظ فقد تزامن هذا الحدث السياسي الكبير مع سلسلة موجات من الجفاف أصابت البلاد برمتها، وبخاصة المناطق الشمالية منها، الغنيّة بالمنتوجات الزراعية قبلذاك، فانعكس الجفاف المناخي وإزالة الدولة السياسية على يد الميليشيات المسلحة، مجاعة كبيرة أصابت البلاد برمتها، حيث مات جوعاً عشرات الآلاف من الصوماليين، وبخاصة في صفوف الأطفال.

إن تغييب دولة سياد برّي السابقة، الديكتاتورية والقائمة على عصبية قبيلة الماريجان (قبيلة سياد برّي)، أدّى إلى إزالة الشأن العام من قاموس التعامل السياسي بين الصوماليين، واستبداله بعودة كل فرد إلى قطيعه العصبي. فالدولة السابقة، على عورها السياسي وديكتاتوريتها، كانت تؤمّن الحدّ الأدنى من الخدمات العامة ومن اللحمة الوطنية. في حين أن بديلها دمّر المكتسبات الهزيلة التي كان تمّ إنجازها، لإعادة الأمور إلى الصفر عملياً.

وفي العراق، بعد دخول الجيش الأميركي إلى العاصمة بغداد، تمّ استلهام السيناريو الصومالي هذا، بمعنى أنّ إنهيار الدولة لم يجابه، بل تُركت المؤسسات الرسمية (ما عدا وزارة النفط) بدون حماية كي تتعرّض للنهب، فنُهِبَت تحت أعين العسكر الأميركي المبتسم أو اللامبالي، وتبعثرت محتويات متحف بغداد وسائر المؤسسات، وحُلّ الجيش الوطني بأمر من الحاكم الأعلى الأميركي «بول بريمر».

ج- و/أو ضرب الإستقرار الأمني

يقوم الدرس الثالث للحروب الداخلية على إطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب. ومن أبرز الأمثلة على هذه العملية، السيارات المفخّخة التي كانت تضرب لبنان إبّان حربه الداخلية التي عاشها ما بين 1975 و 1989.

فخلال عشر سنوات، ما بين 1977 و 1987 استُخدم في لبنان أكثر من ثمانية أطنان ونصف من المواد المتفجرة، لتفخيخ 123 سيارة، بحسب مصادر قوى الأمن الداخلي آنذاك. وقد تراوح وزن كل شحنة بين عشرين كيلو غراماً، في البداية، و 120 كيلوغراماً بعدما بدأ الحذر يلفّ المواطنين.

أمّا معدّل ضحايا السيارات المفخّخة فكان 52 شخصاً للسيارة الواحدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن توزيع الضحايا يشير إلى وجود عسكريين اثنين فقط مقابل 50 مدنياً للسيارة الواحدة[3].

وهذا يعني أنّ السيارات المفخّخة كانت تستهدف حينذاك جمهوراً أساسياً من المدنيين، لزرع الذعر في نفوس الناس، من دون المساس فعلياً بالتنظيمات المسلّحة ومقاتليها المتمترسين خلف تحصينات آمنة.

ويُشار هنا أيضاً إلى أنّ العاصمة بيروت كانت الموقع المفضّل لواضعي السيارات المفخّخة، مع نسبة عامة قوامها ثلثي السيارات المنفجرة، بحيث نلاحظ التوزيع الآتي:

- بيروت الغربية 43%.

- بيروت الشرقية: 20%
- المناطق اللبنانية المختلفة: 37% [4].

فالثقل السياسي والإعلامي للحرب اللبنانية كان يقع في بيروت، وهذا ما يفسّر كثرة السيارات المفخّخة فيها في حينه. ويلاحظ هنا تنسيقاً ضمنياً لعمليات التفجير التي كانت تتعاقب، بالتواتر، من هذه الجهة وتلك من العاصمة، لإبقاء الاستنفار دائماً على المستوى الشعبي والإلتصاق بميشيليات الحيّ، المفترض بها - هكذا كان يقال للناس - حماية الحيّ من المعتدين على أمنه.

فهذا اللاأمن الذي كان يسعى لتبرير الأمن الذاتي للميليشيات، المناقض للأمن الوطني والعام، تمكّن في ظل البلبلة السائدة من إقناع الرأي العام لبضع سنوات فقط. إلا أنه انكشف تدريجياً بعدها وبدأت التظاهرات الشعبية المطالبة بـ «الشرعية» - أي بالدولة - بعد العام 1987.

وما نشهده في بغداد والعراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة، مما يعني أنّ استثمار «دروس» الحالة اللبنانية الإقتتالية جار على قدم وساق في البلبلة العراقية. فالطرف الأميركي ينسحب تدريجاً من اللعبة، لكن بعد تأكّده من ثباتها على اختلال دائم سينهك الطرفين في نهاية المطاف، أي الحكومة العراقية الجديدة والفصائل المعترضة عليها.

وقد أشار الدرس اللبناني أيضاً إلى أن المدنيين المقيمين في أحضان هذا الطرف أو ذاك، بدأوا يعيشون، بعد فترة، المشاعر نفسها، ويرون المتقاتلين بعيون واحدة، مما أفقد الطرفين المسلّحين في كلا المنطقتين المصداقية الشعبية، فتجلّى هذا الشعور السياسي بالمطالبة بعودة الدولة.

فما الذي سيطالب به العراقيون بعد خروج الأميركيين (أو انكفائهم إلى قواعد قريبة تزخر بها المنطقة) وبعد تحطّم الطرفين؟ سيطالبون بكل بساطة بـ «الشرعية الدولية» المتمثّلة في الأميركيين.

د- و/أو خلخلة الوضع الإقتصادي

من الدروس المفيدة التي أُضيفت إلى «باوتشوورك» نظرية الفوضى نذكر أيضاً زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل في الحرب اللبنانية، بشكل خاص ما بين عاميّ 1983 و 1989 ، ولكن كما حصل أيضاً وقبلذاك إبّان الحرب الأهلية الإسبانية ما بين عاميّ 1936 و 1939.

مطلع الحرب الإسبانية كانت العملة الوطنية، البيسيتا (مثلها مثل الليرة اللبنانية قبل الحرب) من أقوى العملات في العالم. وهنا لا بدّ أن نشير إلى أنّ احتياط الذهب والفضة المخزّن في أقبية مصرف إسبانيا المركزي كان هائلاً. فالمعروف عن هذا المصرف الوطني أنّه كان يحتل المرتبة الرابعة في العالم، بين المصارف المركزية، إذ أنّه كان يملك 634 طناً من الذهب الصافي، يعود جزء كبير منه إلى عهد الفتوحات واستعمار القارة الأميركية بعد العام 1492.

غير أنّ المجهود الحربي دفع بحكومة الجمهوريين إلى شراء أعتدة عسكرية مختلفة، خفيفة وثقيلة، وطائرات، من فرنسا عام 1936, بقيمة 174 طناً من الذهب الصافي. وتمكنّ الجمهوريون من اعتماد هذا الإجراء، لوقوع المصرف المركزي في العاصمة مدريد، أي في منطقة نفوذهم.

ثم قامت الحكومة الإسبانية الجمهورية نفسها بإنفاق ما تبقّى من ذلك الاحتياط الذهبي لشراء طائرات ودبابات وأسلحة مختلفة من الإتحاد السوفياتي. فسُفِّر الذهب المتبقي على متن أربع سفن سوفياتية، انطلاقاً من مرفأ قرطجنّة الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون أيضاً، فوصل إلى موسكو في آذار 1937[5].

وبعد ضياع هذا الإحتياط الذهبي الهائل الذي كانت تستمد منه العملة الوطنية قوّتها، ساد التضخّم وغرقت البلاد بأسرها في فوضى إقتصادية سرعان ما فاقمت من حدّة الأزمة الإجتماعية وعمّقت مشاعر الحقد السياسي والإيديولوجي.

وقد سادت عملية مشابهة في الجوهر، عقب انهيار الإتحاد السوفياتي مطلع التسعينات، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد

التضخّم بسبب تهريب معظم الرساميل والودائع العامة، بعد تسييلها، إلى خارج البلاد.

فالناس يتأثرون مباشرة ويصيبهم التزعزع عندما تختلّ العملة الوطنية. وفي ظل عدم قدرة المدبّر الاستراتيجي الأميركي على ضرب الجسم العسكري الروسي في العمق، كان البديل ضرب الجسم الإقتصادي الروسي، وبخاصة في كاهله الضعيف، أيّ العملة الوطنية، الأمر الذي أدّى إلى اختلال عام شبيه بالإختلال الإسباني في الثلاثينات.

هـ- و/أو التعبئة الإعلامية

أبرز درس يستخلصه المحلّلون من الحرب الأهلية الرواندية، التي نشبت عام 1994 ، إثر مقتل الرئيس هابياريمانا، في 6 نيسان من ذلك العام، في طريق عودته من تنزانيا حيث كان قد شارك في مؤتمر إقليمي، هو حثّ إثنيتي الهوتو (91 % من السكان في رواندا) والتوتسي (8 % من مجموع السكان، ولكن المستأثرين منذ زمن الاستعمار البلجيكي بالإدارات والمؤسسات الرسمية كافة) على إيجاد صيغة سلمية لمشاطرة السلطة.

وبما أنّ الرئيس هابياريمانا كان من الهوتو، فقد عملت «إذاعة الألف هضبة»، المحلّية، على حث الهوتو على قتل التوتسي، انتقاماً لرئيسهم وتعويضاً للغبن اللاحق بالإثنية، فبدأ عرس الدم الذي لم ينقطع له سيل طوال ثلاثة أشهر هناك، على الرغم من بيانات الإستنكار اللاحقة. وقد قضت حركة الهوتو هذه على أكثر من مليون توتسي، على وقع استجاشة لمشاعر الحقد عند الهوتو على مدار ساعات النهار، انطلاقاً من «إذاعة الألف هضبة» ذاتها.

فهذه الإذاعة ذات الاسم الجميل عبّأت وتابعت وواكبت المجزرة الإثنية من ألفها إلى يائها، رافعة الشعار الآتي: «إن لم تقتل واحداً من التوتسي، فأنت لا تستحق أن تكون من الهوتو»، ومكرّرة إياه كل ساعة.

بطبيعة الحال لن يستخدم الأميركيون هذا الأسلوب من التعبئة

الإعلامية الرخيصة والنيئة في مشاريعهم الفوضوية، لكنهم سيأخذون منه عبرة المبدأ. فالتعبئة الإعلامية كفيلة، على الأمد الطويل، بالنيل من العدو. فما تمّ تجريبه انطلاقاً من ألمانيا الغربية السابقة باتجاه ألمانيا الشرقية السابقة، بالوسيلة التلفزيونية، ونجح في اختراق المعسكر الإشتراكي برمّته، يتابع اليوم في العراق عبر وسائل الإعلام السمعبصرية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها السلطات الأميركية وتستخدمها في مشروعها الإستراتيجي.

4- صراع الفوضات

هناك مثال حربي آخر، اصطدم فيه الجبار الأميركي بالجبار الشيوعي، في قلب أميركا الوسطى، بين العامين 1979 و 1989، مستخدمين كلٌّ من ناحيته، «نظرية الفوضى» إياها، لبلوغ أهداف استراتيجية متعارضة كل التعارض. وذلك إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على أن هذه الكوكبة من أساليب الخلخلة ليست حكراً على الأميركيين فقط، بل إنّ القوى العظمى كافة قد لجأت إليها حفاظاً على مصالحها على مدى القرن العشرين، في الدول التوافقية الضعيفة في تركيبها السياسي والإجتماعي. وهنا لا بدّ من التذكير بما كانت قد قامت به بريطانيا العظمى في الهند، عام 1947 ، والذي أدّى إلى تقسيم البلاد لاحقاً.

فما حدث في نيكاراغوا جرى على مرحلتين، في سياق ذهاب وإيّاب عسكري-سياسي واقتصادي وأمني بطبيعة الحال. فبين العام 1979 و 1981 استولى التنظيم الساندينى الشيوعي على السلطة، بعدما قام بخلخلة النظام السابق الذي كان يمسك بزمام القرار فيه الإقطاع اليميني، وذلك منذ زمن الفتح الإسباني للقارة الأميركية، فضرب الإستقرار الأمني واستهداف مؤسسات الدولة والتعبئة الإيديولوجية والإعلامية، بتوجيه من الإتحاد السوفياتي وكوبا، شكّلت كلها عناصر كوكبة «الفوضى» التي أدّت إلى إنهيار النظام اليميني وجلوس النظام الشيوعي مكانه في السلطة.

غير أنّ هذه النتيجة أثارت حفيظة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة إذ رأت فيها نوعاً من التطويق الجيو-سياسي للولايات المتحدة من قِبَل خصمها الأكبر، الإتحاد السوفياتي السابق، فبادرت بلاد العم سام إلى اعتماد ردّة فعل من المعدن نفسه، عملاً بمبدأ أنّ الألماس لا يقصه سوى الألماس، فحرّضت ونظّمت وسلّحت وموّلت مجموعات من المقاتلين الفقراء، الآتين من الأرياف الطرفية، عُرفوا بالكونتراس (Contras)، أي المضادين للحركة الساندينية الشيوعية. وسرعان ما أطلق الرئيس رونالد ريغن صفة «مقاتلي الحرية» على هؤلاء المسلحين المحليين الجدد.

والجدير بالذكر هنا أن مجموعات الكونتراس، بتوجيه من المستشارين العسكريين الأميركيين، كانت قد استخدمت ضد الشيوعيين الذين أصبحوا في السلطة، الأساليب الفوضوية نفسها التي كان هؤلاء قد استخدموها ضد آل سوموزا الإقطاعيين التقليديين الذين حكموا قبل العام 1979.

فبين العامين 1981 و 1989 شنّ الكونتراس حملات عسكرية وسياسية وإعلامية أدّت إلى زعزعة سلطة الساندينيين في كل البلاد وإلى انتزاع قسم منها من تحت سلطتهم.

هكذا عاشت نيكاراغوا، طوال عشر سنوات، ما بين سندّان الكونتراس ومطرقة الساندينيين، في إطار اختلال عام للنظام الاجتماعي والسياسي والمالي والإعلامي في البلاد، توجّهه قوتان عظميان عن بُعد.

فالمستشارون العسكريون الكوبيون كانوا يوجّهون الحركة الساندينية، في وقت كان المستشارون العسكريون الأميركيون يوجهون مقاتلي الكونتراس.

وتجنّباً للتدخل المباشر والصدام النووي، إستقرّ صراع الفوضات هذا، في شباط 1989 على توافق وطني، برعاية أميركية-سوفياتية، أدّت إلى انتخاب الرئيسة فيوليتا شومورّو (من أصل لبناني، من آل الشمّر في كفرحتّا). وقد أعقب هذا الانتخاب نزع عام للسلاح في نيكاراغوا وعودة المقاتلين إلى الحياة العملية.

فباسم الشعب قامت أول حركة، وباسم الشعب رُدّ عليها أيضاً بعد ثلاث

سنوات. وقوام العملية برمتها استند إلى منطق واحد في لباسين مرقّطين مختلفين، مع تعادل في النتيجة الجيو-سياسية.

... ولكن أيضاً، مع 35000 قتيل و100,000 جريح، وتضخّم مالي أفقر الجميع دون استثناء.

واليوم تتكرّر في العراق عملية مماثلة، ذلك أننا نلاحظ صراعاً حادّاً بين فوضتين، فوضى الأميركيين الذين قلبوا نظام صدّام حسين، وفوضى الإسلاميين الذين يحاولون الإنقلاب على النظام الأميركي، المتقنّع بقناع الحكومة العراقية الجديدة.

فهل إنّ التشابه ممكن بين ما حصل في نيكاراغوا في الثمانينات وما يحصل اليوم في بلاد الرافدين؟

في نيكاراغوا فرض تعادل ميزان القوى نفسه على الطرفين، بحيث أنّ صيغة «لا غالب ولا مغلوب» اعتُمِدَتْ طوعاً من قِبَل الطرفين عقب عقد كامل من التقاتل والاقتتال، فتعادل مفعول هذه الفوضى مع مفعول تلك. غير أنّ حلاً مماثلاً مستبعد في العراق لأسباب عدة أبرزها عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين.

صحيح أن الشحن الإيديولوجي قوي جداً لدى الطرفين، بأعتبار أنّ كلاهما يبني عقيدته على كون الطرف الآخر «شرّ مطلق»، لكنّه يصحّ أيضاً القول أنّ «الفوضى» الأميركية أشدّ قدرة على الصمود والمناورة والتأثير من «الفوضى» الأصولية. فقد قبلت الولايات المتحدة الخروج من فييتنام مهزومة عسكرياً في السبعينات، لأنّ رهانها الإستراتيجي في تلك البلاد كان إيديولوجياً وسياسياً. أمّا في العراق، فإنّ الرهان الإستراتيجي الأميركي هو عسكري وسياسي واقتصادي في المقام الأول.

فمستقبل الولايات المتحدة لم يكن مهدداً في حينه بخروجها من فييتنام، في حين أنه مهدد اليوم في صلب عصبه الإقتصادي إن خرجت من العراق.

يضاف إلى ذلك أنّ «الفوضى» الأصولية في العراق مستوردة، ولا تجد لنفسها عمقاً بشرياً على امتداد البلاد، ولا تتمتع بقائد تميّزه الكاريزما.

من هنا، وكما نشاهد بأمّ العين، فإنّ تطويق «الفوضى» الأصولية في العراق جار على قدم وساق، بأيدي غير أميركية، ولكن بتخطيط ودعم أميركيين مباشرين ومتنوّعي الأشكال.

5- صيغة جديدة أم صيغة بديلة؟

ليست «نظرية الفوضى» صيغة بديلة لأي صيغة معالجة تكتيكية معروفة في السابق، بل إنّها ثمرة جميع الصيغ القديمة مسبوكة في قالب جديد.

ففيها من كل واد عصا، على حدّ تعبير المثل الشعبي اللبناني، ذلك أنّها تقوم على تشكيلة من ثوابت ناجحة تمّ اختبارها في حروب أهلية عديدة حصلت في قارات مختلفة خلال القرن العشرين. فالقرن العشرون كان من أكثر القرون اضطراباً وإحداثاً للتغيير في تاريخ البشرية، ليس فقط على المستوى التكنولوجي، بل أيضاً على المستوى المعرفي والسكاني والاجتماعي والإعلامي.

فهذه النظرية، كتلك الأغنيات التي راجت خلال فترة في السبعينات، وتتألف من أجزاء مركبّة من مقطوعات غنائية مختلفة،(وهو ما يُعرف بتقنية الـ Collage)، يقوم إبداعها على استخلاص إبداعات مختلفة ومتنوّعة. من هنا عدم صلاحية استخدام مصطلح النظرية لتسمية هذه العملية.

علماً أنّ ذلك لا يُنقص من مقدار الذكاء الذي تقوم عليه. فالذكاء، في المجال العلمي كما في المجال العسكري، يقوم على تكييف معطيات العقل مع معطيات الواقع. وهو يفترض بالتالي تعديلاً دائماً للمسالك والمواقف على ضوء التجارب والميدان.

وما قام به محللو مراكز الأبحاث الإستراتيجية الأميركية ذكي جداً في هذا المجال وشرّير في آن، بمعنى أنه سعى لاستخلاص عبر الفاعلية من دون النظر بالضرر الناتج عنها في تجاربها الأصيلة (في قبرص ورواندا ولبنان ونيكاراغوا والهند والصومال والبوسنة الخ) ولا في تجاربها الحالية (روسيا

والعراق ولبنان، والحبل على الجرّار). وهذا ما يعرف في لغة العلوم السياسية بالماكيافيلية التي لا تقيم وزناً، لا للأخلاقيات، ولا للعواطف. فقط المصالح هي ما يهمها.

و في لبنان العام 2005، هل تمّ اللجوء إلى هذه النظرية التي لا يعدو كونها مجرد كوكبة من أساليب التدخل السياسي، المتعدّد الأوجه؟

الجواب هو: نعم.

وأداة التدّخل الأولى كانت **الإعلام**. وكنا قد أشرنا إلى أهمية هذا العنصر في الإستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط قبل سنة[6].

فالتغطية المباشرة والمنسّقة والمتواصلة التي حصلت في لبنان، لحادث اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري، على الشاشة الصغيرة وفي الصحف والإذاعات، أشارت إلى بصمات واضحة للتوجيه الخارجي. صحيح أنّ الحدث كان داخلياً ومحلياً، لكّنه أُعطي فوراً بُعداً شرق أوسطياً عبر الحضور المباشر للفضائيات العربية، وعبر التعبئة المنهجيّة العالمية التي رافقته،لدرجة أنه بإمكاننا أن نقول أن هذا الحدث التاريخي استمدّ تاريخيّته من أهمية الشخص الذي تعرَّض للاغتيال دون شك، ولكن أيضاً وبشكل هائل، من التغطية الإعلامية التي حوّلت الشاشة الصغيرة في لبنان وفي العديد من البلدان العربية إلى ما يشبه السينما. فالإقبال على المشاهدة أضحى لا مثيل له يومياً وعلى مدى أكثر من شهرين، وبشغف كبير، وقد ساهمت في ترسيخه الأمكنة المتنّوعة للتغطية (دارة الشهيد، الضريح، مكان الاغتيال والمسيرات إليه، الخ).

لقد عيش هذا الحدث الجلل، بكل تفاصيله، على المستوى الشعبي في لبنان والعالم العربي وفي بلدان الانتشار، كحدث إعلامي في المقام الأول، أي كمشهد منقول ومدروس وشديد الإتقان المهني، أمّنته وسائل الإعلام اللبنانية والعربية وحتى العالمية (مع تغطية EURONEWS و CNN المباشرة وسواهما)، الأمر الذي سمح بإيجاد الصدى والتعبئة الضروريين لإيفائه حقّه وإدخاله في صلب الحياة العملية واليومية.

أمّا خلخلة الاستقرار الأمني العام، فلم يكن من نتاج «الفوضى الأميركية»، بمعنى أن التعبئة الإعلامية اكتفت بالبناء على خلخلة أمنية أوجدها طرف آخر، بغباء استراتيجي لافت، فاقتصر تدخّل «الفوضى» الوافدة على العنصر الإعلامي والتعبئة الإيديولوجية المرافقة له.

لذلك نقول انه اذا كان صحيحاً أنّ «نظرية الفوضى»، كما يصفها بعض الإعلاميين المعادين لأميركا، قد وجدت طريقها إلى لبنان وفعلت فعلتها فيه، إلا أنّ غير أميركا هو الذي هيّأ لها هذا التدّخل وهذا النجاح الباهر.

إلاّ أنّ أبواب جهنّم التي فُتِحَتْ في لبنان، سرعان ما أُقفِلَتْ، على يد الطرف الاستراتيجي إياه الذي سارع إلى فتحها. فهو سيّد المفاتيح الأكبر وسيّد الأختام.

وستبقى الأمور في لبنان على هذا النحو المستقر إلى أن تُفتح أبواب جهنّم في بلد عربي آخر، حيث أنه عندها ستنعكس ربّما التفاعلات على الداخل اللبناني، بخاصة إن ارتدت هذه «الفوضى» الجديدة طابعاً طائفياً أو مذهبياً.

بيد أن ضمانة لبنان، في حال حصول هذا السيناريو، تكمن في المؤسسة العسكرية اللبنانية. فالجيش اللبناني، المبني على عقيدة معادية للطائفية ومدافعة عن الوفاق الوطني، هو البديل الذي سيلعب إذّاك دور الحَكَم والعقل والرؤية المستقبلية للبلاد. وسيتبيّن عندها مجدداً أنه العمود الفقري الفعلي للبنان كوطن نهائي لجميع أبنائه. ذلك أن الجيش اللبناني كان وسيبقى نقيض العصبيّات.

المراجع

1- Magazine, 29 Avril 2005, p. 42 (entretien avec Alain Gresh rédacteur en chef du Monde Diplomatique).

2- P. SOROKIN, Social and cultural Dynamics, 4 Vol., New York, 1937-41

3- فردريك معتوق، جذور الحرب الأهلية، دار الطليعة، بيروت، 1994، ص 95.

4- المصدر نفسه، ص 97.

5- Arnaud IMATZ, La guerre Espagne revisitée, éd. ECONOMICA, Paris, 1993, p.ص

6- فردريك معتوق، «الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين إعادة الانتشار العسكري وإعادة التأهيل الإعلامي»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 48, نيسان 2004.

الإنهيارات العامّة في عصر الفوضى المنظّمة

د. نسيم الخوري*

من هو «صاحب» الدّولة الفعلي؟ ومن هو الذي يبذر بالضّبط حبوب الفوضى التي تبدو فوضى متروكة في أحيان كثيرة، بينما تبدو فوضى ملجومة ومدروسة في أحايين كثيرة أخرى؟ ألا يجدر بنا الرّبط بين سلسلة من الإنهيارات العامة التي نشهدها مع الألفية الثالثة بتلمّس واضح لفوضويّة ما، مقصودة أو منظّمة قد لا يمكن بالضبط تحديدها بشكل علمي لأنها تكون أحياناً خارجية /أميركية وتكون أيضاً داخلية لها علاقة مباشرة بالداخل المتحوّل الذي يعاني من الفوضى ويشكّل أداتها الفعلية وممارسها؟

لا تدلّ القراءة الفعلية لملامح عصر العولمة المشوبة بالتنظيمية الفائقة وبالفوضى المنظّمة في آن، إلى إمكانية التثبّت من قطبيّة هذه العولمة المتحكّمة بالسلطة. والسبب هو سقوط جدليّات العرض والطلب التي فرضت نفسها على تاريخ العلاقات بين الأفراد والشعوب والدول.

كان منطق العرض - الإنتاج هو السلطة في ما سبق، يحدّد الطلب ويبتكره ويوجهه نحو أهداف

*أستاذ جامعي، المدير السابق لكليّة الإعلام و التوثيق، الجامعة اللبنانية.

معينة، ويعتبر فاعلاً في تحديد التطوّرات التقنية عبر هذا التحديد، وهو ما أفضى إلى مقولات التدويل وحتى العولمة قبل بلورتهما.

لقد تغيّر المنطق الآن بفضل هذه التقنيات القوية إياها، وتداخلت سلطات العرض بسلطات الطلب بين الدول والشركات التي تتجاوز مقدّرات الدول وتقوى عليها. بهذا تحوّلت الثقافات والمعلومات من سلع إلى خدمات، وتوارى منتج المعلومة المنظّم للمسائل مثلما توارى من قبل منتج الكهرباء في شبكة توزيع الضوء، وسقطت قيمة طاقة التوليد بين أن تكون مائيّة أو شمسيّة أو على الفحم أو الوقود السائل أو نووية[1].

هكذا، يشابه غياب المنتج، غياب سلطان رأس المال وانهيار الحدود بين الدول، وهو ما منح مقولات وسائل الاعلام وتقنيّاتها هذه القدرات في الانتشار، والتي كانت في أساس العولمة الفكرية المنظومّية، والفوضى القيمية في مظاهرها وأدواتها ونتائجها. فأنت لا تعرف في الواقع أين تبدأ الأمور وأين تنتهي، ولا تعرف تبرير ما يحصل ومضامينه ومقاصده وأهدافه، وتتراجع العلاقات التواصلية المباشرة فندخل عالماً من الإتصال الفجّ القاسي والدموي الذي يؤسّس فعلاً لحال من الضياع المنظّم المدروس الذي يعيد التأسيس وفقاً لمصالحه وأهوائه. وتعتبر إعادة التأسيس مسألة مستمرة في المستقبل، أو هكذا تطرح في دوائر القرار العالمي. لقد تداخلت الأشياء والأفكار فالتبست واختلطت وبانت وكأنها تخرج من لاتناهيها في المنظومية إلى لا تناه في الفوضى.

ماهي الفوضى المنظّمة؟

السؤال الأول هو عن المعنى المقصود بالفوضى المنظّمة!

الفوضى المنظّمة أو الخلاّقة أو المبتكرة، الى ما هنالك من الصفات التي ترد عند ذكر كلمة فوضى، تعني في أبسط تعريف لها، الفوضوية التي تبشّرنا بها أميركا والتي وردت لأكثر من مرّة على لسان مسؤوليها وكان آخرهم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس. المفارقة الكبرى هي كيف تعني الفوضى

الخلق والإبتكار، بل كيف تتضمّن معانيهما، وهل يحقّ لنا علمياً أن نلصق بالفوضى أيّة صفة إيجابية؟ تعيدنا الصفات الإيجابية التي تلصقها الإدارة الأميركية بمصطلح الفوضى المنتظر تعميمها أكثر في الشرق الأوسط إلى خلق نوع من الجدّة والطمأنينة لدى سامعيها وهي لإيحاءات لا تغرينا أو تقنعنا كثيراً، بل تعيدنا إلى الفكر اليوناني القديم، وخصوصاً إلى أرسطو الذي ربط ما بين الخلق والترميم واعتبر أنّنا غير قادرين فعلاً على الخلق والإبتكار إلاّ عندما نعيد تركيب الأفكار والأشياء المهشّمة وقبل التخلّص منها أو في أثنائه. ألا يعني هذا الأمر ترك الفوضى والحروب والنزاعات تحوّل عالماً ما الى قطع متشظّية لا يمكن إلاّ أن تفرض إعادة ابتكارها في أثناء إعادة تأليفها وتآلفها وتناغمها، وكأننا أمام لعبة البازل (Puzzle) المعروفة التي تجعل كلّ أمر قابل للتفكيك السهل والسريع والمتطلّب إعادة تركيبة شيئاً من الذكاء والإبتكار؟ البازل قد تكون أبسط لعبة للأطفال يمكنها أن ترشدنا الى المعنى الفعلي لما نسمّيه الفوضى المنظّمة!

غالباً ما يأتي الكلام الأميركي عن الفوضى المنظّمة في معرض الكلام عن الشرق الأوسط المكبّر، النسخة المعدّلة وشديدة التطابق في مضمونها مع فكرة بيريز التي وضعت بعنوان الشرق الأوسط الجديد. إنها طريق السيطرة أو تسهيلها عن طريق التفكيك وإعادة التركيب لمنطقة شاسعة الأطراف تمتد من المغرب الى ما بعد أفغانستان.

ويعني مصطلح الفوضى في الأساس (Anarchie) اللاسلطة أي انتفاء السلطة ومؤسساتها وغيابها. ويعني الجزء الأوّل من المصطلح (An) النفي أو الإنتفاء، بينما يقصد بالجزء الثاني منه (archie) السلطة. وعندما اعترف الفيلسوف الفرنسي «برودون» برغبته في تأسيس الفوضى حيال تعقيدات العصر، قال في مؤلفه الشهير «ما هي الملكية؟» (1960): «أنا فوضوي». وقد فسّر معناها بأنها الهمجية والتسيّب واللانظام أو اللاقانون وترك الأمور تجري على غاربها، تقودها الأهواء والنزوات والغرائز. أليست تلك هي الحالة الوحشية التي تعود بالإنسان، بالمعنى النظري، إلى الحيوان أو إلى

النقطة التي منها انطلق في الأساس وفقاً لداروين مثلاً وفي عودة الى النقطة الأولى تقديساً للدائرية في التفكير والتغيير والتحويل؟ أليست الفوضى انتفاء لأيّ رباط أو علاقة أو تبرير، وهو ما يؤدي الى تقديس القوة وإشاعة العنف؟

وألا تسهل في حالات من هذا النوع من الفوضى إمكانيات فرض الأفكار والخرائط والخطط الجاهزة، على اعتبار أنّ البشر أمام مشاهد العنف والبطش والضياع يصبحون أكثر طواعية وأشدّ بساطة لربطهم بسلاسل القانون، أيّ قانون، ولو كان من جهتّم، ومؤسسات القمع، مهما كانت أشكالها وممارساتها ومراميها؟ يمكن لكاتب فرد أو فيلسوف أن يكون فوضوياً، ولكن المجتمعات اليوم تبدو أنّها تؤول الى الفوضى المدروسة والهادفة والتي لشدّة ما تصطحبه من حروب وقسوة، تجعل التغيير السياسي والإقتصادي والثقافي من المسائل الممكنة.

ويتضمّن المصطلح العربي «الفوضيّ» بالياء، المعنى نفسه، لأن المجموعة الفوضيّة هي الجماعة التي يتساوى أفرادها ولا يكون لهم رئيس.

من المؤكد أنّ «برودون» كان أول من استخدم مصطلح الفوضى تعبيراً عن الحدّ الأقصى للتقدّم الإنساني السياسي، وخصوصاً مع غرق الدول بالفائض من السلطات. وعلى الرّغم من أنّ مجمل المظاهر التغيريّة التي جاءت تفسّر الفوضى، كانت تتجلّى في الحركات الطلابية التي ولدت في بيركلي(1924) وترعرعت في برلين(1926) ووصلت إلى أوجها في باريس(أيار 1968) عندما رفرف العلم الطلابي الأسود مسقطاً الرئيس الفرنسي ديغول، وغطّت الشعارات الفوضوية جدران المدن الجامعية والشوارع في أوروبا كلّها، فإنّ «برودون» نفسه أقرّ (في كتابه العدالة في الثورة والكنيسة) بأنّ القانون وحده كاف للحفاظ على النظام العام وعلى الحرّيات. والفوضى في رأيه الناضج ليست غياب النظام أو الغوغائية أو عدم المسؤولية بل «الحالة التي يصلها مجتمع ما وقد تطوّر حتى استغنائه عن أيّ نظام خارجي مفروض بالقوة. إنها الحالة التي تحلّ فيها الأخلاق

مكان السجون ومؤسسات القمع الأخرى». أليس هذا ما هو حاصل اليوم؟ إنّها الوصاية الدولية كنموذج معاصر يقتفي شعائر الحرية والديمقراطية ورخاء الشعوب لتطبيق هذه المقولة التي أبدع فيها ميكيافللي في كتابه «الأمير».

ولا يتخذ الكلام عن الفوضى المنظّمة معناه إلاّ بمعاينة تلك الأحداث الفوضوية التي تقضّ مضاجع دول العالم في شوارع مجموعات من البلدان الواقعة داخل مثلّث مرسوم بين فلسطين والعراق وأفغانستان وما بينها من الدول المتأهّبة للفوضى المنظّمة إيّاها التي سبق أن عرفتها المدن الأوروبية، وجعلت تنبؤات الفوضويين تستدعي التفكير والكتابة، وخصوصاً عندما حذّرنا الفوضويون من طغيان الدولة كمفهوم وممارسة في وقت كانت تظهر فيه الدولة على أنها تأسيس للحرية أو انتصار لها.

ليس بين الأفكار الفوضوية كلّها سوى رفض الدولة القائمة كعامل مشترك بالنسبة للمستقبل القريب عند الشعوب المتحضّرة. ويعني رفض الدولة عدم النظام بسبب من غياب السلطة المنظّمة، ولكنّ انعدام النظام الذي تورثه التفجيرات وغيرها من أعمال الشغب والتحريض لتفكيك الدول، يمكن أن تكون له أسباب أخرى غير تغييب السلطة المنظّمة، بل إنه يأتي أحياناً كثيرة، كما ألمحنا، نتيجة السلطات الممارسة نفسها التي تدفع بها التباساتها وتعثّرها إلى ادعاءات تولّد أو تزيد من انعدام النظام، الأمر الذي يجعلها تميل ولو بالتفكير إلى قوة قسرية غالباً ما تعجّل برحيلها وتضاعف من الإنتظام العام أو الفوضى المنظّمة.

تكون النظريات الفوضويّة اختياريّة أو مفروضة، وتكون جماعيّة تقودها جماعة، أو فرديّة، وهي تجلّت بأبهى حللها في الشيوعية. وغالباً ما يلتمّس الفوضويون في تحقيق أفكارهم طريق الإصلاح، عن طريق الحوار أو عن طريق الدماء والثورة، ومهما كانت النتائج. ويعتبر العنف والتمرّد والمقاومة من ضرورات التغيير حيث يبدو في التنظيم العفوي والتلقائي أن التطوّر في المستقبل القريب سيجعل الدولة تختفي، ولا يتّم إلغاء كل الأنظمة والقوانين

إلاّ بعد رفضها بشكل كامل من الأفراد والجماهير، وفي حمّى الفوضى، حيث يصار الى تأسيس الأنظمة معطوفة على عفوية هؤلاء وتلقائيتهم وإعيائهم. وهذه سمة الديمقراطية التي تدفعها أميركا اليوم نحو السطح وتلوّح بها للشعوب الشرقية. إننا بالضبط أمام فلسفة انهيار السيادة الدولية. والمعروف أنّ الدول كانت قد دفعت أثماناً باهظة من أبنائها وأراضيها ثمناً لرفع الحدود الطبيعية في ما بينها في أعقاب الحرب العالمية، وهي اليوم بدأت تدفع أثماناً اكبر وأقوى وأغلى بالنسبة لها بهدف إسقاط هذه الحدود المصطنعة التي ترفعها أميركا ، كما رفعت قبلها دولة الرايخ الثالث في المانيا الشعار نفسه. الفرق أنّ هذا الإنهيار جاء يمهّد له وتعززه وسائل الإعلام في عصر فظيع من حيث تقدّم الغرائز وتراجع العقل وأداتهما تلك الوسائل المذكورة المغرية.

1 - إنهيار سيادة الدّول

تترسّخ ملامح مركزية إدارة الفوضى في الولايات المتحدة الأميركية دون إثبات واضح لهذه المقولة إلاّ في الفكر العالمي الملحّ في تحديدها بالقطبية الأميركية. وبهذا يُنظر إلى هذا المركز بوصفه المجتمع العالمي الأول في التاريخ[2]. ومنبع الإيديولوجية العالمية الواحدة المحتملة وقوامها حرية الفرد وسيادة الشعب. وهناك، في المقابل، دعوات أميركية تقول «بانتفاء المركزية وحلول شمسيّة المعلوماتية مكان القوة التقليدية أو الإرثية، وتؤكد هذه الأفكار على سقوط استراتيجيات القوة لتقوم مكانها ديناميات الجماعة العالمية في خلق الأفكار، وإدارة الإعلام، وحسن هندسة التعاون في الميادين الإتصالية» [3].

وما البرهان القاطع على انتفاء سيادة الدول سوى هذا النص الأميركي، وهو بعنوان «إعذرني يا محمّد»[4].

«على أيّ كوكب أنت تعيش؟ إنك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأنّ ذلك يتضمّن خياراً متاحاً لك. فالعولمة ليست خياراً، وإنما حقيقة واقعة. توجد

اليوم سوق عولمة واحدة، والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هي اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهمّ حقيقة حول العولمة هي أن لا أحد يسيطر أيها الأبله. أسواق العولمة تشبه الإنترنت... لا يوجد أحد في مركز السيطرة، لا أميركا ولا القوى الكبرى ولا أنا».

«ويعتبر سوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع إلكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم والسندات وكل ما خطر لهم، يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر... وهم لا يعترفون بالظروف الخاصة لأيّة دولة... وإنما بقواعدهم فقط، وهي منسّقة إلى حد بعيد. إنّهم يحددون نسبة الإدّخار، التي يفترض أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات التجاري. ويرعى هذا القطيع الأعمال في 180 دولة في العالم، لذا لا وقت كافياً عنده لأن ينظر إلى مواقفك وأحكامك ومخاوفك بالتفصيل. إنه يتوصّل إلى أحكامه بصورة خاطفة جداً عما كنت تعيش، استناداً إلى قواعده ولغته ونظمه ليس إلاّ».

أ - سلطة الدولة في القرن الواحد والعشرين

يقود هذا الخطاب إلى الترويج لحرية نقل المعرفة والمعلومات إثباتاً لغياب المركزية الأميركية، لكن هذه النظرة لا تنفي خضوع دول العالم لنسق المعايير السياسية والاقتصادية التابعة بدورها لمركز ما. وهذا يعني «أنّ ديمقراطية انتشار المعلومات ما زالت أسيرة الفلسفة الفوضوية الظاهرة أو المرحلة الخيالية»[5].

وقد يصحّ وصف هذه المرحلة بالخيالية، لأنّ منطق الحروب العسكرية لم يتراجع، حتى ولو كانت هذه الحروب في أقصى تجليّاتها تفرز معارك وهمية خيالية وإعلامية. صحيح أن هويّة الحروب تغيّرت، لكن جنود الولايات المتحدة باتوا «قراصنة المعلومات في العالم، يفرضون سقوطاً ذريعاً لمفاهيم السلطات الخام في المجتمعات المتطوّرة، ويستبدلون بها قدرات الوصول إلى

بنوك المعلومات وشبكات الإتصال في العالم ومراقبتها»[6]. وإذا ما أصبحت السلطة مسألة رقمية تقتضي إدارة المعلومات وربطها بمقرّات القيادات العسكرية الموجودة في عواصم الدول الكبرى، فإنّ نتائج الحروب لم تتغير كثيراً إلا في مضاعفة الإنهيارات والإمعان في التخريب. لماذا؟

لأنّ أصحاب القرار يمارسون الحروب عن بُعد، وبلغةٍ انكليزية واحدة تقريباً، لا يرون فيها سوى الصور الوهميّة لمواقع الخصوم على الشاشات، وهم يشابهون في ذلك أطفال العالم الذين يتمرّسون على القتل والإنهيار في ألعابهم الإلكترونية، وكأنّهم يعاودون ممارسة طرائق الطفولة وألعابها في شنّ حروبهم الحديثة، فتغدو الشاشة ملعباً عالمياً للإنهيار العالمي[7].

هكذا يتكامل الأطفال والبالغون وفق تبادلية دائرية بين الشاشات التي ترصد العالم ساحة معارك فعلية، والشاشات الإلكترونية التي تختصر هذه المعارك في صور وألعاب، يلعب الصغار لعبة الكبار ويلعب الكبار، بدورهم، حروبهم وكأنّهم عادوا صغاراً، وتتكامل، تالياً، حلقة الانهيار بين الواقع والخيال.

على أساس من هذه الأفكار والوقائع نقرأ نصوصاً حافلة بالتهويل، مثل: يا حكومات العالم الصناعي العملاقة المنسوجة من لحم وفولاذ، إنّني أصل من الـ Cyber-space المسكن الفكري الجديد. لن نقول لكم: أهلاً وسهلاً في ما بيننا، ولا سيادة لكم بين ظهرانينا... إنّ مقولاتكم حول القوانين والملكية والتعبير واللغة والهوية وحركتكم ومحيطكم لا تنطبق علينا. إنّها قائمة على المادة وليس من مادة هنا.. هكذا ما عادت الدولة نبع السلطة والهوية والشرعية. كنّا نطوي، بالأمس، الأرض لصالح رأس المال، لكننا نحوّلها اليوم إلى مركز تجاري عالمي ضخم، تخترقه وتستعبده الإلكترونيات وسلطات الإعلام. إنّه «هونغ كونغية» الكرة الأرضية[8].

ولأنّ هذا المركز الكوني موزّع على شاشات العالم، فهو غير خاضع لأنظمة السوق التقليدية، لأنّها هي السوق الشاسعة التي تستوعب الدول بلا حدود أو تحديد. وقد نجد شركات عالمية عابرة للقارات تقوى على الدول (بالمعنى

الاقتصادي) وترسّخ التخصّصية (Privatisation)[9]، حاجة ماسة لنموّ الدول أو استمرارها فتسم بها العصر الحالي.

ب - «التقاتل على المواقع» Land Claim أو حجز الأراضي

تبدو الصورة الخاصة بعلاقات الدول والمؤسسات الكبرى والأفراد في مرحلة تسمّى بلغة المعلومات Land Claim أي حجز الأراضي أو المواقع الإلكترونية أو فتح الصفحات الإلكترونية، وهي صورة يستعيد بها العالم هجوم البشر على القارة الأميركية بعد اكتشافها من قبل كريستوف كولمبوس، حيث كان يكفي لأيّ كان أن «يضع يده» على قطعة من الأرض ويحتلّها لتصبح ملكاً له وميداناً لتحقيق سلطاته وأفكاره.

أليس التسابق الحاصل اليوم بين البشر لحجز المواقع على صفحات الإنترنت تاريخاً يعيد نفسه[10]؟ يكفي أن يبتكر الانسان المعاصر فكرة أو مشروعاً ما، ليحجز له موقعاً يمنحه إسماً، ومنه وبه يتصل ويحيا وفي ذهنه تطويع الكرة الأرضية بمعناها الإنترنتي.

ألسنا في «مشاعية المعرفة» [11] والسلطة على السواء؟

إنّنا، باختصار، على طريق لم تتحدد به مسارات العولمة نهائياً بعد، ولربّما كانت دول العالم على طريق «عقد عالمي سيفرض نفسه قوةً كبرى في القرن الواحد والعشرين، وسيلعب أدواراً بعيدة كل البعد عمّا لعبته الرأسمالية والإشتراكية وما انبثق عنهما في القرن التاسع عشر والربع الأخير من القرن العشرين... إنّنا حكماً على أبواب عالم جديد»[12].

ج - إنهيار بعض المصطلحات الإستراتيجية

يلاحظ انهيار عدد كبير من المصطلحات والمفاهيم الاستراتيجية التي كانت تربط دول العالم بحلول عصر العولمة، ويبدو العالم وكأنه يخرج من ظواهر التبعيّة[13] ومشتقّاتها وما رافقها من أفكار وحروب وصراعات قسّمته إلى شرق وغرب، وشمال وجنوب أو غني وفقير ومرسِل ومتلقّ.

إنّنا أمام ظاهرة عدم التبعية مع السقوط «الخيالي» للسلطات، إذ لم يعد رخاء بعض الدول المتقدمة قائماً على الفقر المدقع للدول النامية، إنْ لم نقل المتخلّفة. فقد خرج فكر السيطرة المباشرة وانقياد الدول عن تحريك التاريخ، وانهارت معه صياغة التكتّلات التي كانت تأتي بكمّ هائل من الأسئلة حول العالم الثالث أو الثاني. تراجعت هذه التسميات في أدبياتها الكثيرة، وأدّت، تالياً، «إلى المساهمة بسقوط إمبراطوريات كبرى أو دكتاتوريات في أوروبا الشرقية والوسطى عبر إمكانيات التقاط محطات التلفزة بواسطة الأقمار الصناعية أو تقنيات الإتصال الحديثة»[14].

هذه الانهيارات في عصر العولمة لم تمنع الدول والمجموعات في البلاد العربيّة، مثلاً، من الإقرار بأنّ تقنيات العولمة هي التي تحدّد عصريتها وقوتها أو تقليديّتها وتخلّفها، وهي تبدو أمام خيارين لا ثالث توفيقياً بينهما: إمّا السيطرة عليها ودخول أفلاكها، أو القطيعة معها والانغلاق عنها، ويبدو الخيار الأول راجحاً، لأنّ شعباً ما لن يقوى على المستقبل إلا إذا دانت له القدرات على استقبال المعلومات وإرسالها، فنقرأ:

«ما الخسارة العربية إنْ أصبحت الثقافة أفقيّة بعدما كانت عموديّة لا تحيد؟ وهل يفترض أن تبقى المعرفة محكومة بالمرور من الواحد إلى الجميع؟ وهل يخسر العرب إن انتقلوا من عصر الإنتشار الضيّق (Narrocasting) إلى عصر الإرسال الواسع (Broadcasting) حيث يستطيع كل فرد أن يطال المعلومات التي يرغب بها؟» [15].

لا تلغي هذه الأسئلة، الممثلة للتيار «الإنترنتيّ» من الشباب، التيار المناهض الذي يقف من الإنترنت والرقمية مواقف مشابهة لما وقفه أجدادنا من العربة والطائرة والهاتف والراديو والتلفزيون والموسيقى والصورة والنحت ومجمل المفاهيم التي كانت ترمز إلى الحداثة أو الى الغرب بشكل عام.

المفارقة الجديدة، هنا، هي أنّ المناهضة لا تقتصر على شعوب العالم الثالث وحسب، بل نشهدها تنتشر على قدم وساق في أوروبا واليابان، ومعها

كلها عدد كبير من البلدان النامية التي تعيش العولمة وتهاجم الغرب في الوقت نفسه، (وهو ما سنورده في نهاية هذا الفصل.)

2 - أطر«نهاية العالم» بين الألفيتين

أ - الأطر الأسطوريّة والدينيّة

تأتي الأفكار والآراء والاتجاهات المرتبطة بالفوضى مثقلةً بالأوهام والهواجس والأساطير التي كانت وما زالت تروّج لنهاية العالم والتاريخ والإنسان. وتشاء الظروف أن تترافق هذه كلُّها في زمن تحبو فيه البشرية في الألفية الثالثة، الأمر الذي طبع الفكر المعاصر بالمغالاة في نبش كل ما يتعلّق بالتداعيات الكبرى، إلى درجة بات فيه القول بأننا على حافة النهاية، «وأن نهاية العالم المحكوم بالشيطان قادمة لا محالة» وكأنّه صحيح وواقعي.

وتتكرّر الأقوال المشابهة مثل «الدينونة الكبرى» و«يوم الدينونة» و«تؤلّف ولا تؤلفان» و«عودة المسيح» و«دنوّ الساعة»و«اليوم الآخر» الذي «سيطبق على العالم كالطامة الكبرى»، والذي حُدّدت له تواريخ أقصاها العام 2090. وتُعتبر هذه الأفكار الحافلة بالتهويل والانهيار قديمةً جداً.

ب - الأطر الحديثة

ليست يقظة هذه الأفكار والأساطير واستعادتها في زمن الحروب والفوضى، إلاّ لأنّ ظواهر طبيعية وبشرية باتت شبيهة بما ذكرته الكتب القديمة والكتب المقدسة.

وبدت القوة معولمة على ارتباطها بالفكر «الألفي» أميركية الملامح ومصدر انهيارات متجددة، وفي هذا قمة التلاقي بين الفكر السياسي العالمي والأساطير الخرافية. وإلاّ كيف نفسر قول الرئيس الأميركي: «حينما أتطلّع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم وإلى العلاقات المثبتة بـ«هرمجدون»[1] أجد نفسي متسائلاً عمّا إذا كنّا نحن مَن سنرى نهاية العالم واقعاً. إنها قطعاً تنطبق على «زماننا الذي نعيش فيه» [16].

لا تعود العولمة من محصلات الدول في لحظة من لحظات تضخّم قوتها وفيضها على العالم وحسب، بل إنّ حضوراً كبيراً للفكر الصهيوني في السياسة والاعلام في أميركا يبدو واضحاً ومروّجاً للقيامة وحاصداً للفوضى المنظّمة في منطقة بتوليّة غنية، محذّراً من «أن العالم يتحرّك بسرعة كبيرة نحو «هرمجدون»، وأن جيل الشباب الحالي سيكون آخر جيل في التاريخ»[17].

ولا يخرج التدفق العالمي على القدس بين الألفيتين عن الترويج لإعلان هذه القيامة التي يتزعّمها المسيحيون الجدد[18]. في الجامعات ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأميركية، ويتسلحون في ترويجهم لها بالهزّات الأرضية المتكاثرة والأمراض الجديدة والأخطار النووية وغيرها.

يُضاف إلى هؤلاء، المجموعات المعمدانية والمنهجيون ومجموعات بيت دافيد المقتنعين بأنّ فرسان القيامة الأربعة هم على وشك أن يمتطوا أحصنتهم في العام المقبل (2002)... ويقسّم هؤلاء إلى نوعين: الانتحاريون الذين يعملون على تسريع حدوث القيامة من خلال تفجير الجوامع (الأقصى وجامع عمر في القدس...) والدعوة إلى هوس التدمير وإحياء المجموعات الأصولية اليهودية مثل «أمناء الهيكل» الذين يسعون إلى بناء هيكل ثالث في القدس[19].

تتمثّل هذه الأفكار في الانهيار في المواد الاعلاميّة المتنوعة والأدبيات المختلفة التي تطبع هذا القرن، ولا ينجو منها حتى العلم المحض والمظاهر التقنيّة الدقيقة.

ج - الأطر العلميّة

قد نجد مَن يعزو نهاية العالم إلى أسباب علمية، مرتبطة بالكشف عن الوجوه السلبية للعلوم، فيرى أن العالَم مهدّد في أجناسه بالانقراض التام، لأن الانسان دمّر الطبيعة وذاته في الوقت نفسه، وأدخل نفسه في جدلية «اليوم الأخير» ومخاطرها[20]. ويندرج في هذا الإطار، مظاهر كبرى من المخاطر مثل التلوث الذي يلفّ الكرة الأرضية، طبقة الأوزون، وجنون

البقر[21]، والأسلحة الجرثومية والكيماوية والخوف من الحروب النووية، والليزر، ومرض الإيدز وغيرها الكثير. والملاحظ أن كل ما يرتبط بالنهايات والانهيارات يقدّم في مواد إعلامية مثقلة بالتشويق والأهداف التجارية، فتبدو الصحافة متقدّمة في خلق هذه الهواجس في عصر العولمة. وإذا كان ثمة مشكلة عالمية علمية، ففي بداية «فقدان الذاكرة التاريخية النابع من قدرات التكنولوجيا، إذ لم يكن هذا القرن هو الأكثر فتكاً وانهياراً رغم جرائمه الكبرى»[22].

ولا يعني فقدان الذاكرة سوى ضمور الإنسان واستبدال سلطاته بسلطات معلوماتية هائلة مودعة في جهاز كومبيوتر خفيّ وشاشة متشظية على عدد مستعمليها وذات فعالية فائقة في أنظمتها الذكية الإصطناعية، تبشّر بعصر الذكاء الذرّي.

٣ - تداعيات الإنسان الرقمي المعاصر

أ - الذكاء الذرّي

أفضت هذه الأطر من الإبتكار - الإنهيار إلى فكر بشري قادر على التحرّر من «عبودية» الجسد، فتتمكن الآلات من برمجة وضع تصاميمها وإعادة بنائها في منافسة للعقل، والتفوّق على قوته في مرحلة ثانية.

ويعني هذا وضع آلات فائقة الذكاء قادرة على إنتاج ذاتها بذاتها إلى ما لا نهاية وفق ظاهرة التصغير أو علم «النانوتكنولوجيا»[23] ويبنى هذا العلم على التعاطي بمهارة بالجزئيات، وفق علوم هي مزيج من الكيمياء والفيزياء والهندسة، قادرة على إيجاد آلات تصنّع آلات أصغر حجماً منها، وكلّها بإدارة سلطة السلطات، ونعني بها الكومبيوتر. إنّه إدارة علم الذرّات والسلطة العالمية التي تروّج للذكاء الذري، ومعه نشهد خطى سريعة نحو الآلات التي تعيد إنتاج ذاتها إلى ما لا نهاية[24]. وهذا يفترض إيجاد أجهزة كومبيوتر تصبح في أبعاد الميكورن، أي واحد من ألف من الميلليمتر.

يخضع هذا التوجه المعروف بالانكماش حتى درجة التلاشي مع إمكانية

مضاعفة قدراته وسهولة استعماله، إلى ابتكار رقاقات الكومبيوتر التي تخضع بدورها لقانون مور الذي ينصّ على أنّ الرقاقات هذه ستبقى تتضاعف كل ثمانية أشهر، وهو العمر المتعارف عليه في أحجام أجيالها، ثم تنخفض كلفتها مع انخفاض حجمها. وهكذا تبقى الأجيال تتلاشى وتنقرض إلى ما يفوق التصور. ويتوقع الخبراء أن يصبح الحاسوب أصغر حجماً، وأرخص ثمناً إلى الحدّ الذي يجعل الرقاقة الواحدة مماثلة لحجم الخلية الانسانية التي ستتمكن البشرية من زرعها في الأجسام أو الأدمغة والتحكّم بها[25].

ما هو مستقبل الإنسان في ضوء هذه الابتكارات؟ وهل نحن على أبواب متغيرّات وتحوّلات كبرى في قدراته؟

لا تغيّرات، بل على العكس من ذلك! لماذا؟

لأنّه من الصعب التكهّن كيف ستكون أدمغة إنساننا الآتي، وهل سيختلف كثيراً عنّا. فهناك دراسات ترى أنّ الأطفال الذين يرون أفلام اليوم أو البرامج القصيرة التي تعبر عن اللحظة «والمقابلات القصيرة جداً»[26]، والإستغراق في الألعاب الإلكترونية، كل ذلك سيخلق منهم أصحاب قدرات علمية أكبر من قدراتنا تسمح لهم بفضل التدرّب على تنمية مبكّرة لطاقة قوية ما شهدناها من قبل، وتسمح لهم، بالطبع، باستيعاب تعقيدات المواقف المتعددة.

«وإذ يتحاور السياسيون حول التراث والتاريخ، يظهر جيل جديد متحرّر من الأفكار المسبقة كلّها في المشهد الرقمي. هؤلاء الصبية ليسوا مجبرين على التجاور الجسدي لتوفير ظروف صداقاتهم بما يجعلهم متعاضدين، بل يلعبون ويشعرون بتقاربهم وتفوّقهم وذكائهم الخارق... وهم يعتبرون أنّ التكنولوجيا الرقمية تشكل قوةً طبيعية صارخة تشدّ الناس نحو تناغم عالميّ أو ذكاء عالمي أوسع»[27].

وإذا ما اعتبر هذا الذكاء المتدفق نوعاً من الهرطقة العلميّة، لأنّه مسألة طبيعية لا يمكن تصنيعها، ولأنّ المخ لا يحاكى أو يُقلّد بالنسبة للبيولوجيين،

أو إذا اعترض اللغويون على إمكانيات محاكاة السلوك اللغوي الزاخر بملكات ذهنية ونفسية يصعب تفسيرها، أو إذا حكم علماء النفس بعدم جواز فصل المعرفة واللغة عن المشاعر، كما يحكم علماء الحاسوب على الذكاء بأنه آلة تكرارية تعيد ما سبق وتمّت تغذيتها به، ولا يمكّنها من استحداث معلومات جديدة. نقول على الرغم من هذه الاعتراضات كلها، يتابع مهندسو الذكاء قناعاتهم الراسخة التأكيد بأنّ هناك نموذجاً محدّداً ولغة حاسوبية لكل نشاط معرفي، إستناداً إلى وظيفية الدماغ البشري. ويستندون، في ذلك، إلى أمثلة حسية تدل على الذكاء الإصطناعي كالنّظم الآلية القادرة على تشخيص الأمراض، وآلية لعبة الشطرنج التي هزمت فطاحل اللاعبين المحترفين، ونظم تحديد الثروات الجيولوجية، ومحاولات الترجمة والنقل الآلية بين الانكليزية ولغات أخرى، وعدد كبير من النظم والنظريات الرياضية التي تجعل الشخصية البشرية في حالة انهيار وضمور قبل أن تتكلم أو تعلم، تسبقها الآلة لإثبات ما عجزت عنه الوسائل التقليديّة الملتمسة [28].

ب - المجتمع الرقمي

وإذا ما تدفقت الأفكار والفلسفات الحديثة التي «تحاول مصالحة الانسان مع التكنولوجيا بعدما حوّلته إنساناً رقمياً..»[29]، فإنّه إنسان يعيش في مجتمع له صفات جديدة متعددة. إنّه مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، وهو مجتمع المعلومات أو المجتمع الثالث حيث عصر الكومبيوتر وثورة الإلكترونيات وانفجار المعلومات وثورتها أو ثورة الإتصال وعصر اقتصاد المعرفة.

إنّه المجتمع العالمي حيث انهيار الأرقام وسحقها وهندسة المعرفة والمنزل الذكي (Smart Home) والمدن الآلية (Computerized Cities) والمقاهي الإلكترونية (Electronic Coffeeshops)، وطرق المعلومات السريعة وصناعة الأخلاق (Ethics Industy).

إنّه مجتمع التكنولوجيا حيث الأرقام والرموز بأنواعها مع الصوت والنص والصورة، مع المكتوب والمنطوق، مع المحسوس وغير المحسوس، مع العقل والأسرار البيولوجية الدفينة، النفسية منها، الوهمية والممكنة. وتنتشر أشياء هذه المعلومات من أدوات المطابخ إلى المفاعلات الذرية. إنّها صناعات الأوهام التي تسعى لإقامة عوالم مصطنعة مركّبة وغير واقعية وتبدو التكنولوجيا فيها مثل الماء والغذاء والهواء.

ج - الإنسان الرقمي

الإنسان الرقمي هو المزّود بقدرات وطاقات معلوماتية، يحسن السرعة على جادات المعلومات من دون أن يكون صاحب اختصاص أو كفاءة. ويصبح عدم الكفاءة بالمعنى الجديد، الكفاءة الجديدة الشاملة، حيث الفرد هو مجموعة من الخبرات والطاقات. يحمل هوية وهمية «سائلة» «مائعة» «متحركة»، لكنّها قد لا تأخذ دمغتها إلاّ خلف الشاشة حيث يعمل الناس سوياً وتزول الأقنعة البشرية عملياً عن بُعد.

يتراكض الناس، تحدوهم الرغبة الرقمية، للإشتراك بالإنترنت وتقنيات الإتصال[30]، لأنّ شعوراً ينتابهم بالإحباط والعجز إن لم يشاركوا في نسيج القشرة الدماغية العليا ووظائفها العالمية.

تبدو السلطة في الإنتساب إلى هذا اللحاء البشري مرعبةً، خصوصاً وأنه انتساب يعني في ما يعنيه أن واحدنا موصول بالبشرية كلها صامتاً أو هامساً، يسمع صداه أو صدى الآخر.

د - مواصفات الإنسان الرقمي

يبدو الإنسان «الرقمي» أو «الإنترنتي» أميركي الملامح، نراه في تجمّعات واضحة من الشباب والشابات في عواصم البلدان النامية. تجمّعات غريبة في لباسها وسلوكها وتسريحات شعورها ولغاتها عن تقاليد المدن (يشعر الناظر إليها وكأنّه في الجادة الخامسة في نيويورك

أو في الشانزيلزيه في باريس).

إنّه جيل«الفاست فود» (Fast Food) (الوجبة السريعة) أي جيل، لا الأمركة وحسب، بل جيل «الكوكلة» نسبة إلى مشروب كوكاكولا المضغوط مثل نمط الحياة الأميركية. وهو جيل «الكوكالونيالية» أي استعمار لسان البشرية وذوقها لا قسرياً بل عن طريق غواية الطعم وسحر الاعلان، والـ «ماكدونالية» نسبةً إلى «ماكدونالد»[31] الذي يصبح رمزاً للأمركة المأكولة بدلاً من أمركة الشراب... بالإضافة إلى «كنتاكي تشيكن» و«الهاردروك»، والشاشات العملاقة والرقص في الساحات تلويحاً بالأيدي إلى فوق، وشوكولا «مارس» و«الكيت كات»... ورقصات «الروك إند رول»[32]. يبدو الإنسان الرقمي مرتدياً الجينز أو «الشورت» وذراعه موشوم بما يشابه وشم ذراع راعي البقر الأميركي في إعلانات «المارلبورو» التي تحتلّ واجهات العالم، وهو وشم مستقى أساساً من الميراث الهندي الشرقي القديم[33]. وغالباً ما يحمل أكياس البطاطا «التشيبس» في الشوارع أو «قناني» الحليب وغيرها «البلاستيكية»... معتبرين أن المعركة تسكع واختلاط على الأرصفة، ورطانة بألسنة عوجاء لا مكان فيها للغة الأم على الإطلاق.

إنّه الإنسان في حالٍ من الدهشة الدائمة، نراه يصرخ ولأتفه الأسباب: WAW، واو، يس، Yes؛ هو جيل النسكافيه (Nescafé) ووجبات الطهي على المايكروويف وكل مشتقات السريع الذوبان. يقضي وقته أمام شاشات التلفزيون ومع برامج الكومبيوتر والإنترنت. وهو مقبل بلهفة لا تصدّق على الجامعات الأميركية «ولو أن تسعين بالمئة من الشباب تمكّن من الدخول إلى الجامعات الأميركية لأعرض بالكامل عن الجامعات الوطنية»[34].

وتعتبر أميركا بالنسبة لهؤلاء الشباب الفردوس الأرضي حيث الانجذاب الكامل لثورة الاتصالات والإنترنت والخليوي والسيارات الفارهة... فالسيارة مظهر من مظاهر الرقيّ الاجتماعي، وشاهد على القوة والثروة والحرية...»[35].

والسرعة مقياس الرجولة، و«الكونكورد» هي الحلم. «لو قدّر لسكان

المعمورة أن ينتخبوا الحياة التي يريدون، لانتخبت الغالبية العظمى منهم حياة الطبقة الوسطى السائدة في أحياء «سان فرانسيسكو»، ولاختارت أقلية منهم مطّلعة على واقع الحال، مستويات الرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة في ألمانيا الغربية في السنوات التي سبقت انهيار جدار برلين، ولكانت التشكيلة المترفة التي تجمع بين «فيلّلا» في البحر الكاريبي والرفاهية السويدية حلم الأحلام بالنسبة لها..»[36].

الإنسان الإنترنتي هو الإنسان الذي يسأل نفسه: ماذا سيحصل بعد؟ بدلاً من السؤال: ماذا سنفعل؟ لا يختفي الإنسان بالطبع، بل يبقى كائناً حياً منسجماً مع الطبيعة. ولا تعبّر هذه النهايات سوى عن نهايات الحروب والصراعات الدموية، ويتوصّل الإنسان، بفضل قدراته الرقمية، إلى مجتمع تغدو فيه حياته شبيهة بحياة الكلب المستلقي في الشمس طوال النهار... سعيد ما دام قد حصل على غذائه، ولأنه راض تمام الرضى بما هو عليه، فهو لا يخشى أن تفعل الكلاب الأخرى ما هو أفضل منه أو أن تبقى مهنته ككلب مراوحة مكانها... وبنهاية الإنسان نصل إلى نهاية التاريخ، بمعنى يشمل الفن والفلسفة وانهيارات اللغات المكتوبة، إذ لن يكون في المستطاع بعد كتابة شيء جديد حول وضعية الإنسان، والفلسفة تصبح مستحيلة لأنها تردد قديم الجهالة... وإذا أصبح الإنسان، حيواناً مرة أخرى، فإنّ فنونه، هياماته وألعابه ينبغي أن تصبح بدورها «طبيعية». ينبغي أن يكون مقبولاً إثر نهاية التاريخ، أن يقيم البشر أبنيتهم وأشغالهم كما تبني الطيور أعشاشها [العودة إلى الغريزة]، وكما تنسج العناكب بيوتها، وسيقيمون حفلات على طريقة الضفادع والزيزان، وسيلعبون كصغار الحيوانات، وسيمتنعون عن الحب كحيوانات راشدة» [37].

المراجع

1- P. Musso: Offre et demande de liens de communication , T.1, Dictionnaire critique de la communication éd. Economica, Paris, 1993, p. 293

2- Armand Mattelart Le Nouveau prêt à penser idéologique, p. 22. , Le Mondediplomatique, Paris, Septembre, 1993, p.22

3- فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والانسان الأخير، ص ٦٨-٦٩.

4- Thomas Freidman : "Exuse me Mohamad", N.Y. Timews, 20 Sept. 1997

5- Dan Schiller: ,Les marchands du cyberspace,, Le Monde diplomatique, N506, Mai 1996, p. 20.

6- Alvin et Heidi Toffer: Guerre et contre guerre, survivre à l'aube du XXIè siècle, Fayard, Paris, 1994, p.11

7- تعتبر العمليات العسكرية التي قامت وتقوم بها الولايات المتحدة الأميركية منذ كانون الثاني - شباط ١٩٩١ ضد العراق حتى اليوم، نموذجيّة من حيث تعبيرها عن الحرب - اللعبة أو السلطة غير المحسوسة. فقد حصدت ٣٤٠ قتيلاً من ناحية الحلفاء في «عاصفة الصحراء مثلاً»، بينما وصلت التقديرات إلى ما يتجاوز الألوف من العراقيين لاقوا حتفهم في هذه العمليات، لأنّ الموت جاء، وكأنه من جهة واحدة، فضائياً ومحكوماً بتقنيات كبس الأزرار أو المقابس، وليس من ارقام مستقرة لما يحصل منذ غزوها.

8- Ignacio Ramonet: "Davos" Le Monde diplomatique, Mars 1996, Paris.

9- ويطلق عليها مصطلح الخصخصة أيضاً، وتعني إشراك القطاع الخاص في إدارات الدول أو بيع مرافقها لهذا القطاع لحقب زمنيّة محددة، تستعيدها الدول بعد ذلك.

10- لا تخرج تسميات الشركات العالمية المعروفة في إسقاطاتها عن المعاني التي تفسّر مشاعية حقل المعرفة والمعلومات في هذا العصر الإلكتروني. وتذكّرنا شركة ياهو Yahoo العالمية بالنداء الذي كان يتواصل به في الصحاري الشاسعة، وخصوصاً في قيادة قطعان البقر COW والبهائم التائهة.

11- Philippe Breton: Le Monde diplomatique, mai 1993, «Capital informatique et utopie».,

12- Richard Falk: Le Monde diplomatique, «Vers une domination mondiale de nouveau type»., Mai 1996, p. 17.

13- للمزيد من التفاصيل حول هذه المسائل، راجع: عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعيّة الإعلامية والإتصالية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص ٢١٣-٢١٨.

14- تحكم الصين بموجب مرسوم يحكم على كل مستعمل للانترنت بالموت، مثلاً، إذا لم يُعلم دائرة الشرطة. وقد جاء هذا المرسوم في أعقاب حوادث ساحة «تيان آن منه»، حيث قام معارضو الحكم الصيني بإفشاء أساليب القمع الذي تعرّضوا له وذلك بواسطة الإنترنت.
Patrick Lamarque: «Virtualité et homonisation»., Médias-Pouvoirs, op. cit., p. 118
وليس بعيداً عن هذا، الدور الذي يلعبه التلفزيون بعد انتشار الفضائيات في تثوير وانقلاب مفاهيم المجتمعات الراكدة، بما يعيد إنتاج وأنماط العلاقات الأسَرية، أو الاهتزازات في العلاقات التقليدية بين الذكور والإناث.
من الأجوبة على السؤال الاستقصائي الوحيد: «ما أثر الإنترنت في العرب واللبنانيين؟»

15- وقد طرحناه على ٥٠٠ من الجامعيين في بيروت، نيسان ١٩٩٩.
ورد هذا التصريح للرئيس الأميركي رونالد ريغان في جيروزاليم بوست في ٢٨ تشرين

16- الأول ١٩٨٢، نقلاً عن: يوسف الحسن: البُعد الديني في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٧٢.
جاء هذا القول للقس بيلي غرامام، أيضاً، وهو الوحيد والأخير الذي اختلى به الرئيس

17- الأميركي جورج بوش قبل توقيع قرار الحرب على العراق: عارف العبد: «البيت الأبيض والخرافة الدينية»، السفير، ١٩٩١/٢/٨، بيروت.
وهناك عدد كبير من المؤسسات التي تربط دعوات الانهيار بإسرائيل مثل السفارة

18- المسيحية الدولية في القدس (تأسست في ٣٠ أيلول العام ١٩٨٠)، المائدة المستديرة (١٩٧٩)، مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل (١٩٧٥)، المصرف المسيحي المركزي لأجل إسرائيل، ومئات غيرها تغرق الدوائر الأميركية الرسمية والرأي العام العالمي بالأساطير والخرافات: عارف العبد، المرجع نفسه.

ويقود حركات المسيحيين الجدد الأخ دايفيد القادم إلى إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية: نداء الوطن: «مهووسو عام ٢٠٠٠»، ترجمة خالد صبّاغ، عن Nouvel Observateur العدد ٢١٢٩، ١٢/١١/١٩٩٩، بيروت، ص ١٠.

نداء الوطن: «مهووسو عام ٢٠٠٠»، ص ١٠.

19- «جدول اليوم الأخير» و«الأرض في الميزان»، عنوانا كتابين لـ آل غور Al Gore نائب

20- الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون Bill Clinton، تناول فيهما نظريات فتك المواد الكيماوية المركّبة بالنطف البشرية، وقد دمجهما عادل خيرالله ونشر مختصرهما في كتاب واحد بالعربية: «نهاية العالم هل ستكون عام ٢٠٠١؟»، دار مليونيوم للنشر والترجمة، بيروت، ١٩٩٩.

ظهر في بريطانيا، وهو مرض يتسبّب بغازات يتوقع أن تزيد حرارة الأرض ١٦ درجة

21- عمّا هي عليه في الثلاثين سنةً القادمة.

أمبرتو إيكو: «في الذاكرة والنسيان ونهايات القرن والألفية الجديدة»، جريدة النهار،

22- العدد ٢٠٥٣١، بيروت، السبت ١٨ كانون الأول ١٩٩٩. وأمبرتو إيكو فيلسوف بولوني معاصر، مقيم في باريس، من مؤلّفاته: «إسم الوردة» (١٩٩٨)، و«من سويرمان إلى الإنسان المتفوق»، وفيهما دعوة إلى التوبة، بسبب اقتراب الأيام الأخيرة.

Nano Technologie فرع من التقنيات يُستعمل في الإلكترونيات وصناعة الطائرات

23- والسيارات.. الخ، يتعاطى مع أبعاد وتفاوت للجزئيات أو الذرات مسموح من ١,٠ إلى ١٠٠ نانوميتر أي واحد من مليون من الميلليمتر... حيث الذكاء الذري في تجميعها هيدروجينياً أو كيمياوياً عندما تجعلها الحركات الحرارية تحتك ببعضها البعض.

Encyclopédie Encarta 1999, «Nano-Matériau».

قد تكون النعجة دوللي من نتاج الفن التكنولوجي الذي حوّل إمكانيات التجمع الذاتي

24- إلى حالة التكاثر الذاتي حيث تتمكن البروتينات من إعادة إنتاج ذاتها طبيعياً.

25- عادل خيرالله: نهاية العالم هل ستكون عام ٢٠٠١، ص ١٤٢-١٤٨.

26- كانت قناة M.T.V. الأميركية أول من أدرج مقابلات مع السياسيين لا تتجاوز في مدتها الخمس ثوان.

-27 Nicolas Negroponte: L'homme numérique, Robert Laffont, Paris, 1995, pp. 282-283.

-28 نبيل علي: ثورة المعلومات: الجوانب الثقافية، دراسة قُدّمت في ندوة «العرب والعولمة» التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية بين ١٨ و٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، في فندق الكارلتون، بيروت، ونشرت في كتاب «العرب والعلومة»، عن المركز نفسه، ١٩٩٨، ص ١١٣-١١٤.

-29 Nicolas Negroponte: L'homme numérique, op. cit., p.5

-30 وقد لا ندرك مدى هذه السلطة في لبنان مثلاً، إلا إذا أدركنا، ببساطة كلّية، سلطة الكلام على شاشة التلفزيون التي ما كانت متاحة للناس كلّهم حتى زمن قريب، فكيف إذا كان لكل متّا أن يبثّ أفكاره وآراءه وموسيقاه وكتبه وصوره ونصوصه، لأوسع جمهور عالميّ وفي مواقع لا تنتهي يطلّ منها إطلالةً «نيتشويّة» على الكون؟

-31 La Macdonalidation du Monde عن: عبد الوهاب المسيري: «في الأمركة وتوابعها»، الشعب، الرباط، ٢٥ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٨، ص ٨. وقد تراجع ماكدونالد بعد «مصيبة» جنون البقر.

-32 بيتر مارتن ماش: فخ العولمة، ترجمة هارالدر شومان، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٣٨، تشرين الأول - اكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨، ص ٤٢-٥٠.

-33 بات الوشم دُرجة العصر بالنسبة للنساء العصريات، ومنه الوشم الصناعي الإلصاقي السريع الزوال. دُرجة العام ٢٠٠١.

-34 عبد الوهاب المسيري: «في الأمركة وتوابعها»، ص ٨.

-35 بيتر مارتن ماش: فخ العولمة، ص ٧٤.

-36 بيتر مارتن ماش: فخ العولمة، ص ٤٣.

-37 فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والانسان الأخير، ص ٢٨٨-٢٨٩.

الفوضى الدوليّة والإقليمية والفوضى غير البنّاءة في لبنان

سركيس أبو زيد*

«إنّ سياسة واشنطن الإستباقيّة خلقت لأميركا صورة الشرطي العالمي الذي ليس له مرجع أعلى، والذي يقتحم البيوت ساعة يشاء»: هذا ما أشار إليه جون أكينبري تعبيراً عن دمج مفهومي الحرب الإستباقيّة والوقائية لتبرير حروب إدارة بوش على الإرهاب المزعوم.

لقد عرفت الإستباقيّة بأنّها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري، وقد سبق للقانون الدولي أن عرّف منذ وقت طويل بهكذا تحرّك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح.

أمّا الوقائيّة فقد عرفت بأنّها إعلان الحرب على دولة يمكنها أن تمثّل خطراً في لحظة مستقبلية ما.

وقد خلطت إدارة بوش بين هذين المفهومين باستعمالها كلمة الإستباقيّة في سياق مبرّرات تبيّن لاحقاً أنّها واهية.

الفوضى الدولية

إنّ الإستباقية المعرّفة بالوقائيّة أظهرت الولايات المتحدة أمام العالم بمثابة خطر راهن قادر على تعميم الفوضى والخراب والحروب، إذ أصبح

*إعلامي و باحث

بمقدور واشنطن أن تعلن فجأة، وفي اللحظة التي تختارها هي، أنّ أمنها يتطلّب انتهاك سيادة بعض الدول الأخرى.

إنّ الادّعاء الأميركي بالحقّ في استباق الخطر يولّد البلبلة والفوضى في العلاقات الدولية. وإدارة بوش الثانية تحاول تصحيح الأخطاء والسلبيات الناجمة عن ممارساتها السابقة التي تميّزت بالخلط بين القوة والحكمة، بين العجرفة والغموض، بين العجز والمصلحة. وقد باشرت إدارة بوش بحوارات مع حلفائها مستفيدة من دروس الماضي:

1- العضلات ليست أدمغة. ليس من الحكمة أبداً إهانة الحلفاء. من المفيد التشاور والإقناع ومساعدة الأصدقاء وكسب الدعم المتعدد الأطراف لاستعمال استباقي للقوة الأميركية.

2- إصلاح المؤسسات الأمنية والدفاعات الداخلية يتكامل مع ضمان مصلحة مختلف الأمم.

3- الأولوية الرئيسة لإدارة بوش الثانية هي نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، وقد أكّد الرئيس بوش في أكثر من تصريح أنّ العالم لن يكون آمناً من الإرهابيين حتى يصبح الشرق الأوسط مكاناً أمناً للديموقراطية.

إن خطة «الصدمة والرعب» التي نفّذتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق جعلت القوة الأميركية أكثر مهابة في الشرق الأوسط، لكنّ الاحترام للثقافة والمؤسسات والقيادة الأميركية قد ضعف بشكل كبير، وموجات العداء لأميركا تزداد. صحيح أنّ الولايات المتحدة متحصّنة في الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بأقوى مما كانت عليه قبل أحداث 11 أيلول، لكن حتى الآن يبدو أن هدف استراتيجية بوش في تجفيف التجنيد في تنظيم القاعدة لم يتحقق، بل كان له مردود عكسي، إذ تشهد الساحة العراقية وغيرها تزايداً في العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية، مع احتمال توسّعها وانتشارها أكثر من إمكانية حصرها وبترها كما كانت ترغب واشنطن وتخطّط.

المهمة الملحّة التي وضعها استراتيجيو الإدارة الأميركية هي تمهيد

الطريق للديموقراطية في الشرق الأوسط بهدف فرض السيطرة على منابع النفط، وضمان الأمن لإسرائيل، وتغيير الأنظمة الحاكمة، خصوصاً و أنّ بعض أطراف الإدارة الأميركية أدرك أنّ هذه الأنظمة المدعومة تاريخياً من الولايات المتحدة، هي أنظمة استبدادية تفتقر إلى التمثيل الشعبي وتحتكر ثروات أنعمت عليها من باطن الأرض داخل حدودها، ومنعت إنتاج ليبرالية سياسية، وتقاطعت مصالحها مع مؤسسات دينية ذات نزعة حرفيّة في فهم القرآن، قاومت التغيير وقمعت الأقلّيات ولم تعترف بحقوق الإنسان البديهية. كما أنّ انعكاسات «الصدمة والرعب» لم تؤثر على المجتمعات العربية ولم تولّد الديموقراطية المطلوبة. بالإضافة إلى أنّ زرع الديموقراطية من خلال الإحتلال العسكري لم يؤدِّ بعد إلى النتائج المرجوّة.

باختصار، إنّ بعض الأوساط الأميركية تعتبر أنّ المزيج الضار من الاستبداد والثروة والتطبيق الحرفي للدّين، الذي ما زالت تدعمه إدارة بوش، والأفق المسدود لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، أوجدت حالة ستاتيكو أدّت إلى التضحية بالناس وأصبحت تمثّل تهديداً لبقية العالم.

من هنا غدت أولوية إدارة بوش الثانية كسر حال الجمود وتسريع الدمقرطة في العالم العربي عبر اعتماد مخططات لزرع الفوضى وإيجاد حالة من اللاإستقرار و«خضّ» المستنقع العربي بشعارات التغيير والحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، حيث إنّ هزّ الستاتيكو وكسر حلقة النظام القديم سيشجعان على قيام نظام آخر جديد تلقائياً.

إنها عقلية السوق الحرّة المطّبقة على الجغرافيا السياسية، بمعنى أنّ إزالة القيود أمام الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمرّ) تسمح مباشرة وبشكل آلي بتنظيم السوق وتأمين المصالح الخاصة والجماعية. كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأنّ خلق حالة من الفوضى واللاإستقرار سوف يؤدي حكماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية. إنّه العلاج بالصدمة.

وهذه الخطة تفترض أنّ المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولّدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية. ومن أخطاء إدارة بوش أنّها لم تتوقع نشوء مقاومة متعددة الأطراف للضربة الاستباقية التي افترضتها قاضية. الصدمة قد لا تؤدي إلى الرعب، بل قد تولّد مقاومة وصدمة معاكسة. وليس حتمياً أن تكون الفوضى بنّاءة، بل قد تكون أيضاً فوضى للفوضى، فوضى للتخريب والحروب الأهلية والدمار والارتداد على مخطّطها مقاومة وعنفاً وممانعة.

إنها الإستراتيجية الأميركية التجريبية الخالية من الأخلاق والمبادئ والأهداف الإنسانية، وهي تستند فقط إلى رسالة الأيديولوجيا الأميركية التي تجمع بين القيم والمصالح القومية الأميركية، ما يعطي استراتيجيتها بعداً دينياً شمولياً يطمح إلى بناء نظام عالمي جديد هو أشبه بأمبراطورية أميركية ترتكز على مثلّث القوة والمصالح والدعاية وتتجاوز المنظّمات الدولية وعلى رأسها هيأة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ممّا يهدّد السلم العالمي ويفكّك النظام الكوني القائم على سيادة الدولة / الأمّة، ويعرّضه لنوع من الفوضى الدولية لأنّه يشبه «الهندسة العالمية المتغيّرة» حيث تكون أميركا المركز الهندسي، وبقية العالم الخطوط والزوايا الهندسية المتعلّقة بالمركز، والمهدّدة دوماً بالخربطة والفوضى.

الغاية التي تحتلّ المرتبة الأولى في الأهداف الاستراتيجية الأميركية هي الحفاظ على التفوّق الأميركي، ولذلك هي تسعى بأيّ ثمن وبأي وسيلة إلى توفير الإستقرار والإزدهار والأمن للمجتمع الأميركي أولاً ومن ثم للحلفاء، وإغراق الآخرين بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية. وهذه المعادلة دعت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة حتى يكون تدخّلها الإستباقي مباحاً وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية.

وهكذا تضع الولايات المتحدة الأميركية العالم أمام خطر «فوضى دولية» كما يخشى بعض المفكرين المتشائمين، لأنّ واشنطن تسعى إلى التفرّد بالسيطرة على العالم رغم الممانعات والمنافسات، وهي ما زالت حتى الآن

ترفض إيجاد صيغة لنظام عالمي جديد متوازن وعادل قائم على قاعدة التعاون والتضامن والمشاركة من دول سيّدة وحرّة، لأنّه يفسح المجال أمام نظام دولي متعدّد الأقطاب، وهو الحلّ الوحيد والممكن حسب «جان باشلر».

الولايات المتحدة تضع العالم كله أمام اختيار صعب: إمّا نظام عالمي جديد تنفرد بالسيطرة عليه، وإما التسبّب بفوضى عالمية. وهذه الإشكالية هي موضوع الكتاب الأخير للمفكر الإستراتيجي الأميركي زبغنيو بريجنسكي: «الإختبار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم»، ويتناول فيه مستقبل التفوّق الأميركي إذ يعتبر أنّ «الزوال المفاجئ للهيمنة الأميركية يعجّل بدون شك في حدوث فوضى عالمية شاملة تتخللها ثورات تتّسم بالدمار الشامل»...

لذلك يرى، لتفادي الكارثة، «أنّ التفويض التدريجي للقوة يمكن أن يؤدّي إلى بروز مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة...» وهو يعتبر أنّ «التحدي الرئيسي للقوة الأميركية لا يمكن أن ينبع إلا من داخل أميركا بسبب سوء استخدام أميركا لقوّتها» وبما أنّ «الأمن القومي الأميركي يمتزج بشكل متزايد بقضايا الرخاء العالمي» يدعو بريجنسكي القيادة السياسية الأميركية «إلى استراتيجية بعيدة المدى تعبّئ الدعم العالمي ولا تنفّره».

فهل تتعظ إدارة بوش وتعمل بموجب نصائحه وتوفر «القيادة البنّاءة في إنشاء النظام العالمي بشكل تعاوني» كما علّق على هذا الاقتراح «صموئيل هنتنغتون» مؤلف كتاب «صراع الحضارات وإعادة إنشاء النظام العالمي»، أم سيبقى العالم ينتظر ما بين «الفوضى الدولية» والنظام الدولي العادل رغم المقاومات والممانعات العالمية وداخل الولايات المتحدة نفسها؟ حيث توجّه الانتقادات إلى «التفرّد الأميركي»، وهو كتاب من تأليف «ستيفان هالبر» و«جوناثان كلارك» يفنّدان فيه وجهة نظر «المحافظين الجدد والنظام العالمي» والسلبيات التي أحدثوها. «إنّ حسابات المحافظين الجدد كانت خاطئة جداً. فقد أظهر استخدام الولايات المتحدة للقوة محدودية هذه القوة». ويخلص الكتاب إلى أنّ «هناك حاجة إلى العمل على إحياء السلطة

الأخلاقية الأميركية... وستلقى الولايات المتحدة الأميركية المساعدة من أصدقائها عندما يكونون شركاء لها».

ترتكز الاستراتيجية الأميركية على أيديولوجيا أميركية نابعة من مدرستين رئيستين:

الأولى صاغها «فرانسيس فوكوياما» تحت عنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» ويقسّم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي، وعالم آخر ما بعد تاريخي، ديمقراطي ليبرالي آمن على الطريقة الأميركية.

ومن العوائق التي تحول دون تطبيق الديموقراطية حسب نظرية فوكوياما، عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية.

الثانية صاغها «صموئيل هنتنغتون» تحت عنوان «صراع الحضارات» معتبراً أنّ النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً. ويقسّم الحضارة العالمية المتبقية إلى ثمانية وهي: الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية واليابانية والهندوسية والسلافية واللاتينية والأفريقية. ويعتبر أنّ النزاعات الدولية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة. ذلك أنّ الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

ورغم التناقضات والتباينات بين النظريتين إلاّ أنّهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، كما أنّهما متّفقتان على معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيمياً للحضارة الغربية تاريخياً.

رأى هنتنغتون أن مواجهة الصدام الحضاري المقبل هي بين العالم الحضاري الغربي حيث التهديد الأهمّ والأشدّ خطورة سيكون من الحضارة الإسلامية، وهكذا استُبدل «الخطر الشيوعي» بـ «الخطر الإسلامي». وفي هذا السياق سيعيد فوكوياما تنظيم الأيديو- ستراتيجيا الأميركية من خلال دمج النظريتين: نهاية التاريخ وصدام الحضارات، مؤكداً أنّ الولايات

المتحدة، بوصفها ممثلة للحداثة والديموقراطية الغربية هي في مواجهة مع الراديكالية الإسلامية التي ولّدت ما أسماه «الفاشية الإسلامية» وهي معيق للديمقراطية، ما يعني عودة جديدة للتاريخ قبل استكمال نظرته حول «نهاية التاريخ» من أجل احتواء ظاهرة الفاشية الإسلامية عسكرياً وسياسياً وأمنياً. ودعا المسلمين إلى احتواء هذا الخطر والمصالحة مع الحداثة من خلال بناء دولة علمانية وتسامح ديني.

هذه بعض ملامح الأيديولوجيا الأميركية التي وإن اعتمدت استراتيجيات متعددة، إلاّ أنّها تبشّر «بصدام الحضارات» الدائم مع الإسلام حيث تدّعي أنّها المنتصر الأكيد في «نهاية التاريخ» ولا تترك مجالاً للحوار والمشاركة والمصالحة والتعارف الإنساني. إنها استراتيجيا الإستكبار وتضع العالم أمام خيارين: إمّا التبعية لتفوّقها وجبروتها وأمبراطوريتها، وإمّا الفوضى والخراب والصدام والحروب.

الفوضى الإقليمية

هذه «الفوضى الدولية» ترجمتها الولايات المتحدة إلى «فوضى إقليمية» في الشرق الأوسط الكبير هدفها فرض «السلام الأميركي» والهيمنة الأميركية الصهيونية على المنطقة من أجل تفكيك العالمين الإسلامي والعربي وإعادة تركيبهما على قاعدة هيمنتها وإضعاف مكامن القوة والممانعة والمقاومة فيهما.

للولايات المتحدة نظرة مركّبة للشرق الأوسط الكبير من جهة مصالحها ونفوذها وهيمنتها، تعتبره وحدة استراتيجية كي تتمكن من السيطرة على موارده والتحكّم بمواقعه وضمان أمن إسرائيل وتفوّقها على جيرانها؛ من هنا تعمل على إيجاد قواعد عسكرية واتفاقيات ثنائية بينها وبين دوله. ومن جهة أخرى فهي تمنع أيّ تقارب جدّي بين دول الشرق الأوسط الكبير، وتحارب أيّ محاولة وحدوية أو تعاون بعيداً عنها، كما تسعى إلى زعزعة الاستقرار وتعميق التناقضات بين دوله و إلى دعم الحروب الأهلية وعرقلة

مشاريع التنمية. وتقرير التنمية البشرية الأخير «نحو الحرية» يؤكد مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية في إعاقة نشر الحرية والليبرالية والتنمية بسبب دعمها التاريخي لأنظمة الإستبداد في المنطقة.

كما أنّ الولايات المتحدة هي الداعم الأساسي لجميع مشاريع التفتيت الأثني ـ الطائفي الأقلّوي في العالم العربي والشرق الأوسط الكبير.

إن «مسألة الأقليات» وحرية الأقليات هي موضع اهتمام ودعم في مختلف دوائر الإدارة الأميركية، بهدف زعزعة الإستقرار ونشر الفوضى وتجزئة الدول وتقسيمها والتبشير بمشاريع دويلات جديدة من ضمن ما يسمى سايكس ـ بيكو جديد.

الشرق الأوسط الكبير هو وحدة استراتيجية من وجهة نظر المصالح الأميركية، لكنّه مشاريع فوضى إقليمية لتجزأته وتقسيمه على قاعدة التعدّدية الحضارية والفدراليات والكانتونات الأقلّوية. وهذا يتطلّب دراسة مفصّلة حول الأكراد في شمال العراق، والوضع في جنوب السودان، والحريّات الدينية في مصر... وغيرها من المسائل التي تلامس الأقلّيات وتهدّد بفوضى إقليمية جديدة من معالمها حروب أهلية واضطرابات وأشكال من التقسيم والتجزئة.

لبننة الفوضى

ما هو انعكاس الفوضى الدولية والإقليمية على لبنان؟

يطيب للبعض اعتبار الفوضى ميزة خاصة تطبع اللبنانيين، والبعض يربطها بزمن الفينيقيين لأنّه من طباعهم المركنتيلية الملازمة لسكان الشواطئ والتجار، وما ينتج عن ذلك من فردانية تتفلّت من كل نظام وتنظيم. وإذا تجاوزنا هذا التحليل التاريخي لطباع وسلوك اللبناني، فإننا نرى أنّ الفوضى رافقت الحياة السياسية اللبنانية، ومرّت في ثلاث مراحل في العصر الحديث هي:

1 ـ فوضى الحرب، امتدت من بدايات الحرب حتى اتفاق الطائف.

2 ـ فوضى البناء، ابتدأت من اتفاق الطائف واستمرت حتى التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

3 ـ الفوضى البنّاءة، وهي مرحلة إنتقالية ابتدأت مع القرار 1559 وانسحاب الجيش السوري من لبنان، ولم تتوضح بعد نهايتها ومعالم المستقبل الجديد.

1. فوضى الحرب

أقل ما يُقال في الحرب اللبنانية التي اشتعلت عام 1975 بأنها كانت وليدة «القتال المدمّر الفوضوي» على حدّ تعبير الدكتور «جورج قرم»[1]. من أسباب هذه الحرب الفوضى السياسية والاقتصادية التي سادت لبنان في مطلع السبعينيات نتيجة أزمة نظام سياسي متعثّر وأزمة هوية مبعثرة بين لبنانية منغلقة إلى حدّ الانعزال، وعروبة خيالية إلى حدّ الضياع، وقد فجّرتها صدامات بين الجيش والفدائيين وفاقمتها أزمة اقتصادية اجتماعية قسّمت المجتمع بين محرومين وأحزمة فقر من جهة، وطبقة رأسمالية إقطاعية طائفية من جهة أخرى.

ولعب لبنان كالعادة «دور المختبر الطليعي للفوضى الدولية التي عمّت تدريجياً مناطق العالم وراحت تنذر بمزيد من المتاعب في مناطق أخرى»، حسب الدكتور جورج قرم في المرجع السابق ذكره. وهذه الفوضى عرفت بـ «اللبننة»، وهي شقيقة البلقنة، للتعبير عن فوضى التجّزئة والتقسيم والاقتتال المجاني، وقد جرى تصديرها إلى الخارج وأصبحت نموذجاً في أفغانستان، الجزائر، الصومال، رواندا، أنغولا، العراق والبوسنة...

وهذه الفوضى استمرت حتى اتفاق الطائف، وهو تسوية تاريخية بين المتقاتلين تحت رعاية إقليمية دولية وضعت حدّاً لفوضى الحرب لتبدأ مرحلة جديدة يمكن وصفها بفوضى البناء.

2. فوضى البناء

نجح اتفاق الطائف في إدخال لبنان «جنّة» السلم الأهلي وأوقف لغة

المدفع وفوضى السلاح والاقتتال، لكنّه فشل في بناء نظام العدالة والقانون والمؤسسات، فإذا بالسلم الأهلي نظام غير مستقر تسوده الفوضى في العمران والبناء والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، ويمكن تلخيص سماتها كما يلي:

1 ـ ظهور حالات مذهلة من التفاوت في الثروات والمداخيل، ونشوء فئة من الأثرياء الجدد ذات ثقل دولي.

2 ـ إنتشار تجارة المخدرات والأسلحة والتهريب والرشوة والفساد على أنواعه واستباحة الأموال والأملاك العامة.

3 ـ تقوية النظام الطائفي وتعزيزه مؤسّسياً بحجّة إزالته تدريجياً.

4 ـ إنهيار العمل السياسي المنظّم بالرغم من كثرة الكلام حول الديمقراطية والتعددية، فعرف لبنان الكثير من الحريّة والقليل من الديمقراطيّة.

5 ـ إنهيار الثقافة السياسية المبنية على مفاهيم واضحة وعلى عقائد متمحورة حول مفاهيم الصالح العام أو الصالح المجتمعي، واستبدال الثقافة السياسية بالضجة الإعلامية المستمرة عبر الوسائل البصرية: فوضى المفاهيم لا تؤسس لنهضة عمرانية.

6 ـ همّ الناس اليومي يقتصر على البحث عن لقمة العيش في حالة الفقر، وعلى البحث عن زيادة الإفراط في الاستهلاك البذخي في حالة الغنى. وفي الحالتين يواكب هذا الهمّ المادي اضطراب نفساني عميق يتمحور حول البحث، إمّا عن هوية عرقية أو طائفية أو مذهبية أو إقليمية ضيقة، أو عن هوية دينية أشمل وأوسع من الهوية القومية أو الوطنية التقليدية.

7 ـ عجزت الطبقة السياسية عن تقوية دور الدولة، مما أدّى إلى انحطاط النظام الديمقراطي الرأسمالي وظهور المزيد من التشتّت والتشرذم واستغلال الدين والطائفية لتأجيج الصراعات وإضعاف تماثل المجتمع.

8 ـ هذه الفوضى ناتجة عن انهيار قيم فلسفة الأنوار في العالم، لذلك نعيش في نوع من الفراغ الفكري والحضاري والشعور بالإحباط واليأس وفي

حالة جمود فكري و«تفاهة» إجتماعية وثقافية.

في ختام استعراضه لسمات الفوضى في لبنان اعتبر الدكتور جورج قرم أننا أمام «الخط الفاصل بين الفوضى والعمران... هل نحن مع الحرية أم أننا استسلمنا إلى من يريد ويؤجج الفوضى الدولية؟!».

سؤال لم يتسنّ للدكتور قرم الإجابة عنه، فجاءت الأحداث اللبنانية العاصفة، من التمديد إلى استشهاد الرئيس الحريري إلى القرار 1559 إلى خروج الجيش السوري من لبنان، لتدخل بلدنا في مرحلة جديدة عرفت باسم «عدم الإستقرار البنّاء».

فوضى البناء التي امتدت من اتفاق الطائف إلى القرار 1559 أفرزت طبقة سياسية واحدة توزّعت بين المعارضة والموالاة، في تداول السلطة والحكم، محكومة بعقد الاستئثار والإقصاء والثأر، ما شجّع السلوك الانتهازي والفوضى، علماً بأنّه في ظل التركيبة اللبنانية، يصل إلى الحكم أشخاص لا يكونون بالضرورة هم الذين يمتلكون السلطة الفعلية. في لبنان نظام أمني طائفي فاسد، وبعض الزعماء، وإن كانوا خارج الحكم، يمتلكون أحياناً سلطة بفعل موقعهم الطائفي، أو يتنعّمون بثروة طائلة توفّر لهم الخدمات والأتباع ويتاح لهم نفوذ يستمدّونه من تحالفاتهم الخارجية (عربية أو دولية).

أما قوى التغيير الفعلية (يمينية أو يسارية) فكانت بعيدة عن مواقع الحكم والسلطة، وذلك نتيجة الإقصاء أو الإبعاد أو نتيجة الأزمة البنيوية الفكرية والتنظيمية التي تعاني منها، أو بسبب تدجين أطراف من هذه التيارات والأحزاب.

3. الفوضى البنّاءة

إنّ فوضى البناء أوصلت البلاد إلى تمديد حالة الفوضى وإغراق لبنان في أزمة نظام وهوية وتخلّف، أدخلت البلد في مرحلة انتقالية جديدة غير واضحة النتائج، مفتوحة على كل الاحتمالات، تحكمها ثلاثة سيناريوهات:

أولاً: الفوضى الخلاّقة:

استعرض «روبرت ساتلوف» مدير معهد واشنطن، سياسة الإدارة الأميركية في سوريا ولبنان المعروفة باسم «عدم الاستقرار البنّاء» وهي السياسة التي اعتمدها الرئيس جورج بوش بديلاً من سياسة الحفاظ على الإستقرار في الشرق الأوسط التي ميّزت السياسة الأميركية تاريخياً.

وسنكتفي باستعراض أهم المحطات التي أشار إليها التقرير والتي تفضح آلية الفوضى المدمرة على الطريقة الأميركية[2]، ومن أبرز بنودها:

ـ وصلت «سياسة بوش لعدم الاستقرار البنّاء» في الشرق الأوسط إلى منعطف دقيق في لبنان، وكخطوة أولى ركّز بوش جهوده على أحد بنود القرار 1559 مستغلاً التداخل النادر للأحداث وللمصالح الدولية.

ـ وجدت الإدارة أنّ الخطوة التالية الضرورية يجب أن تكون الانتخابات النيابية، وكي تكون «حرّة وعادلة» يجب أن تخضع لمراقبة دولية، إضافة إلى الانسحاب السوري الكامل.

ـ نظراً لصعوبة تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ينبغي تجزئة مسألة تجريد حزب الله من سلاحه وفقاً للأولويات. إن أكثر العناصر تهديداً لاستقرار المنطقة (تل أبيب) هي في ترسانة الحزب وتتمثّل في امتلاكه للمئات من الصواريخ بعيدة المدى، ولذا فإنّ نزع هذه الصواريخ من الحزب ومن كل لبنان مسألة استراتيجية أو أمنية استراتيجية، كذلك يجب إخراج الخبراء العسكريين الإيرانيين ومنعهم من البقاء تحت أي صفة أخرى، إضافة إلى منع أيّ وسيلة تسمح بتزويد الحزب بالعتاد عبر السفارة الإيرانية.

ـ الطريق إلى دمشق:

عدم منح هذا النظام حبال إنقاذ: لطالما استخدمت سوريا مسألة انخراطها في عملية السلام العربي «الإسرائيلي» وسيلة لتجنّب تصنيفها مع دول محور الشرّ. لذا يجب على الولايات المتحدة ألاّ تمنح سوريا مثل هذا

العذر. وما يمكن أن يحظى باهتمام الإدارة الأميركية هو أحد احتمالين مستبعدين:

الأول: زيارة الأسد لإسرائيل لمخاطبة الشعب «الإسرائيلي» حول السلام وطرد كل المنظمات المعادية للسلام من الأراضي السورية، بالإضافة لإدانة العنف.

الثاني: صراع مسلّح أو «مقاومة وطنية» كوسيلة لحل النزاع العربي «الإسرائيلي».

ـ تاريخياً، كان السعي للحفاظ على الإستقرار ميزة أساسية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. جورج بوش كان أول رئيس يقول إنّ الاستقرار بحدّ ذاته عثرة في طريق المصالح الأميركية في المنطقة. بعد أحداث 11 أيلول، سعت الإدارة نحو سياسة من عدم الاستقرار البنّاء، بناءً على الاعتقاد بأنّ حماية المواطنين الأميركيين والمصالح الأميركية تتم عبر تغييرات أساسية في أنظمة الشرق الأوسط. وفي هذا الاتجاه اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الإجراءات القسرية وغير القسرية بدءاً من الحرب على أفغانستان والعراق، وصولاً إلى عزل ياسر عرفات وتشجيع رئاسة فلسطينية جديدة «مسالمة» ويمكن التعويل عليها، ثم إلى الضغط بلطف على مصر والسعودية للمضي في طريق الإصلاحات.

ـ فقط في لبنان ترتبط المفكرة الديموقراطية بهموم استراتيجية تقليدية، أي حلّ مسألة سلاح إيران النووي سلمياً، لأنّ من الصعب ألاّ تعتبر إيران المفاوضات حول السلاح النووي والـ 1559 ، إلاّ كحملة دولية متكاملة للقضاء على تأثيرها الإقليمي.

الموضوع اللبناني يلامس عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما يثير نقاشاً داخلياً إسرائيلياً حول مدى الفائدة من الديموقراطية على حساب الاستقرار، بالإضافة إلى يقظة عالمية غير مسبوقة (إدراج حزب الله من قبل البرلمان الأوروبي في لائحة المنظمات الإرهابية إضافة إلى إشارة بوش لسوريا كمضيفة للمسؤولين عن تفجير تل أبيب الأخير).

ـ على الرغم من أنّ كلاً من هذه العوامل هو ميزة خاصة للوضع اللبناني، إلاّ أنّها كلّها مترابطة. فإسرائيل وإيران، وأوروبا والولايات المتحدة، وسوريا والفلسطينيون، كلهم يلتقون في لبنان.

ـ في هذا الإطار ينبغي الإجابة عن الأحجية الديمقراطية «وهي الإسراع في الترويج للحرية في الشرق الأوسط مقابل وصول إسلاميين مناهضين للغرب إلى السلطة. والحلّ يكمن في مسؤولية واشنطن في الاستثمار في إنجاح ديموقراطيين، وليس فقط المثالية المجرّدة للديموقراطية. وليس من النفاق تحويل الدعم الأميركي للديموقراطية إلى دعم عملي سياسي، معنوي، مادي وغيره، للعرب الليبراليين الديموقراطيين.

ثانياً: الفوضى المدمّرة

أو الفوضى غير البنّاءة التي تخطط لها الولايات المتحدة، دون الإفصاح عنها صراحة وعلناً. فتحت عنوان نشر الديموقراطية والحرية في الشرق الأوسط، تخطّط الولايات المتحدة لنشر آلية التدمير والخراب انطلاقاً من لبنان وتصديرها إلى سوريا والمنطقة العربية.

وملامح المشاريع التي تزعزع الاستقرار في لبنان دون ضبط عملية التحول والتغيير، والتي تعرّض لبنان للفوضى المدمرة غير البنّاءة، عديدة، ويمكن تلخيص بعض معالمها بالتالي:

أ ـ تقسيم لبنان:

رغم تأكيد اتفاق الطائف على رفض التقسيم، إلاّ أنّ مشاريع التقسيم ما زالت مطروحة. البعض منها ما زال في أروقة سرية، والبعض الآخر يجري التداول به في أوساط دولية. ونكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى مشروع قدّمته مجموعة من اللبنانيين البارزين في الولايات المتحدة إلى تجمّع المحافظين الجدد، و هو مشروع متكامل وموثّق يقع في 280 صفحة، حول ما أطلقوا عليه «الطريقة المثلى» لتقسيم لبنان دولتين: مسيحية ومسلمة، «على

غرار تجارب قبرص وكوسوفو والبوسنة».

ويبرّر التقرير مشروع تقسيم لبنان بقصد حماية من «تبقّى من مسيحيين» فيه وفي الشرق الأوسط من مخاطر «الهجرة والإنقراض»، ومن طغيان الأغلبية الإسلامية الساحقة «في العالم العربي على أقلّياته المسيحية». ويعترف التقرير بأنّ مشروع التقسيم يواجه صعوبات جمّة، غير أنّه ضروري ولو اقتضى الأمر «فرز بعض السكان وإجراء عمليات تبادل واسعة»... بعدالة وذكاء «لمنع أي تداخل أو احتكاك بين المسيحيين والمسلمين من شأنه أن يولّد الاضطرابات في المستقبل، وقد تكون عملية «التهجير القسري» التي حصلت خلال حرب لبنان «قاعدة» يمكن استخدامها في هذا المجال.

ويبدي أصحاب هذا التقرير خشيتهم من تزايد الهجرة المسيحية من لبنان، ولا تفوتهم الملاحظة أنّه كما غادر نصف مسيحيي لبنان وطنهم قسراً منذ منتصف السبعينيات، فإن النصف الباقي يمكن أن يغادر خلال السنوات العشر المقبلة، فتتكرر مأساة المسيحيين الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون ما نسبته 35 في المئة عند قيام دولة إسرائيل عام 1948 ، فانخفضت هذه النسبة بسبب الضغوط الإسرائيلية والإسلامية، على حال ما جاء في التقرير، لتصل إلى حدود 2 في المئة في العام 2004.

ويجهد واضعو هذا التقرير لإظهار عملية التقسيم على أنّها مشروع يمكن إتمامه بصورة «هادئة وسلمية» إذا ما اتبّعت منهجية ذكية، ودونما حاجة إلى «طرد المسلمين من لبنان إلى سوريا بالقوة»، ودونما الوقوع في شرك إنشاء «إسرائيل ثانية». ويقترح التقرير ترك الخيار أمام مسلمي لبنان بـ«الالتحاق أو الاندماج» بسوريا إذا شاءوا.

وفي الإطار نفسه كشف الوزير السابق سليمان فرنجية في مطلع آذار الماضي عن مشاريع تقسيم يروّج لها رجال إكليروس في لبنان ممّا أثار حذر أوساط مسيحية واسعة. وفي 2005/3/13 دعا مجلس كنائس الشرق الأوسط في القاهرة، الأنبا شنودة، وبطاركة طائفتي الكاثوليك والروم الأرثوذكس في

مصر، وعدداً من رؤساء الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط إلى اجتماع عاجل لم يحدد موعده بعد، بوصفهم أعضاء في المجلس، لمناقشة تصريحات وزير الداخلية اللبناني المستقيل سليمان فرنجية، التي اتّهم فيها بعض رجال الدين المسيحي (الإكليروس اللبناني) بأنّهم «قدّموا مشاريع خرائط مرسومة تحوي تقسيماً مسيحياً لدولة لبنان، لرؤساء دول غربية، وتلقّيهم وعداً بكيانات خاصة لهم بعد تقسيم لبنان».

وقال رئيس مجلس كنائس الشرق الأوسط صفوت البياضي إن «اتهامات فرنجية خطيرة وتعني ضلوع بعض رجال الإكليروس اللبنانيين في مشاريع تفتيت لبنان، ما يعيد شبح الحرب الأهلية من جديد»، مؤكّداً رفض المجلس لهذه الاتهامات وخشيته من خطورة اشتعال الأوضاع. وأشار إلى أنّ اتهامات فرنجية تأتي في الوقت الذي يبدي فيه البطريرك الماروني مار نصر الله صفير تحرّكات إجرائية يلتقي خلالها الرئيسان الأميركي جورج بوش والفرنسي جاك شيراك، وهو ما يجعله عرضة لاتهامات الوزير المستقيل. وأعلن البياضي تكليفه الأمين العام للمجلس جرجس صالح، بالسفر إلى لبنان وإجراء لقاءات مباشرة مع رجال الدين المسيحي المشار اليهم لاستقصاء حقيقة اتهامات فرنجية وتقديم تقرير للمجلس بها لاتخاذ القرار المناسب[3] حيالها.

وترافق مع تسريب هذه التقارير والتصريحات، تعليقات صحافية في لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة تتخوّف من عودة الاعتبار لمشاريع التقسيم، ونكتفي بالإشارة إلى البعض منها:

ـ الصحافي في «سركيس نعّوم» في «النهار»، عدد 27 كانون الأول 2004 ، أبدى تخوّفه من محاولات رفض اتفاق الطائف «مما سيؤدي إلى إعادة نظر جديدة في الوضع اللبناني يمكن أن تؤثر على الوحدة والكيان والعيش المشترك، إذ من جهة يمكن أن يعود البعض إلى المطالبة بصيغ للنظام رفضت في السابق وكانت من أسباب استمرار الحروب التي شهدها لبنان مثل الفيدرالية أو الكونفيدرالية، متشجّعاً بتوجّه العراق، وهو دولة عربية

شقيقة، نحو صيغة كهذه، وأكثر من ذلك، بدعم المجتمع الدولي لها».

ـ كشفت الصحف الأميركية واللبنانية عن تحركات للأقليّات العربية في الولايات المتحدة وتوفير الدعم والتشجيع لها وكان أبرزها «مؤتمر الأميركيين الشرق أوسطيين من أجل الحرية والديموقراطية» الذي أقيم في واشنطن في الأول من تشرين الأول 2004 وضمّ حوالى 400 مندوباً يمثّلون هيئات ومنظمات أقلّوية خلصت إلى دعم القرار الدولي 1559 وطالبت بدعم الولايات المتحدة لحقوقها، وقد تلقى المؤتمر رسالة تنويه من الرئيس بوش.

ـ ومن جهتها، كشفت الصحف الإسرائيلية[4] عن تقرير للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تعبّر فيه عن تفاؤلها بالعام 2005 نتيجة التطوّرات الأخيرة في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل التي شهدت تراجعاً للعمليات العسكرية ضدها مقابل تصاعد للصراع الطائفي في لبنان والعراق، «ومن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى بلورة كيانات سياسية جديدة وتقسيمات إقليمية من بيروت مروراً بدمشق وحتى بغداد».

إنّ مشاريع التقسيم في المنطقة ولبنان تعتمدها واشنطن من أجل تشجيع الفوضى فيه، وهذا ما أكّده الباحث الكندي «فرد رايد» بقوله «إن الكيانات الحالية القائمة في المنطقة ليست سوى نتيجة لاتفاق سايكس ـ بيكو الذي تحاول الإدارة الأميركية نسفه من أجل إرساء نظام جديد قائم على هندسة جديدة تلائم الاستعمار الأميركي للمنطقة»[5].

ب. التوطين:

من آليات الفوضى المدمرة: شبح توطين الفلسطينيين في لبنان خصوصاً بعد اتجاه التسوية الإسرائيلية الفلسطينية إلى رفض عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. لن نستعرض في هذه الدراسة الصيغ والتقارير التي تستعرض مشاريع توطين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم، بل نكتفي بالإشارة إلى أنّ اتفاق الطائف أكّد رفض التوطين، لكنّ محاولات فرضه ما زالت مستمرة نتيجة التسوية السلمية غير العادلة في المنطقة والتي تحاول إسرائيل

والولايات المتحدة فرضها على حساب حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وحق الشعب اللبناني في رفض توطين الفلسطينيين على أرضه، لذلك تمّ الربط بين التوطين والتقسيم، لما يولّده التوطين من خلل ديموغرافي على التركيبة الطائفية اللبنانية، وهذا ما كشفت عنه جريدة «الوطن» السعودية[6] في تقرير خاص عن اتصالات أجراها بعض اللبنانيين مع مسؤولين أميركيين وإسرائيليين «لممارسة الضغط على سوريا لسحب قواتها من لبنان. وقالت المصادر إنّ هؤلاء يعملون على إقناع الولايات المتحدة بتوطين الفلسطينيين في لبنان لتبرير مطالبة المسيحيين المتشددين بفرض تقسيم لبنان». إلى ذلك فانّ مطلب تجريد الفلسطينيين من سلاحهم كما ورد في القرار 1559 هو المدخل لإشعال حرب مخيمات جديدة.

ج - التدويل:

من آليات الفوضى المدمّرة، إعادة طرح مشاريع تدويل لبنان، إمّا سلمياً عبر الإدارة الدولية التي تشهدها الساحة اللبنانية من لجنة تحقيق باغتيال الرئيس الحريري، إلى لجنة التحقّق من انسحاب الجيش السوري، إلى مراقبة دولية للانتخابات النيابية، إلى لجنة الإشراف على تنفيذ القرار 1559... وغيرها من الصيغ التي وضعت لبنان تحت مظلة دولية أو انتداب دولي بأسلوب «سلمي»، أما الأخطر فهو ما يطرح من مشاريع عسكرية لتدويل المسألة اللبنانية، وهناك عدة سيناريوهات حول التدخل الدولي في لبنان منها:

- بعد المأزق الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في العراق، تحاول واشنطن إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة ولحلف الأطلسي في إطار خطة شاملة تلحظ نشر قوات دولية في العراق وغزّة ولبنان. يقول بريجنسكي: «إنها مسألة وقت قبل أن نرى وصول قوات من حلف شمال الأطلسي تفصل بين الفلسطينيين وإسرائيل»[7].

- تدور من وقت إلى آخر مداولات في الكواليس الدولية حول احتمال تعديل مهمّة القوات الدولية في جنوب لبنان لتشمل كل لبنان وتكلّف بمهمة

تنفيذ القرار الدولي 1559.

ـ تلوّح الولايات المتحدة من وقت إلى آخر بإمكانية التدخل العسكري المباشر في لبنان عبر تسريب معلومات حول تحرّكات الأسطول الأميركي السادس المرابط في المتوسط على مسافة غير بعيدة من الشواطئ اللبنانية والسورية.

وحول خطة التدخل العسكري الأميركي في لبنان، كشف قائد القوات المركزية الأميركية جون أبي زيد أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في الأول من آذار الماضي حول تصوّر عمل القوات الأميركية خلال عام 2005 بالنسبة لسوريا ولبنان، حيث ذكر أنّ هذين البلدين قد أضيفا إلى قيادة القوات المركزية في نيسان من العام 2004، في إشارة واضحة إلى الإستعداد الأميركي للتدخل العسكري والأمني في لبنان وسوريا عند الضرورة، أو على الأقل توفير الدعم والمساعدة للجيش اللبناني والقوات الأمنية لتطوير قدراتهما وإمكاناتهما العسكرية والمالية واللوجستية.

هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الوحدات الخاصة الجديدة التي أنشأها البنتاغون لمهمة تثبيت الأمن والاستقرار على ضوء التجربة العراقية.

ـ أشارت بعض التقارير الفرنسية نقلاً عن قيادة الحلف الأطلسي في بروكسل إلى إنشاء خمس قواعد جوية وبرية في كل من الأردن وإسرائيل ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، إلى جانب القاعدة الأضخم في تركيا... وربما في لبنان[8].

ـ التقاء المصالح الأميركية والأوروبية في الشرق الأوسط أدّى إلى «انقلاب استراتيجي» ومهّد الطريق أمام دور جديد للحلف الأطلسي في الشرق الأوسط، لا تعارضه الأمم المتحدة، وقد يؤدي إلى نشر قوات أطلسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إثر التوصل إلى تسوية بينهما، ونشر قوات مماثلة على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية والحدود اللبنانية ـ السورية، ومن الواضح أن الدور الأطلسي الجديد يمكن أن «ينفلش» إلى العراق وإيران مع فرض حلول أطلسية على سوريا[9].

د ـ الحرب الأهلية:

بعد أن استعرضنا آليات الفوضى المدمّرة بفعل عوامل إقليمية متفاقمة كالتقسيم والتوطين والتدويل، نتوقف، ولو سريعاً، حول آلية الفوضى المدمرة لعوامل داخلية تتجلّى بالتقاء الفوضى الاقتصادية والاجتماعية مع الفوضى الأمنية والسياسية، ممّا يولّد حرباً أهلية لها أسباب وأبعاد متنوّعة يمكن تلخيصها بالعناوين التالية:

❖أزمة حكم تؤدّي إلى تعطيل الحياة السياسية، وتوليد فراغ دستوري في المؤسسات الشرعية من رئاسة الجمهورية إلى المجلس النيابي فالحكومة. لقد تجاوز لبنان مؤخراً بعض هذه المآزق لكن آليات العمل الديموقراطية لا تبشّر بأن لبنان قادر دوماً على حلّ مشاكله السياسية والدستورية بطرق سلمية طبيعية، ما قد يؤدي إلى نشوب فوضى دستورية لغياب آلية الاحتكام إلى مرجعية ديموقراطية واضحة المعالم. فنظام لبنان الحالي هو توليفة هجينة في نظام توافقي، طوائفي شكلاً، قائم فعلياً على الاقتسام والمحاصصة والفساد دوماً.

❖أزمة اجتماعية مالية اقتصادية تهدّد استقراره وتهدد بانقسام طبقي حاد نتيجة الفقر والهجرة والتخلّف والبطالة، مما يولّد فوضى اقتصادية تهدّد بثورة شعبية نتيجة الإفلاس المالي والانهيار الاقتصادي.

❖أزمة هوية نتيجة تداخل مسألة الصراع العربي الاسرائيلي مع أزمات المنطقة العربية وانعكاساتها على تجاذبات الساحة الداخلية. فلبنان كان عبر تاريخه جسر عبور ونقطة انفصال واتصال بين الحالة العربية المأزومة والحالة اللبنانية المتأزّمة. فهناك ترابط وتداخل بين القومي والوطني، بين الإقليمي والدولي والمحلّي، ولا يمكن تالياً عزل صراعات لبنان الداخلية عن الصراعات العربية والدولية. من هنا فإنّ أزمة الهوية تهدّد بفوضى المفاهيم وتعرّض لبنان ليكون ساحة لحروب الآخرين على أرضه، أو ليكون ممراً تصدّر منه الفوضى والأزمات إلى المنطقة العربية، فهو نموذج مزدوج لحالتي الإستقرار والفوضى.

❖ تنامي الأصوليات الدينية والمذهبية وتصاعد التيارات الراديكالية وتجذّر الحركات الطائفية التي تتّخذ أحياناً أشكالاً عنصرية وتدميرية يتحكّم فيها وهم السلطة والاستئثار ورفض الآخر، مما يهدّد تسوية الطائف بعدم الاستمرار، ويتخوّف البعض من نهج الاستقواء بالخارج العربي أو الدولي للانقلاب على الطائف وتفجير الإستقرار بفوضى غير بنّاءة تدمّر البناء القائم وتكون عاجزة عن بناء جديد، مما يدخل البلاد في دوامة الفوضى و عدم الاستقرار، لأنّ الظروف الدولية والإقليمية والداخلية غير مؤاتية لاستنباط تسوية تاريخية عادلة وقابلة للحياة.

❖ يمرّ لبنان في مرحلة انتقالية تتميّز بفوضى الأوزان وفوضى الإتزّان، لوجود اتحاد مرجعيات وتعدّد رعايات مما يشجع على المغامرات الفاشلة وغير المحسوبة.

ثالثاً ـ الفوضى المنظّمة : التغيير

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً، ولن نتوقف عنده طويلاً، وهو يختصر بإمكانية إجراء تغيير جذري وجدّي بطريقة ديموقراطية سلمية، فتتبدّل طبيعة النظام القائم على الطائفية والفساد والأمن إلى نظام ديمقراطي مدني تنموي يقوده إنسان جديد ملتزم بالمبادئ والأخلاق والقيم الإنسانية المتجددة وقادر على الخروج من حالة الفوضى والبلبلة إلى حالة النهضة والعمران والتقدّم. مع العلم أنّ الفوضى الثورية كانت البداية والأساس في تفجير ثورات عالمية هامة. منها الثوررتين الفرنسية والروسية.

فهل ينظّم اللبنانيون حالة الفوضى المتعددة الأوجه التي تهدّد حياتهم السياسية والوطنية والاجتماعية، أم يتركون الفوضى تلتهم استقرارهم وازدهارهم، فتقضي مرة جديدة، حربهم الأهلية المدمّرة على البشر والحجر وجمال الطبيعة؟

سؤال برسم المستقبل، موجّه إلى الجيل الجديد، حتى لا يكرّر مآسي فوضى الآباء والأجداد.

ثمّ، هل يصدّر لبنان فوضاه إلى سوريا والدول العربية، أم يتحوّل إلى نموذج ديموقراطي بنّاء؟

المراجع

1 - محاضرة للدكتور جورج قرم نشرها في مجلة «المستقبل العربي» - عدد تشرين الأول 1994.
2- نشرت التقرير صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 2005/4/8.
3- النشرة - 2005/3/14
4- صحيفة «معاريف» 2005/3/23
5- صحيفة «النهار» اللبنانية 2004/1/5
6- صحيفة «الوطن» السعودية 2005/3/10
7- صحيفة «النهار» اللبنانية 2004/3/10
8- النشرة 2004/11/17
9- مجلة «الكفاح العربي» اللبنانية 2005/3/21

أيّ مصير للعرب في مشروع « إمبراطورية العولمة » ؟ إدماج بالقوّة وحروب أهلية بالجملة

سعد محيو*

شهدت دولة الإمارات العربية المتّحدة في النصف الثاني من شهر أيار/ مايو 2005، ندوة مهمة شاركت فيها كوكبة من كبار المفكرين والباحثين والصحافيين العرب، حملت عنوان «الهوية العربية في مواجهة العولمة» .

العنوان كان مثيراً بما فيه الكفاية ، إذ هو اختزن في جوفه كلّ الثورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية الراهنة التي يشهدها العالم ومن ضمنه الشرق الأوسط.

ومع ذلك ، هذا العنوان المثير كان عنواناً خاطئاً. ولو أنّ القيّمين على الندوة وضعوا مبدأ موازين القوى والسياسات الواقعية (بين العرب والغرب) بعين الإعتبار، لانحازوا سريعاً إلى عنون آخر: «كيف تغيّر العولمة المنطقة والهوية العربيتين ؟»، ولساعدونا على تلمّس التطوّرات السريعة التي شهدتها (وتشهدها) المنطقة منذ سقوط جدار برلين، ثم بشكل أكثر وضوحاً بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 :

أولاً، في أفغانستان والعراق اللتين اجتاحتهما العولمة العسكرية، وسلّمت مقاليد الأمور فيهما

*إعلامي و باحث

لرأسماليين متعولمين أسمتهم صحيفة «ناشن» الأميركية «رأسمالية الكارثة»[1]، وهم يتشكّلون أساساً من المقاولين والسماسرة والشركات الإستشارية والمؤسسات الهندسية. هؤلاء سيطروا على مفاصل الاقتصاد في البلدين بعد خصخصتها على يد بول وولفوويتز قبل انتقاله إلى البنك الدولي، بتنسيق كامل مع دوائر عليا في البيت الأبيض والبنتاغون .

حصيلة أعمال «رأسمالية الكارثة» كانت كارثة : نهب 10 مليارات دولار من العراق ومليارى دولار من أفغانستان خلال سنتين اثنتين، مقابل عقود إعادة بناء بدون أن يبنوا شيئاً في الواقع. والنهب من دون بناء في إطار الفساد الشامل، متواصل على قدم وساق.

ثانياً، في منطقة الخليج، الخوف كل الخوف أن تؤدّي العولمة العسكرية والاقتصادية والثقافية إلى تهديد الهوية العربية، عبر التطبيق التدريجي لنظرية الولايات المتحدة الخليجية التي أطلقها عبد الله بشارة في أوائل الثمانينات، والتي ستؤدي في النهاية إلى اعتبار العنصر العربي «أقلّية عنصرية واستغلالية» يجب تصفية الحساب معها بصفتها خارجة على المواثيق الدولية.

ثالثاً، دول المغرب العربي، حيث تنشط أوروبا (في إطار المتوسطية) وأميركا (في إطار الأوسطية) لتحقيق عملية الإدماج أساساً عبر فصل المنطقة عن العالم العربي والهوية العربية، ومن دون أن يبدو في الأفق حتى الآن احتمال بروز نمور آسيوية هناك، على رغم الإشارات الأولية المشجعة التي برزت في تونس خلال السنوات الماضية.

وأخيراً، هناك «المصير المتعولم الخاص» الذي تعدّه إمبراطورية العولمة لمنطقة الهلال الخصيب، والذي ستكون فيه للرؤى الإستراتيجية الإسرائيلية اليد العليا. وهذا يتضمن العمل الأميركي - الإسرائيلي المشترك على تفكيك وإعادة تركيب دول المنطقة على أسس قبلية وطائفية، الأمر الذي سيسهل على الدولة العبرية التحوّل إلى مركز إقليمي فرعي لإمبراطورية العولمة الاقتصادية والعسكرية.

البداية كانت في العراق، مع إعادة تركيب بلاد العباسيين على أسس طائفية- إثنية. لكن الوقت لن يطول قبل أن تنتقل الظاهرة إلى لبنان وسوريا وربما أيضاً إلى الأردن وفلسطين.

حقائق وكوابيس

كيف يتفاعل العرب مع انقلابات هذه العولمة المتأمركة . وما الأساليب التي تنتهجها الولايات المتحدة لتنفيذ هذه الإنقلابات ؟

سنحاول، لأغراض عملية، الإجابة عن السؤال الثاني قبل العودة إلى الأول. وهنا سنجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام العديد من الحقائق كما الكوابيس.

أولى الحقائق، وأهمها، أن الولايات المتحدة انتقلت، بعد انهيار التحدّي الشيوعي لها، ثم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ، من كونها قوة أمر واقع في الشرق الأوسط إلى كونها قوة «مراجعة (revisionist)»، أي قوة ثورية رافضة لهذا الأمر وعاملة على تغييره بشتى الوسائل. وهذا عنى إعادة رسم طوبوغرافيا السياسة، وربما أيضا الخرائط، في المنطقة ، وفق ما تتطلبه مصالح ومطامح دولة عظمى في عالم «وحيد القرن».

كتب مايكل ماكفل ، وهو باحث أميركي بارز في «بوليسي ريفيو»، [2] : «لم يعد في وسع الولايات المتحدة الإكتفاء بالحفاظ على الوضع الراهن في النظام الدولي (وفي الشرق الأوسط). عليها الآن أن تكون قوة مراجعة، أي دولة تسعى إلى التغيير في النظام لتحسين أمنها القومي الخاص. وهذه المهمة يجب أن تكون عدوانية بطبيعتها، لان أميركا لم تعد قادرة على مجرد الإنتظار ثم القيام برد فعل على الهجوم الآتي».

أيّ تغيير؟.

ماكفل يراه عبر التدمير أولاً، ثم البناء، في إطار ما بات يعرف بـ «الفوضى الخلاّقة او البنّاءة». وهو رسم اللوحة الآتية لرؤيته حول كيفية إعادة تنظيم الشرق الأوسط:

❖ يتعّين على الإدارة الأميركية الإلتزام بـ «مبدأ الحرية» كدليل للسياسة الخارجية الآمنة، تماما كما التزمت مبدأ الاحتواء خلال الحرب الباردة. وهذا يعني توسيع الحريات الفردية في الشؤون السياسية والاقتصادية، واحتواء ثم إزالة القوى المعارضة للحرية، سواء أكانوا أفراداً أو منظمات أو أنظمة.

❖ المبدأ يجب أن يتضمّن مرحلتين: التدمير ثم البناء. والعدو الذي يجب تدميره هنا أيديولوجي في الدرجة الاولى. ولذا يجب التوضيح بأنّ الولايات المتحدة في حالة حرب مع التوتاليتارية (الشمولية) الإسلامية وليس مع الإسلام نفسه.

❖ التجارب دلّت على أن المصلحة القومية الأميركية العليا، تكمن في نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط. وهذا يجب ان ينفّذ، برغم أنّه في بعض الدول يجب التركيز أولاً على الحريات الفردية ثم تطبيق الديمقراطية لاحقاً.

رؤى أخرى

بالطبع، رؤى ماكفل لم تكن السلعة الوحيدة في سوق أصحاب القرار الاميركيين. إلى جانبها كان ثمة رؤى أخرى تستند أساساً الى نظرية موازين القوى المادية وليس إلى مبدأ الحرية الإيديولوجي .

أقطاب هذه الدعوة هم بعض المحافظين الأميركيين الجدد (خصوصاً ريتشارد بيرل وفيث ووولفوويتز)، مع حلفائهم الإسرائيليين (خصوصاً شارون وموفاز)، الذين دعوا الى تفكيك وإعادة تركيب الشرق الأوسط على أسس عشائرية وقبلية وطائفية، على أن تتكفل «اليد السحرية الخفية» لموازين القوى بإقامة التوازن بين الكيانات والوحدات السياسية الجديدة في المنطقة.

وقد كسا هؤلاء مشروعهم التقسيمي الكبير بغلالة إيديولوجية. وهكذا، إقترح الكاتب الاميركي المقرّب منهم روبرت ليفاين «تعميم التجربة

الديمقراطية السويسرية على الدول العربية». وكما هو معروف، أقام السويسريون ديمقراطيتهم ودولتهم استناداً إلى فكرة الكانتونات اللغوية والدينية والاجتماعية الصغيرة . لكن ، إذا ما طُبقت هذه التجربة في المشرق العربي، فإنها ستعني إقامة فدراليات أو كونفدراليات قبلية وعشائرية وطائفية متناحرة لا متصالحة ، بسبب غياب الأسس الصناعية - الإنتاجية والليبرالية- الديمقراطية التي تضمن التعايش السلمي بين هذه الفئات. وهذا بالتحديد هو المشروع الإسرائيلي القديم للمنطقة.

بيد أن التباين في واشنطن حول أنجع السبل لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، لا يغيّر شيئا من الحقيقة بأن ثمة قراراً أميركياً «نهائياً» بنسف الأمر الواقع الراهن فيه، حرباً أو سلماً.

والحال ان مثل هذا القرار لم يتخذ بعد 11 أيلول / سبتمبر، بل قبله . ففي أول حزيران/ يونيو 2001، وفي وست بوينت، قال الرئيس الأميركي بوش: «القرن العشرون إنتهى ببقاء نموذج وحيد للتقدّم البشري، يستند الى المطالب غير القابلة للتفاوض للكرامة الانسانية، وحكم القانون، ووضع قيود على سلطة الدولة، وأحترام المرأة، والملكية الخاصة، وحرية التعبير، والتسامح الديني. الأمهات والآباء والأطفال في طول العالم الإسلامي وعرضه، وفي كل العالم، يتشاطرون التطلعات والمخاوف المشتركة».

ثم في 3 شباط/فبراير 2003، عشية الحرب العراقية، شدّد بوش في خطاب أمام «أميركان إنتربرايز» على ضرورة وأهمية «دمقرطة» العالم العربي «لأنّ الامم المستقرة والحرّة لا ترعى إيديولوجيات القتل»، ملمحاً بذلك إلى أن واشنطن أسقطت من اعتبارها ما كان يوصف بـ «الإستثنائية العربية» التي جعلت الشرق الأوسط (وفق مؤسسة «فيدام هاوس») «المنطقة الأقل حرية في العالم والأكثر مقاومة للموجة الثالثة من الديمقراطية التي اجتاحت آسيا واميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية خلال الثمانينات والتسعينات».

ويتفق المحللون الأميركيون على القول إنّ العنصر المعادي للإرهاب في

النظرية الديمقراطية الأميركية حيال الشرق الأوسط، لم يكن في الواقع الدافع الوحيد لهذه السياسة. فالحاجة إلى تعزيز الإصلاح العربي، تجد جذورها أيضا في حتمية تغيير أساسيات السياسات العربية والعلاقات العربية - الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة .

ويضيفون أنّه في حين أنّ المصالح الأميركية في الشرق الأوسط كانت تفرض في السابق دعم أنظمة الأمر الواقع التي يمكنها ضمان الأمن الاقليمي، إلاّ أنّ هذه الانظمة تستند إلى أسس ضعيفة. فثمة الآن اعداد ضخمة من الشباب تدخل سوق العمل، فيما الإقتصادات التي تقودها الدولة راكدة، والبيروقراطيات متكلسة، والفساد مستشر. وكل هذا يوحي بلا استقرار واسع مع تزايد الفجوة بالنسبة للمواطنين العرب بين التوقعات والحقائق. ومع انحدار القومية العربية والإسلام الأصولي كوسيلة لإضفاء الشرعية على الحكومات وحمايتها من مطالب مواطنيها، ومع ازدياد مصادر المعلومات المستقلة، فإن الرفض للأوتوقراطيين العرب سيتفاقم .

وتلخّص الباحثة الأميركية تامارا كوفمان ويتس هذا النمط من التحليل بقولها : «باختصار، الأمر الواقع السياسي الراهن في الشرق الأوسط لا يمكن أن يستمر. وتحقيق نوع جديد من التوازن في السياسات العربية وتأسيس نوع جديد من البيئة في العلاقات العربية- الأميركية، سيتطلّب إضطرابات وتغييرات قصيرة المدى».

التعثّر الداخلي

«إضطرابات وتغييرات قصيرة المدى»؟. هل هذا يعني أيضا الحروب الأهلية؟.

الأمر وارد، لأسباب داخلية أيضا وليس فقط خارجية. وهذا ناجم أساساً عن تعثّر مشروع «الدولة - الأمّة» في الدول العربية التي برزت الى الوجود في اوائل ومنتصف القرن العشرين .

فهذه الدول - الأمم، ومعها نظامها الإقليمي المتجسّد بالجامعة العربية، عاجزان عن مواجهة التحدّيات الجديدة. فلا هما قادران على بناء «الأمّة القطرية» المتطابقة مع الدولة القطرية، في زمن بدأ أصلاً مفهوم الدولة- الأمّة نفسه ينهار تحت ضربات ثورة العولمة. ولا في مستطاعهما حماية شعوبهما من مخاطر التهميش الاقتصادي والتبعية والتفكيك السياسي، ناهيك بمنحها حرياتها وحقوق الانسان. وأخيراً، ما عاد بإمكانهما (بسبب تبعية نخبهما للخارج) بلورة أيّ عمل عربي مشترك ومستقل، قادر على وضع الرأي العربي على جدول الأعمال العالمي.

والى أزمة الدولة القطرية العربية ، هناك أزمات المجتمعات القطرية العربية. فهذه الأخيرة، (وبسبب الضربات العنيفة التي تلقّاها العمل القومي العربي منذ العام 1967، ثم انقلاب الأحزاب القومية في السلطة الى أحزاب قطرية سلطوية- إستبدادية في الدول التي حكمت)، تحللت الى تجمعات أهلية منقسمة على أساس المذهب أو الطائفة أو القبيلة، أو كلها معاً، وباتت الصراعات الأهلية الباردة والساخنة هي الإطار شبه الوحيد للعمل السياسي وحتى الفكري فيها.

هذه الديناميّة لم تكن واضحة في اوائل السبعينات. فمن بين كل الأنظمة التي كانت قائمة في الشرق الأوسط يوم نشوب حرب تشرين/ أكتوبر 1973، لم يحدث أيّ تغيير جذري وعنيف إلاّ في اطراف الشرق الأوسط، كأفغانستان والصومال. في ذلك الوقت، حصل انقلاب عسكري في بلد عربي واحد هو السودان؛ والحرب الأهلية والتدخل الخارجي كادا أن يمزقا دولة اخرى هي لبنان. اما اليمن الجنوبي فقد محي عن الخريطة من خلال وحدة سلمية مع جاره الشمالي. «التغيير الثوري»، بالمعنى الكامل للكلمة، لم يحدث إلا في إيران الشيعية، وقد تعثّر تمدّده بسبب الحرب مع العراق. أمّا في ما يتعلق بباقي الدول العربية، فإن العمر المديد قد بدا وكأنه القاعدة وليس الإستثناء.

الإنفجار الديموغرافي

ليس من الواضح ما إذا كانت أنظمة الشرق الآمن التي كانت شديدة الإستيعاب للصدمات، قادرة هذه المرة أيضاً على استيعابه، خصوصاً وأن المتغيرات الدولية في الخارج تتوافق مع «الإنفجار العظيم» للظاهرة الديموغرافية (السكانية) في الداخل .

أول من التفت الى هذه الحقيقة كان فؤاد عجمي. قال: «أسس الإستقرار في الدول العربية بدأت تهتز منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بفعل التوسّع الديموغرافي الكبير الذي اكتسح كل ما تم إنجازه في مرحلة ما بعد الإستقلال. وبعد ذلك، تراءت في الأفق ظلال التيارات الأصولية المتطرفة، ثم ما لبثت هذه الظلال أن تحولّت إلى ريح قاتلة».

يقال عن حق أنّ الثورة تقع على كاهل الفتية والشبّان. وهذا ما يدفع الآن إلى الاهتمام الشديد بالمتغيّرات السكانية الكبرى في العالمين العربي والإسلامي، والتي قد تكون لها مضاعفات كبرى على الحرب ضد التطرف. فالزيادة الكبيرة في أعداد الشبّان، مؤشر على تحّول ديموغرافي ذي طبيعة ثورية، إذ هو يساعد الى حد كبير على انتشار الأصوليات، ولاسيّما في الدول التي تزاوج بين نقص الفرص وبين نقص الشرعية في مؤسساتها الدستورية.

وثمة وفرة من الأدلة التاريخية التي تشير إلى أن فترات التمرّد والحروب الأهلية ، تحدث بالتزامن مع فترات تزداد فيها إلى حد كبير أعداد الشبّان والعاطلين عن العمل وتندر الموارد . وعلى سبيل المثال، كانت الدول في حقبة التسعينات التي يشكّل فيها الشبان 40 في المائة من السكان، عرضة أكثر بكثير لخطر الحروب أو الإضطرابات الأهلية.

نماذج

ألآن، إذا ما مزجنا المتغيّرات الإستراتيجية الدولية مع الإنقلابات الديموغرافية والتخثّر السياسي والتأخر الاقتصادي في المنطقة، فعلامَ

سنحصل؟.

على حروب أهلية ، أو على الاقل على تربة مؤاتية لهذه الحروب. وهذه بعض النماذج :

❖ العراق :

كل الدلائل تشير، مع الأسف، الى أنّ بلاد العباسيين باتت على قاب قوسين أو أدنى من الحرب الأهلية. فالجهود تبذل الآن على قدم وساق لفصل الشيعة عن السنّة (تحت شعار الفيدرالية الشيعية- الكردية، كما يطالب فرانسيس فوكوياما وغيره)، وربما أيضا لفصل الشيعة عن الأكراد.

لائحة الأطراف المهتمة بهذا المشروع الدموي تبدو طويلة.

فالاميركيون يتّهمون «القاعدة». وهم نشروا وثيقة منسوبة الى أبو مصعب الزرقاوي، أحد قادة حركة «أنصار الإسلام» الحليفة لأسامة بن لادن، تقطر دماً وتحريضاً على شنّ حرب أهلية ضد كل من «الشيعة الرافضة»، والغالبية السّنية «الدهماء والهمج الرعاع»، وفق لغة الوثيقة المزعومة.

وبعض المحللين العرب في واشنطن أوردوا أيضا تقارير، أكدّوا فيها أنّ المحافظين الجدد المسيطرين على الإدارة الأميركية «لا يشعرون بالقلق من اندلاع الحرب الأهلية »، لأنّ ذلك قد يخدم مصالحهم .

أمّا الديبلوماسي العربي- الدولي المخضرم الأخضر الإبراهيمي، فقد كان أول من حذّر من هذا الخطر. قال: «أحذّر القادة والشعب في العراق من إحتمال وقوع حرب أهلية. إنّي قلق بسبب وجود مخاطر كبيرة جداً. الحرب الأهلية لا تندلع بقرار من شخص ما، بل هي تقع بسبب وجود أنانيين وجماعات (كتلك التي وجدت في لبنان والجزائر) تفكّر في نفسها اكثر مما تفكر في بلادها». وعشية تحذير الإبراهيمي، كانت «فاينانشال تايمز» تنشر تقريراً سرّياً أميركياً يحّذر هو الآخر من أن «بلقنة العراق» باتت وشيكة.

من ينبغي أن نصدّق: الأميركيين أم خصومهم، أم المحايدين بين

الأميركيين وخصومهم كالأخضر الإبراهيمي ؟.
كلّهم!.

فواشنطن- المحافظون الجدد لها مصلحة حقاً في اندلاع مثل هذه الحرب، إذ هي قد تحوّل سهام المقاومة المسلحة في العراق بعيداً عن صدور الجنود الأميركيين، وتجعل الوجود العسكري الاميركي نفسه في بلاد ما بين الرافدين حاجة دولية، ومطلباً شعبياً عراقياً، وتمنّياً رسمّياً عربياً.

و«القاعدة» لها كلّ المصلحة بالحرب، لانها سترجىء قيام الدولة العراقية وستحوّل العراق الى «جنّة أفغانية» جديدة بالنسبة لها.

وهذا بالطبع تقاطع محلي- دولي خطر بما فيه الكفاية. وهو قد يصبح أكثر خطورة بكثير إذا ما انضمّت اليه دول كبرى وإقليمية، إذ حينها سنعرف متى تبدأ الحرب، لكن سيكون من المستحيل معرفة متى تنتهي.

❖ السودان:

ليس ثمة ضرورة للتساؤل عن احتمالات الحروب الأهلية في السودان. فهي وقعت بالفعل وانقضى الأمر!.

فبعد أن قاد سلام جنوب السودان الى الحرب في دارفور غرب السودان، بدأت كل القوى التقسيمية في البلاد، خصوصاً في النوبة ومناطق النيل الأبيض وغيرها، تشعر بأن زمن الوحدة ولّى ، وأن عصر الإنفصال بدأ، وهو شعور في محله .

فأيّ حدث داخلي في السودان، بات يتحوّل بسرعة فائقة الآن الى حدث خارجي بامتياز. وأي قرار سيادي تتخذه الخرطوم ، باتت تجابهه واشنطن ولندن وسيدني فوراً بقرارات «فوق سيادية» ترفع، إما شعار الأخلاق والإنسانية، أو لواء التدخل الوقائي في «الدول الفاشلة».

البداية كانت في الجنوب، الذي تم تبرير التدخل الأميركي الكثيف فيه بفشل الحكومة المركزية في وقف الحرب الدموية المتواصلة ضد المسيحيين والوثنيين على أرضه منذ عقود. بيد أن هذا التدخل سرعان ما تمدّد أيضاً

إلى الغرب في دارفور، برغم أن الأزمة هناك لم تبدأ سوى العام 2003، وبرغم أن الخرطوم وافقت على التفاوض مع زعماء التمرد في تنظيمي «حركة العدالة والمساواة» و«حركة تحرير السودان». إلا أن هذين الأخيرين رفضا الحل السياسي لسبب غير خفي: الرهان على أن التدخلات العسكرية الخارجية، لا المساومات الداخلية، هي التي ستحسم الموقف في النهاية.

كلّ هذه التطوّرات المتلاهثة التي يمسك بعضها بخناق بعض، وضعت، وستضع أكثر، وحدة السودان أرضاً وشعباً على أكف كل عفاريت التفتيت الخارجي.

وهنا نحن لا نتحدث عن احتمال تفكيك السلطة المركزية السودانية، تمهيداً لتحويلها الى سلطة فيدرالية ديموقراطية، (فهذا في النهاية خيار يتطابق مع قدر السودان الجغرافي- الديموغرافي)، بل عن تفتيت الكيان برمته إلى كيانات أو حتى إلى دول مستقلة عدة.

العديد من المحللين البريطانيين يؤكد وجود مثل هذا التوجّه. والعديد منهم واثق بأن اتفاق السلام في الجنوب سيؤدي في النهاية الى استقلال الجنوب، وأن اتفاق دارفور العتيد سيقود الى انفصال الإقليم . وكذا الأمر بالنسبة لجبال النوبة ومناطق النيل الأبيض .. الخ.

❖ فلسطين :

التوتّرات الداخلية الخطيرة في الضفّة وغزّة ، كشفت بشطحة قلم واحدة عن كل الجهود التي تبذلها تل أبيب، ومعها واشنطن، لإشعال لهيب الحرب الأهلية الفلسطينية: إسرائيل، عبر الاعلان عن خطة انسحاب ملغومة من غزّة، مشفوعة بانحيازها العلني الى بعض القوى الأمنية الفلسطينية داخل حركة «فتح» التي تستعد الآن لملء الفراغ في القطاع. وأميركا، بشلّ السلطة الفلسطينية عملياً وإشعال التناقضات بينها وبين حركة حماس.

حتى الآن، الفلسطينون تمكّنوا من تجنّب تجرّع كأس الحرب الأهلية. لكنّ

النار لا تزال تحت الرماد، والخطر ما زال قائما. الكلّ على سلاحه، والكلّ متحفّز ليكون «دولة ورجال» المرحلة المقبلة.

❖ الأردن :

من بين كل الدول العربية ، يبدو النظام الاردني الأكثر تأثّراً بتقلّبات القضية الفلسطينية، والأكثر حساسية للإنقلابات في التوجهات الدولية إزاءها. وهذا ما يجعله يتأرجح بشكل مثير بين الصعود إلى نفوذ إقليمي يكاد يكون «إمبراطورياً»، تارةً، والهبوط الى قوقعة صغيرة تنغلق على كيانها الأصغر خوفا عليه من الإندثار، تارة اخرى .

غداة غزو العراق، كانت الأحاديث تتمحور إما حول كيان عراقي هاشمي بقيادة الأمير الحسن، أو حول حلف بغداد جديد لقيادة الشرق الأوسط بين تركيا وإسرائيل والعراق، يكون فيه الأردن واسطة العقد. لكن، وبعد تعثّر المشروع الاميركي في بلاد ما بين النهرين وانقضاض إسرائيل على الضفة الغربية لنهر الأردن، إنحسر الدور الأردني بشكل خطر، وبات فجأة «حاضر الاردن في العام 2004 شبيهاً بماضي لبنان في العام 1975، على الاقل من بعض وجوهه: المتغيرات الدولية ، الظروف الإقليمية، الأوضاع الأمنية، والمخاطر من ألعاب إعادة رسم الكيانات الجغرافية».

وبرغم أن المقارنة مع لبنان، الذي شهد العام 1975 سلسلة حروب أهلية وإقليمية دامية دامت اكثر من 14 عاماً، تبدو مبالغاً فيها بسبب اختلاف التراكيب السكانية والطائفية والتاريخية بين البلدين، إلا انه ليس من المبالغة في شيء دق نواقيس الخطر تحسّباً لما قد تتعرض له مملكة الهاشميين في مقبل الأيام .

الأسباب؟ إنها كثيرة، في مقدمها الإنقلاب الكبير الذي أدخله الرئيس بوش على التوجّهات الأميركية إزاء فلسطين. فهو بتقديمه ضمانات الى إسرائيل بدعم مطالبها بابتلاع نحو نصف الضفّة الغربية، وإبقاء ستة مجمعات إستيطانية كبرى فيها ورفض عودة اللاجئين الى أراضي 1948،

نسف عملياً أيّ / وكل فرصة لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزّة.

لا دولة فلسطينية في الضفّة وغزّة تعني عودة الروح إلى شعار الدولة الفلسطينية في الأردن الذي لطالما طرحه اليمين الإسرائيلي، ومفاده أن فلسطين كلها هي الدولة الإسرائيلية، والأردن كله (شرق النهر) هو الدولة الفلسطينية. ومعروف أن اكثر من نصف المواطنين الأردنيين ، أي 1,7 مليون نسمة، هم من أصل فلسطيني. وفي حال بدأت إسرائيل بتهجير فلسطينيي الضفة وغزة الى الأردن ، فهذا قد يطيح بالتوازن الديموغرافي الهش فيه، ويضع بشكل جدي المشروع الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية في الأردن على جدول الأعمال الدولي.

وقد عكس مسؤولون أردنيون هذه المخاوف مؤخراً، حين قالوا ان «تغيّر السياسة الأميركية إزاء الصراع في المنطقة وتجاه مصالح حلفائها العرب ، يثير قلق المملكة من ترتيبات وتفاهمات أميركية- إسرائيلية لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن».

وما يعنيه المسؤولون هنا لا يتعلق فقط بمتغيرات فلسطين، بل أيضاً بما يجري في العراق. إذ أنهم يخشون أن يؤدي احتمال السيطرة الأميركية- الإسرائيلية المشتركة على بلاد ما بين النهرين وعبرها على الهلال الخصيب العربي، إلى نسف ركن أساسي من الأركان الإستراتيجية - التاريخية التي قام على أساسها الكيان الأردني، وهو لعب دور الحاجز الجغرافي والأمني بين إسرائيل وبين العراق وسوريا.

وحيث تنتفي الحاجة إلى الأردن كحاجز، يصبح كيانه مفتوحاً أمام شتّى المباضع، وعلى رأسها مبضع اليمين الإسرائيلي.

بيد أن المخاوف الخارجية الأردنية ليست نهاية المطاف. هناك أيضا المخاوف الداخلية.

فبعد الكشف عن ضمانات بوش لإسرائيل، أصدرت «جبهة العمل الاسلامي» الأردنية القوية ، وهي الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين

التي تعتبر أكبر مجموعة معارضة في البلاد، فتوى تحظر فيها على المسؤولين الأردنيين الاجتماع بزملائهم الأميركيين. ويشمل هذا الحظر زيارة واشنطن.

ثم بعد هذه الفتوى الخطيرة التي تجاوزت الخطوط الحمر المتعلقة بعدم إنتقاد العاهل الأردني، كانت السلطات تكشف النقاب عن عملية إرهابية كبرى كان ينوي بموجبها أنصار أبو مصعب الزرقاوي، الحليف الأبرز لأسامة بن لادن، القيام بهجوم كيماوي على مقار رئاسة الوزراء، ودائرة المخابرات العامة، والسفارة الأميركية في عمان. ولو لم تعتقل السلطات عشرة من أعضاء الخلية المناط بهم تنفيذ هذه العملية، لسقط أكثر من 80 ألف قتيل و160 ألف جريح، وفق البيان الرسمي الأردني.

هل سيكون الملك عبد الله الثاني قادراً على الصمود في وجه هذه الأعاصير الإقليمية - الدولية العاتية، كما فعل والده الملك حسين طيلة نصف القرن المنصرم؟.

حسنٌ. الكثير، إن لم يكن كل شيء، يعتمد على القرار الأميركي- الإسرائيلي في هذا الصدد، وعلى إذا ما كان ثمة حاجة بعد الى الدور الاردني في المنطقة. وهنا يبدو الخوف كبيراً من حدوث التشابه الذي أشار اليه المحللون الشرق أوسطيون بين أردن 2004 ولبنان 1975 . فكلاهما وجد نفسه وسط إطلاق نار إقليمي ودولي من كل ناحية. وكلاهما فقد دوره (لبنان الخدماتي، الأردن الأمني) بسبب متغيرات المنطقة. وأخيرا كلاهما دفع ثمن وجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه.الفارق الوحيد بين النموذجين هو ضعف الدولة اللبنانية الكبير ، وقوة الدولة الأردنية الكبيرة .

لكن هل كانت الدولة الأردنية ستبقى قوية، لو نجح الزرقاوي في نسف مقرات مجلس الوزراء والاستخبارات والسفارة الأميركية، أو لو نجحت إسرائيل غداً في تنفيذ عمليات تستهدف أسس هذه الدولة ومداميكها ؟.

❖ **إسرائيل:**

آخر كيان سياسي في الشرق الأوسط كان يعتقد أنّه سيكون عرضة للصراعات أو الحروب الأهلية، هو إسرائيل. ولا عجب. فالدولة العبرية هي الأقوى في المنطقة، وهي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية متينة وسلطة قانونية محترمة. ثم إنها أيضاً القابلة القانونية لولادة «الوطن اليهودي» نفسه ليس فقط اقتصاداً وسياسية وثقافة، بل حتى أيضاً مجتمعاً مدنياً.

ومع ذلك، كانت إسرائيل ترقص طيلة الشهور الماضية على وقع نغمة واحدة تحذّر من نشوب حرب أهلية فيها. لماذا؟ ماذا حدث ؟.

العديد من المحللين الإسرائيليين يعتقدون أن تحذيرات كل من أرئيل شارون والمستوطنين من حرب أهلية بسبب مسألة الإنسحاب من غزة، هو مجرد تهويل سياسي وتخويف إعلامي .

فاليهود المتطرّفون، الذين يفترض أن يكونوا الشرارة التي ستشعل لهيب هذه الحرب، أقلّية محدودة لن تستطيع سوى خلق إضطرابات أمنية أو زرع الفوضى. (أو اغتيال أرئيل نفسه مثلاً!) .

والدينيون والعلمانيون ليسا معسكرين مكتملي الإنفصال إيديولوجياً وسياسياً وإقتصادياً، ليكونا أرضاً مؤاتية للصراع الأهلي. فهناك بين الدينيين من يؤيد فصل الدين عن الدولة ، وهناك بين العلمانيين من يدعم تزويج الدولة (والصهيونية) للتوراة والتلمود .

ثم إن الدولة نفسها قوية للغاية، وهي تستند ليس فقط الى أقوى مؤسسة عسكرية في الشرق الأوسط، بل أيضاً إلى قاعدة صناعية وتكنولوجية وإدارية وتخطيطية متطورة . كما إنها ما تزال منذ 60 عاما تقود بنجاح المجتمع المدني الإسرائيلي في شتى المجالات الإقتصادية - الإجتماعية والثقافية، برغم كل تنوّعه الإثني وتناقضاته الإيديولوجية .

كل هذه المعطيات تجعل من تحذيرات شارون والمستوطنين بالفعل مجرد سلاح تكتيكي هدفه التخويف السايكولوجي و الإخضاع السياسي .

لكن مهلاً.

إستبعاد الحرب الأهلية الكاملة لا يعني أنه لن تكون هناك صراعات أهلية قد يقود تفاقمها وتراكمها إلى حصيلة الحرب نفسها. الأمر هنا أشبه بالحرب الباردة السوفياتية- الأميركية التي كانت تخاض سلماً بين الطرفين على الصعيد الإيديولوجي، وحرباً بالواسطة على الصعيد العسكري. وهذا يمكن أن يحدث وفق السيناريو الآتي :

نشوب مواجهات حقيقية بين دولة إسرائيل القائمة داخل حدود فلسطين 1948 ودولة المستوطنين داخل حدود فلسطين 1967. وهذه ليست توقعات إفتراضية: فدولة المستوطنين تبدو مستقلة بالفعل عن المركز في تل أبيب إقتصادياً و قانونياً وحتى أمنياً، إلى درجة أن أحد المسؤولين الإسرائيليين إعترف مؤخراً بأن الحكومة لا تعرف ما يجري في المستوطنات وحولها، ولذا فهي تضطر الى مراقبتها عبر الأقمار الإصطناعية. لا بل لقد خطّط المستوطنون في وقت مبكر منذ العام 1989 لإعلان «دولة مستقلة لهم في الضفة وغزة لها جيش خاص واقتصاد خاص» .

دولة المستوطنين، التي حصدت منذ حرب 1967 أكثر من 80 مليار دولار معفاة من أي ضرائب، أطلقت موجة إيديولوجية عاتية نقلت التزمّت الديني والقومي في الأحزاب والمجتمع الإسرائيلي، من حيّز الثقافة الى رحاب السياسة .

كتب أرثر هرتزبرغ (في مؤلفه الجديد «مصير الصهيونية»): «الانتصار العسكري في العام 1967 وإستيطان الضفة وغزة ، حوّلا الحركات الدينية اليهودية الى حركات متطرفة باتت تهدد الوحدة الوطنية الإسرائيلية ، وتسعى الى طلي الصهيونية العلمانية بألوان دينية خلاصية ».

وقال يوئيل ماركوس (في «هآرتس»): «دولة المستوطنين نجحت بعد 1967 في السيطرة على حزب الليكود وتمددت إلى العديد من البنى السياسية والثقافية في إسرائيل. وإذا ما إنتصرت دولة المستوطنين على الدولة العبرية، فهذا سيعني نهاية الدولتين معاً».

وهذا يعني، بكلمات أوضح، أن الحركات اليهودية المتطرفة التي تعشعش

الآن في دولة المستوطنين، قد لا تكون قادرة على إشعال حرب أهلية ، لكن في وسعها حتما إطلاق ما هو أسوأ منها بكثير : نسف قدرة الدولة اليهودية على مواصلة توحيد المجتمع المدني اليهودي حولها. وهذا سيؤدي، في حال تكرّسه، الى تفجير كل التناقضات الإثنية والدينية والطائفية الإسرائيلية دفعة واحدة او بالتقسيط.

❖لبنان وسوريا :

15 سنة مرت حتى الآن على وقف الحرب الأهلية (وحروب الآخرين) في لبنان. لكن السلام الأهلي لمّا يتحقق بعد لأسباب داخلية وخارجية في آن. لبنان ما زال منذ 1989 في منزلة بين المنزلتين، بين الحرب والسلام الأهليين، الأمر الذي جعله بالفعل في مرحلة إنتقال حرجة.

إنتقال الى ماذا ؟.

هنا ترتسم في الأفق معالم وطبيعة الصيغة اللبنانية المعقّدة. فهي صيغة داخلية ترتكز برمّتها على توازنات خارجية إقليمية ودولية. حين يكون التوازن الخارجي قائماً، يتحقق الإستقرار. وحين يختلّ هذا التوازن ، يهتز الإستقرار.

الصيغة اللبنانية الآن في حال إنتظار لما سيسفر عنه شدّ الحبال الخطر في الشرق الأوسط، وأيضا للسياسات التي سيتّبعها قادة لبنان الطائفيون في التعاطي مع الصراع الجديد. فإذا ما كانوا حكيمين بدرجة معقولة، سيتمكّنون من أكل عنب المتغيّرات الجديدة بدون قتل ناطور الإستقرار. وإذا ما كانوا من الغباء بدرجة خطيرة، سيقبلون تحويل أنفسهم (ولبنان) مجدداً الى وقود حروب بالوكالة تعيده الى أجواء ما قبل 1989. سوريا بدورها تقف عند منعطف تاريخي خطر. وقد دلّت وعود التغيير المتكررة ودعواته، على أن صيغة التحالفات القديمة التي أقامها النظام وقرنها بحكم شمولي، ربما لم تعد كافية لمنع عودة شعار «الصراع على سوريا» الذي أطاح به الرئيس الراحل حافظ الأسد من خلال سياساته الواقعية المستندة

الى مبدأ موازين القوى .

سوريا عليها الآن أن تتغير خارجياً وتغيّر توجّهاتها الداخلية في آن. وهذه معادلة صعبة للغاية أشبه بالرقص على حدّي السيف. بيد أن التأقلم سيكون حتمياً إذا ما كان ثمة رغبة بالبقاء. فالظروف الإستراتيجية إنقلبت رأساً على عقب في المنطقة، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر دمجت الشرق الأوسط بشكل لا فكاك فيه بالنظام العالمي (الأميركي). ومثل هذه التغييرات لن تتغير، حتى ولو واصلت الولايات المتحدة التخبّط بدمائها في العراق . وليس أدل على ذلك من من تلك الحصيلة التي خرج بها كل من أنطوني كوردسمان، رئيس دائرة الإستراتيجيا في مركز الدراسات الدولية في واشنطن، و أميتي شيلز، المحللة في «فايننشال تايمز».

قال كوردسمان: «الولايات المتحدة لم تخسر العراق، بل خسرت إستراتيجيتها فيه» . وبالتالي، فإن تعثّر مشروع الاحتلال، لن يدفع لا الى الإنسحاب من العراق، ولا إلى التخلي عن فكرة السيطرة عليه. كل ما سيحدث، هو مجرد تغيير مؤقت في الإستراتيجية، ثم مواصلة العمل الدائم لتحقيق الهدف.

وقالت أميتي : «موضوع الجدل الرئيس هو مقارنة العراق بفيتنام. لكن هذا بالتأكيد ليس نمط النقاش الفيتنامي القديم . فتدهور السيطرة العسكرية الأميركية على العراق، يثير بالفعل ذكريات فيتنام، لكنه لا يؤدي الى المطالبة بالانسحاب من بغداد كما من سايغون، بل الى مواصلة الحرب حتى تحقيق النصر !. وهذه خلاصات يجب أن تُقرأ جيداً في دمشق.

«العربي التائه»

هذا عن التوجّهات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط . ماذا الآن عن السؤال الأول الذي طرحناه في البداية حول كيفية تفاعل العرب مع انقلابات إمبراطورية العولمة المتأمركة ؟.

أبرز من أجاب عن هذا السؤال كان محمد حسنين هيكل. قال (في كتابه

«أزمة العرب ومستقبلهم»): «العرب يبدون بالفعل تائهين، مشتّتين، لا يعرفون في أي طريق يجب أن يسيروا. وإذا ما ساروا لا يعرفون الى أين سيقودهم الطريق. لا هم جزء من النظام العالمي الجديد، ولا هم خارجه. لا هم عضو في نادي أنصار العولمة، ولا هم مرشحون للإنضمام الى معسكرات خصومها. لا هم رضخوا للحضارة الغربية الغالبة، ولا هم قادرون على إنعاش حضارتهم الشرقية المغلوبة[3].

بكلمات أخرى: العرب الآن في منزلة بين منزلتين. لكنهم لا يملكون شيئاً من أمر أيّ من هاتين المنزلتين. وهذا ما يجعلهم مجرد جسر يعبر فوقه الآخرون. والجسر كما قال صموئيل هانتنغتون عن حق، في معرض انتقاده لإعتبار تركيا نفسها جسراً بين الشرق والغرب: «ليس انتماءً ولا هوية»[4].

لكن مهلاً. ألا يحتمل أننا هنا نبالغ في توصيف الأزمة العربية؟. ما الجديد في أن تمر الأمم في حقبات من التخبّط والضياع؟. الصينيون عاشوا 400 عام من الإحتلالات والحروب الأهلية المدمّرة وأزمات الهوية والحداثة والأصالة، قبل أن يستفيقوا ويستقلوا في منتصف القرن العشرين[5]. اليابانيون هم أيضا «ناموا» 300 سنة بعد أن قرروا إغلاق أبواب بلادهم في وجه الجميع، ولم يعيدوا فتحها إلا في أواخر القرن التاسع عشر في عصر ميجي[6]. وحتى روسيا التي كانت قبل عشر سنوات فقط دولة عظمى تتقاسم حكم العالم مع أميركا، تجد نفسها مضطرة لإعادة البناء من الصفر، بدون أن تحدد بشكل نهائي هويتها: هل هي غربية أوروبية، أم أورو- آسيوية، أم حضارة بيزنطية أورثوذكسية مستقلة عن الغرب والشرق وقائمة بذاتها؟[7].

ما «العيب»، إذاً، بأن يعيش العرب التخبّطات نفسها؟. ثم: أليس صحيحاً ما يقوله الكاتب اليساري الأميركي هاري ماغدوف من أن الأزمات ربما تكون أحياناً خلاّقة وهبة من السماء لأنها تسمح بالإجهاز على القديم وإدخال التطويرات الجديدة والحديثة؟[8].

ليس هناك عيب. لكن هناك مشكلة. مشكلة كبرى في الواقع. إذ من سوء

حظ هذه المنطقة ان «أزماتها الخلّاقة» الراهنة لا تجري في فراغ دولي. على العكس تماماً: أنها تحدث في الوقت ذاته الذي يمر فيه المجتمع العالمي بواحدة من أضخم ثوراته التاريخية، التي لن تغيّر فقط النظام العالمي الراهن، بل ربما أيضا الطريقة التي عاش بها البشر طيلة العشرة آلاف سنة الماضية.

إنها في آن ثورة في التكنولوجيا كما في الإيديولوجيا؛ في الاقتصاد كما في الفكر؛ في الزراعة التي ستنتقل قريبا مع البيوتكنولوجيا من الأرض الى المختبرات، كما في الصناعة التي بدأت تنتقل بالفعل من عالم المادة الى عالم المعلومات والافكار؛ في الطبّ العضوي كما في الطب النفسي؛ في مفاهيم القوة كما في نظريات السيادة والدولة- الأمّة والحدود [9].

د. حازم الببلاوي كان دقيقاً حين أطلق على هذه الثورة إسم «عصر الإنقطاع» [10]. فإذا ما كان ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعاً بين نمط حياة القنص والبداوة ونمط الحياة الإنتاجي المستقر، وإذا ما كانت الصناعة انقطاعاً ضخماً آخر قلب الحياة البشرية رأساً على عقب، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة الراهنة المستندة الى المعلومات والإتصالات، ستكون فاتحة عصر جديد يمثّل انقطاعاً كبيراً آخر في نمط الحياة والإنتاج.

ومن لا يسير في تيار هذه الثورة، سيجد نفسه سريعاً كمّاً مهملاً ملقى على ضفاف مجراها الذي سيعج ببقايا «القديم» و «غير الفعّال». من لا يكون على وليمتها الكبرى، سيكون جزءاً من الطعام.

هل بدأنا نلمّح هنا إلى أن عرب ومسلمي الشرق الأوسط سيكونون بشكل أساسي على لائحة طعام هذه الوليمة؟.

ربما. سنأتي الى هذا الموضوع بعد قليل. لكن قبل ذلك، وقفة لمحاولة إستشراف طبيعة النظام العالمي الجديد الذي بدأت تبلوره الثورة التكنولوجية الجديدة.

وبالطبع سنكون مضطرين هنا لطرق أبواب العولمة التي قد لا تكون

ظاهرة جديدة في التاريخ، ولكنها بدأت ترتدي حلّة تاريخية جديدة كلياً مع ثورة الإتصالات والمعلومات[11].

بات ثمة شبه إجماع حالياً على أن العولمة ليست أيديولوجيا (برغم تقديسها لـ «الايدي الخفيّة» للسوق والتجارة الحرة)، ولا حتى نظاماً. إنها قوى وشبكات قوى تعتبر الكرة الأرضية كلها مجال عملها، وهي بدأت تضع للمرة الأولى في التاريخ السلطتين السياسية والاقتصادية في آن في يد الرأسمالية.

وهنا بالتحديد كان هاردت ونيغري دقيقين في كتابهما المهم «الإمبراطورية»[12]، حين أطلقا على السلطة الجديدة إسم «إمبرطورية العولمة»، وحين أشارا إلى أن هذه الإمبراطورية تولد مباشرة أمام أعيننا الآن. فخلال العقود القليلة الأخيرة، وفيما كانت النظم الكولونيالية تتعرض الى الإطاحة، ثم تنهار الحواجز السوفياتية أمام السوق العالمية بسرعة كبيرة آخر المطاف، كنّا شهوداً على ظاهرة مبادلات اقتصادية وثقافية غير قابلة للمقاومة، إتفق على تسميتها العولمة.

فجنباً إلى جنب مع السوق العالمية ودورات الإنتاج العالمية، برز نظام عالمي، ومنطق وآلية جديدان للحكم. باتت الإمبراطورية الجديدة التي تتولى الاضطلاع بمهمة تنظيم هذه المبادلات العالمية، هي السلطة السيادية التي تحكم العالم.

ليس تدهور السيادة القومية للدول وعجزها المتزايد عن تنظيم المبادلات الاقتصادية والثقافية، سوى أحد الاعراض الرئيسة لعملية قدوم إمبراطورية جديدة. لقد كانت سيادة الدولة القومية حجر زاوية النظم الإمبريالية التي دأبت القوى الأوروبية على إقامتها عبر الحقبة الحديثة. غير أن كلمة إمبراطورية في قاموس القرن الحادي والعشرين باتت تعني شيئاً مختلفاً تماماً عمّا تعنيه كلمة الإمبريالية. فالحدود التي فرضها نظام الدول القومية الجديدة كانت أساسية بالنسبة الى الكولونيالية الأوروبية، وإلى التوسع الاقتصادي. الحدود الإقليمية للدولة كانت تعّين مركز السلطة

الذي يمارس حكم الأقاليم الأجنبية الخارجية عبر منظومة القنوات والحواجز. لم تكن الإمبريالية في الحقيقة إلاّ تمدداً للدول القومية الأوروبية الى ما وراء حدودها الخاصة.

ويشير هاردت ونيغري إلى أن الإنتقال الى الإمبراطورية الجديدة لا يأتي الاّ من غسق احتضار السيادة الحديثة[13] . فعلى النقيض من الإمبريالية، لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة. لإنها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية تسعى، تدريجيا، إلى إحتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة.

وتتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكة طبقات متباينة من الحكم والقيادة. لقد باتت الألوان المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة الجديدة في الحقيقة).

وبشكل إنقلاب الجغرافيا، الإمبريالية الحديثة للعالم، مع تحقق السوق العالمية ، نقطة عبور وتحوّل في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي . ولعلّ الملاحظة الأبرز هنا هي ان الفواصل المكانية بين العوالم الأول والثاني والثالث قد إختلطت حتى أصبحنا نجد العالم الأول في الثالث، والأخير في الأول، والثاني نكاد لا نجده في أيّ مكان على الإطلاق.

يصّر كثيرون على القول أن السلطة النهائية التي تتحكّم بسيرورات العولمة والنظام العالمي الجديد، موجودة في أيدي الولايات المتحدة التي يطريها الموالون بصفتها زعيمة العالم والقوة العظمى الوحيدة، في حين يدينها المنتقدون بوصفها قوة إمبريالية مضطهدة.

ووجهتا النظر هاتان، تستندان إلى فرضية تقول أن الولايات المتحدة باتت، ببساطة ، تلبس عباءة السلطة العالمية التي سقطت أخيرا عن أكتاف الدول الأوروبية. فإذا ما كان القرن التاسع عشر قرناً بريطانيا، فإن القرن العشرين هو قرن أميركي؛ أو: إذا ما كانت الحداثة ظاهرة أوروبية في حقيقة الأمر، فان ما بعد الحداثة ظاهرة أميركية. وبالتالي فإن الإنتقاد

الأعنف الذي يستطيع المنتقدون توجيهه هو أن الولايات المتحدة تكرر ممارسات الإمبرياليين الأوروبيين القدامى، في حين يحتفل المؤيدون بالولايات المتحدة بصفتها زعيمة عالمية أعلى كفاءة، وأكثر نزوعاً للخير والعدل، وقادرة على تصحيح أخطاء الاوروبيين .

غير ان فرضية كتاب «الأمبراطورية» الأساسية المتمثلة بأن شكلاً إمبراطورياً جديداً للسيادة قد ظهر الى الوجود ، تتناقض مع وجهتي النظر كلتيهما. فالولايات المتحدة، مثلها مثل أي دولة قومية أخرى في الحقيقة، لا تستطيع أن تشكل مركزا لأي مشروع إمبريالي. لقد ولّت الامبريالية الى غير رجعة. ما من دولة قادرة بعد على أن تصبح زعيمة عالمية مثلما سبق للدول الأوروبية الحديثة أن فعلت [14].

قلنا إن العولمة الجديدة هي التي أطلقت المشروع الإمبراطوري الجديد. لكن كثرة من المنظّرين المعاصرين ترفض الإعتراف بأن عولمة الانتاج الرأسمالي، وسوقه العالمية، شكلت حالة جديدة جذرياً او إنقلاباً تاريخياً مهما. وهم يقولون مثلا بأن الرأسمالية كانت على الدوام، ومنذ لحظة وجودها، تعمل بوصفها اقتصاداً عالمياً. وبالتالي فإن من يكثرون الكلام عن جدة عولمتها اليوم ليسوا إلا من أساء فهم تاريخها.

غير أن إيلاء الاهتمام المناسب للأبعاد الشاملة والتعميمية الأصيلة المتجذّرة للتطور الراسمالي، لا يجوز أن يعمينا عن الثورة أو الحركة الانقلابية الحاصلة على صعيد الإنتاج الرأسمالي المعاصر وعلاقات القوة العالمية الراهنة. ففي هذا التحوّل يتمّكن المشروع الرأسمالي اليوم ، بصورة بالغة الوضوح ، من الجمع بين السلطتين الاقتصادية والسياسية ، أي من تحقيق نظام رأسمالي خالص وحقيقي.

العولمة لم تعد واقعاً مجرداً، بل هي أصبحت منبعاً لتحديدات حقوقية تعكس صورة فوق قومية واحدة للسلطة السياسية العالمية . انها مفهوم إمبراطوري للحق، روما جديدة، وإمبراطورية واحدة تقود «الحروب العادلة» التي يفرضها الإجماع لا الحق، والتي تستهدف سحق «المتمردين

والبرابرة» على الحدود.

أميركا، التي تتزعم الآن ظاهرة العولمة، تفعل ذلك وهي تجد نفسها منشطرة الى نصفين في ما يشبه حالة الشيزوفيرانيا :

فهي، من جهة، تنشط في كل مكان لخدمة قوى العولمة بكل أطرافها متعددة الجنسيات، من خلال تأمين أمن الاسواق، وضمان حرية التجارة، وفتح أو خلق أسواق جديدة.

وهي، من جهة أخرى، تتحرّك أيضاً إنطلاقا من مصالح الدولة - الأمّة الأميركية ، التي بات أمنها الداخلي نفسه معتمداً على الأمن العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر، ناهيك بالطبع عن ضرورة حماية المصالح الأميركية في العالم.

هذه الإزدواجية الأميركية قد تفسّر كون الأميركيين والأوروبيين واليابانيين (والآن الصينيين والهنود) حلفاء حتى العظم حين يكونون في إطار لعبة العولمة الاقتصادية، وخصوم حتى النخاع حين يأتي الأمر الى لعبة العولمة السياسية.

وهذا ليس تطورا مستغربا . فالنظام الدولي يمر في مرحلة إنتقالية حرجة على كل المستويات :

أ- من نظام الدولة- الأمّة الذي أرسته معاهدة وستفاليا العام 1648 ، الى نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه النهائية بعد[15]، وإن كانت الإمبراطورية وصف مبدئي مقبول له.

ب- ومن مفاهيم الحداثة و القوة العسكرية وموازين القوى، إلى مفاهيم ما بعد الحداثة والقوة التنافسية الاقتصادية [16].

ت- ومن الأسواق القومية الى الأسواق القارية، وعبرها الى الاسواق العالمية.

ث- والأهم : من الهويات القومية الى الهويات الفردية المتذررة [17] .

وربما تكون الصين في بعض الجوانب إنعكاسا فاقعا لهذه المرحلة الانتقالية، حيث تتعايش بشكل مدهش فيها (وإن مؤقتاً) الحداثة وما بعد

الحداثة، والقومية (في الأرياف والداخل) مع العولمة (على السواحل)، وفي النهاية الرأسمالية والإشتراكية.

كما قد تكون شركة الهند البريطانية نموذجا آخر. فكما ان هذه الشركة امتلكت في القرن التاسع عشر الجيوش وبنية الدولة وأجهزتها، كذلك بدأت الشركات متعددة الجنسيات تحوز في القرن الحادي والعشرين على العديد من مقومات السيادة التي كانت حكراً على الدول.

بيد أن التنافس بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية لا يعني الصراع التناحري. ففي اللحظة التي يكون فيها الاقتصاد العالمي عرضة للمخاطر، تبرز الوحدة سريعاً في أجلى مظاهرها بين القوى الفاعلة في «إمبراطورية العولمة». لقد بات العدو المشترك واضحاً، وهو ليس شيئا آخر سوى الدول الفاشلة أو المتعثّرة في العالم الثالث، والحركات الإرهابية، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل بين «محاور الشر»، والهجرات السكانية من الجنوب الى الشمال.

وما يجري الآن من خلافات بين أقطاب النظام العالمي حيال هذه التهديدات، سببه تباين الإجتهادات حول أنجع السبل للقضاء عليها، مع لمسة شكوك بينها حول النوايا الذاتية الخاصة بكل منها، أو حول المدى الذي يجب السماح به لزعيمة العولمة الولايات المتحدة في ممارسة هيمنتها بدون قيد أو شرط.

لكن في لحظة ما (والأرجح أن هذه اللحظة لن تكون بعيدة)، سيتمّ التطابق بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية - الأمنية. وسيحدث ذلك بحكم الحاجة. فالولايات المتحدة لن تتمكن من حكم العالم بمفردها فترة طويلة بسبب الأكلاف الباهظة، من ناحية، وخوفاً من وقوعها في الفخ الذي حذر منه بول كينيدي في «صعود وسقوط القوى الكبرى»، وهو التمدد الاستراتيجي الزائد [18]، من ناحية أخرى.

وحينها سيولد نظام عالمي تعدّدي جديد سبق لهنري كيسنجر أن تنبأ في وقت مبكر فور إنتهاء الحرب الباردة بأنه سينشأ، ليضمّ الى أميركا،

اليابان وأوروبا والصين وربما الهند، وأنه سيكون على شاكلة النظام العالمي الذي نشأ في القرن التاسع عشر[19].

وبرغم أن كيسنجر كان مصيباً حين إستنتج أن النظامين القديم والجديد سيستندان الى قاعدة واحدة هي موازين القوى، إلا انه أخطأ حين لم يلحظ تغيّر الظروف التي ستطبّق فيها نظريات موازين القوى في القرن الحادي والعشرين، إذ هي موازين تقوم على تقاسم العالم لا التسابق على تناتشه كما حدث مع قوى القرن 19 العظمى . أما التنافس الإقتصادي فإنه سيجري في إطار منظمة التجارة الدولية التي ستصوغ لإمبراطورية العولمة قواعد السلوك فيها[20] .

بالطبع، نحن نتحدث هنا عن مخلوق لمّا يولد بعد، وعن ترتيبات جديدة لم تتبلور حتى الآن، وعن حصص وأنصاب لمّا يحسم أمرها بعد :

1- فلمن، على سبيبل المثال، ستؤول «ملكية» الشرق الأوسط الكبير؟. هل سيكون الخليج حصة أميركية صافية، والمغرب العربي حصة أوروبية صافية، والهلال الخصيب حصة أوروبية - أميركية مشتركة مع دور رمزي روسي؟.

2- وماذا عن إفريقيا التي ما تزال متناتشة بين أوروبا وأميركا ؟.

3- وهل ستتمكن الصين وأميركا واليابان وروسيا (والهند) من العثور على صيغة سحرية يخرج فيها جميع هؤلاء الأطراف راضين ؟.

4- ومتى سيولد مجلس أمن دولي جديد يعكس حقيقة موازين القوى الجديدة في العالم ؟.

أسئلة ستحتاج الى وقت (وربما الى حروب أو مجابهات) كي تظفر بإجابات ما .

3 - ثورات

نحن، إذاً، أمام ثلاث «ثورات»، إذا ما جاز التعبير، تجعل من المرحلة الإنتقالية الراهنة التي يمرّ بها العالم، واحدة من المراحل التاريخية

الفاصلة في التاريخ .

الأولى هي بالطبع الثورة العلمية - التكنولوجية الكبرى الثالثة .

والثانية هي ثورة العولمة، أو بالأحرى وصول الرأسمالية العالمية إلى «نهاية تاريخها» هي، كما يرى الباحث الأميركي البارز إيمانويل فاليرشتاين.

والثالثة هي النظام الدولي الجديد الذي سيرث نظام القطبية الثنائية لحقبة الحرب الباردة ، والذي يفترض به أن ينتج قريباً مؤسساته وهيئاته المدنية و «جيوشه» العسكرية، تماماً كما أنتجت الحرب العالمية الثانية الأمم المتحدة وحلف الاطلسي وصندوق النقد الدولي، ناهيك بـ «مؤسسة» يالطا.

هذه الثورات الثلاث كانت تتفاعل بقوة منذ حقبة السبعينات. لكنها وصلت إلى ذروتها مع انتهاء الحرب الباردة العام 1989. فمنذ ذلك الحين برزت الحاجة إلى :

أ- إنهاء إنقسامات وترتيبات يالطا في أوروبا،

ب - الإسراع في إزالة العقبات من أمام السوق الرأسمالية العالمية في كل القارات ، من خلال شعاري حرية التجارة ورأسمالية السوق (إضافة الى شعار «فرعي» هو الديموقراطية..) ،

ج- بدء التحضير إما لمؤسسات جديدة تعكس السلطة العالمية الجديدة أو لتطوير وتغيير المؤسسات الراهنة بما يؤدي الغرض نفسه .

طيلة فترة التسعينات ، كان يبدو أن الشرق الأوسط في منأى عن كل هذه الإنقلابات الجذرية في العالم كما في التاريخ. والمؤشر الوحيد على أنه موضوع على جدول الأعمال الدولي الجذري. هذا إقتصرت على الجهود الأميركية الكثيفة التي بذلها الرئيس كلينتون لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي كان يفترض أن تؤدي في حال نجاحها الى نشوء «شرق أوسط جديد» يلتقي المتغيرات الدولية في منتصف الطريق .

بيد أن أحداث 9/11 قلبت الأمور رأساً على عقب. فقد تحوّل الشرق الأوسط فجأة من جغرافيا على هامش التاريخ (عدا جوفها الذهبي الأسود (النفط) وفلسطين) إلى منطقة في قلب الإعصار التاريخي الدولي. فجأة،

أمن النفط وحده لم يعد كافياً، ولا أمن إسرائيل. بات ثمة حاجة إلى دمج كل المجال الحيوي الجغرافي للنفط وإسرائيل ، أي عملياً الشرق الأوسط الكبير كله، في المنظومات الدولية الأمنية والسياسية والاقتصادية الجديدة.

وهذا ترافق مع تحوّل الولايات المتحدة نفسها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر (كما أسلفنا) الى دولة مراجعة (revisionist) ورافضة للأمر الواقع في الشرق الأوسط، بعد أن كانت منذ أن ورثت النظام الإمبرلاطوري الفرنسي - البريطاني في المنطقة بعد حرب السويس العام 1956، دون أن تدخل عليه أي تغييرات جذرية تذكر.

أما الآن فإن نزعة المراجعة ستدفع الولايات المتحدة الى إدخال كل ما تراه مناسباً من تغييرات تخدم مصالحها، بما في ذلك التغييرات في الأنظمة والخرائط، كما أسلفنا.

بالطبع، الحرب الأميركية ضد الإرهاب حرب حقيقية ، وهي تملي على الولايات المتحدة الكثير من أولياتها في الشرق الأوسط . ومع ذلك هذه الحرب تكاد تصبح الآن ثانوية إذا ما قورنت بالنزعة الإنقلابية الأميركية الجديدة .

صحيح أن نتائج المجابهة بين الولايات المتحدة والأصوليات المتطرّفة في المنطقة معروفة سلفاً، وسبق لبنجامين باربر أن عبّر عنها بالقول إن «مقاتلي الجهاد نجحوا في قلب الزخم في الصراع بين الجهاد وماكوورلد (العولمة الاستهلاكية)، إلاّ أن النصر النهائي سيكون حتماً لهذا الأخير». لكنّ الصحيح أيضاً أنه إذا ما كان مصير «التمرّد الاصولي» على العولمة والنظام العالمي الجديد معروف ومحتوم، فإنّ مصير و مستقبل الشرق الأوسط ، ومعه مصر، لا يزال غامضاً، بسبب غموض الطريقة التي سيتم فيها الإدماج السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي للمنطقة في هذا النظام، والاحتمالات الآن تتراوح بين الآتي :

1- «الإدماج الليّن» (soft integration) على النمط الذي نفذّته الولايات

المتحدة في أوروبا الغربية واليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تم تزويج الإدماج الاقتصادي (مشروع مارشال) مع المشروع العسكري (حلف الأطلسي) في القارة العجوز، والإدماج العسكري - السياسي مع الإدماج الاقتصادي في اليابان (مشروع ماك آرثر) .

2- «الإدماج الصلد» (hard integration)، على النمط الإستعماري الأوروبي في الشرق الأوسط منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

3- مزيج من هذين النوعين من الإدماج .

والى هذه الخطوط الإستراتيجية (إذا جاز التعبير) لمستقبل المنطقة، ثمّة عوامل تكتيكية (إذا ما جاز التعبير أيضاً) ستلعب دوراً في تحديد مصير كل من المنطق والباكس أميركانا :

1- الدور الذي سيعطى لإسرائيل في الترتيبات الجديدة لـ «الشرق الأوسط الجديد»، وما إذا كانت هذه الترتيبات ستلبّي الطموحات الشرهة للحركة الصهيونية في السيطرة الفعلية على كل فلسطين وعلى «مجالها الحيوي» في الهلال الخصيب، إضافة الى مساهمتها مع أميركا وتركيا في الهيمنة على الشرق الأوسط الكبير.

2- كيفية التعاطي الأميركي مع جغرافية المنطقة وتاريخها، وما إذا كانت الولايات المتحدة ستتبنّى أم لا، المشروع الإسرائيلي الخطر لإعادة تفتيت المنطقة على أسس قبلية وعشائرية وطائفية على حساب طموحاتها التوحيدية القومية العربية والإسلامية المشروعة.

3- الشكل الذي سيرتديه الإدماج الاقتصادي، وما إذا كان سيتمّ إعادة إنتاج التركيبات ما قبل الرأسمالية الراهنة، أم سيتمّ تشجيع الإنتقال من البنى القروسطية التي تنتج حالياً الفقر والإنفجارات الديموغرافية إلى الإنتاج الرأسمالي، أي من الاستهلاك إلى الإنتاج، خصوصاً في الدول كثيفة السكان مثل مصر والمغرب.

4- مدى إستعداد الولايات المتحدة لتحمّل الأكلاف البشرية والمادية

الباهظة لمشروعها الكبير في الشرق الأوسط الكبير، ومدى إستعدادها لـ «تقاسم» السلطة في هذه المنطقة الشاسعة مع الإتحاد الأوروبي.

5- كيفية تفاعل الشعوب العربية والإسلامية مع ما سيجري فوق أرضها، وطبيعة النخب الحاكمة الجديدة التي سيفرزها المشروع الأميركي، إضافة الى طبيعة النخب التي سيفرزها الشارع العربي، إما لمقاومة هذا المشروع بالقوة والأساليب الديموقراطية في آن، أو لتحسين شروط الإدماج.

وهنا مجدداً لا شيء مضموناً. فالكثير سيعتمد ليس فقط على بند بعينه من البنود «الإستراتيجية والتكتيكية» المذكورة أعلاه، بل حتى على كل بند منها، حيث أن أيّاً منها سيكون قادراً على تأبيد الصراعات المتفجرة في الشرق الأوسط الكبير إلى نصف قرن آخر.

فـ «العربي التائه»، إذا ما بقي تائهاً ومجبولاً باليأس المادي والاكتئاب القومي، سيكون مادة دسمة للغاية لتاريخ جديد قد يحوّل هذه المنطقة الى بؤرة لـ «البرابرة» (أي ثلثي البشرية الفقير) الذين بدأوا يتدفقون الآن نحو أسوار إمبراطورية روما الجديدة.

المراجع

1- «ناشن» - 01 أيار /مايو 2005.

2- بوليسي ريفيو - نيسان / إبريل 2004.

3- محمد حسنين هيكل : العربي التائه 2001 . المصرية للنشر العربي والدولي - القاهرة - الطبعة الأولى يناير 2002 - ص 5.

4- Samuel P. Hantington : The clash of civilizations and the remaking of world order .first touchstone edition 1997- NewYork .p. 149

5- هاري ماغدوف : من عصر الإستعمار حتى اليوم . مؤسّسة الأبحاث العربية -بيروت . الطبعة الاولى 1891 .ص 53 . 60-

6- راجع : د. محمود عبد الفضيل : العرب والتجربة الأسيوية - الدروس المستفادة . مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 0002 . ود. مسعود الضاهر : النهضة اليابانية المعاصرة

مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت 2002 . و د. دعد بوملهب عطاالله : اليابان من الشروق الى السطوع. مكتبة لبنان 4991 . و د. رؤوف عباس : التنوير بين مصر واليابان .ميريت للنشر والمعلومات - القاهرة 2001 .

-7 Huntington. Ibid .p 139.

-8 ماغدوف : المرجع السابق . ص 84- بعدها .

-9 راجع :

Paul Kennedy : Preparing for the 21st century .Vintage Books.NY .1993.p 63,82.

-10 د. حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر . عالم المعرفة - الكويت– 2000 .ص 144 .

-11 Kennedy.ibid. p.47 .

-12 مايكل هاردت وأنطونيو نيغري : إمبراطورية العولمة الجديدة . العبيكان - الرياض 2002.

-13 المرجع السابق . ص 13 .

-14 المرجع السابق . ص 14 .

-15 Mathew horsman and Andrew marshall : After the nation state .harpercollins publishers . 1994.p.3 to 22 .

-16 bert cooper : the post-modern state and world order .London 1997

-17 سعد محيو : العرب والعولمة والتحضير للقرن الحادي والعشرين .دار الخليج - الشارقة 1999 . ص 73.

-18 Paul kennedy : The rise and fall of the great powers .random house .ny 1987 . introduction.

-19 Henry Kissinger: Diplomacy.toushtone 1994 - p.17, 28

-20 راجع هناالدراسة المهمة للباحث الاسلامي غريب حول النظام الدولي الجديد في :

-21 www.ummah.org.uk/kashmir/docs

دور إسرائيل ومكاسبها في نظام «الفوضى البنّاءة» الأميركي

إحسان مرتضى*

أولاً: الفوضى في الأماني الإسرائيليّة

عندما قيل لوزيرة الخارجيّة الأميركيّة كوندوليزا رايس إنّ التفاعلات التي تحدثها السياسة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط، لا تترك مجالاً سوى للاختيار ما بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلاميّة الأصوليّة على السلطة، وإنها لن تؤدّي إلى انتصار الديموقراطيّة، لم تتردد كاندي (قطعة السكر)، حسبما يحلو للرّئيس الأميركي جورج بوش أن يناديها، في أن ترسل ابتسامة عريضة وتردّ بالقول: «إنّ الوضع الحالي ليس مستقرّاً والفوضى التي تفرزها عملية التحوّل الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى البنّاءة»[1] التي تنتج، حسب رأيها، خلطاً جديداً للأوراق يجعل الأوضاع أفضل ممّا تعيشه المنطقة حاليّاً، حتّى لو أدّت الأمور، في ما تؤدّي إليه، إلى تغيير واستبدال الأنظمة الحليفة والموالية. ووجّهت السيّدة رايس انتقادات عنيفة إلى سياسة القبول بالأمر الواقع بدعوى الحفاظ على الإستقرار.

والواقع أنّ مصطلح «الفوضى البنّاءة» هو واحد

*باحث في الشؤون الإسرائيلية.

من المصطلحات السياسيّة غير المألوفة التي يطرحها صنّاع السياسة الأميركيّة في ظلّ سيطرة المحافظين الجدد. ويقصد بها أداء وظائف محدّدة للتضليل وإخفاء حقيقة النّوايا وتجميل العيوب الظاهرة في المواقف والأهداف والسياسات، فيصبح السلبيّ إيجابياً والقبيح حسناً؛ لكن منذ متى كانت الفوضى مطلوبة أو إيجابية أو بنّاءة ؟!.

بعد المرحلة الأولى من الإستراتيجيّة الكونيّة الأميركيّة التي أعقبت أحداث 11 أيلول 2001، والتي كان شعارها «الحرب على الإرهاب»، نجد أنّ المرحلة الحاليّة تتمّ تحت شعار ملتبس عنوانه «الحرب على الاستبداد ونشر الديمقراطيّة». والفرق بين المرحلتين، أنّ الأولى تطلّبت استخداماً فاضحاً للقوّة العسكريّة وممارسة الاحتلال الفعلي في كلّ من أفغانستان والعراق، في حين أنّ المرحلة الراهنة تعتمد، على الأرجح، على وسائل غير عسكريّة، من دون استبعاد كلّي لاستخدام هذه القوّة. والجدير بالملاحظة أنّ خطّة التحرّك الأميركيّ في المنطقة لا تجري وفقاً لجدول زمنيّ محدّد ولا تخضع لترتيب هرمي في الأولويات، وهي تتمتع بالقدر الكافي من المرونة الحركيّة والزمنيّة والمكانيّة على أيّ من الجبهات المستهدفة وفقاً لما تمليه الضرورات والظروف المتغيّرة. وبالتالي فالمعنى الحقيقيّ «للفوضى البنّاءة» هو عبارة عن خلط غير بريء للعناوين والأهداف، يرمي في المحصّلة إلى تفكيك مجتمعات منطقة «الشرق الأوسط الكبير» برمّتها، وبصورة تدريجيّة، إلى عناصرها الأوّليّة، قبل قيام الدولة القطريّة السياديّة الوطنيّة بحدودها المرسومة على الأرض وفي وجدان المواطنين وضمائرهم وفقاً لأطر القانون الدولي وسلوك الجماعة، في ظلّ شعارات السوبر دولة وأحاديّة القطبيّة الأميركيّة التي تصنّف أغلب الأنظمة «أنظمة مارقة» أو «داعية للإرهاب» بدعوى انه «من ليس معنا فهو ضدّنا» و«الكل متّهم حتّى يثبت براءته». والغاية النهائية لكلّ هذه الفوضى التحريضية هو إزاحة الأنظمة والقيادات التي تراها واشنطن معادية لها ولحليفتها المدلّلة إسرائيل، وترك المجتمعات المنهارة في حالة هرج ومرج تذكّرنا بأيّام القرون الوسطى من حيث إحياء

الضّغائن التاريخيّة والنّعرات العنصريّة والعصبيّات المذهبيّة والطائفيّة والعرقيّة وإذكاء الغبن الاجتماعيّ، والاستفادة من حالة التذمّر العامّة من الإستبداد السياسيّ والظّلم الاقتصاديّ. والخطورة في الأمر أنّ أغلب الأنظمة العربيّة لا تمتلك اللّياقة السياسيّة التي تمكّنها من إبداع سياسات تؤدي للتصدّي لمصطلح «الفوضى البنّاءة» وتفريغه من تداعياته وسلبيّاته بالأساليب الموضوعيّة والأقرب إلى الحسّ الوطني واحترام كرامة الإنسان.

لقد شكّلت السياسات الإسرائيليّة ضدّ لبنان، منذ مطلع الخمسينات، بزعامة دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة اسرائيلية، المؤشّر الأوّل لجذور نظام «الفوضى البنّاءة» في المنطقة. فبن غوريون نظر إلى لبنان على أنّه الحلقة الأضعف في التحالف العربي، وقال إن تمزيق لبنان عن طريق إحداث الفوضى فيه، سيؤدي تلقائيّاً إلى تمزيق هذا التحالف. وقد أوضح موشيه شاريت، الذي شغل منصب وزير الخارجيّة ثمّ رئاسة الحكومة في تلك الحقبة، والذي كان على خلاف حادّ مع بن غوريون، أنّ هذا الأخير أرسل إليه خطّة مطوّلة، شرحها تفصيليّاً في مذكّراته، يبيّن فيها الأهداف التي يمكن الوصول إليها إذا ما تمّ تمزيق لبنان على أساس الأهداف والتطلّعات الصهيونيّة. وممّا جاء فيها ما يلي: «من الواضح أنّ لبنان هو الحلقة الأضعف في الجامعة العربيّة... ولكنّ المسيحيّين في لبنان... هم أكثريّة... ولذلك فإنّ إيجاد دولة مسيحيّة، هو عمل طبيعيّ، وله جذور تاريخيّة وسيجد الدّعم لدى أوساط العالم المسيحيّ الكاثوليكيّ والبروتستانتيّ... للعمل على إقامة دولة مسيحيّة في جوارنا... ومن دون مبادرتنا ومساعدتنا القويّة لن يتمّ ذلك. وإنّ علينا أن نعمل بكلّ الطرق الممكنة لتحقيق حصول تغيير جذري في لبنان. ويجب تجنيد إلياهو ساسون وسائر خبرائنا في الشؤون العربيّة من أجل تركيز كلّ جهودنا على هذا الموضوع، فهذه فرصة تاريخيّة لا ينبغي تفويتها، ولن يسامحنا أحد إذا نحن أضعناها ... ولن نصل إلى الهدف من دون تغيير الحدود اللبنانيّة، لكن إذا ما عثرنا في لبنان، أو بين المغتربين منه، على رجال مستعدّين للتجنّد لإقامة

دولة مارونيّة فإنّ الأمور ستجري على ما يرام»[2]. وقد ردّ شاريت على بن غوريون بالقول: «لا أستبعد تحقيق هذا الهدف في أعقاب موجة من الهزّات التي تجتاح الشرق الأوسط وتدمّر عناصر التركيبة الحاليّة». إلاّ أنّ شاريت كان يعترض على بن غوريون في تسرّعه لعدّة أسباب أهمّها في رأيه ما يلي:

أ- إنّ المسيحيّين لا يشكّلون الأكثريّة في لبنان.

ب- إنّ الحرب الدمويّة والفوضى التي ستولّدها ربّما لن تقتصر على لبنان وحده.

ج- إنّ جبل لبنان لم يكن مكتفياً بذاته، ولا يمكن فصله عن سائر مناطق لبنان الكبير، وقد يؤدّي المشروع إلى انتحار لبنان اقتصادياً.

وأثناء اجتماع مشترك لكبار مسؤولي وزارتيّ الخارجية والدّفاع في 16 أيّار 1954 عاد بن غوريون، بعد أن أصبح وزيراً للدّفاع، إلى ما يسمّيه شاريت «حلمه القديم» في التدخّل في لبنان، وأثار مجدّداً مطالبته بأنّ تسارع إسرائيل إلى فعل شيء بالنّسبة للبنان. وقد عبّر الجنرال موشيه ديان، الذي أصبح في ما بعد رئيساً للأركان ووزيراً للدّفاع، عن دعمه المتحمّس لرئيسه بالقول: «إنّ الشيء الوحيد الضروريّ هو العثور على ضابط لبنانيّ، ويمكن أن يكون حتّى برتبة رائد، لكي يؤدّي المهمّة. وعلينا أن نستميله أو نشتريه بالمال كي يوافق على إعلان نفسه منقذاً للسكّان الموارنة، وبعد ذلك يدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان ويحتلّ الأراضي اللاّزمة ويقيم نظام حكم مسيحي متحالف مع إسرائيل. وسيتمّ ضمّ الأراضي الواقعة جنوبيّ الليّطاني بشكل نهائي إلى إسرائيل»[3].

بطبيعة الحال لم يتمكّن بن غوريون من تحقيق أهدافه الآنفة الذّكر، لأسباب داخليّة، وأخرى تتعلّق بتنامي تيّار القوميّة العربيّة الّذي قاده الرئيس جمال عبد النّاصر في مصر، وبسبب صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية للجيش المصري، ممّا صرف الأنظار الصهيونيّة مؤقّتاً عن لبنان. إلاّ أنّه مع بداية الثّمانينات وخصّوصاً في أعقاب توقيع مصر اتفاقيّة الصّلح المنفرد مع إسرائيل عام 1979، عادت أفكار إحداث الفوضى

والاصطياد في الماء العكر تراود فكر القياديّين الصّهاينة. فقد كتب عوديد ينون، الصّحافي والموظّف في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، في شهر شباط 1982 مقالاً بالغ الأهميّة في مجلّة «كيفّونيم» المتخصّصة في الشؤون العسكرية والاستراتيجية، يشرح فيه الرّؤية الصهيونيّة بخصوص إحداث الفوضى الخلاّقة في المنطقة، وما يمكن لإسرائيل أن تجنيه من خلالها. وممّا جاء في ذلك المقال: «إنّ حرب الموارد في العالم - وليس احتكار العرب للنّفط فحسب، بل أيضاً حاجة الغرب كلّه إلى استيراد معظم مواده الخام من دول العالم الثّالث- تجعل عالمنا يتمايز عن العالم الذي ألّفناه. وعندما يتّضح لنا أنّ من بين الأهداف السياسيّة للإتحاد السوفياتي إخضاع الغرب بواسطة السيطرة على الموارد الهائلة للخليج الفارسي ولجنوب القارّة الأفريقيّة، حيث تتوافر معظم المعادن في العالم اليوم، فإنّنا نستطيع أن نتصوّر أبعاد المواجهة العالميّة التي تقف على عتبتنا في المستقبل»[4].

ويضيف ينون : «إنّ العالم العربي الإسلاميّ ليس هو المشكلة الإستراتيجيّة الأساسيّة التي ستواجهنا خلال الثمانينات، وذلك على الرّغم من أنّ له التّصيب الأوفر في تهديد إسرائيل بسبب قوّته العسكريّة الآخذة في الازدياد. وهذا العالم، بطوائفه وأقليّاته وأجنحته ونزاعاته الداخليّة التي تؤول إلى دمار داخلي مذهل، كما نشهد اليوم في لبنان وإيران غير العربيّة ومن ثمّ في سوريا أيضاً، غير قادر على التصدّي لمشكلاته الأساسيّة الشاملة، وبالتالي فإنّه لا يشكّل تهديداً فعليّاً لدولة إسرائيل في المدى البعيد، وإنّما في المدى القصير، إذ هناك أهميّة كبرى لقوّته العسكريّة الآنيّة. أمّا على المدى البعيد، فهذا العالم لا يستطيع البقاء ببنيته الحاليّة في المناطق المحيطة بنا، من دون تقلّبات فعليّة. إنّ العالم العربي الإسلامي مبنيّ مثل برج ورقيّ مؤقّت شيّده أجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينات)، من دون اعتبار لإرادة السكّان وتطلّعاتهم. فقد تمّ تقسيمه إلى 19 دولة، كلّها مكوّنة من تجمّعات من الأقلّيّات والطوائف المختلفة، تناصب بعضها بعضاً العداء. هكذا فكلّ دولة عربيّة إسلاميّة، تتعرّض اليوم لخطر التفتّت الأمني

-الاجتماعي في الدّاخل، لدرجة أنّ في بعضها الآن تدور حروب أهليّة».

ضمن رؤية بينون هذه يكمن لبّ الاستراتيجيّة السياسيّة الصهيونيّة، التي هي إمتداد كما ذكرنا لرؤية بن غوريون. وهذه الرؤية مستمرّة حتى يومنا هذا وقد تمكّن القادة الإسرائيليّون من تجييرها إلى صلب الاستراتيجيّة السياسيّة الأميركيّة في المنطقة، خصوصاً في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 التي أدّت إلى التبنّي الأميركي المكشوف والمهووس لها، كسياسة رسميّة متّبعة في أبعادها التعسّفيّة والإنتقاميّة على امتداد منطقة الشرق الأوسط الكبير برمّتها.

ولمزيد من التوغّل في مشهد الفوضى الذي تتمنّاه وتعمل له السياسة الإسرائيليّة بجميع أطيافها الحزبيّة، نعود إلى ما قاله بينون في مقاله من حيث أنّ العرب يعيشون بأكثريّتهم في أفريقيا وخصوصاً في مصر التي، باستثنائها، فإنّ جميع دول المغرب مؤلّفة من مزيج من العرب والبربر. كما وإنّ الجزائر تشهد حروباً أهليّة متواصلة وقاتلة، والمغرب والجزائر يتصارعان على الصحراء الغربيّة، والإسلام الأصولي يهدّد سلامتهما بالإضافة إلى سلامة تونس، والرّئيس معمّر القذّافي حسب رأي بينون يخوض انطلاقاً من ليبيا حروباً مدمّرة للعرب أنفسهم، والسودان متفسّخ...

أمّا في المشرق العربي، فالدول العربيّة الواقعة شرقيّ إسرائيل «مجزّأة وممزّقة ومفكّكة داخليّاً أكثر ممّا هي عليه الحال في دول المغرب. فسوريا لا تختلف من حيث الجوهر عن لبنان الطائفي، إلاّ بنظام الحكم العسكري القويّ... والعراق لا يختلف جوهريّاً عن جارته... وكذلك إمارات الخليج والسعوديّة والبحرين وعمان واليمن والأردن وإيران وتركيا وأفغانستان».

وينتهي بينون إلى تلخيص مشهد الفوضى هذا بقوله: «إنّ صورة الوضع القوميّة- الإثنيّة- الطائفيّة هذه، من المغرب حتّى الهند، ومن الصومال حتّى تركيا، تشهد على انعدام الإستقرار وعلى التفتّت السريع في جميع أنحاء المنطقة المحيطة بنا. وعندما نضيف إلى ما تقدّم الصورة

الإقتصاديّة، ندرك إلى أيّ حدّ تقوم المنطقة بأسرها فعلاً على برج من ورق، من دون أيّة فرص للتصدّي لمشكلاتها الخطرة». وينتقد بينون سياسة السلام المتبّعة في المنطقة ويقول: «إنّ سياسة السلام وإعادة مناطق (إلى العرب) عن طريق الإعتماد على الولايات المتّحدة، تحول دون تحقيق الخيارات الجديدة التي تنشأ أمامنا. فمنذ عام 1997، أخضعت جميع الحكومات الإسرائيليّة أهدافنا القوميّة لأغراض ضيّقة تتعلّق بتولّي السّلطة من ناحية والإتّجاهات الهدّامة في الدّاخل من ناحية أخرى، وكبّلت أيدينا إزاء الخارج والدّاخل. إنّ عدم إتّخاذ خطوات إزاء السكّان العرب في المناطق الجديدة عبر الحرب التي فرضت علينا، هو الخطأ الإستراتيجي الأساسي الذي ارتكبته إسرائيل غداة حرب الأيّام الستة (1967). وفي مقابل هذه السياسة التي كانت ستوفّر علينا كلّ هذا النّزاع الشديد والخطر، كان في إمكاننا أن ننهيه بواسطة إعطاء الأردن للفلسطينيّين الذين كانوا يقطنون غربيّ نهر الأردن. وبذلك كنّا سنحيّد المشكلة الفلسطينيّة التي نواجهها اليوم، والتي وجدنا لها حلولاً ليست بحلول، مثل الحلّ الإقليمي الوسط، أو الإدارة الذاتيّة التي هي في الواقع الشيء نفسه. واليوم تتاح أمامنا إمكانات هائلة لتغيير هذه الأوضاع من جذورها، وعلينا أن ننجز هذا عمليّاً خلال العقد القادم. ومن دون ذلك فلن نتمكّن من البقاء كدولة...

إنّ أسطورة مصر القويّة والرائدة بين الدول العربيّة، قد تحطّمت منذ عام 1956، وطبعاً في عام 1967، لكنّ سياستنا، مثل إعادة سيناء، جعلت هذه الأسطورة اليوم حقيقة؛ ومن النّاحية الواقعيّة، فإنّ قوّة مصر بالنّسبة لإسرائيل وحدها، أو بالنّسبة إلى العالم العربي بأسره، قد انخفضت منذ عام 1967 بنسبة 50 % تقريباً. ولم تعد مصر القوّة القائدة سياسيّاً في العالم العربي. وقوّتها الاقتصاديّة أصبحت في مهبّ الرّيح، وستنهار غداً من دون المساعدات الخارجيّة... إنّ مصر بطابعها وصورتها السياسيّة الداخليّة القائمة، تعتبر منذ اليوم جثّة هامدة حقّاً في أعقاب انهيارها، وفي أعقاب الإنقسام الإسلامي- المسيحي الذي سيزداد شدّة وتأزّماً في المستقبل. إنّ

تجزئة مصر، إقليمياً، إلى وحدات فرعيّة جغرافيّة منفصلة هي هدف إسرائيل السياسي في الثمانينات في جبهتها الغربيّة».

يتابع بينون شرح نظرية الفوضى الخاصة به فيقول: «إنّ مصر مفكّكة ومنقسمة إلى عناصر سلطويّة كثيرة وهي اليوم لا تشكّل أيّ تهديد لإسرائيل وإنّما ضمانة للأمن والسلام لوقت طويل... ومتى تفتّتت مصر تفتّت الباقون... ذلك أنّ تفتّت لبنان بصورة مطلقة إلى خمس مقاطعات إقليميّة هو سابقة للعالم العربي بأسره، بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربيّة... إنّ تفتيت سوريا والعراق لاحقاً إلى مناطق ذات خصوصيّة إثنيّة ودينيّة واردة على غرار لبنان، وهو هدف من الدرجة الأولى بالنّسبة لإسرائيل في الجبهة الشرقيّة في المدى البعيد. غير أنّ تشتيت القوّة العسكريّة لهذه الدول هو اليوم الهدف المرسوم في المدى القصير، وسوف تتفتّت سوريا وفق التركيب الإثنيّ والطائفيّ إلى عدّة دول مثل لبنان حالياً، بحيث تقوم على ساحلها دولة علويّة- شيعيّة، وفي منطقة حلب دولة سنّيّة، وفي منطقة دمشق دولة سنّيّة أخرى معادية للدولة الشماليّة، والدروز سيشكّلون دولة، ربّما أيضاً في الجولان، وطبعاً في حوران وشماليّ الأردن، وستكون هذه ضمانة الأمن والسلام في المنطقة بأسرها على المدى الطويل، وهذا الأمر في متناول يدنا منذ اليوم».

ثمّ يتناول بينون المشكلة الديموغرافيّة الإستيطانية فيقول: «إنّ توزيع السكّان هو، إذاً، هدف استراتيجي داخلي أساسي، وإلاّ فلن تقوم لنا قائمة في المستقبل ضمن أيّ حدود كانت. إنّ السّامرة ويهودا (الضفّة الغربيّة) والجليل، هي الضمانة الوحيدة لوجود الدولة، وإذا لم نصبح أكثريّة في المناطق الجبليّة، فلن نسيطر على البلد، وسوف نصبح مثل الصليبيّين الذين فقدوا هذا البلد الذي لم يكن لهم بطبيعة الحال وكانوا فيه أغراباً منذ البداية، إنّ إعادة التوازن الديموغرافي في الإستراتيجي والإقتصادي المعيشي إلى سكّان البلد تشكّل الهدف الرّئيس والأساس اليوم... ومن النّاحية العسكريّة- الإستراتيجيّة، فإنّ الغرب عامّةً والولايات المتّحدة على

رأسه، غير قادر على مواجهة ضغط الإتّحاد السوافياتي في جميع أنحاء العالم. وعلى إسرائيل أن تقف وحدها خلال الثمانينات بلا مساعدة خارجيّة، لا عسكريّة ولا اقتصاديّة. وهذا ما نحن قادرون عليه من دون أيّ تباطؤ. فهناك تغييرات سريعة في العالم سوف تؤدّي إلى تغيير وضع يهود الشتات، إذ لن تكون إسرائيل ملاذاً أخيراً بالنسبة إليهم فحسب وإنّما أيضاً الخيار المعيشيّ الوحيد».

هذه هي باختصار أهمّ خطوط واقع حال «الفوضى البنّاءة» في حيثيّات الأماني والأحلام والمخططات الإسرائيليّة تجاه ما يسمّى حاليّاً منطقة الشرق الأوسط الكبير. وهي خطوط عبّر عنها رئيس الحكومة الإسرائيليّة الحالي الجنرال آرييل شارون منذ ما قبل اجتياح لبنان عام 1982 ضمن مقال نشرته صحيفة معاريف في 1981/12/18 تحت عنوان «الخطاب الذي لم يُلق» حيث تحدّث عن مستلزمات ومتطلّبات سياسة إسرائيل الدّفاعيّة التي تشمل ثلاث دوائر: الأولى وتطال دول المواجهة العربيّة المحيطة بإسرائيل مباشرةً، والثانية تطال الدول العربيّة الخارجيّة، أي ما وراء خطوط المواجهة، والثالثة، وتشمل الدول التي قد تؤثّر مكانتها وتوجّهاتها السياسيّة الإستراتيجيّة بمقدار خطر على أمن إسرائيل القومي «أيّ ما وراء الدول العربيّة في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسّط، مثل تركيا وإيران وباكستان، ومناطق مثل الخليج الفارسي وأفريقيا وبصورة خاصّة دول أفريقيا الشماليّة والوسطى».[5]

ثانياً: الفوضى البنّاءة في تطوّرات العالم العربي

إنّ استراتيجيّة الفوضى البنّاءة التي تبنّتها السياسة الأميركيّة الحاليّة في ظلّ ولاية المحافظين الجدد من خلال الإستراتيجيّات الإسرائيليّة التاريخية المتعاقبة منذ الخمسينات وحتّى اليوم، تتناول أوضاع المنطقة العربيّة بنوع خاصّ في جميع مقدّماتها وهيكليّاتها، أنظمةً ودولاً وطبقات اجتماعيّة، وفي مجالات الاقتصاد والثّقافة والأمن وسواها. وهذه

الإستراتيجيّة حلّت محلّ الشعار الأميركي الذي سبق أحداث الحادي عشر من أيلول، والذي كان ينادي بثبات الأنظمة السياسيّة العربيّة واستقرارها، والذي كان من نتائجه تفشّي ظواهر الإستبداد السياسي والرّضوخ للإملاءات الخارجيّة وتجذّر البيروقراطيّة والفساد الإداري والمالي والسياسي واعتماد قوانين الطوارئ داخليّاً مقابل تبنّي سياسة السلام الضعيف كخيار استراتيجي مع العدوّ الإسرائيلي بحيث تمّ تشويه أو تسخير المسألتين الوطنيّة والقوميّة لصالح سياسة الإلحاق من قبل الدول العربيّة الكبرى للدول العربيّة الصغرى، فتحوّلت الأحزاب والقيادات السياسيّة إلى مجرّد هوامش ملحقة تصلح لجميع المراحل والحالات، في خدمة أنظمة استهلكت في أغلبيّتها الساحقة رأس مالها الماديّ والمعنويّ وفقدت مبرّر شرعيّتها الذي قام في الأساس على تحقيق الإستقلال والحفاظ عليه، بل وأنّها بفضل فقدانها صدقيّتها ودورها ووزنها السياسي، فقدت حتّى القدرة على مواجهة أوضاع عالميّة متسارعة تغيّرت فيها موازين القوى ونوعيّة العلاقات والمقاييس والقيم، ولم يعد لها القدرة حتّى على لعب ورقة الإنحياز أو عدمه أو الرفض أو الإعتدال في اللّعبة الدوليّة، في انتظار استشراء وتفشّي الفوضى الكارثيّة وكوابيس المستقبل فيها. تشهد على ذلك تقارير التنمية السلبيّة الصّادرة عن أعلى المراجع في الأمم المتّحدة بشأنها، بالإضافة إلى ما ورد من أبحاث ودراسات صادرة عن مؤتمرات هرتسيليا المتتابعة، وهي مؤتمرات للأبحاث الإستراتيجيّة الإسرائيليّة تناولت مجموعة من النّقاط والقضايا الحسّاسة في العالم العربي المتعلّقة بأجواء الفوضى المدمّرة التي تستفيد منها إسرائيل والسياسة الأميركيّة معاً ومن أبرزها:

أ- الفساد المالي وغير المالي في الدول العربيّة إبتداءً من الدول الأربع الكبرى وهي مصر وسوريا والسعوديّة والأردن، ومعها إيران.

ب - سوء وضع الحرّيّات المدنيّة وحقوق الإنسان في العالمين العربي والإسلامي وما يمكن أن تفرضه واشنطن على دول هذين العالمين من

متغيّرات تصبّ في النهاية في صالح الأمن الإسرائيلي والسمعة الإسرائيلية.

ج - عدم الإستقرار السياسي المطلوب وانعدام توفّر أسسه وتوابعه ومتطلّباته مع الأخذ بعين الإعتبار سنوح فرصة الإستفادة من المطالبة بحقوق الأقليّات ومشاريع وخطط تقسيم وإعادة تركيب العديد من الأنظمة العربيّة على أساس الفدراليّات والكونفدراليّات والكيانات المنفصلة.

وفي ظلّ هذه النقاط تسعى السياسة الأميركيّة الإسرائيليّة المشتركة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- مكافحة «الإرهاب»، ليس فقط بالآلة العسكريّة، وإنّما أيضاً بالسياسات الإقتصاديّة والديبلوماسيّة والثقافيّة.

2- إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتدّة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج.

3- إعادة تشكيل التوازنات الإقليميّة لما يمهّد لفرض الهيمنة الأميركيّة على العالم بأسره.

4- منع ظهور القوى الكبرى المنافسة (الصين، روسيا، الإتحاد الأوروبي) وتعطيل منافستها للولايات المتّحدة الأميركيّة.

5- إعادة تشكيل العالمين العربي والإسلامي وإلحاقهما بما يتناسب مع مصالح التّحالف الاستراتيجي الوثيق الأميركي الصهيوني.

6- ضرب وتعطيل مختلف مراكز المقاومة المتبقّية في المنطقة من خلال التطبيع الأمني والمالي والسياسي واستغلال ورقة الأقليّات الطائفيّة والإثنيّة.

من هنا يتبيّن أنّ باطن الأمور ما وراء شعارات مثل «الفوضى البنّاءة» أو «الغموض البنّاء» إنّما هو القضاء على أيّ شكل من أشكال المخاطر أو الإزعاج ضد المصالح الأميركيّة الإسرائيليّة المشتركة تحت ذريعة نشر الديمقراطيّة ومكافحة «الإرهاب»، في حين أنّ الأهداف الحقيقيّة هي إسقاط بعض الأنظمة المستعصية ونزع أسلحة المقاومة وتفكيك بناها التحتيّة في كلّ من لبنان وفلسطين بنوع خاص[6]. وقد قال ناحوم تشومسكي

في هذا الصدد إنّ كلّ شعارات النّظام العالمي الجديد هي مجرّد إدّعاءات أخلاقيّة فارغة تستخدم للتمويه على النوايا والأهداف الحقيقيّة. وأضاف: «إنّ الدول العظمى لا تتصرّف بناءً على التزامات أخلاقيّة، وهي كثيراً ما تخفي سياساتها خلف قناع من البلاغة اللّفظيّة النبيلة المقاصد[7]. ومن الشواهد الموضوعيّة على حقيقة أهداف هذا المسار من الفوضى، سلسلة المواقف الإعتباطية التي تبنّتها الولايات المتحدة في أعقاب انهيار الإتّحاد السوفياتي وحصول أحداث الحادي عشر من أيلول وكلّها تصبّ في ما يمثّله تيّار المحافظين الجدد من مفاهيم الهيمنة ومواقف التفرّد إزاء العالم عموماً والشرق الأوسط خصوصاً وأهمّها:[8]

-إنسحاب الولايات المتحدة من طرف واحد من اتفاقيّة الصواريخ المضادّة (A. B. M- anti balistic missiles) الذي أثار مخاوف حلفاء أميركا، فهذه الإتفاقيّة كانت تعتبر أساس التوازن الإستراتيجي في العالم.

- مقاطعة مؤتمر التصديق على معاهدة حظر التجارب النوويّة، ومؤتمر المراجعة الذي عقد حول الأسلحة البيولوجيّة.

- رفضها التصديق في الكونغرس على معاهدة روما الخاصّة بالمحكمة الجنائيّة الدّولية، وقد برّرت خشيتها على هذا الصعيد من احتمال أن تتحوّل المحكمة إلى «أداة سياسية» ضدّ تصرّفات جنودها المنتشرين في مناطق كثيرة من العالم. وكذلك رفضت إسرائيل التصديق على إنشاء هذه المحكمة تضامناً مع الأميركيّين أوّلاً وثانياً لأنّها لا تقبل بأن ينظر إلى إستيطانها في المناطق الفلسطينية المحتلّة على أنّه من كبريات الجرائم الدوليّة التي يقع اختصاصها ضمن اختصاصات المحكمة، الأمر الذي يضعها خارج نطاق الشرعيّة الدوليّة ويفضح سياساتها العنصريّة والإستعمارية والإجلائيّة ممّا يشكل جريمة ضد الإنسانيّة.

- تبنّي سياسة انحياز كامل وبعيد المدى في سياستها الشرق أوسطيّة لصالح إسرائيل ممّا أدّى إلى إحراج حتّى حلفائها العرب. ومن معالم هذه السياسة التحلّل من التزامات إدارة الرّئيس كلينتون ورفض وزير الخارجيّة

كولن باول مناقشة موضوع الإنتفاضة، قبل الإنتهاء من حسم المسألة العراقيّة.

- رفض توقيع اتفاقيّات كيوتو الخاصّة بحماية البيئة، الأمر الذي ردّت عليه الدول المؤثّرة في العالم بعدم انتخاب الولايات المتّحدة مجدّداً في اللّجنة العالميّة لحقوق الإنسان.

ثالثاً: الإستفادة الإسرائيليّة من الهجوم على العراق

لعل من أبرز مؤشّرات تطبيق نظام «الفوضى البنّاءة» تجاه العالم العربي ما قامت به إدارة الرّئيس جورج بوش الإبن من انقلاب على مبدأ الإحتواء واستبداله بمبدأ استخدام القوّة العسكريّة بالصورة المباشرة، وهو ما بيّنته الحرب ضدّ العراق التي تتناقض مع السلوك الإستراتيجي العسكري لجميع الإدارات السابقة. فقد عنت هذه الحرب التخلّي عن معظم الثوابت الإستراتيجيّة الأميركيّة في الحروب، والإنطلاق نحو نظام جديد من الفوضى الإجرائية تتمثّل في مجموعة من الخطوات الفريدة من نوعها ومن أبرزها:[9]

-إعلان الحرب من دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي.
- إعلان الحرب بالرّغم من معارضة حلف شمالي الأطلسي.
- التخلّي عن مبدأ إشراك الأصدقاء وتوريطهم في الحرب.
- عدم خوض حربين متزامنتين (الحرب غير المنتهية في أفغانستان إضافةً إلى الأزمة الكوريّة الحسّاسة والحرجة).
-اغتصاب موافقة الكونغرس بصورة مساومة على الأمن القومي.
- إستخدام أسلحة محرّمة دوليّاً وأخرى جديدة تستخدم لأوّل مرّة.
- إحراج أصدقاء أميركا التقليديّين وتهديدهم (السعوديّة وتركيا وفرنسا وألمانيا...)
- قبول أصدقاء جدد من (الدول المارقة) السابقة مثل باكستان.
- الدّخول في حرب مفتوحة وغير محدودة زمنيّاً (تبدو قابلة للتحوّل إلى

حرب عصابات جديدة لا تنتهي تذكّر الأميركيّين بكوابيس فيتنام).

-الإضطرار لتقديم ضحايا بشريّة أميركيّة (خصوصاً إثر احتلال العراق).

-الدخول في تحدّي صدام الحضارات الذي طالما تجتنبته الإدارات السابقة.

على خلفيّة هذه النقاط نجد أنّ الإستنتاجات التي شاعت حول أهداف الحرب الأميركيّة ضدّ العراق قد تمحورت حول ثلاثة تقديرات أساسيّة هي:

1- الاعتقاد بأنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة قد شنّت تلك الحرب سعياً وراء تحقيق مشروع إستراتيجي في الشرق الأوسط وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف إحداث تغيير جيوبوليتيكي في المنطقة، عبر تغيير بعض الأنظمة السياسيّة العربيّة ونشر «الديمقراطيّة» الإستنسابية في المجتمعات العربيّة.

2- إعتبار السيطرة الأميركيّة على نفط العراق الدافع الرّئيس للحرب، وأنّ المزاعم الأميركيّة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل كان دورها الأساسي التمويه على الأهداف «الحقيقيّة» للحرب ضد العراق.

3- الإعتقاد بأنّ الحرب الأميركيّة ضدّ العراق جاءت كحرب بالوكالة لخدمة المصالح الحيويّة الإسرائيليّة، وأنّ التحريض الإسرائيلي ضدّ العراق قد أدّى دوراً كبيراً في إقناع إدارة الرّئيس بوش الإبن بضرورة شنّ هذه الحرب الأمر الذي تجلّى في العديد من الشهادات الرسميّة والصحفيّة الأميركيّة والبريطانيّة بنوع خاص.

وبطبيعة الحال نجد أنّ هذه التقديرات الثلاثة تتقاطع بصورة وثيقة في أهمّيتها وموضوعيّتها، ولكن ما من شكّ في أنّ العامل الإسرائيلي يبقى هو العامل الأشدّ وضوحاً وإلحاحاً في التحريض والتنفيذ.

لقد ادّعت إسرائيل، من الناحية الظّاهريّة الشّكليّة، أنّ الحرب الأميركيّة على العراق هي حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، وأن لا دور لها فيها. بل وأصدرت وزارة الدّفاع الإسرائيليّة، بتاريخ 2003/3/19 بياناً بهذا الشأن

وردت فيه النّقاط التالية[10]:

- إنّ إسرائيل ليست جزءاً من الصراع بين العراق والولايات المتّحدة.
- إنّ إسرائيل تؤيّد كلّيّاً قرارات الأمم المتّحدة الخاصّة بالعراق وسياسة الولايات المتّحدة بقيادة الرّئيس بوش بهدف تجريد العراق من أسلحته غير التقليديّة.
- إنّ النظام العراقيّ يشكّل خطراً، ليس فقط على إسرائيل، ولكن أيضاً على الإستقرار الإقليمي.
- إنّ إسرائيل لن تشارك في العمل العسكريّ ضدّ العراق وإنّ مصالح الولايات المتّحدة هي التي تحكم تصرّفها ضدّ العراق.
- إنّ إسرائيل كجزء من العالم الحرّ والديمقراطي تحت قيادة الولايات المتّحدة تكافح ضدّ الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة غير التقليديّة.
- إنّ امتلاك ديكتاتور العراق للأسلحة غير التقليديّة والتي استخدمها ضدّ شعبه يشكّل خطراً على المنطقة بأكملها.
- إنّ دعم صدّام حسين للإرهاب وروابطه مع تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابيّة، فضلاً عن امتلاكه للسلاح غير التقليدي يشكّل خطراً استراتيجيّاً على العالم الحرّ بأسره.

إلاّ أنّ مجمل هذه الإدّعاءات ليست سوى كذب صريح لأنّه، حتّى وسائل الإعلام الإسرائيليّة الخاضعة للرقابة العسكريّة المشدّدة، كانت تشير بين الحين والآخر إلى مشاركات إسرائيليّة ونصائح وتقارير تقدّمها إلى «قوّات التحالف»، وذلك حتّى قبل بدء العمليّات العسكريّة، من أجل توفير صورة عن طبيعة المعارك المحتملة التي قد تواجهها هذه القوّات في العراق، لاسيّما في حرب المدن. ولم يكن مستغرباً أن يظهر الفارق الكبير ما بين ادّعاءات الساسة الإسرائيليّين بأنّ العدوانيّة العراقيّة تدفعهم لاتّخاذ إجراءات احتياطيّة، وبين أنّهم كانوا يتحدّثون بصلافة بشأن حجم المعلومات والمزاعم التي وفّروها للأميركيّين بخصوص علاقة العراق المزعومة بتنظيم القاعدة والمقاومين الفلسطينيّين وأسلحة الدّمار الشامل.

وفي سياق إعداد المجتمع الإسرائيلي لحالة خوف مصطنعة، لتبرير الحصول على مساعدات عسكريّة وماليّة أميركيّة، وإيجاد قاعدة تأييد داخليّة لضرب العراق، تركّز الحديث الإسرائيلي على احتمال مواجهة ثلاث جبهات في وقت واحد، الأولى احتمال التعرّض لقصف عراقي، والثانية تصاعد الإنتفاضة في فلسطين، والثالثة احتمال حصول مواجهة مع المقاومة الإسلاميّة اللبنانيّة في جنوب لبنان. ومن الناحية العمليّة وفّرت هذه الحالة الهستيريّة غطاءً سياسيّاً ومعنويّاً للقيام بمزيد من إجراءات العقاب الجماعي الوحشيّة ضدّ الفلسطينيّين وفي جميع أنحاء الأراضي المحتلّة من دون استثناء.

وفي جانب آخر فإنّ تضخيم الخطر العراقي من قبل الدوائر الاسرائيلية، قد استهدف التأثير على الخطط العسكريّة الأميركيّة، من زاوية دفعها لتحييد ما أسمته جبهة غرب العراق التي يمكن أن تشكّل تهديداً لإسرائيل بحسب زعمها، الأمر الذي أثمر عمليّاً تشكيل القيادة المشتركة الأميركيّة الإسرائيليّة، وإرسال أحد أهمّ رؤساء غرف العمليّات الجوّية وهو الجنرال سمبسون لأداء دور المنسّق الدائم مع الجيش الإسرائيلي. وفي السياق ذاته حصلت إسرائيل على عدّة بطاريّات صواريخ باتريوت مع طواقمها تحت زعم حماية إسرائيل. كما قدّمت واشنطن مساعدات ماليّة وفنّية سخيّة لتطوير صواريخ «حيتس» -السهم- الإسرائيليّة المضادّة للصواريخ، ومنحت إسرائيل أيضاً مزيّة تلقّي المعلومات والصور مباشرة من الأقمار الاصطناعيّة الأميركيّة، وأيّة إنذارات حول إطلاق صواريخ من داخل العراق أو حتّى حول أيّ تحرّك جوّي هناك.

لقد كان لإسرائيل دور المحرّض الأساسي لشنّ الحرب أيّاً تكن العقبات القانونيّة أو السياسيّة التي تواجهها في الأمم المتّحدة أو من قبل الرأي العام العالمي. وساعدها على ذلك وجود ممثّلي اليمين المتطرّف من المحافظين الجدد في قمّة الإدارة الأميركيّة، وهم يحملون التوجّهات الإسرائيليّة العدائيّة ذاتها تجاه «المنطقة العربيّة». وقد ساهم الإعلام الإسرائيلي

بالتنسيق مع مؤسّسات إعلاميّة أميركيّة كبرى في نشر الإشاعات والمزاعم حول علاقة العراق بتنظيم القاعدة وبن لادن وحول إعادة سعي العراق لإنتاج أسلحة الدّمار الشامل إثر خروج أعضاء لجنة التفتيش الدّولي «أونسكوم» في شهر كانون الأول 1998 من دون نتيجة. وفي التّوازي مع ذلك تم تشكيل لجنة للتنسيق السياسي ضمّت من الجانب الأميركي مستشارة الأمن القومي في حينه كوندوليزا رايس وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأميركي، ومن الجانب الإسرائيلي دوف فايسغلاس مدير مكتب شارون وبعض كبار موظّفي وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة.

إزاء هذا التنسيق الوطيد وصف «بيوكانان»، الكاتب والمعلّق السياسي والتلفزيونيّ الأميركي الشهير والمرشّح الجمهوريّ السابق للرّئاسة، الحرب الأميركيّة على العراق بأنّها «حرب من أجل إسرائيل». وممّا قاله أيضاً: «إنّ الكونغرس» الأميركي يعدّ أرضاً محتلّة من قبل دولة أجنبيّة هي إسرائيل».[11]

وأوضح بيوكانان أنّه منذ مطلع التسعينات وعلى إثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي سعى المحافظون الجدّد من ذوي الرّوابط الوثيقة باللّوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إلى وضع وتنفيذ خطّة من أجل القيام بحملة صليبيّة جديدة لإعطاء معنى لحياتهم، وقد وجدوا ضالّتهم أخيراً في أحداث الحادي عشر من أيلول ليمسكوا بهذا الحدث المروّع من أجل توجيه غضب الأميركيّين المتخمين بكلّ أصناف القوّة والعنجهيّة والتكبّر لتدمير أعدائهم، أعداء إسرائيل، من الدول والقوى العربيّة الإسلاميّة التي تمانع السيطرة الكلّية الأميركيّة وتقاوم الأطماع والإحتلالات الإسرائيليّة. وقد رأى المحافظون الجدد الموالون قلباً وقالباً لإسرائيل، أنّ تدمير العراق سوف يزيل عن كاهل إسرائيل تهديداً إقليميّاً جدّياً لأمنها وينهي ما يسمّى عسكريّاً بالجبهة الشرقيّة. ويكشف بيوكانان أنّ نخبة صقور الحرب من المحافظين الجدد عملت على تحريض الرّئيس بوش لتبنّي فكرة صراع الحضارات، ودعوه في اليوم التّالي للكارثة إلى مطالبة الكونغرس بتبنّي إعلان الحرب على الإسلام، ثمّ طالبوه بألاّ

تقتصر قائمة الأعداء على ما يسمّى «محور الشّر» الثّلاثي الذي يضمّ كلاّ من العراق وإيران وكوريا الشماليّة، بل يتعيّن توسيع دائرة الدول المستهدفة بالتأديب لتضم دولاً أخرى مثل سوريا و لبنان وليبيا وحتى دولاً صديقة لأميركا مثل السعوديّة ومصر وأيضاً السلطة الفلسطينيّة. وقد هاجم بيوكانان هذه التوجّهات «الفوضويّة» بقوله: «إنّ هؤلاء المحافظين الجدد يسعون إلى تجنيد الدّم الأميركي لكي يصبح العالم آمناً لإسرائيل. يريدون لها السلام بالسيف المسلّط على الإسلام، وأن يموت الجنود الأميركيون إذا اقتضى الأمر من أجل ذلك السلام» [12].ويشير إلى أفكار المحافظين الجدد الرامية إلى تدمير عمليّة السلام بين العرب وإسرائيل فيقول: «إنّهم دعوا بوش إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو وأيّدوا سعي شارون لإعادة احتلال الضفّة الغربيّة». وفي ما يتعلّق بسوريا - التي يعدّونها الهدف التالي بعد العراق - فقد وضع ريتشارد بيرل عام 2001 تقريراً عنوانه «إحتواء سوريا» ملخّصه أنّه لا بدّ من تغيير شامل في العالم العربي برعاية أميركية - صهيونية، وبالنّسبة لسوريا ولبنان والفلسطينيّين فالتغيير يجب أن يحصل بمساعدة إسرائيل. ويخلص بيوكانان إلى نقد هذه التّوجهات التي تلحق الضرر بالمصالح الأميركيّة الذاتيّة، ويؤكّد على عدم وجود تطابق حتمي ومستمرّ بين المصالح الأميركيّة والإسرائيليّة.

وكتب السيناتور الديمقراطي آرنست هولينغز من ولاية كارولينا الجنوبية يقول: إن غزو العراق حصل من أجل ضمان أمن إسرائيل، الأمر الذي جعل منظمات يهودية أميركية تشنّ حملة شعواء ضدّه وتتهمه باللاسامية، فردّ منتقداً اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك» قائلاً: «إنّ صانعي التشريع في الولايات المتحدة اتبعوا لسنوات طويلة سياسات وضعتها «إيباك» وأنا لا أعتذر عمّا كتبته في مقال رأي، وأطالب بأن يقدّموا هم الإعتذار إليّ بسبب إشارتهم إلى أنني معاد للسامية»[13]. وأضاف يقول بشأن الحرب على العراق: «هذه ليست مؤامرة، هذه سياسة، وكل فرد يعرف هذه الحقيقة، لأننا كنّا نريد أن نحمي صديقتنا إسرائيل»، ورأى أنّ بوش جاء إلى

البيت الأبيض وهمّه الوحيد هو أن يعاد انتخابه.

واتهم أنتوني زيني، الجنرال المتقاعد والرئيس السابق للقيادة المركزية الأميركية، إدارة الرئيس الأميركي بأنّها شنّت حرباً على العراق من أجل مساعدة إسرائيل، وحمّل زيني مسؤولية الفوضى الحاصلة في العراق لكبار المسؤولين المدنيين في البنتاغون وبشكل خاص إلى المسؤولين اليهود في الوزارة، وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز، ومساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية دوغلاس فايث والمحافظون الجدد والذين «خطفوا السياسة الخارجية الأميركية» على حدّ تعبير زيني.

من ناحية أخرى اتّهم المستشار السابق للأمن القومي الأميركي برنت سكوكروفت الرئيس بوش بأنه خاض مبادرة فاشلة في العراق بعد أن سحره رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون. وقال سكوكروفت لصحيفة الفاينانشيل تايمز: «لقد حرّكه شارون بإصبعه الصغير. أعتقد أن الرئيس كان مسحوراً». وحين كانت تقع عملية انتحارية، إعتاد شارون الإتصال ببوش لكي يقول له: أنا في خط مواجهة الإرهاب. وكان بوش يجيبه: «نعم أنت في الجبهة»[14].

ويعتقد الصحافي الأميركي «بيل كيلر» أنّ الفكرة القائلة إنّ الولايات المتّحدة أرسلت ربع مليون جندي لخوض الحرب ضدّ العراق من أجل إسرائيل، ربّما تكون تفسيراً لنظريّة المؤامرة الأوسع انتشاراً في الوقت الراهن. ولكنّ هذه الفكرة ما كانت لتحظى بالاهتمام من قبل السجال الدائر حول غزو العراق لولا وجود ثلاثة اعتبارات:

1- الفكرة القائلة إنّ الحرب هي من أجل إسرائيل، لا تزال ماثلة، ويعتقد بذلك قطاع واسع من النّاس في العالم أكثر مما يتصوّر الأميركيّون.

2- للفكرة أدلّة على صحّتها في السياسات المحلّية الأميركيّة.

3- إنّ إسرائيل ظلّت دائماً جزءاً من القصّة، فلماذا تستثنى هذه المرّة؟.

ولتدعيم هذه الفكرة تجدر الإشارة إلى «كارل روف» المستشار الشخصي والعقل المدبّر للرّئيس بوش، وهو الذي أقنعه بفكرة شنّ الحرب مقابل

ضمان أصوات اليهود في فلوريدا، وعشرات الملايين من «المسيحيين الإنجيليين» الذين يحبّون إسرائيل لأنّها باعتقادهم تجمع اليهود في الأراضي المقدّسة كشرط سابق إلزامي لعودة المسيح الذي سوف يخيّرهم مابين التنصّر أو الفناء.

من ناحية أخرى يقول المحلّل السياسي الإسرائيلي إيتان هابر - مديرمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل إسحق رابين- قبل اندلاع الحرب على العراق بيوم واحد: «إنّ الحرب الأميركيّة المنتظرة على العراق ستكون الحرب السابعة في تاريخ إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 ، ويمكننا استنتاج أنّ الحرب السابعة لإسرائيل ستكون حرباً بلا ضحايا، سيبدأ منها الإنقلاب المأمول في الشرق الأوسط».(15)

أمّا الكاتب البريطاني المتخصّص في شؤون الشرق الأوسط «باتريك سيل» فكتب أنّ الولايات المتّحدة وحليفتها إسرائيل قوّتان ضلّتا الطريق؛ لقد قامت الولايات المتّحدة بغزو العراق مدفوعةً بأفكار اليهود الأميركيّين في الجناح اليميني من إدارة بوش، وأشاروا عليها بأنّ أفضل وسيلة لمكافحة الإرهاب تتمثّل في اصلاح المجتمع العربي والإسلامي وتحويله إلى مجتمع ديمقراطي بالقوّة. لقد كان ذلك تحليلاً خاطئاً، وكان ينبغي على الولايات المتّحدة أن تفهم بأنّ أفضل وسيلة لحماية نفسها من «الإرهاب» تتمثّل في تغيير سياستها في الشرق الأوسط. إسرائيل أيضاً تؤمن بأنّ أيّة مقاومة للإحتلال تدخل في باب «الإرهاب». وينبغي عليها أن تفهم أنّها لن تنعم أبداً بالأمن والسلام ما لم تضع حدّاً لاحتلالها، وما لم تسمح للفلسطينيين بإقامة دولتهم ذات السيادة والاستقلال. إنّ الاحتلال في كلّ من العراق والأراضي الفلسطينيّة آخذ في توليد مزيد من التمرّد. فليعلموا أنّ إنهاء الاحتلال كفيل بنشر السلام، وأنّ المشكلة كامنة في أعماق سيكولوجيا القوة الإمبرياليّة. فالولايات المتّحدة وإسرائيل تتبنّيان تعريف الأمن والاستقرار بلغة الهيمنة والسيطرة. إنّ الولايات المتّحدة مصمّمة على البقاء كأكبر قوّة عسكريّة في العالم، وهي لن تقبل بوجود منافس لها. وإسرائيل مصمّمة على

غرار أميركا على البقاء كأكبر قوّة عسكريّة في الشرق الأوسط، تفوق قوّة جميع الدول العربيّة مجتمعة. ويعني هذا أنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل تريدان الحصول على الأمن المطلق حتّى لو كان ذلك من طريق زرع الفوضى وانعدام الاستقرار في دول المنطقة كافّة. والمشكلة هنا أنّ من غير الممكن بناء نظام مستقرّ عالميّاً وإقليميّاً، على أساس سياسات كهذه، لأنّها سياسات قصيرة الأجل متعامية وضيّقة الأفق، ومن المحتّم أنّها ستؤدّي إلى إثارة الغضب والمقاومة وحتّى الفوضى[16].

وباختصار إنّ ما يجري في المنطقة ليس سوى حرب استعماريّة من الطراز القديم تسعى فيها أميركا الإمبرياليّة إلى هزيمة القوى القوميّة العربيّة والإسلام المناضل من أجل بسط هيمنتها على العالم العربي ولا سيّما على النفط العربي. يضاف إلى ما تقدّم أنّ ما يجري هو أيضاً امتداد للصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فالحرب هي حرب بالوكالة تخوضها أميركا نيابة عن إسرائيل ولحسابها ضدّ جميع شعوب المنطقة في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان وإيران والسعوديّة ودول الخليج. وهكذا يتّضح أنّ خطّة الفوضى الخلاّقة أو خطّة وولفوفيتز التي انطلقت ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001، إنّما تمحورت فكريّاً وجيوستراتيجيّاً حول مركزيّة إسرائيل وحول رؤية المصالح الأميركيّة على أنّها تتطابق تماماً مع مصالح وأمن إسرائيل. وأنّ مصلحة إسرائيل في الحرب والهدف الاستراتيجي منها، هو تدمير العراق في مقوّماته الماديّة والبشريّة وإضعافه واستنزافه بصورة مستمرّة من أجل القضاء على أيّ خطر محتمل في المستقبل يمكن أن يأتي من الشرق. ولقد تمّ تحقيق هذا الهدف من خلال حربي 1991 و2003. فالعراق -النموذج والعبرة- لم يعد له وجود كدولة مركزيّة قويّة وموحّدة، وأفضل ما يؤمل منه في الظروف الفوضويّة الرّاهنة التي يرزح تحتها هو أن يبقى على الخريطة كفيدراليّة شكليّة. وإنّ مصلحة أميركا تتطابق بكافّة المقاييس مع مصلحة إسرائيل، وفي مقدّمتها التخلّص من شخص ونظام صدّام حسين الذي كان ينظر إلى طموحاته الشخصيّة وطيشه السياسي

على أنّه مصدر تهديد للنظام السياسي الذي رتّبته أميركا في الخليج، على الرّغم من الخدمات الهائلة التي قدّمها للمصالح الإسرائيليّة والأميركيّة من خلال حرب الخليج الأولى ضدّ إيران عام 1979، والتي استغرقت ثماني سنوات استنزفت قدراً هائلاً من الإمكانات الماديّة والبشريّة لدى الفريقين اللذين تعتبرهما إسرائيل عدوّان لدودان لها.

لقد أدّت إسرائيل دوراً كبيراً منذ فترة مبكّرة في الإعداد للهجمة الأميركيّة على المنطقة على جميع المستويات السياسيّة والعسكريّة والإعلاميّة، كما مارست دوراً محرّضاً ومحفّزاً لمؤسسات صنع القرار في الولايات المتّحدة لتوريطها في أكثر من حرب ضدّ دول المنطقة، أيّاً تكن العقبات القانونيّة أو السياسيّة التي تواجهها في الأمم المتّحدة أو من قبل الرأي العام العالمي، وساعدها على ذلك وجود ممثّلي اليمين المتطرّف في قمّة الإدارة الأميركيّة.

ولقد تكرّرت الإشارات التفصيليّة حول وجود قوّات نخبة إسرائيليّة وعملاء للموساد في مناطق عدّة من العراق، قبل فترة وجيزة من بدء الهجوم المرتقب، لا سيّما في غربي وشمالي العراق، الأمر الذي سبّب بعض الحرج للإدارة الأميركيّة، لا سيّما وأنّ شنّها الحرب قد تمّ من دون تفويض دولي. وقد دفع هذا الوضع واشنطن للطلب من تل أبيب الكفّ عن نشر المعلومات الخاصّة بالعمليّات العسكريّة التمهيديّة أو أيّة أخبار أخرى توضح حقيقة دورها، ممّا دفع المسؤولين الإسرائيليّين إلى إصدار بيانات تنفي دورهم المباشر في الحرب. وصدرت في الوقت نفسه تعليمات خاصّة لجميع السّفراء والقناصل الإسرائيليّين، بعدم التكلّم إلى وسائل الإعلام بهذا الشأن، علماً بأنّ هذه الوسائل كانت قد نشرت أخباراً حول تقارير إسرائيليّة مكتوبة ومحاضرات شفهيّة ألقيت لمساعدة الأميركيّين في حرب المدن بعد الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الجيش الإسرائيلي من جرائمه المعروفة في كلّ من لبنان وفلسطين عبر اجتياحاته وعمليّاته العدوانيّة المتكرّرة.

ثالثاً: مؤشرات الفوضى وانعكاساتها

1- الرؤية الإسرائيليّة:

تضمّنت الرؤية الإسرائيليّة للفوضى المدمّرة والحروب المتعاقبة آمالاً عريضة تتعلّق بأوضاع المنطقة ككلّ. فإسقاط النظام العراقي في رأي الخبراء الإسرائيليين كان من شأنه أن يحدث تداعيات وانعكاسات بالغة الفائدة لمصلحة الأمن القومي الإسرائيلي بالذّات، وذلك وفق صيغة الدومينو الشهيرة، إذ بعد صدّام سيسقط نظام عرفات، ممّا يضطرّ الفلسطينيّين للتراجع عن انتفاضتهم والتخلّي عن مطالبتهم «المزعجة» بحقّ العودة، كما ويمكن أن يعجّل بإسقاط النّظام الإسلامي في إيران، والنّظام البعثي في سوريا، ممّا سيخلق أجواء من الذّعر و «الفوضى البنّاءة» والمرونة العمليّة من قبل القيادة السوريّة تجاه عمليّة التسوية مع إسرائيل، وإزاء الدور المطلوب القيام به بشأن لجم دور المقاومة الإسلاميّة اللبنانيّة التابعة لحزب الله، والرغبة الصهيونيّة الجامحة لنزع سلاحها وتفكيكها. ناهيك عن أنّ سيطرة الولايات المتّحدة المباشرة على مقاليد الحكم في العراق سيشكّل ضربة صاعقة للأنظمة والقيادات العربيّة عموماً، وسيدفعها، من وجهة نظر إسرائيل، إلى اللهاث وراء كسب ودّها ورضاها. وحينها سوف يتحلّل موقف الدول العربيّة من المحيط إلى الخليج بشأن تعاطفها أو تضامنها الخجول مع الاتفاق وبالتالي ستعود لفتح سفاراتها وقنصليّاتها في تلّ أبيب، وتعود هذه الأخيرة للقيام بالأمر ذاته في قلب العواصم العربيّة من دون أن تضطرّ الحكومة الإسرائيليّة بقيادة شارون إلى تغيير سياستها أو تقديم أيّة تنازلات سياسيّة أو استيطانيّة على الأرض. وفي الشرق الأوسط الكبير سيتمّ تكريس أيّ شكل من أشكال المقاومة الفعّلية أو النائمة، وبإقرار دولي «إرهاباً دوليّاً» فاضحاً، وتغدو عمليّات البطش والقتل والتدمير ونهب الممتلكات من قبل إسرائيل، مجرّد حرب «شرعيّة» ضدّ «الإرهاب»، وفي الطريق تتمّ إزالة الخطر الرّادع المتمثّل في امتلاك حزب الله آلاف صواريخ الكاتيوشا التي بوسعها أن تطال الكثير من المستوطنات والمدن الإسرائيليّة

الشماليّة، حيث العديد من مراكز الصناعات الإلكترونيّة المتطوّرة والمواقع السياحيّة الهامّة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف جرى التركيز على تصوير المقاومة الإسلاميّة اللبنانية على أنها مجرّد أداة طيّعة بيد كلّ من طهران ودمشق، في وقت ردّ أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله على كلّ هذه المزاعم الباطلة بالقول إنّ من يقدّم ابنه البكر على مذبح حبّ الوطن وتحريره لا يمكن أن ينطلق في ذلك من منطلق التبعية العمياء، ولا من منطلق العمالة لهذه الجهة أو تلك.

لقد كشف رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال «موشيه يعلون» عن ضرورة الحاجة الماسّة لإحراز الإنتصار الأميركي بأي ثمن، وتجييره لحماية المصالح الإسرائيلية الإستراتيجية في المنطقة من خلال حديثه عن هدفين في هذا المجال: الأول أنّ الإنتصار الأميركي هو في الوقت نفسه إنتصار إسرائيلي، لما سوف يخلقه من إحساس بالعجز والهزيمة لدى العرب عامة والفلسطينيين خاصة. وهذا ما تجلّى أيضاً في أحاديث يعلون المتكررة عن أنّ عام 2003 عام الهجوم على العراق، هو في الوقت نفسه عام الحسم ضدّ الإنتفاضة الفلسطينية وقضيتها معاً.

أمّا الأمر الثاني فأورده «شبتاي شافيط»، الرئيس الأسبق للموساد، وإذ توقع أن يسود العالم العربي مناخ من الفوضى الثقافيّة السياسيّة يتم عبرها ترجيح الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل تحت عناوين التزام حدود «الواقعيّة» في التعامل مع الأوضاع الميدانية المستجدة في المنطقة عموماً كأمر واقع وحاسم ونهائي، لا يستطيع أحد في العالم تغييره أو التّأثير عليه.

وفي هذه الأجواء توقعت المرجعيّات الإسرائيلية جني مكاسب جمّة، ليس فقط على الصعيدين السياسي والإستراتيجي، بل أيضاً على الصعيدين الإقتصادي والمالي. ووفقاً لما قاله «داني جيلرمان»، رئيس اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل، فإنّ «النّصر سيوفر العديد من الفوائد الاقتصادية لإسرائيل، أهمها ثلاث: حصول إسرائيل على النفط العراقي (الذي سيكون تحت إشراف أميركي) بأسعار مخفضة، تراجع المخاطر

الأمنية التي تهدّد إسرائيل ممّا سيؤدي إلى تقليص النفقات الأمنية وإنعاش الإقتصاد الإسرائيلي، ثمّ فتح السّوق العراقية بوجه البضائع الإسرائيلية[17].

ويضيف آخرون أنّ سقوط نظام بغداد وقيام نظامٍ موالٍ للولايات المتحدة مكانه، بالإضافة إلى الأردن، سوف يفسح المجال أمام طرح وتنفيذ العديد من المشروعات الإقتصادية الإقليمية مثل تجديد مدّ أنبوب نفطي من كركوك إلى حيفا في فلسطين المحتلة عام 1948، من أجل تصديره من هناك إلى الولايات المتحدة، ناهيك عن أنّ إعادة تشغيل خط الأنابيب يخفض كلفة الوقود في إسرائيل بنسبة 25 %. وقد تطرّق البعض أيضاً إلى ما يسمّونه المطالبة بتعويضات ماليّة ضخمة عن أملاك اليهود العراقيين الذين غادروا العراق منذ فترة طويلة بإرادتهم، ويقدّرون بنحو مائة ألف يهودي.

هكذا اذاً سرت توقّعات إسرائيليّة بإعادة إحياء مفاهيم ومشروعات الشرق أوسطية التي نادى بها شمعون بيرس مطوّلاً، بحيث يكون لإسرائيل الدور الأبرز فيها، ولكن إلى جانب مخاوف مفترضة من أن تعود واشنطن لإعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة، ممّا قد يدفعها إلى التركيز على تسوية القضيّة الفلسطينيّة وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ لا ترضى عنها إسرائيل، في ظل الإدعاء بأن الأمن الإسرائيلي قد تعزز إثر تدمير العراق واستنزاف القدرات الفلسطينية وتحديد الطاقات والقدرات العربية. ومن المخاوف الأخرى التي تردّدت في صفوف المراقبين الإسرائيليين، الخوف من أن يكتشف الأميركيون إثر تورطهم في وحول المنطقة ورمالها المتحركة، أنّ إسرائيل لم تكن سوى عبءٍ على أميركا وعلى مصالحها، ولم تكن على الإطلاق كما يسوّق الإسرائيليون لأنفسهم، تلك الثروة الإستراتيجية النافعة، بل مجرد ثقب أسود يستهلك سمعة الأميركيين وأموالهم ومصالحهم، لاسيما وأنّ الأنظمة العربيّة برمّتها تقريباً باتت تقدّم للأميركيين وقواتهم في المنطقة شبكة واسعة من التسهيلات العسكرية والإقتصادية التي تتيح لهم التحرك براً وبحراً وجواً وكأنهم في ديارهم

باستثناء سوريا وإيران.

إنّ الأمر الثابت والذي لا جدال فيه هو أنّ إسرائيل قد مارست تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على عملية صياغة السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة الفوضى الحاصلة ما بعد الحادي عشر من أيلول بنوع خاص، لاسيما عبر إرتباطاتها مع رموز تيار المحافظين الجدد الذي يسيطر على الإدارة الأميركية والذي يرزح تحت إيحاءات خلاصيّة دينيّة اسطوريّة استفادت منها إسرائيل في المجالات التالية[18]:

1- دعم سياسة الليكود بزعامة شارون تجاه الفلسطينيين، بالدفع في إتجاه إعتبار أنّ هدف «منظمة التحرير الفلسطينية» هو تدمير إسرائيل، مع النظر إلى المناطق المحتلة على أنها «أراضٍ متنازع عليها» واعتبار سياسات السلطة الفلسطينية ونشاطات المعارضة الفلسطينية أعمالاً إرهابية، يجب عدم لجم الجيش الإسرائيلي عن العمل ضدّها.

2- التأكيد على أنّ المشكلة الأساسية في الشرق الأوسط هي العراق وليس الصراع العربي الإسرائيلي، مع السّعي لتوسيع نطاق الحرب في إتجاه أطراف أخرى مثل سوريا وإيران، والضغط المستمر على من يعرفون بـ «جماعة باول» أو التيار السائد في الخارجية الأميركية، حتى لا تُؤثّر على تلك التوجهات باعتبارها جزءاً من الحملة ضدّ الإرهاب، التي تمّ ربطها بانتشار أسلحة الدّمار الشامل.

3- لقد دأب بعض رموز الإدارة الأميركية من ذوي الخلفية الصهيونية على التأكيد بأن الولايات المتحدة وإسرائيل لديهما عدو مشترك، وتقفان في معسكر واحد، وتخوضان المعركة نفسها، الأمر الذي تجلّى في عدم الاعتراض على سياسات شارون الإجرامية تجاه الفلسطينيين. وقد تكفّلت رموز اليمين المحافظ في الإدارة الأميركية بتغطية الأداء الإسرائيلي التعسفي ميدانياً وسياسياً بقبول دفن أوسلو وتشويه وتأجيل خريطة الطريق وعدم الإعتراض على العنف المبالغ فيه ضدّ الفلسطينيين في قياداتهم وكوادرهم وأرزاقهم.

خلاصة ما سبق أن التفاعلات المتصلة بالأوضاع المعقّدة والغامضة التي أحدثتها سياسة «الفوضى البنّاءة»، قد أدّت إلى سحق مقوّمات عملية التسوية السّلمية التي إنطلقت منذ مدريد عام 1991 ولم تصل إلى مكان، خصوصاً في مسار القضية الفلسطينية. هذا في حين أن حالة من الاضطراب والضياع بدأت تتبلور وتسيطر وتنذر بتحولات كبرى مشوبة بعدم اليقين لما يمكن أن يحصل في الحاضر والمستقبل، في مقابل إظهار رئيس الحكومة الإسرائيلية قدرة فريدة من نوعها على المناورة والانتهازية واستغلال التحوّلات الحاصلة لمصلحة تكريس زعامته وإعادة انتخابه تكراراً من خلال الإجراءات التالية:

- وظّف شارون عملية المراجعة الذاتيّة الفلسطينيّة والسجال الذي دار حول العمليات الإستشهادية/الإنتحارية، وتبلور عروض فلسطينية متعددة الأطراف بوقف العمليات المسلحة لمدّة زمنية محدّدة، على أنّه مؤشر على انتصار سياساته في المعركة مع الفلسطينيين.
- صوّر شارون الدّعوة المصريّة للحوار بين الفصائل الفلسطينيّة المختلفة من اجل إعداد روزنامة للعمل الفلسطيني، على أنّه يمثل فرضاً لوجهة النظر الإسرائيلية وتصديراً للأزمة إلى الملعب الفلسطيني والعربي.
- صوّر شارون عدم مساس الأميركيين بالعلاقة مع إسرائيل على أنّه نجاح لرؤيته وأوحى بأن مواصلة مصر إتصالاتها الدبلوماسية معه على انّه فرض لوجهة النّظر الإسرائيلية.
- تبيّن أن سياسة «الغموض البنّاء» المصحوبة بالهجمات والضربات العسكرية القاسية، ساعدت شارون على أن يصوّر الموقف للرأي العام الإسرائيلي بأنه حالة من حالات المواجهة التي تشهد تلاقي الرؤيتين الأميركية والإسرائيلية، وأنّه توجد أولوية لمواصلة العمليات الجراحية الأميركية والإسرائيلية في المنطقة من أجل الحفاظ في النهاية على الغاية المقدّسة، وهي أمن إسرائيل الإستراتيجي.

يضاف إلى ما تقدّم أنّ الإدارات الأميركية المختلفة منذ أوائل

التسعينات بصورة عامة، كانت تدعم سياسات حزب العمل ومرشّحه لمنصب رئاسة الوزراء في إسرائيل، وكان العامل الأميركي حاسماً في إسقاط رئيس الوزراء الأسبق شامير في انتخابات عام 1992، حين رفض الرئيس بوش الأب تقديم ضمانات القروض التي طلبتها الحكومة الاسرائيلية بقيمة عشرة مليارات دولار للإستيطان، من أجل إضعاف فرص الليكود في الفوز في تلك الإنتخابات بعد عناد شامير ورفضه توجّهات مؤتمر مدريد السّلمية، وترتّب على ذلك فوز زعيم العمل اسحق رابين الذي شكّل في ما بعد الحكومة التي وقّعت اتفاق أوسلو عام 1993.

وإذا كان بوش الأب قد دعم رابين، فإن الرئيس التالي كلينتون قد دعم بيرس عام 1996 ، ثم دعم باراك عام 1999. وشمل الدعم تأييداً صريحاً وإرسال أطقم خبراء لإدارة المعركة الإنتخابية لمرشّحي حزب العمل.

أمّا الإدارة الأميركية الحالية برئاسة بوش الإبن فإنها عدّلت من الموقف التقليدي تعديلاً جذرياً خصوصاً بعد أن استوعبت فشل تجربة إدارة كلينتون التي أعطت الوقت والجهد على المسار الفلسطيني من دون إحراز أي تقدم يذكر. وهنا رأى الرئيس جورج بوش الإبن أنّه يستحسن ترك الطرفين المتصارعين ينازلان بعضهما البعض حتى يشعرا بالإرهاق، فتتدخّل واشنطن ويكون تدخّلها ناجحاً. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول، وقضية سفينة السلاح «كارين إيه»، أدت إلى دفع الموقف الأميركي نحو تبنّي الرؤية الإسرائيلية بالكامل. فحكومة شارون نجحت في إقناع الإدارة الأميركية بأن حربها ضد الفلسطينيين هي امتداد للحرب الأميركية العالمية ضد الإرهاب وأنّ ياسر عرفات هو «بن لادن إسرائيل» وأنه عقبة في طريق التسوية لا بدّ من إزالتها. وأشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أنّ آرييل شارون قد نجح في إحداث «تفاعل كيميائي» ودّي بينه وبين الرئيس الأميركي المسكون بأفكار «مسيحانية خلاصية»، فكان شارون أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور البيت الأبيض أكثر من سبع مرات في ظرف أقلّ من عامين، في حين أن زعيم حزب العمل السابق «عميرام ميتسناع» لم تسنح له الفرصة

لزيارة واشنطن ولو لمرة واحدة.

إنطلاقاً من حالة خلط الأوراق الجديدة هذه والفوضى الناجمة عنها، اتّسم تعاطي شارون مع سائر القوى الإقليميّة والدّوليّة بقدر كبير من الإستهتار والتعالي. فهو تعامل باستعلاء مع ممثلي الإتحاد الأوروبي وتجاهل المنظمة الدّوليّة ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بتشكيل لجنة تقصّي الحقائق بشأن ما جرى من سفك دماء وحشي في مخيم جنين الفلسطيني في الضفّة الغربيّة. وأخيراً لم يوفر شارون أيضاً أعضاء اللجنة الرباعية التي تضم، إلى جانب واشنطن، كلاً من روسيا والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، من الإذلال ووصفهم بأنهم «لا شيء». وفي مجمل الأحوال فإن كل ما قام به شارون ضدّ الشعب الفلسطيني حتى الآن لم يخرج عن إطار التوجّه الدّولي لإدارة الرئيس بوش في العالم، ولكن بصيغة إسرائيليّة. وفي هذا السياق لم يجد شارون من المستغرب أن يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية للتعاون معه لتأديب أبناء الشعب الفلسطيني وقهر روح الرفض والممانعة لديهم.

من ضمن مشهد «الفوضى البنّاءة» فالسياسيون والمسؤولون الأميركيون وصلوا في مسيرة اندفاعهم لدعم وتأييد السياسة الشارونية، إلى حدّ تجاهل كل التقارير التي تدين الممارسات الإسرائيلية التعسّفية من جانب منظماتٍ لحقوق الإنسان لها مكانتها الراسخة وصدقيتها العالية، مثل منظمة العفو الدوليّة ومراقبة حقوق الإنسان بالإضافة إلى تجاهل استنتاجات الأمم المتحدة. وأدّت واشنطن دوراً محوريّاً في طمس معالم قرار مجلس الأمن الخاص بالتحقيق في احتمال ارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أكثر من مكان في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، حتّى أن السياسة الأميركية في المنطقة باتت ترتدي عباءة ليكوديّة فاقعة الألوان. والتقاء السياستين الأميركية والإسرائيلية لم يقتصر فقط على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، بل شمل وجهات نظر متطابقة في ما يتعلق بالعراق وإيران وسوريا ولبنان.

والعقيدة العسكرية الإستباقيّة التي طوّرتها إدارة بوش إنما تفصّل على قياس وطراز السياسة الإسرائيلية الراسخة المعتمدة منذ عقود في الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذا السياق، عندما سئل وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول، مثلاً، عما إذا كان من الممكن استخدام هذه السياسة الإستباقية لتبرير هجوم على المنشآت في كل من كوريا الشمالية وإيران، ذكّر بالهجوم الإسرائيلي على مفاعل أوزيراك العراقي عام 1981 ، بعد أن استنتجت إسرائيل أن المحطة تملك قدرة إنتاج بلوتونيوم من درجة تصلح للإستخدام في صنع أسلحة نووية، قال: «لقد فعلها الإسرائيليون عام 1981 وكانت تلك بوضوح ضربة عسكرية إستباقيّة. والآن فإن الجميع مسرورون على الرغم من أنهم تعرّضوا لإنتقادات شيطانية في ذلك الوقت»[19].

في المقابل وفي موقف انتقاد لاذع لهذه السياسة الفوضويّة الإنفرادية التي تمارسها أميركا وإسرائيل بصورة إستثنائية في العالم، يقول وليم غالستون إنه لا يكاد يكون هناك في الإدارة أو في الحزبين السياسيين رجل واحد يناقش التأثيرات السلبية بعيدة المدى لسياسة الفوضى والتفرّد هذه، ويضيف: «إن استراتيجية عالمية مبنية على مبدأ بوش الجديد، تعني نهاية نظام المؤسسات والقوانين والأعراف الدّولية الذي عملت الولايات المتحدة من أجل بنائه لأكثر من نصف قرن... إن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تستمر في الخدمة كطرف أول بين أطراف متساوين في النظام الدّولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، تتصرف الآن باعتبارها القانون بحد ذاته، فهي تقيم قاعدة جديدة للعلاقات الدّولية من دون موافقة دول أخرى»[20].

هذا النوع من التصرّف هو ممارسة إسرائيلية منذ وقت طويل، وهو الذي قاد الرئيس بوش الإبن إلى قلب الحقائق رأساً على عقب، عندما اعتبر أن «الإرهاب» الفلسطيني هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الإحتلال، وليس الإحتلال هو الذي يولّد المقاومة و«الإرهاب». ومن هنا جاء وصف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بأنه «رجل إرهاب» وأن شارون هو «رجل سلام». ولم يأت على ذكر أن الإحتلال هو أمر غير مشروع ولا بدّ من

إنهائه وفقاً للقانون الدّولي وقرارات الأمم المتحدة. في المقابل دعا الرئيس بوش إلى قيام دولة فلسطينية مؤقتة، وهو مفهوم ينطوي على مغالطة مفهوميّة لا موقع لها في القانون الدّولي والمعاهدات الدّولية. وقد حاول معاونوه تفسير ذلك بأنه «دولة» ذات «حدود مؤقتة»، وجعل ذلك متوقفاً ومشروطاً بإفراز قيادة فلسطينية جديدة وجهاز أمني يحمي أمن إسرائيل بصورة تامة وناجزة، في حين أنه تجاهل كليّاً قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين المشرّدين في المنفى إلى ديارهم، مثلما تجاهل من قبل، عام 2000، عرض السلام العربي الجماعي في قمة بيروت، وطالب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل الشارونية حتى قبل إنهاء أية خطوة جديدة على طريق تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد جاء في صحيفة النيويورك تايمز (21): «فاز الصقور الأميركيون وأصبحت سياسة الليكود الإسرائيلية سياسة أميركا الرسمية في المنطقة». ويذكر «كريس باتن» مفوّض الإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية أن «عضواً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ (الأميركي) أبلغ وفداً أوروبياً زائراً بالقول: جميعنا الآن أعضاء في الليكود»[22].

باختصار يمكن التقدير بأنّ مصطلح «الفوضى البنّاءة» إنما هو مؤشر على مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، وهي تخفي في باطنها غير ما تظهره. فالمعلن من هذه السياسة هو «مكافحة الإرهاب» و «نشر الديموقراطية»، في حين أن الأهداف الإستراتيجية المنشودة بعد إسقاط نظامي طالبان والبعث في كل من أفغانستان والعراق، تكمن في زعزعة نظامي سوريا وإيران ونزع سلاح المقاومة الإسلامية وتفكيك بناها التحتية في كل من لبنان و فلسطين، وإدخال تعديلات سياسية وثقافية جوهرية في برامج وأنظمة الدّول العربية المركزية، وفي مقدمتها مصر والسعوديّة، بحيث تصبّ في النهاية في المصلحة الإسرائيلية المادية والمعنوية.

ولفهم طبيعة التحركات الأميركية الإسرائيلية المشتركة في المرحلة المقبلة

في ظل نظام الفوضى البنّاءة، حسب رأي الدكتور حسن نافعة(23)، لابد من التمييز بين ما يمكن تسميته بمسرح العمليات المباشر ومسرح العمليات غير المباشر. فإيران وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق تشكل مسرح العمليات المباشر، وتعتبر سوريا وإيران الرقم الصعب فيه. ومن الواضح أن اختيار الولايات المتحدة قد وقع على الملف النووي ليكون بمثابة الذريعة والمدخل للضغط على طهران وعلى الملف اللبناني، ليكون هو الذريعة والمدخل الملائم للضغط على سوريا. أما مسرح العمليات غير المباشر فيشمل كل مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط.

2- المصالح والمكاسب المشتركة:

منذ نهاية العام 2002 وإسرائيل تعقد كل عام مؤتمراً للأبحاث الإستراتيجية في بلدة هيرتسيليا الواقعة على مسافة 10 كلم شمالي تل أبيب. وفي ذلك الحين تقدم الدكتور «ماكس زينغل» المتخصّص في تحديد السياسات، بمذكرة خاصة تضمّنت خمسة سيناريوهات فيها الكثير من الملامح التفصيلية للسيطرة على العراق، ثمّ الإنتقال إلى السعوديّة ومصر، وصولاً إلى إحداث تغييرات جذرية في سوريا ولبنان، من أجل التفرّد بعدئذ بإيران بهدف إسقاط نظامها الإسلامي وإعادتها إلى حضن السيطرة الصهيونية الأميركية المشتركة. لقد وردت في تلك السيناريوهات أفكار عديدة بشأن إسقاط حكومات عربية وإسلامية وتغيير أنظمة ودعم إيصال علمانيين ومتأثرين بالغرب إلى سدّة الحكم في مجمل عواصم الشرق الأوسط، حماية للمصالح الأميركية ودعماً للأمن الإسرائيلي.

إنطلاقاً من مؤتمر هرتسيليا رأى محللون وخبراء متخصّصون من جنسيّات مختلفة، أن لكلٍ من إسرائيل وأميركا مصالح بالغة الأهميّة على المديين المتوسط والبعيد من سياسة «الفوضى البناءة» المشار إليها، في جملة التغييرات المنتظرة في دول المنطقة، ومن أبرز هذه المصالح ما يلي:

- تأمين حضور أميركي استراتيجي في المنطقة يتّخذ من العراق الجديد

نقطة ارتكاز للإلتفاف من خلالها على سائر دول المنطقة. وفي هذا الإطار كشفت الولايات المتحدة عن خطط لإقامة قواعد عسكرية دائمة لها في العراق يكون مركزها قاعدة مطار بغداد، فيما تنتشر القواعد الأخرى في الشمال والجنوب والغرب. وأعلنت الإدارة الأميركية عن عزمها على إقامة أكبر سفارة لها في المنطقة وربما في العالم، تضم أكثر من ثلاثة آلاف موظف ينشطون لتوفير المعلومات في مختلف المجالات الحساسة.

- الإمساك بملف النفط واحتكار السيطرة على مخزونه وإنتاجه والتحكّم في سياسات تسعيره وتسويقه. وتشير التقارير إلى أن هذا الملف هو من أبرز وأقدم محرّكات السياسات الأميركية الحيوية، الأمر الذي يثير قلق دول المنطقة، بل ودول العالم أجمع أيضاً.

- تطويق المثلث القوي في المنطقة والذي يضم إيران والسعوديّة وتركيا، ومحاولة ترويضه وإخضاعه لخدمة الإستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة، والحيلولة دون أن يشكل أية ضغوطات أو تهديدات للمصالح الأميركية أو الإسرائيلية في المنطقة، الآن وفي المستقبل.

- تغيير هيكليات الأنظمة العربية في المنطقة، سواء كان ذلك عبر الإصلاح أو عبر التغيير بالإكراه. وفي السياق ذاته، إحداث تغييرات جوهرية وعميقة في مقوّمات المجتمعات الأهلية، مثل البرامج التعليمية والتثقيفية وصولاً إلى التغيير في الأنظمة الإقتصادية وفي السياسة الخارجية التي تخدم غرض الإنفتاح التطبيعي الكامل مع إسرائيل.

- جعل الشرق الأوسط مركز الإستراتيجية الأميركية للعقود القادمة باعتباره مصدر الثروات الواعدة وصمّام الأمان القريب في الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني بوجه أية قوى أو جماعات قد تصعد فجأة إلى السلطة. ويرى محللون وخبراء في هذا المجال أن هذا الهدف يمثل أهم وأكبر انقلاب في استراتيجية الولايات المتحدة الخارجية بعد 11 أيلول حيث بات الشرق الأوسط يمثّل بالنسبة لواشنطن مصدر التهديد المباشر لمصالحها ووجودها في المنطقة، بما يحتّم الإمساك بمقدّراته بصورة

مباشرة وليس عبر وسطاء كما كان يحصل في الماضي.

- مواصلة شنّ الحرب طويلة الأمد ضد «الإرهاب» حيث باتت بيئة الشرق الأوسط الملتهبة مناسبة لنموّ جماعات الرفض والممانعة للسياستين الأميركية والصهيونية.

- تهميش الملف الفلسطيني الإسرائيلي وتعطيل أو تأجيل أية حلول سياسية له، لاعتبار أن أيّ حل عملي وحقيقي لا بد من أن يلحق الضرر بالأمن الإستراتيجي الإسرائيلي، وإبقاء هذا الملف تحت السيطرة بحيث لا يضر بالمصالح الأميركية ولا بالحضور المباشر للقوات الأميركية في المنطقة.

أما في ما يتعلق بالمصالح والمكاسب الإسرائيليّة الخاصّة التي ضمنتها السياسة الأميركية المنفلتة من عقالها في المنطقة تحت عنوان «الفوضى البناءة» فيمكننا تعداد النقاط التالية:

- حتميّة تخلّي الفلسطينيّين اللاجئين عن «حقّ العودة» إلى ديارهم في أراضي عام 1948 التي أقيمت عليها دولة إسرائيل وإمكانيّة إعادة بعضهم إلى الدولة الفلسطينيّة المفترض إنشاؤها في قطاع غزّة وبعض مناطق الضفّة الغربيّة.

- قبول الأميركيّين باحتفاظ إسرائيل بكبريات مستعمراتها في الضفّة الغربيّة حفاظاً على أمنها واستقرارها وتلبية لطموحاتها الجغرافية والديموغرافيّة المستقبليّة.

- رفض إعتبار حدود الرابع من حزيران 1967 كحدود مقدّسة في أي اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين والسوريين، وتكريس تعديل هذه الحدود وفقاً للإحتياجات الأمنيّة والإنمائيّة الإسرائيليّة.

- تكريس إعتبار القدس الكبرى عاصمة للكيان الصهيوني.

- الإلتزام الأميركي بسلامة ورفاهيّة الدولة اليهوديّة وبقائها واستمرارها واعتبار أنّ «حقوق» اليهود المطلقة تحجب وتهمّش عند الضرورة حقوق الفلسطينيّين.

- الموافقة الأميركيّة على إقامة الجدار العنصري العازل باعتباره جداراً

أمنيّاً وسياسيّاً في الوقت عينه.

- إلتزام الفلسطينيّين والعرب بالإعتراف بالأمر الواقع إستناداً إلى الوقائع القائمة على الأرض، وضرورة أن يخضع الحلّ النهائي للقضيّة الفلسطينيّة للرضى الإسرائيلي بعيداً عن ادّعاءات الحقّ والعدالة والشرعيّة.

- رهن إقامة الدولة الفلسطينيّة بنجاح السلطة الفلسطينيّة في القضاء على المقاومة -«الإرهاب»- وتفكيك بناها التحتيّة ضمانةً لأمن واستقرار إسرائيل، ممّا يعني سحب الوعود الأميركيّة بالإلتزام بروزنامة زمنيّة قريبة الأجل لإقامة الدولة الفلسطينيّة.

4- سوريا ولبنان في ميزان «الفوضى البنّاءة»

«روبرت ساتلوف» هو المدير التنفيذي في موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الأميركي على الإنترنت، وقد نشر في مطلع شهر نيسان من هذا العام دراسة من حلقتين قيّم فيهما سياسة إدارة الرّئيس بوش الإبن إزاء كلّ من سوريا ولبنان والتي تندرج ضمن ما سمّي «عدم الاستقرار البنّاء» أو «الفوضى البنّاءة» [24]. في القسم الأوّل من الدراسة تحدّث ساتلوف عن القرار الدولي 1559 وما يتفرّع عنه من أهداف تغييريّة أساسيّة تتمحور حول أربعة محاور أوّلها مراقبة الإنتخابات النيابيّة التي يجب أن تكون «حرّة وعادلة» من خلال مراقبة دوليّة وذلك بعد الإنسحاب السوري الكامل عسكريّاً ومخابراتيّاً، وثانياً تجريد المقاومة الإسلاميّة اللبنانيّة التابعة لحزب الله من سلاحها الرّدعي تحت عنوان «نزع سلاح الميليشيات» وذلك وفقاً لجدول أعمال متدرّج، بالإضافة إلى إخراج بضع عشرات من الخبراء العسكريّين الإيرانيّين ومنع أيّة وسيلة تسمح بالعودة لتزويد الحزب بالسلاح عبر السفارة الإيرانيّة في بيروت.

وقد ورد في التقرير أنّ هذه الإجراءات يجب أن تكون مصحوبة بانتشار الجيش اللبناني حتّى الحدود الدوليّة والخطّ الأزرق، بصرف النظر عن أيّ

تدخّل أجنبي، إستناداً لتجارب عاميّ 1982 و1983. أمّا الخطوة الإجرائيّة الثالثة فيجب أن تتّجه نحو دمشق التي يصفها التقرير بأنّها «الأضعف في الشرق الأوسط» لأنّه مع بعض الخطوات نحو الديمقراطيّة في كلّ من مصر والسعوديّة «يبقى هناك حدّ أدنى من الضغوط الأميركيّة إضافةً إلى عمق من الدّعم المؤسّساتي، بينما في سوريا الوضع مختلف. فلا مصلحة للولايات المتحدة في استمرار نظام الأسد، كما أنّ نظامه في الأساس هو نظام أقليّة مبني على قاعدة من الخوف والترهيب، والتصدّعات التي يمكن احتواؤها في أنظمة أخرى، يمكن أن تتحوّل إلى ثورة وحتّى إلى زلزال في سوريا». أمّا كيفيّة الوصول إلى هذه الأهداف بحسب التقرير فيمكن أن تتمّ أوّلاً من خلال «العمل المخابراتي حول ديناميكيّة الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة» وأيضاً من خلال كثرة الحديث عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وحكم القانون ورعاية الأقليّات.

الجزء الثاني من التقرير، الذي يحمل عنوان «ديناميكيّة المنطقة أو القوى المحرّكة في المنطقة»، تحدّث فيه «ساتلوف» عن العبر والدروس التي يمكن استخلاصها في مختلف أرجاء المنطقة عبر المتغيّرات الحاصلة في كلّ من العراق وسوريا ولبنان، ممّا يدفع «الزعماء العرب الآخرين للعمل وفقاً للمصلحة الأميركيّة مدفوعين بغريزة حبّ البقاء».

من خلال ما تقدّم يتبيّن أنّ الرّئيس بوش الإبن قد أحدث انقلاباً حقيقيّاً في السياسة الخارجيّة الأميركيّة إزاء المنطقة، فبدلاً من الحفاظ على الإستقرار كسياسة تقليديّة لواشنطن، تسعى إدارة الرّئيس بوش الحاليّة إلى تطبيق سياسة «عدم الإستقرار البنّاء»، انطلاقاً من الاعتقاد بأنّ هذه السياسة القائمة على المبادرة والإستباق هي وحدها الكفيلة بتوفير الحماية اللازمة للمواطنين الأميركيّين والمصالح الأميركيّة. وفي هذا السياق حصلت الحرب ضدّ أفغانستان والعراق وفلسطين في مقابل توجيه الإيحاءات والتهديدات المبطّنة وغير المبطّنة إلى كلّ من مصر والسعوديّة وسوريا ولبنان. وقد جاء في التقرير في هذا المجال: «بشكل جماعي، أسقط الزعماء

العرب الإدّعاء بالتّضامن بينهم وأصبحوا مستعدّين للتّضحية بنظرائهم طالما أنّ ذلك يمنحهم الوقت، ويبعد عنهم المعاناة الآتية من واشنطن. وهذا يفسّر كيف استقبلت السعوديّة الرّئيس الأسد، بينما طعنته في ظهره عبر الطلب علناً بسحب قوّاته من لبنان. وبادل بوش السعوديّة بالمثل حين خفّف حدّة الانتقادات أو الاقتراحات التالية في مجال الإصلاح السياسي السعودي على حساب مصر، حيث أعلن (الرّئيس) بوش قائمة مطالب أو إجراءات ينبغي لمصر اتّخاذها لضمان انتخابات رئاسيّة ديموقراطيّة منها: حرّية التظاهر، حريّة التعبير، الإعتراف بشرعيّة الأحزاب السياسيّة، وذلك مع أنّ مصر طلبت من سوريا احترام القرار 1559، إلاّ أنّ السعودية كانت السبّاقة».

بالنّسبة للوضع في لبنان بالتحديد، يرى التقرير أنّه توجد خصوصيّات معيّنة، لا سيّما إثر اغتيال الرّئيس الشهيد رفيق الحريري، وتداخل المصالح الأوروبيّة مع المصالح الأميركيّة وغير الأميركيّة. وهنا، أي في لبنان، المنطقة الوحيدة التي يؤدّي عدم الاستقرار والفوضى فيها إلى عدم استقرار وفوضى في سوريا. وعدم الاستقرار هذا من شأنه أن يزداد تفاقماً كلّما تزايدت حدّة التجاذبات الدوليّة، بعد مرور 25 سنة من التوافق وشبه الإجماع الدولي. وفي لبنان وحده، حسب التقرير، «ترتبط الروزنامة الديمقراطيّة بهموم استراتيجيّة تقليديّة مثل حلّ قضية سلاح إيران النووي سلمياً، لأنّه من الصعب ألاّ تعتبر إيران المفاوضات حول سلاحها النّووي وتطبيق القرار 1559، إلاّ كحملة دوليّة متكاملة للقضاء على تأثيرها الإقليمي». ويتابع التقرير «أنّ الموضوع اللبناني يلامس عمليّة السلام بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين ممّا يثير نقاشاً داخليّاً إسرائيليّاً حول مدى الفائدة من الديموقراطيّة (عدم الإستقرار) على حساب الإستقرار». ويختصر التقرير مشهد الفوضى الخلاّقة في الساحة اللبنانيّة من خلال التشديد على أنّ الجميع «إسرائيل وإيران وأوروبا والولايات المتّحدة وسوريا والفلسطينيين... كلّهم يلتقون في لبنان».

خلاصة

من خلال ما تقدّم يبدو أنّ سياسة «الفوضى البنّاءة» التي بادر الأميركيّون إلى تطبيقها العملي والفوري بعد أحداث 11 أيلول، يمكن أنّ يتمّ تصويرها على أنّها سباق محموم ما بين الترويج للحريّة والديمقراطيّة وتوابعهما على الطريقة الأميركيّة من ناحية، وبين شعارات وأفكار الإسلاميّين المناهضين للغرب، من أجل الوصول إلى السلطة، من ناحية أخرى، علماً بأنّ أحداث واشنطن ونيويورك جاءت كطوق نجاة للمصالح الإسرائيليّة، وأوجدت انطباعاً لدى الرأي العام الأميركي بأنّ العرب والمسلمين يقتلون الآخرين من دون تمييز. ويتمّ ربط ذلك بتخطيط خبيث لدى إصابة أي مدني إسرائيلي في مواجهات الانتفاضة. وبالتالي «فالفوضى البنّاءة» التي تدعو إليها إدارة الرّئيس بوش هي نفسها التي تخلط بصورة إستنسابيّة وغير منطقيّة ما بين الإرهاب والمقاومة، بين السبب والنتيجة، وهي نفسها التي تجعل التاريخ في المنطقة لا يبدأ إلاّ مع أحداث الحادي عشر من أيلول، متناسية العقود السابقة من الإعتداءات والإنتهاكات الصهيونيّة منذ عام 1948 وحتّى اليوم، مروراً بعدوان عام 1967 وما رافقه من قرارات دوليّة عطّلتها إسرائيل، وأحلّت محلّها منطق الدفاع الإستباقي عن النّفس الذي تمارسه حكومات شارون المتعاقبة. وبالتالي فالمذابح التي ارتكبها شارون في مخيّم جنين الفلسطيني في نيسان عام 2002 مستخدماً الطوّافات والبلدوزرات والطائرات السمتيّة، لم تشكّل أكثر من «دفاع مشروع عن النفس». وفي هذا السياق يقول الرّئيس بوش: «إنّنا في صراع بين الخير والشرّ. وأميركا ستسمّي الشرّ بإسمه. إنّكم إمّا أن تكونوا معنا - وبالتالي ضدّ الشرّ- أو ضدّنا، وبالتالي مؤيّدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيّين أنفسهم. وكحرب على الشرّ تصبح هذه حرباً بلا نهاية، بخاصّة وأنّ مرتكبي الشرور يتكاثرون مع اتّساع تعريف الإرهاب». وفي هذا المجال يكفي التذكير بطلب الإدارة الأميركيّة من العديد من الأنظمة العربيّة والإسلاميّة، وفي مقدّمتها مصر والسعوديّة وباكستان وسائر دول المغرب العربي، بإعادة

النظر في مناهجها التعليميّة الإسلاميّة، بالإضافة إلى تعزيز مركز الدراسات التابع للبيت الأبيض «راند كوربوريشن» الذي اعتبر السعوديّين ناشطين على كلّ المستويات في السلسلة الإرهابيّة، مثلما اعتبر جون أشكروفت، وزير العدل الأميركي السابق، أنّ مفهوم العدل الإلهي في الإسلام هو مفهوم خاطئ، لإنّ الله في هذا المفهوم «يطلب منك أن ترسل إبنك لكي يموت من أجله». هذه الأمور وسواها من شأنها أن تفتح المجال أمام حرب حضارات عالميّة لا أحد يعرف مداها وخطورتها، وعندئذ لا تعود سياسة «الفوضى البنّاءة» منحصرة في الشرق الأوسط لوحده، بل من شأنها أن تجتاح العالم بأسره وتوجد حالة من الفوضى العالميّة القاتلة التي قد تنفتح على أوضاع رهيبة من العنف والتخريب.

المراجع

1- من حديث للسيدة رايس إلى صحيفة الواشنطن بوست 2005/4/2.
2- مذكرات موشيه شاريت ص 2397 وما بعدها وأيضاً الجذور التاريخية للمقاومة الإسلامية في جبل عامل -محمد كوراني- دار الوسيلة (خطة بن غوريون ورد موشيه شاريت).
3- مذكرات موشيه شاريت -يوميّات شخصيّة- 1954/5/16 (ص 999).
4- تطور العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة خلال 35 عاماً، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبّور -مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، الطبعة الأولى 1983 (ص 88) من مجلة كيفونين العدد رقم 14 شهر شباط 1982 (ص49-61).
5- تطوّر العقيدة العسكريّة - مصدر سابق (ص82-83).
6- لمزيد من التفاصيل أنظر د. حسن نافعة -جريدة الحياة 2005/4/6.
7- جريدة الأهرام 1992/9/15.
8- المستقبل العربي - العدد 281- تمّوز 2002 (ص 68).
9- فصليّة إيران والعرب - العددان العاشر والحادي عشر /خريف 2004 وشتاء 2005 (ص125).
10- التقرير الإستراتيجي العربي 200- 2002 -3 (ص119).
11- مجلة الأرض- العدد2- شباط 2005 (ص44).
12- المصدر السابق ص 45 و46.
13- المصدر نفسه ص 46.
14- المصدر السابق
15- يديعوت أحرونوت 2003/3/19.
16- صحيفة الإتّحاد الإماراتيّة 2003/6/61. وأيضاً أنظر صحيفة الوطن القطريّة 2003/3/18.
17- التقرير الإستراتيجي 2002-2003 ص 122
18- التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 ص 277
19- المستقبل العربي، السنة 25 العدد 284 تشرين الأول 2002 ص 20
20- المصدر السابق

21- نيويورك تايمز 2002/6/25.

22- المستقبل العربي/ المصدر السابق ص 36

23- جريدة الحياة 2005/4/6.

24- الموقع على الإنترنت www.alnahada.org ، وأيضاً جريدة السفير 2005/4/8.

«إقتصاد الفوضى»: مدخل إلى المفهوم والآثار والمستقبل

د. غسان الشلوق*

يعتبر مفهوم « اقتصاد الفوضى» حديثاً، نسبياً ، في الأدبيات الاقتصادية، كذلك فإنّ مقاربته تبقى محدودة ، عموماً، على رغم أنّ بعض عناصر هذا المفهوم عميقة في التاريخ وفي الممارسة، ثم إنّ بعضها الآخر يتقدّم على سواه، بوضوح، في «هيكلية الفوضى» ويجذب بالتالي، الاهتمام والضوء كالفساد مثلاً.

وفي مقابل ثغرة في المفهوم، وفي البحث النظري، فإنّ انعكاسات «اقتصاد الفوضى» تبدو واضحة بل ثقيلة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (والسياسية) العامة خصوصاً في عصر العولمة.

أولاً: مدخل إلى المفهوم

إنّ المدخل إلى تبسيط مفهوم «اقتصاد الفوضى» يفترض، طبعاً، التأشير إلى مقوّمات هذا الاقتصاد وتحديدها قبل الانتقال، لاحقاً، إلى محاولة درس نتائجها.

1 - المفهوم

ليس مفهوم «الفوضى»، مرّة بعد، واضحاً، تماماً،

* أستاذ العلوم الإقتصادية في الجامعة اللبنانية

لكنّ ثمّة غير محاولة نظرية جدّية تسعى إلى وضع إطار مقبول له. من هذه المحاولات تلك الواردة في LASZLO(c) et LAUGEL (J-F) [1] وفيها أنّ عبارة فوضى يقصد بها، تقنياً، الحالة الخاصة لنظام يتّصف بسيرة سلوك كالآتي:

- لا يتردد ابداً (ويبدو شارداً وضالاً)،
- له علاقة ارتباط حسّاس.
- لكنّه ليس، في أيّ حال، أقلّ تنظيماً من سواه أو خاضعاً لحتمية غير متوقعة.

وتضيف: «إن الارتباط الحسّاس إزاء الشروط الأساسية لقيام هذه المتغيرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج واسعة ومتعارضة. أمّا الحتمية غير المتوقعة فتعني أن أيّ نموذج ولو كامل من أنظمة الفوضى يمكن أن يفضي إلى نتائج غير متوقعة. لكنّ الأنظمة التي تنتمي إلى الفوضى تبقى شرعية، منظّمة، حتمية لكن غير متوقعة» [2].

ويلاحظ هذا التصنيف أنّ «الفوضى» (chaos) ليست، في أيّ حال، البلبة أو الإضطراب بحيث أنّ «الفوضى» يمكن أن تكون منظّمة وإن ظلّت غير مستقّرة أو غير واضحة، في حين أن البلبلة أو الاضطراب تعكس نوعاً من الضياع والاختلال على غير مستوى.

وليس «اقتصاد الفوضى»، بالتالي، ما بات يعرف باسم الاقتصاد الهامشي أو الاقتصاد الموازي، فهذا الأخير يتضمّن، أساساً، نشاطات غير منتظمة، لكن أحياناً منظّمة، بمعنى أنّها تشمل مؤسسات تتعاطى الإنتاج السلعي أو الخدماتي المشروع إلاّ أنها غير مسجلة، إذن غير منتظمة أساساً، في القيود الرسمية والعامة، كما أنّها يمكن أن تكون غير معلنة بنسبة أو بأخرى. لكن قسماً كبيراً من النشاطات الهامشية هو «مقبول» أخلاقياً واقتصادياً بل إن ثمة دولاً عديدة تشجع، بشكل أو بآخر، هذه النشاطات وترعاها أو تغضّ نظر الرقابة والملاحقة عنها في صورة من صور الدعم [3] نظراً لما لها من انعكاسات إيجابية اقتصادياً واجتماعياً.

وهذا لا يعني، طبعاً، أنّ كلّ النشاطات الهامشية أو الموازية هي «إيجابية» ومشروعة. فثمّة نشاطات تصّنف، أحياناً، في هذا الإطار أو تحت تسميات مشابهة أو قريبة ومنها نشاطات سرّية (وثمّة من يقول تحتانية) أو «سوداء» (Economie souterraine/noire) تنطوي على مبادرات جرمية، بنسبة عالية أو بنسبة أخرى دنيا، أو على مبادرات يمكن أن تكون مقبولة قانوناً لكن غير محظيّة بغطاء خلقي أو اجتماعي كاف[4].

وعملياً فإنّ «اقتصاد الفوضى» ليس، بالطبع وكما أشرنا، «الاقتصاد الموازي» أو الهامشي، لكن يمكن أن يلتقي، في بعض وجوهه مع الاقتصاد السرّي أو الأسود، تماماً كما إنّ نشاطات «فوضوية» تؤدّي عادة إلى/أو تترافق مع / نشاطات «نظيفة»، علنية، نظامية واضحة.

وعملياً، أيضاً، فإنّ تعبير اقتصاد الفوضى يمكن أن يتضمّن، خصوصاً[5]:

- إقتصاد الفساد الذي يقصد به، في شكل خاص، العمليات التي يقوم بها نافذون، ومنهم أساساً رجال سلطة وسياسيون وإداريون وأمنيّون وكذلك نافذون في مؤسسات قطاع خاص كبرى، لجني أرباح وعمولات غير مشروعة. وهذه «العائلة» من اقتصاديات الفوضى هي، عملياً، الأكثر جذباً للاهتمام حالياً وربما إحدى الأهم وزناً اقتصادياً، حتى بات الفساد يختصر، في حالات عديدة، الكلام على الفوضى، وهي طبعاً أشمل وأحياناً أخطر.

- «الإقتصاد الجرمي»، الآخر، الذي يمكن أن ينطوي على «نشاطات» تؤدّي إلى خسائر بشرية مباشرة أو غير مباشرة ومنها الحروب والتفجيرات والاغتيالات.

- العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير المشروعة الأخرى ومنها المخدرات والتهريب (بأشكاله الجرمية وليس الإدارية الاقتصادية المحدودة فقط) ونقل اليد العاملة والجنس (بالمعنى المؤسسي القاهر خصوصاً)، والسرقات الكبرى...

- العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تجد تفسيراً «مشروعاً لها، ولو بشكل محدود أو بشكل آخر واضح، ومنها صفقات الأعمال غير المركّزة اقتصادياً وإدارياً، البورصة والعمليات المالية الكبرى، بعض عمليات النفط، تجارة السلاح، «التجارة السياسية والانتخابية» (بيع المواقف و..) والاجتماعية (ومنها بعض «الزيجات» الكبرى...)، إضافة إلى بعض عمليات الاقتصاد الرقمي والإلكتروني التي اتجهت إلى النموّ السريع في السنوات الأخيرة .

وغالباً ما يترافق بعض النشاطات، أو العمليات غير المشروعة والجرمية، مع نشاطات أخرى مشروعة على سبيل التغطية أو على سبيل الترويج، وهو ما يندرج أساساً تحت لواء عمليات تبييض الأموال، كما تترافق النشاطات الجرمية، أحيانا كثيرة، مع سعي إلى تدعيم موقع سياسي أو اجتماعي (أو «رياضي» أو «ثقافي») للقائمين بهذه النشاطات أو للذين يدورون في فلكهم. والتجارب في هذا الشأن كثيرة وعديدة.

وقد تطوّر مفهوم هذا الاقتصاد وحجمه جنباً إلى جنب مع تطوّر النشاطات الاقتصادية ودور الدولة (والشركات) في المجتمع. وتبعاً لذلك بدأ باحثون محاولات تحديد أوضح للمتغيرات التي تدخل في معادلاته ، وبلغ الأمر أنّ بعض علماء الرياضيات الصينيين تقدّموا اليوم في بناء نظرية قياس لهذه المتغيّرات [6].

2 - تطوّر الفوضى في الدولة واللادولة

على رغم كونه حديثاً، نسبياً، كمفهوم فإنّ «اقتصاد الفوضى» عميق في التاريخ، ويمكن أن نجد ظواهر لبعض مقدّمات هذا الاقتصاد في كلّ تجارب الرشوة والفساد وسائر وجوه الشرّ منذ العصور الغابرة. لكن الواضح أنّ حجم تلك التجارب، على أهميتها في تلك المراحل، بقي محدوداً عموماً بالمقارنة مع حجم المعطيات المتوافرة أو المعروفة في العصور الحديثة.

ويبدو أنّ «اقتصاد الفوضى» ارتبط، بشكل مباشر، بعوامل جيوسياسية،

إجتماعية، إقتصادية محدّدة. ولعل أبرز تلك العوامل [7] :

- نشأة ونمو النظام الرأسمالي مع ما رافقه من حرّيات اقتصادية (واجتماعية) وانفتاح الأسواق واتساع حركة التجارة الدولية[8].

- وكذلك، وفي المقابل، تطوّر بعض أشكال الأنظمة الكلّية السلطوية المغلقة التي جعلت من بعض النشاطات الفوضوية شأناً مطلوباً ومربحاً.

- الانتقال، في المطلق، من حال اللادولة إلى حال الدولة، خصوصاً عندما باتت هذه الدولة قادرة ومدعوّة إلى لعب دور اقتصادي ثم، لاحقاً، اجتماعي نشيط، قبل الوصول، لاحقاً، إلى حال «دولة الحدّ الأدنى» كما هو الواقع، في بعض المناطق، اليوم.

- إتساع حالات الاستعمار والانتداب ، في شكلها المباشر القديم وصولاً إلى الأشكال المختلفة الحديثة.

- حالات العولمة والتطوّر التقني في صورها القديمة، لا سيما منها في القرون الوسطى وعصر النهضة، وحتى تلك الحالية الأشدّ وضوحاً وأهمية.

- إزدياد حجم الثروات المالية إمّا بفعل زيادة حجم التجارة العالمية وإمّا بفعل فورة مواد أولية، كما هي حال النفط، وإمّا بفعل اكتشافات تقنية. وترافق ذلك مع تحسّن مستوى العيش وزيادة وتنوّع الحاجات البشرية.

- الحالات الخاصة المتمثّلة، خصوصاً، بالحروب والثورات والاضطرابات، كما بحالات إعادة الإعمار بعد الحرب وحالات مواجهة كوارث طبيعية أو إنسانية محددة .

وهكذا، إذن، فإنّ الموجة الواضحة الأولى من «اقتصاد الفوضى» ظهرت، في مناطق عدّة من العالم، اعتباراً من القرن الثامن عشر وإلى مطالع القرن العشرين جنباً إلى جنب مع نشوء الرأسمالية الحادة ومظاهر الاستعمار العسكري (والاقتصادي) المتوحش وتعدّد الحروب والفتوحات وتنامي الثروات السريعة. وثمة أمثلة عديدة عن تجارب تلك الحقبة لعلّ أقربها إلينا، كلبنانيين وكعرب، ما رافق توسّع ولاحقاً انحلال استعمار الإمبراطورية العثمانية على مناطق واسعة في الشرق وصولاً إلى الغرب. وقد

ظّهر الشاعر المغمور تامر الملاط [9] جوانب من حالات الفساد في أواخر تلك المرحلة عندما «رثى» المتصرف واصا باشا قبل أن يفرّ هارباً : «قالوا قضى واصا ووارو الثرى / فأجبتهم وأنا الخبير بذاته / رنّوا الفلوس على بلاط ضريحه / وأنا الكفيل لكم بردّ حياته».

وتردّد روايات أخرى أنّ عبارة «كالابالك» [10] طالما كانت تدرج في موازنات مؤسسات رسمية وخاصة لتغطية دفع رشاوى في الإدارات. ودرجت في تلك المرحلة، أيضاً، عمليات شراء مراكز إدارية أو مراتب اجتماعية من السلطنة لقاء «خدمات» أو أموال.

وتماماً كما في إطار الإمبراطورية العثمانية الإستعمارية كانت حالات «اقتصاد الفوضى» تنمو، وإن بوتيرةأقلّ، على هامش أو في داخل الأنظمة الاستعمارية الأوروبية لا سيما منها تلك الفرنسية والبريطانية في الشرق أو في إفريقيا وسواهما. وكانت تلك الحالات تقتصر على تقديمات مالية محددة أو عينية مباشرة إضافة إلى إغراءات مختلفة أخرى معروفة . في المقابل ظلت قارات ، ومنها أميركا لا سيما الشمالية منها وأوقيانيا، بعيدة ، نسبياً، عن هذه الظواهر ...في انتظار «فورة» الثروات والتكنولوجيا والاستعمار...لاحقاً. وفي المطلق كان الإستعمار وتنامي الثروات مرتعاً رحباً لظهور «اقتصاد الفوضى» في تلك المرحلة.

وشهدت عمليات هذا الاقتصاد نوعاً من الهدوء والتراجع، على ما يبدو، في النصف الأول من القرن العشرين وحتى السبعينات من هذا القرن تقريباً على رغم انّ حالات عدة ظلّت تسجّل في ما بات يعرف بـ «العالم الثالث تحديدا» [11] وعلى هامش الحروب والثورات، بما فيها الثورة الإشتراكية. ويبدو أنّ الأزمات الإقتصادية الحادّة لا سيما منها الناشئة عن / والمكملة لـ / الأزمة الكبرى في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات، وكذلك نشوء «الدولة الراعية» عشيّة وبعد الحرب العالمية الثانية، وقيام المؤسسات الإدارية والقضائية الجديدة - يبدو أنّ كلّ ذلك ساهم في تقلّص حجم «اقتصاد الفوضى» في تلك المرحلة.

لكن، واعتباراً من السبعينات ، بدأت تغييرات حادّة تطفو على السطح. ولعلّ أبرز تلك التغيرات إطلاق سياسات الخصخصة ، حصول الصدمة النفطية الأولى (والثانية..) والصفقات الضخمة التي رافقتها، عمليّات الإعمار خصوصاً للبنية التحتية أولاً ثم في دول غربية (وشرقية لاحقاً) عدّة ، إلى نظام رأسمالي اكثر تحرراً وانفتاحاً (إذن واستغلالاً) ، « وانفجار» الإتحاد السوفياتي ومنظومته الشرقية[12]، ثم اشتعال الثورة التكنولوجية والإلكترونية و(الرقمية) وبها ومعها العولمة المفتوحة اعتباراً من التسعينات.

وترافق ذلك مع كمّ هائل من الصفقات يندرج العديد منها في إطار «الفوضى» أو يغطّي، بشكل شبه مستمر، رشاوى أو حوادث جرمية مختلفة. وعلى رغم التوسّع الكبير لهذا الاقتصاد في تلك المرحلة، من حيث الشكل والهيكلية ومن حيث الحجم، في دول العالم الثالث خصوصاً، لكن أيضاً في دول متقدمة عدّة، على رغم ذلك فإنّ اللون الفاقع لـ «اقتصاد الفوضى» تعاظم في السنوات الأخيرة، لا سيما في ظل موجة العولمة، حيث بات يصنّف غالباً، في قسم كبير من مقوّماته، تحت اسم «اقتصاد الفساد» وتميّز بالعديد من التجارب، وبأحجام اقتصادية كبيرة، وفي المقابل بانطلاق آليات جديدة للمكافحة.

- ثانياً : تجارب وأحجام

تميز العقدان الأخيران ، إذن، بتجارب «نموذجية» عدّة نافرة لـ «اقتصاد الفوضى » وتعابير الفساد، وهي تجارب كانت ، في جزء واسع منها ، قائمة سابقاً بأشكال مختلفة لكنها ظهرت حديثاً في أطر واسعة متقدمة.

1 - تجارب نموذجية

تتركّز التجارب الأكثر جذباً للاهتمام في مجالات «الفوضى» المختلفة، وفي إطار الفساد خصوصاً، على مناطق من العالم الثالث تميّزت إمّا

بحروب واضطرابات وإمّا بتحوّل سياسي واقتصادي عميق وإمّا بعمليات إعادة بناء وثروات طبيعية. وتتفق كل تلك الدول، وبنسب عالية، على ضعف الإدارة الحكومية فيها أو على وجود سلطة مركزية حادّة (وقهريّة) تسمح، عادة ، بحالات فساد ، أو على هزال المؤشرات الإقتصاديّة والاجتماعية (والإدارية والقضائية) المختلفة ومنها ، أولاً مؤشر الفقر.

وتمثّل أميركا الجنوبية نموذجاً لعدة تجارب ملفتة ساهمت في تضخّمها ديون كبيرة وأزمات اقتصادية واجتماعية مختلفة. ففي الأرجنتين، مثلاً، انفجرت موجة أخيرة من الأزمات في بداية التسعينات من القرن الماضي ووصل التضخم إلى مستويات تاريخية قلّ نظيرها (5000%) واتسعت البطالة وانهارت الطبقة الوسطى وانتشرت الديماغوجية السياسية وسيطر فاسدون على قطاعات عدة، وبلغت الأزمة مستويات عالية مطلع الألفية الثالثة حيث وصلت الديون الخارجية للدولة إلى نحو 150 مليار دولار. وكان واضحاً أنّ تهريب الثروات إلى الخارج يسير في اتجاه واحد مع تنامي الدين العام والفوضى وقدّر حجم الرساميل الوطنية المصدّرة بنحو 150 مليار دولار في 2002 أي بما يعادل حجم الديون العامة [14]. وترددت حالات مماثلة في دول أميركية جنوبية عدّة لفساد يندرج دائماً تحت ظلال الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والديون العالية .

وفي مناطق أخرى من العالم نما «اقتصاد الفوضى» في إطار الحرب (الأهلية أو سواها). وفي الجزائر، كما في لبنان، مثلاً، نشأت طبقة من الأثرياء الجدد استفادت من الأعمال العسكرية الوسخة والارتجاج السياسي في التسعينات للقيام بـ «أعمال» نشطة أبرزها في مجالات التهريب، عبر مرافىء غير شرعية كمرفأ «الحميز»، لسلع كالكحول والسكّر والموز والسجائر وسواها. وتفشّت «الشيبة» (الرشوة) في العديد من المواقع بحماية أصحاب نفوذ دائماً [15].

وفي روسيا أدّى الإنتقال السريع من حال سياسية ونظامية وعسكرية إلى حال أخرى مختلفة، جذرياً، إلى نمو سريع لـ «اقتصاد الفوضى» ترافق،

أحياناً كثيرة مع ارتباك أمني وحوادث وانتهى، دائماً إلى تجميع ثروات ضخمة بينما كانت مؤشرات الإقتصاد الكلّي تتجه إلى تراجع [16] . وفي بعض دول شرق آسيا كأندونيسيا مثلاً سمح النمو الإقتصادي العالي، في ظل عدم قدرة الإدارة العامة على التطوّر المماثل، بحالات عديدة من «الفوضى الاقتصادية» لا منها حالات الفساد. وفي دول منتجة لمواد أوّلية، ومنها النفط، ضاعفت الثروات الضخمة الجديدة من تجارب فوضوية نشأت على هامش عمليات مقاولات أو تجارة سلاح أو تجارة نفط أو نماذج من البذخ الأسطوري.

وترى «منظّمة الشفافية الدولية» أنّه على الرغم من أنّ تجارة السلاح لا تمثّل سوى 1% من حجم التجارة الدولية فإنّ نحو 50% من المبادلات التي ينمو في إطارها الفساد هي في إطار تجارة السلاح [17] . وفي موازاة تركّز أبحاث البنك الدولي[18] وأدبيات أخرى على حالات فساد في العالم الثالث، تربط المعطيات الإحصائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح بين النمو الاقتصادي ومستوى العيش وحالات الفساد. ويشير البرنامج إلى أنّ نسبة المواطنين الذين يقعون ضحية الفساد هي غالباً محدودة جداً في الدول المتقدمة (1,3% في فرنسا، لا شيء في اليابان، 0,4 % في كندا، 0,2 % في الولايات المتحدة الأميركية) بينما ترتفع النسب في دول نامية (ومنها مثلاً مالطا 4 %، بولونيا 5,1%) وتتضاعف المعدلات في مدن رئيسية من دول نامية وفقيرة (بوغوتا- كولومبيا 19,5%، بوينس أيرس - الأرجنتين 30,2 %، جاكرتا - أندونيسيا 29,9%، مانبال- الهند 22,9%...) [19].

على رغم كل هذه الصورة، وعلى رغم كل هذه المعطيات، فإنّ من العبث التصّور أنّ الفساد، وسائر صنوف «اقتصاد الفوضى»، هي فقط إنتاج عالم ثالثي. أفليس الفساد، أساساً، عمل شركاء منهم، حتماً، طرف من العالم الآخر، العالم «المتقدّم» أو النامي، ثم أليست الشركات الكبرى العابرة هي إيّاها التي تتولّى المقاولات وسائر الصفقات في الدول الفقيرة وتدفع، في مقابل هذه الصفقات، عمولات غالباً ما تحددها هي. ثم أليست أنظمة عالم

يماثل تقريباً حصة النفط والغاز (6, 8%)وهي كلها قطاعات رئيسية.

وسمحت السوق المفتوحة للعديد من العصابات والتنظيمات العنفيّة المنظّمة عالمياً بالتنقّل «السهل» وبـ «توظيف» أموال في نشاطات إضافية «مشروعة» منها نشاطات في قطاعات خدماتية كالمطاعم والسفر وغير مشروعة كالجنس. وارتفع حجم أعمال تلك التنظيمات بقوة وكان يقدّر في نهاية القرن الماضي بنحو 1500 مليار دولار سنوياً.

وحاول البنك الدولي، من جهته، بناء تقدير رصين لكلفة الفساد ووضع مؤخراً معادلة، غير محددة تقنياً، تسمح بمتابعة هذه الآفة في نحو 200 دولة في العالم، كذلك نشر البنك الدولي تقريراً حول كلفة الفساد ورد فيه، نقلاً عن مدير برنامج «الحكم الصالح» Daniel KAUFFMANN أنّ هذه الكلفة قدّرت، استناداً إلى حسابات 2001– 2002 ، بنحو 1500 مليار دولار سنوياً، وهذا الرقم لا يشمل السرقة وتحويل الأموال إلى الخارج كما جرى (ويجري) في دول مختلفة عدة. وأشار، على سبيل التأكيد إلى أهمّية هذه المشكلة الأخيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى أنّ سوهارتو (أندونيسيا) يقدّر أن يكون قد حوّل إلى الخارج ما بين 15 إلى 35 مليار دولار، وأنّ كلاً من ماركوس (الفيليبّين) وموبوتو (زائير) حوّل نحو 5 مليارات دولار إلى الخارج[22].

وكان حجم الاقتصاد العالمي في تلك المرحلة (2001) نحو 30 مليار دولار بما يمكّن من التقدير أنّ حجم الفساد، بدون السرقة، ربّما يكون قد بلغ، حالياً، نحو 1500 مليار دولار سنوياً وأنّ حجم النشاطات الجرمية الأخرى ربما وصل إلى 2000 مليار دولار.

وفي تقويم أشد أهمية لتلك الكلفة يتحدث KAUFMANN عن قاعدة بسيطة، وخطيرة، في آن هي ما يسميها قاعدة «أربعة إلى واحد» [23] تقول «إنّه إذا نجحنا في مكافحة الفساد فإنّ الدخل يزداد، تلقائياً، نحو أربعة أضعاف مباشرة». ويمكن بالتالي تصوّر مدى خطورة الفساد في (هذه و) تلك المجتمعات حيث لم يعد الدخل (الفردي أو الوطني) يمثل سوى 25 %

من الدخل المتاح نظرياً لشعوبها.

من جهته، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقويماً متقدماً مستنداً إلى تجارب عملية عن حالات الفساد في عدد كبير من الدول الإفريقية والأسيوية[24]. ولاحظ التقرير، مثلاً ، أنّ كلّ فلس يدفع فعلاً في عدد من دول إفريقيا على برنامج الإعمار يخسر المجتمع، في مقابله 2,5 فلس على جوانب فساد، وأنّ كلفة الفساد في الإدارة الرسمية يمثل (في تلك الدولة تحديداً) نحو 30 % الى 45 % من موازنة الدولة ، كما لاحظ أنّ نحو 30 % من موارد برامج التنمية التي تقدّمها هيئات دولية «يذهب إلى السارقين»، وأنّ 30 % من كلفة الإنتاج في القطاع الخاص تستعمل لدفع مصاريف غير شرعية في مجال الفساد.

وأفاد التقرير إياه أنّ ما بين 20 % كحد أدنى وصولاً إلى 70% أحياناً من كلفة إعادة الإعمار في إحدى الدول الآسيوية سقط فساداً وسرقة، وأنّ السلطات النقدية في دولة أخرى دفعت، من الأموال العامة، نحو 70 مليون دولار لحلّ مشاكل مصارف «سرقها مالكوها وآخرون» [25] .

ويستند البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والأجهزة التابعة (أو المتعاملة مع) كل منهما، كما الدول المتقدمة (والمانحة للمساعدات) - تستند إلى هذه المعطيات لاستعمالها في ما بات يعرف بسياسات مكافحة الفساد وإعداد الشرعة الدولية لمكافحة الفساد وضبط ومراقبة وحسن إدارة المساعدات وبرامج التنمية في العالم الثالث.

وتترك هذه السياسات، بالتالي، أثراً واضحاً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية، والمجتمع الدولي عموماً، كما على مستقبل تلك الدول وهذا المجتمع.

- ثالثاً : الآثار... والمستقبل

لا تقف آثار اقتصاد الفساد والفوضى عند هذه الحدود، الهامّة أساساً، بل تتجاوزها إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

العامة الأخرى.

1- آثار إقتصادية أخرى

بعيداً عن عبء الفساد على المالية العامة، والتنمية والإنماء، يدور جدل نظري في بعض أطرافه قوامه: هل إنّ «اقتصاد الفوضى» هو فعلاً مؤذ للمؤسسات، وتحديداً لتلك الإنتاجية في القطاع الخاص، وهل إنّ الإستقرار، بديل الفوضى، هو، بالتالي، الشرط الوحيد لاستمرار وتيرة العمل والنهوض والتطور؟

في المطلق فإنّ الإستقرار، والنظامية المطلقة، ليسا، بالضرورة، المدخل الوحيد للعمل والإنتاج، بل إنّ ثمّة تجارب عديدة، منها التجربة اللبنانية الأخيرة، وتجارب عدة في الحروب العالمية، تقول إنّ حالات الاضطراب تسمح أحياناً بصياغة مناخات للنشاط الاقتصادي العالي ولتحقيق أرباح. ثم إنّ الحرب، هي أيضاً، بالمعنى الاقتصادي للكلمة على الأقل، إطاراً لزيادة الطلب الإجمالي وبالتالي الإنتاج ومعدلات النمو [26] . وثمّة من يدافع عن هذه المقولة، وسط بعض الاقتصاديين الاستراتيجيين، فيقول إنّه يمكن أن يستعاض عن حرب كبيرة بحروب صغيرة متنقّلة، على ما هو حاصل في عالم اليوم، لتشغيل آلة الإنتاج ولتطوير هذه الآلة ولتجربة معادلات جديدة في المقاربات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

أمّا على مستوى المؤسسات فلا شيء ثابتاً في أنّ الترويج للإستقرار هو شرط للنجاح. ويمكن، على عكس ذلك، أن تنشط المؤسسة الإنتاجية وأن تحقّق أرباحاً وتوسعاً في حال من عدم الإستقرار، تماماً كما في حال الإستقرار، وربما أفضل أحياناً. والأمر يرتبط، أساساً، بمجموعة من الصيغ والاعتبارات الضرورية لحسن إدارة العملية الإنتاجية. لذلك يتزايد اهتمام البحث الإداري بهذه الشروط وبصياغة أفكار جديدة لها في ظروف تعتبر تقليدياً، غير سليمة أو غير نظامية [27]. ويتزايد، أيضاً، التركيز على كيفية اتخاذ القرار، الإستثماري أو الإنتاجي، في مثل هذه الظروف المعقدة

والخطرة بحيث يصبح، هذا القرار، وعلى رغم هذه الظروف، متيسر النجاح والفعالية [28].

لكنّ هذا التصوّر، على صدقيته النظرية الواضحة، نسبياً على الأقل، لا ينفي ثغرات عدة. فإذا كان الإنتاج والنمو لا يشترطان ، في المطلق، استقراراً تاماً، فإنّ عدم الإستقرار، خصوصاً عندما يتحوّل إلى فوضى، يمكن أن ينطوي على ثغرات تؤدي أحياناً، إلى «أعناق اختناق» للإنتاج .

من هذه الثغرات إنّ كلفة إدارة عملية الإنتاج تتّجه، حتماً، إلى ارتفاع، وإنّ التعقيدات الناتجة عن الفوضى غالباً ما تؤدي إلى برامج وسياسات إدارية تساهم، أولاً، في عرقلة الإنسياب الطبيعي والسهل لحركة العمل، كما تؤدي إلى خلق مواقع إدارية جديدة تنطوي على أكلاف وكذلك على احتمال تعثّر أحياناً. ثم إنّ الفساد تحديداً، والفوضى عموماً، يفرضان حتماً على المؤسسات دفع هوامش إضافية، عالية جداً أحياناً، لتسهيل تمرير عملياتها الطبيعية. ولا تقف هذه الهوامش عند الرشاوى الإدارية، الباهظة أصلاً، بل تشمل، أيضاً، أثمان الأخطار المعروفة في مجالات النقل والتبادل والمعلومات والخدمات الأساسية المختلفة أيضاً.

في المقابل فإنّ «الفوضى» يمكن أن «تساعد» المؤسسات على الخلق والإبتكار واحياناً الإبداع، كما «تساعد» على زيادة الإنتاجية، باعتبار أنّ «إنتاجية الحرب وعدم الاستقرار» يمكن أن تكون، بل هي فعلاً كذلك في حالات عديدة، أفضل من إنتاجية الهدوء والسكينة والسلام، إذ يشعر المرء، باستمرار، بتهديد يحرّضه على العمل والمواظبة والجدية [29].

لكنّ «اقتصاد الفوضى» يؤدّي، أيضاً إلى حالات أخرى غير مؤاتية دائماً، منها، مثلاً، بعض حالات الإحتكار التي تنمو في ظروف عدم قدرة مؤسسات صغيرة، أو أقلّ صغراً من الكبرى، على مواجهة مؤسسات كبرى تكون قادرة، عادة، على الوصول إلى مراكز القرار السياسي أو الإداري أو الإقتصادي بسهولة أكبر. والأسوأ أن بعض حالات الاحتكار

تعتمد، أحياناً، وسائل عنفيّة، مباشرة أو غير مباشرة، في وجه خصومها ومنافسيها.

وتنمو، في الوقت نفسه، وفي إطار الفوضى دائماً، بعض صور النشاطات الهامشية أو الخفيّة أو «السوداء». والصحيح أنّ «اقتصاد الفوضى» يمثّل، عملياً، المجال الأكثر تناسباً مع بعض هذه النشاطات التي تشهد، كما هو معروف، توسّعاً ملفتاً في مجتمعات غير مستقرة أو مضطربة ومنها مجتمعات دول نامية عديدة [30]. لكنّ الصحيح، أيضاً، أنّ «اقتصاد الفوضى» قد يشجّع بعض صنوف النشاطات السرّية التي تلتقي مع طبيعته السلبية في جزء كبير منها، ومنها، مثلاً، الرشاوى والهدر والأعمال الجرمية وتبييض الأموال في قطاعات لا تعكس حقيقة النزعة الاقتصادية السليمة، كلّ ذلك على حساب نشاطات هامشية، بعضها سرّي أيضاً، لكنها تتصف بإيجابيات واسعة اجتماعياً واقتصادياً مثل حال المؤسسات الصغيرة وغير النظامية العديدة الفاعلة في دول العالم الثالث، ومنها لبنان، وبنسب أقلّ في دول متقدمة. والصحيح، أيضاً وأيضاً، أنّ بعض المؤسسات الهامشية «المشروعة» اقتصادياً على الأقل تنمو، أحياناً كثيرة، على ضفاف «الفوضى» وفي إطارها خصوصاً عندما تتولّى مثل هذه المؤسسات إنتاج أو تسويق أو تغطية نشاطات تكتسب مراراً بعض الصفات الجرمية ومنها، مثالاً لا حصراً، التهريب والتقليد وسواها.

وفي مجال آخر يتبيّن أنّ «اقتصاد الفوضى» يحسن توظيف معطيات ووسائل العولمة التجارية والتكنولوجية والمعلوماتية. ويتّضح أيضاً، كما أشرنا، أنّ عناصر هذا الاقتصاد تنساب، بسهولة، عبر أوتوسترادات المعلومات لتمرير عمليات جرمية مختلفة بدليل الإرتفاع الكبير في حجم تلك العمليات المرصدة منذ وضع تلك الأوتوسترادات في الخدمة الشعبية مطلع التسعينات[31].

لكن، وعلى رغم أهمية هذه الآثار الاقتصادية فإنّ الآثار الإجتماعية ـ لـ

«اقتصاد الفوضى» تظل، أحياناً، أشدّ وقعاً ووضوحاً.

2- آثار إجتماعية عامة

تكمن المشكلة الإجتماعية الرئيسية لـ «اقتصاد الفوضى»، كما يبدو، في تعزيز الفقر وعرقلة شروط التنمية مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات عامة، كبرى، خصوصاً على مستوى انتهاك الديمقراطية والعدالة والحرية. وتعتبر هذه الصورة كنتيجة حتمية لهدر المال العام أو لاستشراء الجريمة في مضامينها ومعانيها المختلفة.

ويلاحظ تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي وركّز أساساً على مشكلة الفساد [32] أنّ هذه المشكلة تمثّل العقبة الرئيسية أمام سياسات وبرامج مكافحة الفقر في العالم، وأنّ معدلات الفقر تتحرّك، في الإتجاه عينه، مع تحرّك معدّلات الفساد في الدول النامية خصوصاً. ويشير التقرير إلى أنّ الأموال التي ترصد عادة لتنفيذ خطط تستهدف معالجة بعض مؤشرات الفقر، ومنها مثلاً، خفض الأميّة أو توفير تقديمات صحية أو خدمات معينة أساسية - هذه الأموال التي يقدمها البنك الدولي ومانحون آخرون في الدول المتقدمة « يأخذها الفساد» بنسب كبيرة[32].

ويكرّر التقرير نفسه أنّ الخدمات الملحّة لا تصل إلى الفقراء فعلاً، كما هو مخطّط لها أساساً، بسبب الفساد الذي إمّا يدوّرها أو يحول ، ببساطة، دون تنفيذ مشاريعها.

وجنباً إلى جنب مع الفقر، يعتبر البنك الدولي أنّ الفساد «عقبة رئيسية» أمام التنمية. ويروّج البنك، كما سياسات دول كبرى، لقاعدة بسيطة مفادها أنّ التنمية تبدأ، بالتالي، بالتصدّي للفساد.

وفي إطار آخر ، فإنّ اشتداد «حالات الفوضى» يؤدي، بالتالي، إلى إعادة توزيع غير عادلة وإلى تركّز إضافي، وأحياناً حادّ للثروة. ففي مثل هذه الحال يتقلّص حجم الطبقة الوسطى، إحدى ضمانات الإستقرار، ويزداد هامش الطبقات الرازحة تحت خطوط الحاجة بينما تنشأ طبقة، لا تكون

واسعة، من الأغنياء (الجدد) الذين يزرعون مواقع نفوذ لهم في كل القطاعات المؤثرة [33] . ويكتفي الفقراء في مثل هذا المجتمع - أو الأصح انّه يُكتفى لهم - بما وصفه زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأميركي السابق، بـ Tittytainment وهو مصطلح منحوت من عبارتي «Entertainment»(تسلية) وtits (حلمة الرضّاعة)، أي بقليل من التغذية وبقدر محدود من التسلية المخدّرة [34].

وتعكس هذه الإشارة قدراً واضحاً من مشكلة إضافية رئيسية تظهر بنسبة أو بأخرى، في «اقتصاد الفوضى»، وبنسبة أعلى بالتأكيد، في حال العولمة المفتوحة هي مشكلة حقوق العمال وما يعني ذلك، تحديداً، في الأجر، أولاً، ثم في التقديمات المكملة (كالضمانات الصحية والنقل) إضافة إلى حق التعبير والتمثيل النقابي المستقل. ويستدل من عدّة مؤشرات أنّ هذه الحقوق جميعها مهدّدة وإن بحدود وهوامش مختلفة.

ويحذّر مكتب العمل الدولي من حالات عنف في العمل واستغلال واضح للعمال في ظروف الفوضى والاقتصاد المعولم [35] ، وكذلك من تجاوز حقوق العمال المهاجرين، ويلاحظ تقرير صدر عن المكتب [36] أنّ عمال المؤسسات الهامشية غير النظامية هم الأكثر عرضة للأمراض لا سيما منها تلك المنتقلة جنسياً.

وتطلّ هذه المسألة، وقضايا اجتماعية أخرى، على مسائل سياسية أكثر عمقاً وتأثيراً أبرزها ارتباط الفوضى الاقتصادية، ولا سيما منها حالات الفساد، بالديمقراطية والحرية. ويدافع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن معادلة تقول إنّ الفساد يرتبط مباشرة بالشفافية والمحاسبة والمساءلة [37] :

الفساد (ف) = احتكار(إ) + إخفاء معلومات (خ) - محاسبة ومساءلة (م)

ويرفض البنك الدولي، وأجهزة الأمم المتحدة، والدول (الغربية) الكبرى النظرية التي راج بعض عناصرها منذ العصر الذهبي للنظام الإشتراكي واستمرت تتردد بوتائر مختلفة حتى اليوم وملخّصها أنّ «الفساد»، كما «الفوضى» ، «أمراض رأسمالية» وأنّ التوحّش في ممارسة الربح لا يمكن إلاّ

أن يؤدي إلى تعميق مثل تلك الأمراض. وتلتقي هذه النظرية مع تحليل يكتسب بعض الصدقيّة وفيه أنّ مسائل الفساد في الدول النامية هي، أيضاً، وكما أشرنا، جزء من نتيجة ممارسات الدول الكبرى الغربية [38] .

فمشاكل الفوضى والفساد ليست، إذن، في مذهب الإدارة الاقتصادية العالمية الجديدة «مشكلة نظام»، بل هي مشكلة ممارسة يعبّر عنها بما بات يعرف بـ «الحكم الصالح» والديمقراطية والشفافية والحرية. ونشر البنك الدولي معطيات إحصائية تربط بين عناصر «الحكم الصالح»، لا سيما منها المساءلة والشفافية، من جهة والفساد من جهة أخرى. وحسب هذه الإحصاءات فإنّ معدّل المساءلة، مثلاً، في مجموعة الدول الفقيرة هو في حدود 25 نقطة (من مائة) وهو إياه، تقريباً معدّل مكافحة الفساد في تلك الدول، في حين يرتفع المعدّل إلى نحو 80 نقطة (للمساءلة كما لمكافحة الفساد) في الدول ذات الدخل العالي (الغربية) وإلى 60 نقطة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط العالي . ويبلغ المتوسط العالمي نحو 45 نقطة[39] .

وينطلق البنك الدولي، ومعه أجهزة الأمم المتحدة والدول الغربية الكبرى، بالتالي، من هذه المعادلة إلى إطلاق حملة، يعبّر عنها بسياسات مختلفة في مناطق عدة من العالم - ومنها طبعاً هذه المنطقة العربية المسكينة - تقول، باختصار، إنّ المدخل إلى معالجة الفوضى والفساد (والإرهاب أخيراً) هو، حتماً، بـ «الحكم الصالح» ومن عناصره، مرة بعد، الحرية والديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة والإصلاحات الواسعة، وفق هذه المفاهيم، سياسياً وإدارياً وقضائياً في الدول النامية خصوصاً .

وإذا كانت هذه المفاهيم تلتقي، أصلاً وأساساً، مع القيم الإنسانية العالية فإنّ الترويج لها ومحاولة التعبير عنها واقعاً يمكن أن يغطّي تدخّلات سياسية واقتصادية غير مشروعة، وغير مقبولة، خصوصاً وأنّ ترجمة تلك المفاهيم تختلف أحياناً بين بيئة وأخرى وأنّ الإستعانة بها، بوسائل عدة، باتت، أيضاً، من الأدوات السياسية الرائجة اليوم بأشكال تدخّل تتجاوز هذه المفاهيم، أو ربما تطعنها، أحياناً.

3 - المستقبل

بدأ البنك الدولي، ومعه مجموعة الدول (الغربية) المانحة، والأمم المتحدة، طبعاً، في 2001-2002 (والتاريخ، في قلب 11 أيلول) خطّة جديدة ومجموعة برامج تلتقي، كلها، تحت عنوان أساس «مكافحة الفساد» وكل ما يندرج تحت هذا العنوان من قضايا الفوضى والجريمة.

وحدّد البنك الدولي أربعة مجالات رئيسية لعمله في هذا الإطار هي [40]:

- توقّع واستدراك الفساد والسرقات في المشاريع المموّلة من قبل البنك الدولي (في الدول النامية خصوصاً).
- تقديم العون (السياسي والتقني) للدول التي تطلب المساعدة في خطط مكافحة الفساد لديها .
- اعتبار مسألة مكافحة الفساد عنصراً أساسياً من عناصر تقييم المشاريع المقترحة للتمويل وقرارات القروض لدى البنك الدولي.
- المساهمة في الجهد الدولي الهادف إلى مكافحة الفساد.

وجنباً إلى جنب مع هذه الخطة، بل في إطارها، شرع البنك الدولي في تنفيذ برنامج لجمع معلومات تفصيلية محددة حول أسباب الفساد وأشكاله وحجمه وانعكاساته، وأعلن، مؤخراً، عن اعتماد طريقة إحصائية جديدة متطوّرة لقياس الفساد تستند إلى تحقيق ميداني مع كبار الموظفين وممثلي مؤسسات القطاعين العام والخاص في نحو 200 دولة في العالم، كما أوفد بعثات متخصّصة إلى المناطق الأكثر جذباً لحالات فساد أو التي استفادت، أو هي مرشحة للاستفادة، من دعم البنك، كبعض الدول الإفريقية والأميركية اللاتينية.

وبدأ البنك الدولي، استناداً إلى ذلك، في بناء جداول إحصائية حول مدى اعتماد مبادىء المحاسبة والمساءلة وحول فعالية الحكومات في مكافحة الفساد، أو حول الحريات الديمقراطية في مختلف الدول. وخلص إلى تثقيل هذه المؤشرات وإلى استخلاص جداول تبيّن مواقع جميع الدول، ومنها طبعاً الدول العربية، من كل من هذه المؤشرات على المستويات الإقليمية والعالمية.

واستناداً إلى ذلك، حدّد البنك الدولي مجموعة سياسات وأقرّ موازنة خاصة قدّرت بنحو خمسة مليارات دولار سنوياً اعتباراً من عام 2002 ، تفيد أنّ موازنة قسم «الشفافية والحكم الصالح» في البنك تنفق، كما في المبدأ المعلن، «لمساعدة الدول الأعضاء على بناء مؤسسات عامة فعّالة» ولا سيما لجهة «مكافحة الفساد وحسن إدارة الإنفاق الحكومي وإصلاح الوظيفة العامة والإصلاح القضائي وتحسين السياسات الضريبية وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية» (41).

وفي كانون الأول 2003 أطلق مؤتمر دولي، برعاية البنك الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المتخصّصة، في مدينة ميريدا في المكسيك، «شرعة الأمم المتحدة ضد الفساد» الأولى التفصيلية والواضحة، وطوّر المؤتمر الدولي الحادي عشر ضد الفساد المنعقد في سيول (كوريا الجنوبية) في أيار 2004، آليات مكافحة الفساد خصوصاً لجهة تحويل العديد من مبادىء الشرعة إلى صيغ قانونية دعيت الدول إلى اعتمادها في إطار هيكلياتها الوطنية. لكنّ هذا المؤتمر لاحظ، كما مؤتمرات مماثلة سابقاً، أنّ القوانين الوضعية ليست كافية بل إنّ المطلوب هو «قناعة دولية عميقة وشرعة أخلاقية واضحة» لمكافحة الفساد.

وأرسل البنك الدولي «بعثات نموذجية» إلى عدد من الدول المحددة التي عاشت تجارب حادة في مجال الفساد، منها، مثلاً أندونيسيا حيث يعتبر البنك أنّ البعثة حقّقت، بالتعاون مع السلطات المحلية، تقدّماً واضحاً.

واقترح خبراء البنك، نتيجة هذه البعثات، «تدابير تفصيلية منها، خفض الأرباح الممكنة للفساد وخفض الإجراءات وعدد المعاملات التي تفتح المجال للرشوة وزيادة شفافية القطاع العام عبر زيادة نشاط الإعلام ونشر المعلومات الواسعة عن الصفقات الحكومية» (41).

وعمد البنك الدولي، اعتباراً من 2004 تحديداً، إلى إطلاق مجموعة من البرامج القطاعيّة في حقول عرف عنها أنّها شهدت، في العقود الماضية، بؤراً وتجارب واسعة للفساد، ومنها، مثلاً، قطاع الصناعات الاستخراجية

خصوصاً النفط. ورعى البنك، استناداً إلى ذلك «مشاريع نموذجية للشفافية» في هذا القطاع منها مشروع بناء خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون (نحو 1050 كلم). كما نظّم البنك، في الإطار عينه، برامج خاصة بقطاع الغابات والخشب وهو القطاع الذي عرف صفقات واسعة في بعض دول أميركا اللاتينية.

واعتباراً من 2004 طوّر البنك الدولي، وبدعم من الأمم المتحدة ورعايتها دائماً، برنامجاً جديداً قديماً «لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» (بالمفهوم الدولي الأممي لهذه العبارة) وهو برنامج يتضمن، حتى الآن، نحو 40 مشروعاً تفصيلياً تطبق، حالياً، في نحو 115 دولة في العالم ومنها، طبعاً، دول عربية. وأبرز تلك القوانين ما يتعلق بتعديل التشريعات الوطنية بما ينسجم مع التصوّر الدولي «لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب»، وتدريب الموظفين على آليات المراقبة والتنفيذ، وتأليف وتنظيم خلايا المعلومات المالية في الدول ذات الحساسية الخاصة في هذا المجال ومنها، تكراراً، دول عربية.

وتركز كل تلك التدابير والإجراءات والبرامج والسياسات على توفير قاعدة قانونية واضحة وقاعدة سياسية داعمة، وهذا ما يعني «التفاتة خاصة لتطوير الديمقراطية والحريات» يتولاها، تقنياً، البنك الدولي أو بعض أجهزة الأمم المتحدة أحياناً، وعملياً وسياسياً دوائر أخرى في الدول الكبرى ولا سيما منها «دول القرار» في مجلس الأمن الدولي.

باختصار إنّ المستقبل يطلّ، بهذه الصورة خصوصاً، على الدول النامية أو «الفاسدة» أو «الفوضوية» بالمعنى الدارج، في القاموس الدولي اليوم. وقد يكون صحيحاً القول إنّ «التغييرات تأتي من الخارج إذا لم تنبثق من حيوية دائمة في الداخل»[42]، بمعنى أنّ خيار الديمقراطية، ولو بحدود قناعة المجتمعات الفقيرة، قد يكون سلاحاً ضدّ التدخل الأوسع المتمادي للآخرين.

لا ندخل في السياسة، لكنّ الإنغلاق المفرط والمطّعم بأشكال قهر ليس هو الرد المطلوب على كل هذا الزحف باسم الديمقراطية والحرية

هوامش ومراجع

1- .L'économie du Chaos: LASZLO (C).et LAUGEL(J) Ed. d'Organisation, Paris, 1998 page 50.

2- المرجع في (1) ونقلاً، أيضاً، عن From Newton to chaos: the beginning of non linear thinking, S. GOERNER, 1994..

3- ثمّة أبحاث عديدة في هذا المجال . يمكن العودة، مثلاً، إلى البحث الغني :
"L'économie informelle", GOUREVITCH (J. -P), ED Le pré aux clercs, Paris 2002.

4- يمكن مراجعة وثائق عدة صدرت في إطار منظمة العمل الدولية بهذا الشأن منها
"L'économie souterraine: concepts et mesures" (1995) et "La résurrection de l' économie souteraine" (1994) et le travail clandestin"(1997).
PESTIAN (P), "L'économie souterraine", Paris, Ed Hachette, 1989.

5- يقدّم د.جورج قرم إضافات وتحليلاً جديراً بالاهتمام في هذا المجال في كتابه «الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية» (مترجم إلى العربية)، دار الطليعة، بيروت 1994, لكن العنوان الفرنسي يتحدث عن «Désordre» (اضطراب، بلبلة) وليس عن «chaos» (فوضى).

6- www.ben-vantier.com

7- في موضوع «جيو سياسية» الفوضى يمكن مراجعة مقالات وأبحاث: www.ben-vantier.com

8- المرجع في (5)، ص 20 وما يليها.

9- تامر وليس شبلي كما يتردد. نقلاً عن المؤرخ الرصين لحد خاطر في «شبلي الملاّط، شاعر الأرز»، إعداد وجدي الملاّط، الناشر جوزف رعيدي، مجموعة «منارات من لبنان» (3)، بيروت، 1999 ، ص 420

10- عبارة تركية تعني «مختلف» بما يشير إلى رشاوى.

11- يمكن في هذا الإطار مراجعة : PEAN (P): "L'argent noir, corruption et sous développement", Paris, Fayard, 1988.

12- العبارة الدالة لـ Hélène CARRERE D'ENCAUSSE في كتابها الجيد L'empire Eclaté

Flammarion, Paris, 1978

13- على رغم كونه قصصياً، في الشكل ، فان كتاب (CLERC (Michel بعنوان: BakchichA (Ed. Flammarion, Paris, 1976) ينطوي على معطيات ونماذج ملفتة

14- ثمّة أدبيّات عدة في هذا الموضوع . يمكن مراجعة سلسلة تقارير في صحيفة Le monde الفرنسية لا سيما منها تلك الواردة في أعداد 22 و42 و62 و82 كانون الثاني 2002 .

15- انظر Florence AUBENAS "les friqués du chaos" –Libération باريس، 2004/4/6

16- Jacques SAPIR, «Le chaos Russe», www bibelec (1997)

17- Transparency international, - corruption in the official arms trade, U.K., April 2002.

18- منها مثلاً التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية في العالم 2004.

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي 2003.

20- المرجع في (11) وفيه تركيز على دور الدول المتقدمة في رعاية مظاهر الفساد في العالم الثالث.
انظر أيضاً VINAY (A.-P.) في بحث بعنوان: Les drames du tiers monde sont-elles fatales?
مجلة Géopolitique العدد 16, كانون الثاني 1987.

21- تقرير «التنمية البشرية 1999»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2000.

22- Le coût de la corruption تقرير منشور على صفحة المعلومات العامة (Nouvelles/Média) للبنك الدولي (أيار 2005)

23- المرجع في (22)

-24 UNDP, «Anticorruption», Final version, practice note, February 2004

-25 المرجع في (24) ص 6 وما يليها.

-26 وتلك نظرية مستقاة، أساساً، من بعض جوانب الفكر «الكينزي».

-27 يجدر في هذا المجال العودة إلى الكتاب الجيد LASZLO et LAUGEL (المرجع في 1) لا سيما لجهة كيفية إدارة تطور المؤسسات في ظروف معقدة وغير مستقرة. أنظر، خصوصاً، ص 116 وما يليها.

-28 يمكن العودة في هذا الشأن إلى: "La théorie de la décision", KAST (R.), Ed la Découverte, Paris, 2002

-29 أنظر، في هذا الشأن تحديداً : EL-CHLOUK (G.), «La productivité comparée des pays industrialisés et des pays en développement», Université de Paris 2, Paris 1983.

-30 المرجع في (3) L'économie informelle لا سيما ص 29 وما يليها.

-31 المرجع في (21) أعلاه.

-32 تقرير البنك الدولي (السنوي) عن التنمية في العالم 2004.

-33 يمكن لشروحات إضافية مراجعة ز فخ العولمةس لهانس بيترمان وهارلد شومان، النسخة العربية، عالم المعرفة، الكويت 1998.

-34 المرجع في (33) ص 27.

-35 يمكن في هذا الشأن مراجعة "La violence au travail" B.I.T. Genève 2000

-36 لتقرير السنوي حول العمل في العالم، مكتب العمل الدولي، 2003.

-37 المرجع في 24 ص 4.

-38 PARTANT (F.), «crise et chuchotements», Ed PUF, Paris, 1984.

-39 World Bank, Good governance indicators 2000/2001

-40 الصفحة الإلكترونية للبنك الدولي Nouvelles/médias ، أيار 2005.

-41 المرجع في (40).

-42 راغدة درغام ، جريدة «الحياة» ، 1 آب 2003 .

الفلسفة السياسية للمحافظين الأميركيين الجدد: أيديولوجية الفوضى الخلاّقة

محمود حيدر*

تسعى هذه الدراسة إلى الإضاءة على التحوّلات التي شهدتها الإستراتيجية الأميركية العليا مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة مطلع القرن الجاري. ولسوف يتم التركيز على الحلقة الأكثر مدعاة للسجال في هذه الإستراتيجية، وهي تلك التي شاع الكلام عليها بما سُمّي بـ «نظرية الفوضى الخلاّقة».

المعروف عن هذه النظرية أنها وجدت ديناميّاتها الفعلية بعد زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وهي تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدّد الأمن القومي الأميركي في كل لحظة. كما تقوم على افتراض ألاّ يكون التهديد بالضرورة، حاصلاً بالفعل من دولة أو من منظمة إرهابية لكي تخاض ضده الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوُّره من جانب مراكز التخطيط الإستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب.

ولكي تأخذ هذه الإستراتيجية مسارها التطبيقي، عكف كثيرون من منظِّري ومفكِّري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب. ولعلَّ

* صحافي وباحث في الفكر السياسي - رئيس مركز «دلتا» للصحافة والأبحاث

نظرية «الفوضى الخلاَّقة» التي شكَّلت إحدى أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنما تعني في حقيقتها السعي الإستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكِّل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم.

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاَّقة تتأسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، فذلك يعني أن الفكر الإستراتيجي الأميركي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلاَّ بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمة أميركا في بناء العالم الجديد.

فكيف ظهرت هذه النظرية في سياق التحقيق التاريخي لنظريات الهيمنة في الفلسفة السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأميركية؟

❖❖❖❖❖

ما كان لأحد أن يتصوَّر مدى ما بلغته الإيديولوجيا السياسية الأميركية وهي تستعيد نظرية الإحتلال، بوصفها فضيلة لا غنى للعالم عنها في رحلة القرن الحادي والعشرين.

فقط أولئك الذين نظَّروا «للإمبراطورية الفاضلة» أمثال لويس لافام رئيس تحرير مجلة هاربرز (Harper's Magazine) وبالطبع الفريق المتحلِّق حول الرئيس جورج دبليو بوش، كانوا على يقين ممّا ذهبوا إليه. الأمر بالنسبة إلى هؤلاء يتعدَّى الجانب الأخلاقي كما أراده التنوير الغربي سحابة ثلاثة قرون متواصلة. إنَّهم ينطلقون من قَبْليّة اعتقادية تعود في جذورها إلى ثقافة الإستيطان الأنكلوساكسوني، ومؤدّاها أنَّ التاريخ لا تعمِّره البراءة، إذ البراءة عندهم - حسب وصف غراهام غرين، الكاتب المسرحي الإنكليزي - تشبه مجذوماً أبكم أضاع جَرَسَه، ثم راح يطوف العالم، ولا يقصد ضرراً لأحد...

وعلى عقيدة المحافظين الأميركيين الجدد، إنَّ ما ينبغي على أميركا أن تفعله لكي تحقِّق رسالتها إلى العالم، هو النأي بنفسها عن البراءة، وأن تمضي بعيداً في السجيّة الماكيافيللية القائلة بفضيلة «أن تخيف الآخر بدل أن تكسب حبّه لك»...

عندما خسرت الولايات المتحدة مقعدها في لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيأة الأمم المتحدة في جنيف في مطلع أيار/مايو من العام 2001، أصيب كثيرون في نيويورك وواشنطن بالدهشة الحقيقية. جلُّ هؤلاء كانوا من النُّخب الأميركية والغربية التي صدَّقت ما تختزنه العمارة الإيديولوجية من براءات ذات صلة بالقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية. للوهلة الأولى لم يعرف أولئك المخدوعون ما إذا كان الذي سمعوه إشاعة خاطئة أو نكتة حمقاء، وتساءلوا: كيف يمكن لمثل هذه الأمور أن تحدث.. وأين ذهب التعقُّل ؟ وحسبُهم أنَّ أميركا هي التي أوجدت مفهوم حقوق الإنسان، وهي التي هرعت دائماً إلى إنقاذ الأطفال المفقودين، وانتشال الديمقراطيات الفاشلة. ولم يحدث قط أن استُبعدت الولايات المتحدة من غُرف لجنة الضمير خلال أربعة وخمسين عاماً من وجودها. كذلك لم يسبق أن حدث في الذاكرة الحيّة أن تتعرَّض القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى مثل هذه السخرية غير المستحقَّة على أيدي أتباعها الجاحدين[1].

يومئذٍ كان بديهياً أن يصبّ الأميركيون جام غضبهم على الأوروبيين، وبالأخص على فرنسا. فعلى ما بيَّن منظِّرو اليمين الأميركي، فإنَّ الفرنسيين تحديداً خانوا الأمانة والتبعية وصوَّتوا لإخراج الولايات المتحدة من واحدة من أهم وأخطر أسلحة الدعاية والتدخل في شؤون العالم. ومع ذلك فإنَّ القضية لم تتوقف عند هذا النوع الطبيعي من ردّات الفعل.

كان ثمة ما هو أدنى إلى المفارقة إذ إنَّ «المطبخ الفلسفي - الإيديولوجي» للإدارة الأميركية سينبري إلى إسكات المحتجّين والمدهوشين، ثم ليمضي في عزفٍ منفرد مؤثراً اللاّمبالاة وإدارة الظهر لهذه القضية، معتبراً أنَّ أميركا ليست في حاجة إلى مَنْ يمنحها شهادة سلوك حسن أو يصحِّح خطأ ترى إليه على أنَّه جزء عزيز في مسلكها العام.

إنَّ هذا ما سيعبِّر عنه الكاتب في مجلة «التايم» تشارلز كروثامر (Charles Krauthammer) على نحو لا شوب في صراحته: «ليست أميركا مجرد مواطن

عالمي. إنَّها السلطة المهيمنة في العالم، وأكثر هيمنة من أي قوة أخرى منذ عهد روما. ووفقاً لذلك، فإنَّ أميركا في وضع يؤهّلها لإعادة تشكيل المعايير وتغيير التوقعات وخلق حقائق جديدة. أمّا كيف يكون ذلك ؟ فيكون - برأيه - عن طريق إظهار إرادة غير اعتذارية لا سبيل إلى تغييرها»..[2]

المسألة إذاً، هي وجوب أن تفعل أميركا أيّ شيء من دون أن تبرِّر أو أن تعتذر. وحتى لو جرى ذلك الفعل مجرى إيذاء أمم وشعوب بأكملها فلا ينبغي أن يُحجِمَ القادة عن إتمام المساحة المتبقِّية لبلوغ الهدف. فالاعتذار بحسب هذا الاعتقاد، يشكِّل منقصة لصاحبه، وإخلالاً في شبكة المعايير والمفاهيم ، التي عليها تتأسَّس استراتيجيات التحكُّم بالأوضاع.

فلسفة الإستهتار بالآخر

على هذه الفلسفة السياسية المتجددة سيغيب منطق الإقناع والتحاور في العلاقات الدولية. وبدا أنَّ منعطفاً كهذا، راح يؤتي أُكُلَه مع «الانتصارات المدوِّية» التي خاضتها الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001. والمثل العراقي سيعزِّز هذا المنطق حيث أفلحت الولايات المتحدة في جعله شبيهاً بالمثلين اليوغوسلافي والأفغاني. لكن ثمة جانب آخر من المشهد لا يبدو أنَّه سيكون مريحاً، أو مربحاً، للسلوك الأميركي المُشار إليه. فالولايات المتحدة ربحت الحروب التي خاضتها حين استعملت الحدّ الأقصى من جبروتها العسكري. لكنَّها راحت بعد ذلك، تجد صعوبات جمّة في ربح السلام. وهذا ما ذهب إليه الخبير الاستراتيجي الفرنسي باسكال بونيفاس الذي أكَّد أنَّ أميركا بدأت تفقد حبّ الناس لها، بل إنَّها صارت مكروهة على امتداد العالم أجمع.

«البارانويا» الأميركية التي بلغت ذروتها مع السنة الأولى للألفية الثالثة، رأت إلى النقد الأوروبي، والفرنسي على الخصوص بعين السخرية والإستهتار. ولقد سبق للكاتب الأميركي لويس لافام أن ساجل النزعة الإنتقادية لأميركا لدى الفرنسيين. سوف يلاحظ أنَّ الفرنسيين لم يستوعبوا

ما يسمّيه بـ «مذهب البراءة الأميركية» بشكل كامل. هذا المذهب الذي فهمه البيوريتانيون (حركة إصلاح بروتستانتية سعت إلى تطهير الكنيسة الإنكليزية من بقايا الباباوية الرومانية الكاثوليكية في القرنين 16 و17).. الأوائل في براري ماساتشوسيتس الموحشة، على أنَّه اختيارهم من قبل الرَّب (...) وفي معرض إعطاء المذهب الأميركي بعده الميتافيزيقي يزعم «لافام» أنَّ الله اختار أميركا لتكون موقع إنشاء الجنّة الأرضية. فقد كان الهدف الأميركي عادلاً دوماً، ولم يكن هنالك أي شيء أبداً يمكن أن يُقال فيه أنَّه غلطة أميركا. ويضيف: «إنَّ الأجيال المتلاحقة والسياسيين الأميركيين عبَّروا عن إيمانها هذا بكلماتٍ مختلفة من مثل: «أميركا الأمل الأخير للبشرية»، «أميركا سفينة الأمان» وناشرة الحضارة الخ.. إلاَّ أنَّه سيذهب إلى مسافة أبعد في خلع الأوصاف فيعلن أنَّ «الشر لم يكن أبداً جزءاً عضوياً من المشهد الأميركي أو الشخصية الأميركية. فالشر ـ على ادعائه ـ سلعة قاتلة ومستوردة من دون ترخيص من خارج، إنَّما هو مرضٌ أجنبي يتم تهريبه عن طريق الجمارك في شحنة «فلسفة ألمانية» أو رز آسيوي(...) ولأنَّ أميركا بريئة بالتعريف، فقد يخونها الآخرون دوماً، كما في «بيرل هاربر» وليتل بيغ هورن، وخليج الخنازير، وبما أنَّه تمَّت خيانتنا، نستطيع دوماً أن نبرِّر استخدامنا للوسائل الوحشية، أو المخالفة للروح المسيحية في سبيل الدفاع عن سفينة الأمان في وجه خيانة العالم[3].

لم يكن عرض هذا الكلام فقط للرد على ما يسمّيه لويس لافام عدم فهم الفرنسيين وجهلهم بحقيقة «الروح السياسية الأميركية»، بل هو يعني أكثر من رسالة دأبت المسيحية الصهيونية الحاكمة في الولايات المتحدة على توجيهها إلى العالم كله منذ وقت بعيد.

وأما المقصود من هذه الرسالة اليوم فإنَّه يتعدَّى الكلّيات الاعتقادية. فهي تتوجَّه إلى الذين يطالبون بوجوب قيام مرجعية أممية تعيد الاعتبار للقانون الدولي. ولأنَّ القوانين تدخل في صلب «البراءة» التي أسقطها الأميركيون من حسابهم، فلا حاجة إليها كما يقول «لافام». فالقوانين ـ عنده ـ «وضعت لغير

المحظوظين الذين ولدوا دون جينات الفضيلة».

إنَّ هذا الحدّ المُشرَع على اللاّمتناهي في التفكير الأميركي الجديد، هو الذي يؤسِّس لأميركا القرن الحادي والعشرين. وسنجد من تظاهرات هذه الرؤية اللاّهوتية ما لا حصر من الأحداث اللاّحقة، حيث تصبح القوانين الدولية وشرعة الأخلاق التي تحكم التوازنات في النظام العالمي، مجرد نصوص لا فائدة منها.

لاهوت القوة

ظلَّ ريتشارد نيكسون الرئيس الأميركي الأسبق يردِّد في خُطَبِهِ العصماء الموجَّهة إلى الجيش والشعب هذه الكلمات: «الله مع أميركا، الله يريد أن تقود أميركا العالم». في ذلك الوقت كانت حرب فيتنام تتجه إلى جحيمها المحتوم. وكان عليه لكي يشحذ الهمم، ويدفع حجج منتقديه، أن يستعيد ثقافة المؤسِّسين الأوائل ليبيِّن أنّ لاهوت القوة ليس إلاَّ منحة إلهية لدفع الشر في عالم ممتلئ بالفوضى.

خلال السنوات الإنتقالية بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، أسقطت الولايات المتحدة في يدها صفوة أوراق اللعبة الكونية الرئيسية. لقد صار اتخاذ أي قرار، وتقرير أي حل نهائي، من دون رضاها، ضرباً من المستحيل. فما الذي نستطيع انتزاعه من المشهد العام؟؟..

مع نهاية الحرب الباردة أخذ منظِّرو الإستفراد الأميركي يصوغون المقدِّمات العملية لفلسفة السيادة المطلقة. كان كل شيء في المقدمات النظرية جاهزاً. العامل الإيديولوجي شكَّل أساساً ثقافياً ودعائياً لهذه الفلسفة. ولنا أن نعرف أنَّ الولايات المتحدة مرَّت ضمن سيرورة تاريخية ساهمت الإيديولوجيا شيئاً فشيئاً في تكوينها. فقد قامت ـ هذه الفلسفة ـ انطلاقاً من نواة إيديولوجية ذات محورين: الأول، الإعتقاد بأنَّ أميركا مكلَّفة برسالة. والثاني، اليقين بأنَّ أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم. وممّا يميِّز السياسة الأميركية منذ مولدها: الثبات في

العمل على قَدَرِ الديمومة في متابعة الهدف، وكذلك مواصلة الجوهر الإيديولوجي المولِّد للعمل. ولا شك في أنَّ هذه السياسة بلغت ذروة تحقّقها في فجر القرن الثامن عشر، وزادت أيضاً في مطلع القرن التاسع عشر. لكن ميشال بوغنون موردان في كتابه «أميركا التوتاليتارية» (L'Amérique Totalitaire) الصادر في باريس في العام 1997[4] يذهب إلى «أنَّ الإيديولوجيا الأميركية لم تتورَّع عن خلع صفة الأزلية على أميركا، حيث إنَّ ادعاء الرسالة الإلهية لم يغب يوماً عن ناظرها. ثم يورد كلاماً لمعاون الرئيس السابق بيل كلينتون لشؤون الأمن القومي أنطوني لاك، فيه «إنَّ مصالحنا ومُثُلنا لا تلزمنا بالتدخُّل وحسب، بل تلزمنا أيضاً بالقيادة(...) يضيف: «من واجبنا تطوير الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لأنَّ هذا يحمي مصالحنا وأمننا، ولأنَّ الأمر كذلك يتعلَّق بانعكاس القيم، حيث هي في آن قيم أميركية وعالمية»(...). وهكذا فإنَّ انتصار الأميركيين الأبرز [5] . يعلّق «بوغنون»: هو، بكل تأكيد، الحضور الكلّي لإيديولوجيتهم . فالليبرالية، وهي أكثر عقيدة اقتصادية خالصة، تمثِّل أيضاً رؤية قويمة للعالم، استقبلها الكثير من المالكين ومجموعات المصالح بوصفها نعمة وخلاصاً. لقد صارت الليبرالية - حسب بوغنون - رؤية وعقيدة تخدمان مصالح الأميركيين وتنقذان المظاهر، الأخلاقية، على الأقل، ما دامت الليبرالية، كمفهوم، تنطوي على ركيزة دينية. وهو ما كان لاحظه توكفيل لجهة وجوب اعتبار الدين بالنسبة للأميركيين بمثابة المؤسسة السياسية الأولى. ثم إنَّ جمهور الناس، أولئك الذين لا يفهمون شيئاً كثيراً من الألعاب السياسية والاقتصادية، اقتنعوا بفعل الحملات الإعلامية، بعدم وجود أيَّة عقيدة أفضل من هذه العقيدة (...) ولقد رأينا منذ الأصل، وقبل أن تصبح أميركا هي الولايات المتحدة، أنَّها كانت تزعم شمولية نمطها التنظيمي الخاص. ولم يَسَعَ مفكِّروها - من أساتذة وكتّاب وكهنة ورجال دولة - لحظة واحدة إلى إخفاء هدفهم الأخير وهو: فرض نمط حياتهم على بقية العالم، وذلك عبر آليات أخلاقية تكتظ بالتعالي على الآخر، أيّ آخر، منها في المقام الأول، بما

يسميه بوغنون بـ «القدوة». أي من خلال تأدية عروض مثيرة تُظهر «الصورة الساطعة لأمَّة جديدة اختارها الله لغاية وحيدة هي تزويد كل الشعوب بالرسالة الوحيدة ذات المستقبل المُصاغ بصورة زاهية. ثم في المقام الثاني بوضع الآخر جبراً في منطقة القبول بالقدر الأميركي. فثمة يقين لدى «فقهاء الأمركة» بأنَّ إذعان الآخرين عنوة ـ كائناً ما كان شكل الإكراه ـ أمرٌ محتوم في مواجهة هذه الممانعة أو تلك. فأميركا تعتقد نفسها وتريدها كلّية لا تُضاهى. وبهذه الصفة، لا تتصور ذاتها إلاَّ متفوِّقة على مجمل المناطق التي يتحرَّك في داخلها أفراد وأمم، وترى إنَّ من واجبها احتواءها. إنَّها ـ على ما يزعم فقهاؤها ـ هي العالم، ما دامت العناية الإلهية أمرت بذلك، وما دامت تجسِّد نصاب العالم المقبل وفقاً للخطط الإلهية. ومن المقدَّر ـ تبعاً لهذا الزعم ـ أن تقع على كاهلها مسؤولية إملاء قانونها، القانون الذي شرَّعته السماء، وفرضته على الأمم والشعوب».[6]

تاريخية الإستعلاء

حين سئل الرئيس تيودور روزفلت عمّا إذا كانت الإستراتيجية الأميركية العليا، عازمة على تشييد فضائها الإمبراطوري ـ وكان ذلك في مستهلّ القرن العشرين ـ أنكر ما يرمي إليه سائله وقال: «إنَّ البلد الذي قام على فضيلة الحرية، يصعب عليه أن يقع في خطيئة الإمبراطورية!»...

هل يبيِّن مثل هذا «الإنكار» أنَّ ثمة منطقة نائمة في العقل السياسي الأميركي تستيقظ في المحطات الكبرى للتاريخ.. أم أن هذه المنطقة التي يصدر منها كلام كهذا، هي مجرد دائرة صغيرة، يجري استخدامها متى دعت الحاجة إليها ؟

ربما كان روزفلت على شيء من يقين، من أن قوله هذا لا يتعدى حدود الأخلاق النظرية. وحين حرص على نفي الطموح الإمبراطوري، مساوياً، بينه وبين الخطيئة، كان يعي كم للخطاب الأخلاقي من أثر حاسم في لعبة القوى وتكوين حقائق التاريخ. فالضرورة الإيديولوجية للخطاب السياسي،

إذاً، هي التي ستحمل الرئيس الأميركي إلى ما يمكن وصفه بالجمع بين متناقضين يشغلان الفكر السياسي الأميركي في ذلك الوقت: قيم الحرية، والطموح الإمبراطوري / الاستعماري.

هل أميركا إمبراطورية؟ هل هي إمبريالية جديدة ؟ أم أنها دولة / أمّة من ذلك النوع السياسي الذي يمكث في «منطقة استثنائية» بعد حادثين تاريخيين متقاربين وعظيمي الشأن: نهاية الحرب الباردة (1990) وزلزال الحادي عشر من أيلول /سبتمبر (2001).

كانت الولايات المتحدة الأميركية في أثناء الحرب الباردة إمبريالية من طراز خاص. لم تقم بعمليات الإخضاع والهيمنة على طريقة الإمبرياليتين البريطانية والإنكليزية عبر الإستعمار المباشر للدول المستعمرة. كان عليها أن تتبع حكاية «القرصان الأكبر» الذي يقطع الطريق على القراصنة الصغار ويلتهم حصادهم. لقد عمدت الولايات المتحدة إلى إخضاع القوى الإمبريالية القديمة لنظامها الخاص. لذا لم تؤدِ الحرب الباردة التي شنتها الولايات المتحدة إلى هزيمة العدو الاشتراكي، وربما لم يكن ذلك، قطّ، هدفها الأول في حقيقة الأمر. لقد انهار الإتحاد السوفياتي تحت وطأة تناقضاته الداخلية الخاصة. ولم تفعل الحرب الباردة، في الحدود القصوى، أكثر من إفراز بعض شروط العزلة التي ما برحت، عبر تردد أصدائها في الكتلة السوفياتية نفسها، أن ضاعفت تلك التناقضات القابلة للانفجار. لعل أهم آثار الحرب الباردة هو التعرُّف على خطوط الهيمنة داخل العالم الإمبريالي. تلك الخطوط التي دأبت على تسريع عملية تدهور القوى القديمة، ورفع مستوى مبادرة الولايات المتحدة على صعيد تأسيس نظام إمبراطوري. وبحسب عدد من المفكرين الإستراتيجيين فإنه لو لم يكن قد تمَّ الإعداد مسبقاً لنمط جديد من المبادرة الهيمنية، لما خرجت الولايات المتحدة منتصرة في نهاية الحرب الباردة. المسألة إذاً، تتعلق ببعد تاريخي للتكوين الأميركي السيادي، فالمشروع الإمبراطوري هو مشروع سلطة متشابكة يشكّل المرحلة أو الصيغة الرابعة من التاريخ الدستوري الأميركي.

وعلى ما يبيِّن مايكل هاردت وأنطونيو نيغري في كتابهما إمبراطورية العولمة الجديدة[7] فإنَّ تحقيق فكرة السيادة والهيمنة الأميركية اتخذ مسيرة طويلة تطوّرت عبر مراحل مختلفة من تاريخ الولايات المتحدة الدستوري. فالمعروف أن الدستور الأميركي، كوثيقة مكتوبة بقي دونما تغيير ذي شأن، (باستثناء بعض التعديلات) غير أن الدستور يجب فهمه، أيضاً، بوصفه منظومة مادية من التفاسير والممارسات الحقوقية التي يعتمدها، لا المحلفون والقضاة فحسب، بل والأفراد في المجتمع. وبالفعل فإنَّ هذا التأسيس المادي – الاجتماعي قد تغيَّر جذرياً منذ تأسيس الجمهورية. ويذهب بعض علماء القانون والتاريخ السياسي إلى تقسيم أميركا دستورياً إلى أربع مراحل أو أربعة نظم متمايزة:[8]

- مرحلة أولى تمتد من إعلان الاستقلال إلى الحرب الأهلية وعملية إعادة البناء.

- مرحلة ثانية وهي مثقلة بالتناقضات، وتتزايد مع الحقبة التقدمية، مغطيَّة انعطافة القرن، من مبدأ تيودور روزفلت الإمبريالي، إلى إصلاحية وودرو ولسون الأممية.

- مرحلة ثالثة، وتمتد ممّا يسمى الصفقة الجديدة (New Deal) والحرب العالمية الثانية إلى فترات اشتداد الحرب الباردة.

- مرحلة رابعة، وهي التي سبق أن أشرنا إلى بعض وجوهها، وهي بدأت خلال عقد الستينات عبر نشاط الحركات الاجتماعية واستمرت إلى حين تفكيك الإتحاد السوفياتي وكتلة أوروبا الشرقية. فالمراد من حصيلة هذه المراحل الدستورية القول إن كلاً منها شكّل خطوة إلى الأمام في التشكُّل التاريخي للسيادة الإمبراطورية للولايات المتحدة.[9]

عندما وصلت الأزمة المالية الكبرى سنة 1929 جاء الإنقاذ بانتخاب «فرانكلين روزفلت» (ابن عم الرئيس الذي سبقه، تيودور روزفلت). ومع الرئاسة الأولى لروزفلت الثاني 1932، وبعد سياسة العدل الاجتماعي الجديد التي أعلنها وطبَّقها – وعادت بها الولايات المتحدة إلى حياتها

الطبيعية ـ أخذ الحلم الإمبراطوري يشغل نخبها السياسية والبيت الأبيض في المقدمة. ومن واشنطن كان فرانكلين روزفلت يتابع ما يجري في أوروبا وشغله «صراع الإمبراطوريات»، الذي عاد (كما لو كان متوقّعاً) يتجدد مرة أخرى دافعاً إلى القارة نذر عواصف تتجمع من جديد . لقد بدأت إيطاليا تشهد صعوداً للحركة الفاشية بقيادة «بنيتو موسوليني» الذي وصل إلى السلطة ، وشعاره مرة أخرى هو الشعار الروماني القديم في وصف البحر الأبيض المتوسط بـ «إنه بحرنا».

وفي ألمانيا التي نهضت من وسط ركام الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ونفضت عن نفسها رداء الهوان الذي فرضته عليها معاهدة فرساي، سيجري انتخاب أدولف هتلر، وستصعد النازية إلى السلطة في قلب أوروبا الغربية، ثم ليعلن هتلر أنه جاء ليحيي «الرايخ الثالث» الذي ينبغي أن يعيش ألف عام كما كان يقول.[10]

في اليابان كانت الصورة مشابهة حيث كان الحزب العسكري المطالب بالتوسع الياباني باتجاه العالم انطلاقاً من آسيا الشرقية / الجنوبية يمسك بسلطة القرار في طوكيو فارضاً نفسه على الإمبراطور هيروهيتو.

أما في روسيا فقد ازدادت سطوة الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين الذي خلف لينين في قيادة الحزب والدولة. لقد أمسك ستالين البلاد الشاسعة القوية بقبضة فولاذية، مستغلاً موارد بلد هو الآخر بحجم قارة ومحاولاً أن يبني من التخلّف القيصري دولة صناعية قادرة على المنافسة والتفوّق(...)

كان تقدير روزفلت أنّ هناك حرباً عالمية في الأفق، وتوقّعه أنها سوف تدور بالدرجة الأولى بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية وبريطانيا وفرنسا من الناحية الأخرى. وبدت تلك الصورة المحتملة أمام عينيه شديدة الوضوح. وفي ذلك الوقت المبكر لم يكن لدى «روزفلت» تصوّر واضح لمسلك الإتحاد السوفياتي ولا لمسلك اليابان، ولعله ظنّ أن كلا البلدين سوف ينتظر حتى يرى اتجاه العواصف ثم يقرر كيف يستفيد من هبوبها ويستغل التطوّرات والنتائج.[11]

لكنّ المراقبة الأميركية لصورة العالم آنئذٍ راحت تتخذ مسلكاً مخصوصاً، بحيث ترصد بدقة اتجاهات القوة بين الإمبرياليات المتحاربة من دون أن تستغرق في حروب مباشرة غير محسوبة النتائج بالكامل لصالحها، بينما كان الطموح الإمبراطوري وتحقيق السيادة العالمية هو الناظم المركزي للإستراتيجية الأميركية العليا.

آخر الصابرين وأول الوارثين

لقد كانت مجمل تقديرات الرئيس روزفلت الثاني تركّز على العلامات الفارقة التالية:

أولاً: الحرب التي تلوح نُذُرَها الآن هي ـ الفرصة السانحة للولايات المتحدة لكي تقفل صفحة الإمبراطوريات القديمة، وتفتح صفحة الإمبراطورية الأميركية، لأنها وحدها الأجدر بـ «فرض سلام» تقدر عليه مواردها وطاقاتها ـ وهي ليست قادرة على ذلك فقط، وإنما هي تستحقه لأنها قلعة الغنى في العالم وذروة تقدمه.

ثانياً: في ما يتعلّق بالصراع الأوروبي، وهو دائرة الحرب الأساسية، كانت خطة الولايات المتحدة، أن تكون أكثر عنفواناً، وبالتالي فإنَّ «هتلر» لا يجب أن ينتصر، وكذلك «موسوليني».

ثالثاً: هذا معناه أنَّ بريطانيا وفرنسا لا بد أن تخرجا من حمّام الدم الأوروبي سالمتين، وفي نفس الوقت غير قادرتين هذه المرة على الاحتفاظ بإمبراطوريتيهما الشاسعتين (في آسيا وأفريقيا). وهذا معناه أيضاً، أن انتصار الحلفاء والأوروبيين يصح أن يتم داخل حدود لا يمكن تجاوزها، وإلاَّ فإنَّ ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى سوف يتكرر بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تتمكّن الولايات المتحدة من فرض رأيها ورؤيتها لمصائر العالم فوق سطوة إمبراطورياته القديمة المتهالكة...

رابعاً: من الأنسب للولايات المتحدة هذه المرة أيضاً، أن تظل بعيدة عن ميادين القتال حتى آخر لحظة. على أنها خلافاً لموقف «ويلسون» والحرب

العالمية الأولى، لن تعلن حيادها «فكراً» و«فعلاً»، وإنّما عليها أن تكشف وتظهر انحيازها الفكري ضد النازية، لأنّ تلك مسألة أخلاقية. وأما عملياً فإنّها سوف تترك بريطانيا وفرنسا وحدهما وسط «عاصفة الحرب» وتراقب هي من بعيد حتى ينزف كلا الطرفين دمه، ويترنّح تحت مطارق الحديد.

خامساً: إذا كانت سياسة الإتحاد السوفياتي واليابان هي الانتظار والمتابعة حتى تظهر حركة الموازين، فإنّ الولايات المتحدة سوف يتعيّن عليها التذرُّع بالصبر الطويل، وهي قادرة على ذلك بحكم أمان المحيطات. ففي حين أنّ روسيا ملاصقة من الشرق لغرب أوروبا بحيث يصل إليها صدى المدافع، فإنّ الولايات المتحدة بعيدة. كما أنّ حال اليابان هو الشيء نفسه، لأنها على تماس مباشر مع أطراف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في آسيا (الهند والهند الصينية). وعليه أخذت تنشأ تلك المقولة الذهبية التي ترى أنّ الولايات المتحدة تقدر وتملك أن تكون آخر الصابرين لكي تكون أول الوارثين[12].

سوف تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها لتسفر عن استئناف واقعي لرحلة أميركا في ما وراء الحدود. وفي هذا المسار سيُفتح الباب للولايات المتحدة الأميركية لتحفر مجراها الجيو ـ ستراتيجي بوصفها دولة عالمية. لقد أفلحت الولايات المتحدة في أن ترِث الإمبرياليات التقليدية وتؤسّس على هذا الإرث آليات جديدة للسيطرة الأمنية والاقتصادية والإعلامية، (اصطلح على هذه الحقبة في أوساط اليسار العالمي بـ «حقبة الاستعمار الجديد»). وبقطع النظر عن مدى صحة أو مطابقة هذا الإصطلاح للواقع التاريخي الدولي بسبب من دخالة الإيديولوجيا المكثفة وأثرها في نشوئه، فإنّه سيأخذ سياقه الفعلي في نظام الصراع اللاّحق الذي حكم العالم بما عُرف بـ «الحرب الباردة».

لقد كشفت الحرب الباردة حقائق مدويّة ما كان لها أن تظهر لولا أن أصبحت الولايات المتحدة وجهاً لوجه مع العالم. لم تعد أيديولوجيا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مجرد حجاب يخفي

وراءه نزعة الهيمنة. صارت هذه الأخيرة بآلياتها ووقائعها وأنساقها وأنظمتها هي الحاكمة والمحدِّدة لعلاقة أميركا بالعالم، إذ على نزعة الهيمنة ستنشأ المقدمات الفعلية للعالمية الأميركية. فخلال الحرب الباردة، بل وعبر مسيرة القرن العشرين، بات واضحاً بصورة متزايدة باطّراد ، أنَّ الولايات المتحدة شقَّت طريقها باتجاه العالم تحت شعار إمبراطورية الحرية.

على أنَّ هذا الإغراء بالحرية سيؤدي ـ ضمن معادلة الحامي للحرية والمتسلط على مقادير الثروة العالمية ـ إلى ظاهرة استعمارية أكثر عمقاً واتساعاً. بعبارة أخرى، ما لبثت حماية البلدان في سائر أرجاء العالم، من الشيوعية، أن أصبحت متعذّرة التمييز. فكان لا مناص من تحقيق السيطرة بأساليب وتقنيات إمبريالية. لذا عمدت إلى استرجاع الآليات التقليدية للإستعمار البائد. ولعلَّ التجربة الفيتنامية في هذا الإطار هي التجربة الأكثر دلالة وسطوعاً على هذا النوع من السيطرة. فلقد كانت الحرب في فيتنام متناغمة مع الإستراتيجية السياسية العالمية القائمة على حماية «العالم الحر» من الشيوعية. غير أنَّ هذه الحرب لم يكن بوسعها أن تكون، عملياً، إلاَّ عملية استئناف في العمق لأشكال السيطرة الأوروبية التقليدية. وليس من شك في أنَّ الهزيمة التي لحقت بأميركا في فيتنام ستكون واعظاً لها لتغادر السياق الكلاسيكي للسيطرة وتتجه إلى صياغات استراتيجية جديدة تقوم على حكم إمبراطوري من طراز جديد.

إنَّ الجدل العميق الذي اشتعل داخل حقول الفكر الإستراتيجي الأميركي بعد حرب فيتنام أدَّى بحسب زبينغيو بريجنسكي إلى اعتراف متزايد بضرورة إعادة تحديد دور أميركا العالمي. ذلك أنَّ اندفاع أميركا في العالم بنموّها الخاص وبفعل حربين عالميتين، جعلها تحرّك بنشاط في البداية، ثم تضمن، استعادة الغرب لاقتصاده ولأمنه العسكري. وهذا الوضع ـ النابع من الضرورة المتميزة بالهموم العسكرية الثقيلة ـ أخذ يتحول بشكل متزايد نحو مزيد من التورط في المشاكل الأكثر أساسية وذات الطابع السياسي الأقل،

والتي تواجه الإنسانية في الثلث الأخير من القرن العشرين. وعلى رأي بريجنسكي ـ فإنَّ جون كينيدي هو الذي سيمسك بروح الوضع الأميركي الجديد في العالم عندما قال عن نفسه أنه أول رئيس أميركي يعتبر العالم كله من شؤون السياسة المحلية بمعنى أو بآخر. ومن المؤكَّد أنَّ كينيدي كان أول رئيس «عالمي» للولايات المتحدة. فروزفلت برغم كل اتجاهاته الدولية كان يؤمن في الأساس باتفاق عالمي يشبه اتفاق 1815، حيث «الأربعة الكبار» كان لهم دوائر نفوذ خاصة. أما ترومان فلقد تجاوب قبل كل شيء لتحدٍّ شيوعي معّين وأظهرت سياساته أنها تعطي أولوية واضحة للمشاكل الإقليمية. واستمر أيزنهاور على نفس الطريق مطبِّقاً بين الحين والآخر سوابق أوروبية على مناطق أخرى. وهذه التحوّلات كانت معبِّرة عن تغيُّر دور الولايات المتحدة. إلاَّ أنَّه مع كينيدي كان الشعور بأنَّ كل قارة قادرة، وكل شعب له الحق في أن يتوقع القيادة والطموح من أميركا، وإنَّ أميركا ملزمة بنفس القدر من الانغماس والتورط في كل قارة وكل شعب. إنَّ أسلوب كينيدي المثير ـ كما يلاحظ بريجنسكي ـ أنه ركَّز على الطابع الإنساني العالمي للمهمة الأميركية بينما كان افتتانه الرومانسي بفتح الفضاء يعكس قناعته بأنَّ زعامة أميركا العالمية ضرورية لفعالية دورها العالمي.[13]

إستعادة المفارقة

خلال الحقب الرئيسية الأميركية التي تلت حقبة كينيدي، لم تغادر جدلية الهيمنة على العالم وحمايته الرسالية المدَّعاة، العقل الإستراتيجي الحاكم في الولايات المتحدة. كان ثمة استيقاظ دائم لنزعتي الهيمنة والمهمة الرسالية، وإن كانت هذه الأخيرة باقية على الدوام كذريعة أيديولوجية تسوّغ لمنطق القوة وتمهِّد له سبيل الفلاح.

في كتابهما[14] الذي نشراه في باريس عام 2003 تحت عنوان: (أميركا المقبلة: قياصرة البنتاغون الجدد) يبيِّن الباحثان الإستراتيجيان الفرنسيان جيرار شاليان (Gerard Chaliand) وأرنو بلين (Arnaud Blin)

الخلفية التاريخية والثقافية التي تحمل الفكر السياسي الأميركي على الجمع الدائم بين هاتين النزعتين المفارقتين (الهيمنة والرسالية)، ثم يتساءلان عن السبب الذي يجعل إدارة جورج بوش الثاني تحرص وتقاتل بحزم للحيلولة دون ظهور قوة منافسة لها على وجه الأرض، وعن موضوعية البحث عن الدوافع المحرّكة لهذه الإدارة في ما ترفعه من شعارات. وللإجابة يؤكدان أنّ الجذور التاريخية هي وحدها التي يمكن أن تمدنا بالمشهد وخلفيته معاً. فتاريخ أميركا منذ توماس جيفرسون وحتى جورج دبليو بوش عرف ظهور توجّهين اثنين، توزعت بينهما الإدارات، أحدهما مثالي حالم، والآخر واقعي ماكيافيللي شرس. ولكي نعبّر عن الأمر بلغة فلسفية، نستطيع القول إنّ إحديهما تعود إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز القائل: «إنّ الإنسان ذئب لأخيه الإنسان»، في حين تعود الأخرى إلى كانط الفيلسوف المثالي «الترانساندانتالي، المتسامي، العالمي، وأيضاً إلى جان جاك روسو اللذين تحدّثا عن إمكانية «السلام الدائم» و«التعايش السلمي» العالمي، وكانا يريان إلى الإنسان كائناً محكوماً بالأخلاق والنوايا الطيبة والطبيعة الخيّرة على عكس هوبز ومكيافيللي. ومن هذا المنطلق فإنّ أميركا الواعظ الإنجيلي جيمي كارتر تختلف - سياسياً وموضوعياً - عن أميركا المحافظ اليميني المتطرّف رونالد ريغن، تماماً كما أنّ إدارة الداعية الديمقراطي الساعي إلى تحقيق رسالة أميركا بإشاعة الحرية في العالم - بيل كلينتون - تختلف عن إدارة اليميني المحافظ وذي التوجه الإمبريالي جورج دبليو بوش المرتمي في أحضان جماعة المحافظين الجدد، بكل مشروعها وأطروحاتها المتطرّفة والكوسموبوليتية. ويرى المؤلفان أنّ تاريخ الولايات المتحدة كمشروع سياسي عرف مرحلتين رئيسيتين، إحداهما أطلقها الآباء المؤسسون، وقدمت هذه الدولة الهائلة كمشروع طوباوي من قبيل «مدينة الشمس» لكامبانيلا، أو «مدينة الله» لتوماس مور، ومشروعها الإنكفاء على نفسها واستغلال مواردها الهائلة لتحقيق دولة الرفاه التي تجسّد الفضيلة أخلاقياً، والعدالة سياسياً، والتي تتعاطى دائماً مع السياسة الخارجية من المفهوم المثالي

الأخلاقوي وأحياناً النقوي الطهوري.

أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ الحرب العالمية الثانية حين أصبحت أميركا قوة عظمى، وبالتالي وجدت نفسها تخرج من حدودها السوسيو تاريخية التي اعتادت عليها لتمارس الهيمنة على العالم، وأيضاً ـ ويا للمفارقة ـ لتتبادل الأدوار مع أوروبا التي كانت خلال المرحلة سالفة الذكر، [خصوصاً في القرن التاسع عشر] تلعب دوراً إمبريالياً، وتتعاطى مع السياسة بالمفهوم الهوبزي الماكيافيللي، والتي جنحت منذ انتهاء الحرب، وبضغط من موروثها الفاشي ـ النازي «إلى التعايش السلمي، وإلى تغليب المفهوم المثالي للتعاطي مع السياسة عامة والخارجية منها خاصة.

وإذا كانت إيديولوجيا فتوحات أوروبا الإستعمارية في القرن التاسع عشر تحرص على تعميم «رسالة الرجل الأبيض»، فإنّ العنوان الذي سيرفعه قياصرة «البنتاغون» الآن للخروج بالدور الأميركي إلى الحد الأقصى من حلمه إلى واقعيته هو «نشر النموذج الأميركي» عبر العالم، وذلك تعبيراً عن إيمان راسخ لدى الأميركيين عامة بما يعتبرونه رسالة قدرهم ترويجها وإشاعتها عبر العالم هي «القدر البيّن للشعب الأميركي»، الذي يعني أنّ أميركا قبل أن تكون دولة أو قوة عظمى هي فكرة ورسالة عظيمة وحلم جميل حافل بالوعود[15].

عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها التي ظلت على مدى نحو نصف قرن تقيّد الطموحات الجيو ـ استراتيجية للولايات المتحدة، صار سهلاً إحداث تغيير راديكالي في آليات صنع تلك الطموحات. فإذا كان رونالد ريغن قد أوصل النزاع مع الشيوعية السوفياتية إلى نهايته المدوّية ممثلة بسقوطها، فإنّ جورج بوش الأول سيكمل ما تبقّى من آثارها في الشرق الأوسط عبر حرب الخليج الثانية في العام 1991. لكنّ الرئيس بيل كلينتون الذي سيخلف الرئيس بوش سيتّخذ لنفسه منحنى آخر، من دون أن يقطع مع المنطق الإجمالي لمن سبقوه إلى الإدارة. فعلى رأي الذين قرأوه فإنّ كلينتون كان أول رئيس أميركي منذ أيام فرانكلين روزفلت يصوغ أفكاره

حول القضايا العالمية من دون أن يضطر لمواجهة الإتحاد السوفياتي. وفي خطابه عن «حال الأمّة» في شهر كانون الثاني /يناير 1999، استعاد كلينتون صدى الكلمات التاريخية التي أطلقها الملياردير والقطب الإعلامي الشهير هنري لوس في شباط/فبراير 1941، أي قبل عشر سنوات من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. يومها قال لوس: إنَّ الأميركيين فشلوا طوال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين في التنبُّه إلى مدى سيطرة بلدهم على مصير العالم، وهذا ما جعل المسار التاريخي للبشريةيأخذ منعطفاً بائساً.. ثم ليضيف: «إنَّ أميركا كمركز فعّال للحلقات دائمة التوسع في حقل الأعمال.. أميركا كمركز تدريب لخدّام الجنس البشري المَهَرَة.. أميركا الكريمة التي تؤمن مجدداً أن العطاء مبارك أكثر من الأخذ، وأميركا كمحطة لتوليد المثل العليا في الحرية والعدالة ـ من المؤكد أنه من جميع هذه العناصر يمكن أن نكوّن رؤى عن القرن العشرين نستطيع أن نكرس أنفسنا لها بكل محبة ونشاط وحماس».. وبعد ثمانية وخمسين عاماً نظر كلينتون إلى قصدّية لوس نظرة المقتدي والمقلِّد، لا سيما لناحية وجوب أن يبسط الأميركيون أيديهم للقرن الأميركي. فقد ظهرت أطروحة لوس، كما لو أنها أطروحة مأثورة ينبغي الأخذ بها عن ظهر قلب. غير أنَّ هذه الاستعادة التي أخضعت للتأويل الإيجابي من جانب كلينتون، أي بوصفها صيغة للتعاون بين الأمم.. سرعان ما تهافتت وعادت إلى غائيتها الأولى كمادة أيديولوجية وسياسية وثقافية لـ أمركة العالم.

أميركا هي العالم ؟!

سوف تظهر أطروحة العالمية الأميركية بقوة أشدّ بعد الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001. فلم يكن للعقيدة السياسية الأميركية بعد هذا التاريخ سوى إماطة اللثام عن واحدة من أبرز أطروحاتها المعاصرة، عنينا بها أطروحة: «أميركا هي العالم والعالم هو أميركا».

إنَّ تجديد هذه الأطروحة بعد هذا التاريخ، ينطوي بلا ريب على فعليّة

كثيفة. ذلك لأنَّ عالمية أميركا هذه المرة لم تعد مجرد شعار ينبغي إخراجه من القوة إلى الفعل. فالعالمية الأميركية بعد انصرام الحرب الباردة ثم بعد زلزال الحادي عشر من أيلول، غدت واقعاًموضوعياً وذاتياً بالنسبة لدولة كأميركا راحت تتصرف حيال أي وضع في العالم بصفته وضعاً متصلاً بقوة بالأمن القومي الأميركي..

إذا كان الخطاب السياسي ميّالاً كالعادة إلى ضربٍ من الديماغوجيا لإظهار محاسن الطموح الإمبراطوري للولايات المتحدة، فالخطاب الإعلامي الموجَّه يبدو أقل تكلُّفاً في ارتداء الأقنعة. هذا ما سيجدُّ في بيانه الباحثان البريطانيان ضياء الدين سارادار وميريل وين ديفيس في مقالتهما المشتركة التي وَضَعَاها تحت عنوان «أميركا هي العالم والعالم هو أميركا»[16]. يستهل الباحثان مقالتهما تلك بالإشارة إلى المسلسل التلفزيوني الشهير (ألياس) Alias التي تعرضه محطة آي. بي. سي (A.B.C) الأميركية. فقد قرَّرا أنَّ صراحة هذا المسلسل الذي يروي قصة طالبة تعمل في الخفاء كعميلة سرية من مستوى عالٍ، توسّع إلى حد كبير أفق المعرفة بالنسبة إلينا جميعاً. فقد صُنِّف «ألياس» بأنه برنامج ترفيهي مسلٍّ لا يستدعي أيّ اهتمامات. لكن هذا المسلسل العادي والسطحي، والذي يحبس الأنفاس عبر حبكة غريبة، يكشف للمُشاهد أشياء كثيرة عن أميركا والطريقة التي تنظر بها إلى العالم. ويضيف صاحبا المقالة:

إنَّ السينما والتلفزيون يعكسان «الواقع» ويوجدانه في الوقت نفسه. وكما أشار إلى ذلك الروائي والناقد الإيطالي أمبرتو إيكو، فإنهما لا يكتفيان بنقل أيديولوجيا: إنهما الأيديولوجيا الأميركية في حدِّها الأقصى(...) بهذه الدلالة تتمظهر أميركا بوصفها هي العالم، بحسب مسلسل «ألياس». إذ يمكن أن ينتقل سير أحداث حلقة نموذجية بسرعة الضوء من لوس أنجلوس إلى القاهرة أو إلى موسكو، وإلى روما أو إلى أوكسفورد، وإلى توسكانا أو إلى جنيف، ومن مستشفى للأمراض العقلية في بوخارست إلى صحراء أرجنتينية قبل أن يعود إلى لوس أنجلوس. إذاً، ليست بقية العالم سوى

شرفة أميركا حيث يُقدم الأشرار - أعداء الـ «سي.آي.إي» و «SD-6» - باعتبارهم «الآخرين»، ويؤدون دورهم ويظلّون على ما هم عليه. وحيثما تقود المهمات العملية السرية، فإنَّ العالم بأسره، وباستثناء بعض التفاصيل الثانوية وبعض السكان الأصليين المثيرين للإعجاب ، يشبه تماماً لوس أنجلوس، حيث يتم تصوير المسلسل. وحيثما توجه سيدني نظرها، فإنها تكتشف الأفق نفسه. لذا ليس مفاجئاً أنها تنتقل في العالم غير الأميركي كما تنتقل في حديقتها الخلفية، وأنها تعود من كل مهمة وكأنها لم تقم إلاَّ بجولة صغيرة في مركز تجاري مجاور. أما في ما يتعلق بأعدائها، فإنهم موجودون في كل مكان ومن كل الأجناس - عرب وصينيون وروس وكوبيون - ويعملون جميعاً كشبكات مستقلة وسرية.

إنَّ ما يعرضه «ألياس» بثقة كبيرة - كما يبيِّن الباحثان - ليس القول أنَّ أميركا تريد أن تحكم العالم، وإنما التوكيد بأنها تحكمه بكل بساطة. فالدول - الأمم والحدود الجغرافية والهيكليات السياسية تتحول إلى مجرد سخافة. فالمهم هو وجود شبكات متنافسة تسعى كل منها إلى ضمان مصالحها على المسرح العالمي - مسرح يغفل التنافس بين القوى العظمى بما أنه ليس هناك سوى قوة عظمى وحيدة ومصدر وحيد للنظام العام. وعليه، فإنَّ الحديث عن «إمبراطورية أميركية» أو عن «إمبريالية أميركية»، في ظل نظام طبيعي من هذا النوع، يصبح بلا معنى، هذه الخطب والتحليلات باطلة إلى حد خطير، إذ إنَّ فكرة الإمبراطورية تعني وجود مستعمرات يتم فيها قمع سكان يرفضون الخضوع. كما إنَّ الإمبريالية هي تعريفاً حاضرة مزدهرة تسعى جاهدة للسيطرة على الأسواق وفرض قوانينها على بلد بعيد. أما حالياً، فإنَّ العالم يمثِّل إمتداداً للمجتمع الأميركي، إذ - تحديداً - يلتحق الأفراد والجماعات بحماس بثقافتها وقيمها. وهكذا تصبح المسافة، كما يظهر مسلسل «ألياس» ذلك بمهارة كبرى، بلا أي معنى. فباستثناء «دول مارقة» شاذة، لم يعد هناك «بلدان بعيدة» ثمة حاجة إلى «إخضاعها للنفوذ» من جانب الإمبريالية الواضحة للعيان. إذاً، لا تقدم أميركا نفسها

كقوة إمبريالية بالية تبحث عن «دوائر نفوذ» وتتنافس مع إمبراطوريات أخرى؛ إنها قوة عظمى لا مثيل لها. وعليه، كيف يفاجئنا بأن ينظر مسلسل «ألياس» إلى العالم بصفة كونه أميركا ؟[17]

يجيب صاحبا المقالة عن سؤالهما، بضرب من الاستفهام المنطقي، فلئن كان العالم هو أميركا، فهذا يعني أنّ مصالح أميركا هي بالضرورة مصالح العالم، وأنّ أولئك الذين يعملون ضد مصالح أو ثقافة أو رؤية أميركا للعالم، يلحقون الضرر في الحقيقة برفاه العالم وأمنه(...) هذا هو المنطق الذي حكم كل التدخلات العسكرية الأميركية منذ أكثر من قرن. كانت المعادلة بسيطة جداً: تدخّلت أميركا عسكرياً في الخارج بسهولة وباستمرار تماماً مثلما تنطلق العميلة المزدوجة الخارقة «سيدني» في مهمة. وهكذا أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى الصين وكوريا وفيتنام وأندونيسيا وكذلك إلى بلدان أكثر قرباً مثل كوستاريكا وغواتيمالا وغرانادا في خلال عقود الحرب الباردة. وفي أثر تفجيرات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر مباشرة نشر المناضل الأميركي من أجل السلام والمتعاون المنتظم مع المجلة المتطرفة «كونتر بانتش» زولتان غروسمان قائمة تحت عنوان: «قرن من التدخلات العسكرية الأميركية: من ونديد كني إلى أفغانستان»، وقد جرى إعدادها استناداً إلى أرشيف الكونغرس ولحساب البحوث في مكتبة الكونغرس. وتحصي القائمة 134 تدخلاً محدوداً أو واسع النطاق، عالمياً أو داخلياً، ممتدة زمنياً على فترة 111 عاماً بين عامي 1890 و2001. وتظهر هذه الوثيقة أنَّ الولايات المتحدة قامت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بـ 1,15 تدخلاً سنوياً كمعدل وسطي. ثم وصل هذا الرقم إلى 1,29 تدخلاً خلال الحرب الباردة. أما بعد سقوط جدار برلين، فقد ارتفع الرقم ليبلغ تدخلين سنوياً. وعليه، كلّما توسَّعت الإمبريالية العظمى الأميركية، تتزايد التدخلات من أجل حماية «مصالحها». إلى ذلك، وكما يبيِّن جوهان غالتنغ، مدير «ترانسند» (شبكة إنترنت من أجل السلام والتنمية) في «البحث عن السلام» (2002)، فإنَّ التوزيع الجغرافي للتدخلات تبدّل أيضاً في فترة ما

بعد الحرب. ففي مرحلة أولى، ركّزت الولايات المتحدة تدخلاتها بعنف شديد في شرق آسيا (كوبا، فييتنام، أندونيسيا، وكذلك إيران). ثم جاء دور أوروبا الشرقية (بما في ذلك الإتحاد السوفياتي).

لكنّ العمليات العسكرية كانت هذه المرة أقل عنفاً ظاهراً بسبب وجود قوى عظمى منافسة. وفي المرحلة الثالثة، تركّزت التدخلات في أميركا اللاتينية، بدءاً من كوبا قبل أن تشمل القسم الأكبر من القارة. وقد مورس العنف هذه المرة على مستويات متدنّية ومرتفعة، لكنها لم تصل إلى المستوى الذي بلغته في شرق آسيا. أما في المرحلة الرابعة، والتي نشهدها حالياً، فإنها تمتد من الشرق الأدنى إلى آسيا الوسطى: بعد فلسطين وإيران، ثم ليبيا والمنطقة اللبنانية ـ السورية، انتقلت العمليات إلى العراق في التسعينات، ثم إلى أفغانستان والعراق مطلع القرن الواحد والعشرين. بكلام آخر، تحوّلت أهداف هذه التدخلات من المجتمعات الكونفوشوسية والبوذية إلى الثقافات المسيحية والكاثوليكية، ثم إلى الحضارة الإسلامية. إن بقية شعوب العالم يكوّنون إلى حد كبير جداً الفكرةالتي لديهم عن أميركا، وكذلك نظرة أميركا إليهم، من خلال المسلسلات التلفزيونية، على غرار «ألياس» وأفلام هوليوود مثل فيلم «القرار الأخير» أو «منع التجول». لكن هذا الإدراك يستند أيضاً إلى تجربة معيوشة ـ على سبيل المثال سلوك الولايات المتحدة في منابر دولية، على غرار الأمم المتحدة ـ على أن هذا السلوك ليس مختلفاً بتاتاً عن سلوك « SD-6 » في مسلسل «ألياس»: بما أننا نهيمن على العالم، يمكننا أن نتصرف إلى حد كبير كما يحلو لنا. وكما كتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في كتابه «الأمم المتحدة المهزومة: مأثرة الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة»، فإنّ الأمم المتحدة هي حالياً ملكية حصرية لقوة عظمى وحيدة ـ الولايات المتحدة ـ التي تستغلّ، من خلال استخدام الترهيب والتهديدات وحق النقض (الفيتو)، المؤسسة الدولية لخدمة مصالحها فقط، إذ أن الولايات المتحدة تستخدم المنظمة وفق ما يناسبها لتشريع تحرّكاتها وتشكيل الإئتلافات وفرض عقوبات على «الدول

المارقة». أما عندما يتصدّى لها الرأي العام العالمي، فإنها تعامل المنظمة باحتقار كبير.[18]

فلسفة تبرير الحرب

هنالك إذاً، ممارسة مركّبة للهيمنة على العالم. هي ممارسة تجمع بين السلوك الإمبريالي التقليدي (الدخول العسكري المباشر وممارسة الاحتلال وتسويغ الحروب بذريعة الأمن الدولي)، وبين السلوك الإمبراطوري الذي لا يرى أيّ شأن في العالم مهما كانت مؤثرّاته الأمنية والاقتصادية والثقافية إلاّ شأناً أميركياً داخلياً. ذلك كان شأن الإمبراطوريات القديمة. فهي إمبراطوريات جامعة. لم تكن ترى العالم في ما وراء حدودها إلاّ انطلاقاً من رؤية مركزية مبنية على المنطق الذي تحدده المصالح العليا لدولة ما وراء الحدود. وهنا يبدو المثال الأميركي صارخاً.

ينقل الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس[19] عن المؤرخ أريك هوبز باوم قوله عن القرن العشرين بأنه قرن أميركي بامتياز. ثم يعلّق على هذا في شيء من السخرية المرَّة، إنه يحق للمحافظين الجدد الذين حكموا أميركا في مستهلّ القرن الحادي والعشرين، أن ينظروا إلى أنفسهم بوصفهم «منتصرين» وأن يتخذوا مثالاً لنظام عالمي جرت إقامته على الانتصارات المحقَّقة التي أحرزتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ في أوروبا وفي جنوب شرق آسيا إثر هزيمتي ألمانيا واليابان، وفي أوروبا الشرقية إثر انهيار الإتحاد السوفياتي. وقد جرى تأويل مرحلة ما بعد التاريخ هذه ـ بحسب اصطلاح فرانسيس فوكوياما، على ضوء النزعة الليبرالية، فمن شأن ذلك أن يجنّبنا الخوض في مماحكة حول الأهداف المعيارية: فماذا يمكن بالفعل أن يحظى به الناس أفضل من تعاظم السوق الحرة على المستوى العالمي وتعاظم عدد الدول الليبرالية ؟..

ثمة لدى الإيديولوجيا الأميركية ما يسوّغ المقولة الأمنية بتظاهراتها المختلفة، سواء لناحية الحرب الإستباقية التي تفترض عدواً قد يهاجم في

أية لحظة، أو لناحية إسقاط ما يسميه أصحاب النزعة الذرائعية من المحافظين الجدد، أنظمة الشر، أو الحكومات الراعية للإرهاب. هؤلاء يعترفون أنَّ الحرب غير الشرعية تبقى عملاً متعارضاً مع القانون الدولي، غير أن من شأن النتائج الضارة أن تنزع أيّ طابع شرعي عن النيات الحسنة، أي تلك القائلة بوجوب عدم الحرب بسبب من لا شرعيتها. والسؤال الذي يطلقه فلاسفة المحافظين في وجه مؤيدي القانون الدولي هو التالي: لماذا لا يَسَعُ النتائج الحسنة أن تمتلك، على نحو استدلالي، القدرة على إخفاء الطابع الشرعي ، ذلك أن المقابر الجماعية، والزنزانات تحت الأرض وشهادات الذين تعرّضوا للتعذيب، لا تترك في نهاية المطاف، مجالاً لأي شك حول الطبيعة الإجرامية لنظام الحكم.(العراق ـ يوغوسلافيا الصربية ـ مثلاً)...

هكذا تتشكّل ذرائعية العقل الأمني الأميركي ليمضي في صياغة أنظمة الأمن الإقليمية والدولية على وفق زمن أميركا للقرن الحادي والعشرين. إنه يريد أن يواجه العالم بمعيارية جديدة حول شرعية الحرب الإستباقية أو البدء بالحرب ضد أي حالة سيادية لمجرد الظن أن هذه الحالة قد تشكل خطراً على السلام الدولي.

في مجالنا السياسي العمومي ـ يقول هابرماس ـ أدّى هذا الأمر إلى نمطين من ردود الفعل. هناك رد فعل الذرائعيين الذين يؤمنون بالقوة المعيارية لما هو حدثي، ويثقون بأحكامهم العملية، ويرسمون الحدود السياسية للأخلاق مثمّنين، على المدى المنظور، ثمار الإنتصار. ذلك أنهم يرون أنَّ إعمال التفكير في صوابية الحرب هو أمر عقيم لأنَّ الحرب، في الأثناء، غدت واقعاً تاريخياً. ثم هناك رد فعل الذين استسلموا، بدافع الانتهازية أو الاقتناع، أمام الحَدَثي، إذ يرى هؤلاء أن الإصرار على التمسّك بالقانون الدولي بات أمراً ينمُّ عن جمود عقائدي. ويبرّرون موقفهم قائلين إنَّ التنديد بمخاطر وتكاليف العنف العسكري إنما هو تغاض عن القيمة الحقَّة الوحيدة: أي الحرية السياسية.

هذان منحيان لردّ الفعل يمكن وصفهما بقصر النظر، إذ أنهما يتناولان بانتقاد سطحي «النزعة الأخلاقية الباهتة»، غير أنهما يغضّان الطَّرْفَ عن تفسير ما يود المحافظون الجدد في واشنطن أن يجعلوه بديلاً لتدجين العنف الدولتي بواسطة القانون الدولي. فالحقيقة أن ما يجبه به المحافظون الجدد هؤلاء أخلاق القانون الدولي، ليس هو النزعة الواقعية، ولا نزعة الفهم الرومنسي للحرية، فإنَّ فرض النجاح السياسي الأعظم - أي النزعة الليبرالية - عبر الهيمنة، لجعله نظاماً عالمياً هو، أيضاً، أمرٌ يمكن تبريره أخلاقياً، وإن اقتضى تحقيقه اللجوء إلى وسائل تتعارض مع القانون الدولي.

وبالطبع فإنَّه ضمن هذه المعيارية تحتفظ القوة الأميركية الأعظم بحقِّها في التفرُّد في العمل، حتى باستخدام السلاح، لتدعيم موقعها المهيمن في مواجهة أي غريم محتمل. غير أنَّ ممارسة سلطة عالمية ما ليست، في نظر هؤلاء المنظِّرين الجدد، غاية في حد ذاتها. فما يميِّز المحافظين الجدد عن المدرسة «الواقعية»، هي رؤية سياسية عالمية لأميركا منعتقة من السبُل الإصلاحية لسياسة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. سياسة لا تخلّ بالأهداف الليبرالية (لسياسة الأمم المتحدة على هذا الصعيد) لكنها تحطم القيود الحضارية التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.[19]

إذا تحرّكت أميركا تغيَّر العالم

سوف يمضي الحاكمون الجدد للبيت الأبيض، وتحديداً أولئك الذين انقشع حكمهم عن فلسفة جديدة بعد زلزال 11 أيلول 2001 ، إلى جعل هذه القاعدة أساساً لعقيدتهم: «إذا تحرّكت أميركا تغيَّر العالم». فما الذي يمنع، حين تشعر أميركا القرن الحادي والعشرين، أن تهديداً ما لعالميتها، ينبغي القضاء عليه من دون سابق إنذار؟

إنها نظرية الاستباق في الحرب أو «الحرب الإستباقيّة» (Premptive). فعلى الرغم من أنَّ هذه النظرية أخذت منّسعاً من النقاش بين الخبراء الإستراتيجيين بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 ، تبقى نظرية

مستعادة بامتياز. فهي ليست جديدة في تاريخ الإستراتيجيات الأميركية. هناك محطات في التاريخ الحديث من القرن التاسع عشر، والقرن العشرين ولغاية اليوم، شهدنا فيها إطلاق شعارات مفادها العام: عندما تتحرك أميركا يتغيَّر العالم». ويبيِّن الخبراء في هذا الصدد، أن هذه الشعارات أو هذه الأطروحة وجدت حقولها التطبيقية بالفعل. ففي الحرب العالمية الأولى رأينا مبادئ وترتيبات جديدة، وفي الحرب العالمية الثانية أدخلت الولايات المتحدة الأميركية عنصراً جديداً إلى العالم، وهو العنصر النووي والحرب الشاملة «Global War» و «Total War». وقد تغيَّر العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت أميركا المؤسسات من الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو وصولاً إلى المؤسسات، المالية للسيطرة على أمور معينة، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) التالي كل الأنظمة والمعاهدات لمزيد من السيطرة على العالم. وكانت مقاربة أميركا للعالم، تكتسب شكلاً معيناً ، بصرف النظر عن المقاربة الأوروبية.[20]

ثمة إذاً، تواصلية في العقل الإستراتيجي الأميركي على اختلاف أحقابه وتمرحله، وهي تواصلية تعدّ مبدأ التفوق والغلبة، سواء في حيِّز الأمن أساساً، أو في المجالات الاقتصادية والسياسية اساساً لها. والواقع أنه لا يمكن النظر إلى ما آلت إليه استراتيجية السيطرة المفتوحة على المجال العالمي بأسره، إلاَّ في إطار الفهم التاريخي لتطوّر العقل الإستراتيجي الأميركي بأحيازه المختلفة. ولئن كانت استراتيجية بناء النظام العالمي الجديد والسيادة عليه بمواصفات وشروط أميركية خاصة، هي السائدة بعد الحرب الباردة، فإنَّ منعطف الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سيؤسِّس لهذه الإستراتيجية ويطلقها كغرابٍ ضار في فضاء العالم. وعلى ما يبيِّن ج.جون إكنبري الخبير الإستراتيجي الأميركي وأستاذ الجيوبوليتيك في جامعة جورجتان، فإنَّ ثمة استراتيجية كبرى جديدة ، أخذت تبدو ملامحها لأول مرة منذ فجر الحرب الباردة، وهي تقوم على كونها استجابة مباشرة للإرهاب، ولكنها تشمل أيضاً رؤية أوسع لكيفية استخدام الولايات المتحدة

للقوة ولتنظيم النظام العالمي. وبحسب هذا النموذج (الباراديغم) الجديد، فإنَّ على أميركا أن تكون أقل التزاماً بشركائها وبالقواعد الدولية والمؤسسات، فيما هي تتقدَّم للقيام بدور أكثر إفرادية واستباقية في مهاجمة التهديدات الإرهابية ومواجهة الدول المارقة التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل. فالولايات المتحدة ستستخدم قوتها العسكرية التي لا مثيل لها في إدارة النظام الكوني. ولهذه الإستراتيجية الكبرى الجديدة سبعة عناصر، فهي تبدأ بالتزام أساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب ليس للولايات المتحدة أي ندّ منافس فيه. ولا يمكن السماح لأي ائتلاف قوى لا يشمل الولايات المتحدة أن يهيمن فيه. ولقد جعل بوش في حزيران /يونيو 2002 من هذه النقطة اساساً للسياسة الأميركية الأمنية إذ قال في حفل التخريج في كلية وست بوينت العسكرية : إن أميركا تملك قوة عسكرية لا يمكن تحدّيها وهي تنوي أن تحافظ على ذلك ـ بحيث تجعل من سباقات التسلح المزعزعة للإستقرار في الحقب الماضية بلا معنى، وبما يحصر الخلافات بشؤون التبادل التجاري وقضايا السلم الأخرى. وبالتالي فإنَّ الولايات المتحدة لن تسعى لتحقيق الأمن من خلال الإستراتيجية الواقعية الأكثر تواضعاً والتي تقوم على العمل من داخل نظام كوني متوازن القوى، وهي لن تسعى لتحقيق استراتيجية ليبرالية تقوم معها المؤسسات والديمقراطية والأسواق المتكاملة بالتخفيف من أهمية سياسات القوة في شكل عام، بل إنَّ أميركا ستكون أقوى كثيراً من الدول الرئيسية الأخرى إلى حدّ ستختفي معه التنافسات الإستراتيجية والتنافس بين القوى العظمى، الأمر الذي سيكون لمصلحة الجميع وليس لمصلحة الولايات المتحدة فحسب.[21]

ولقد سبق لهذا الهدف أن ظهر في شكل مقلق في نهاية إدارة بوش «الوالد» حينما سرَّبت وزارة الدفاع، البنتاغون، مذكّرة كتبها آنذاك بول ولفوويتز وقال فيها إنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تعمل على الحؤول دون ظهور منافسين في أوروبا وآسيا، إلاَّ أنَّ

التطورات التي حصلت في التسعينات جعلت من هذا الهدف الإستراتيجي غير ذي صلة. فلقد نمت الولايات المتحدة بسرعة تفوق كثيراً القوى الرئيسة الأخرى وأبطأت من تخفيض إنفاقها العسكري وزادت من الإنفاق على التطوير التكنولوجي لقواتها. ولقد بات الهدف اليوم جعل هذه المزايا دائمة - كناية عن أمر واقع سيدفع الدول الأخرى إلى التخلي عن محاولة اللحاق بها. ولقد وصف بعض المفكرين هذه الإستراتيجية بـ «الإختراق» الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بالتحرّك بسرعة كبيرة لتحقيق أفضليات تكنولوجية (في الأتمتة واللايزر والأقمار الصناعية، والذخائر فائقة الدقة في الإصابة... الخ) بحيث لا يعود من الممكن لأي دولة أو إئتلاف من الدول، تحدّيها، سواء في زعامتها الكونية أو في دورها الحمائي أو المنقذ. إلى ذلك فهناك عنصر آخر يتمثّل في تحليل جديد ودرامي للتهديدات الكونية وكيفية مهاجمتها. فالحقيقة الجديدة المروّعة تتمثل في أنه بات في وسع مجموعات صغيرة من الإرهابيين - وربما بمساعدة دول خارجة على القانون - أن تحصل قريباً على أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية. ولا يمكن، بحسب الإدارة الأميركية استرضاء هذه المجموعات أو ردعها، فلا بد من استئصالها. أما العنصر الثالث من عناصر هذه الاستراتيجية الجديدة فيقوم على أن مفهوم الردع العائد إلى حقبة الحرب الباردة قد عفا عليه الزمن. وبما أن الردع يعمل جنباً إلى جنب مع السيادة وتوازن القوى، فمع نهاية الردع تأخذ العناصر الأخرى للبناء الواقعي بالتداعي. إذ لم يعد التهديد اليوم قادماً من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال القدرة على رد الضربة النووية، فليس لهذه المجموعات الإرهابية عنوان محدد ولا يمكن ردعهم لأنهم إما راغبون في الموت بسبب ما يؤمنون به أو قادرون على الهرب من الضربة الإنتقامية، وبالتالي فإنّ الاستراتيجية الواقعية القديمة القائمة على بناء الصواريخ وغيرها من الأسلحة القادرة على تحمّل الضربة الأولى والقيام بضربة انتقامية تعاقب المهاجم لم تعد تتضمّن الأمن، والخيار الوحيد الباقي هو الهجوم. ويتعيَّن أن يكون

استخدام القوة ، كما يحاجج أصحاب هذا الرأي، وقائياً بل وربما استباقياً . الهجوم على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة... وبنتيجة ذلك، فإنَّ العنصر الرابع من هذه الاستراتيجية الكبرى يتضمّن إعادة تحديد مفهوم السيادة. فبما أنه لا يمكن ردع هذه المجموعات الإرهابية، يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أيّ مكان وفي أيّ زمان لتدمير التهديد. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود، على الولايات المتحدة ألاَّ تحترمها بدورها. بل إنَّ البلاد التي تأوي الإرهابيين، سواء أكان ذلك لأنها توافقهم أو لأنها غير قادرة على تطبيق قوانينها، تتخلّى عن حقها في السيادة. لقد ألمح هاس إلى ذلك في مقال له نُشر مؤخراً في النيويوركر: «الذي ترونه في هذه الإدارة هو ظهور لمبدأ جديد أو جسم من الأفكار... حول ما يمكن أن تدعونه حدود السيادة. السيادة تستتبع التزامات معينة، ومنها عدم ذبح أبناء شعبك، ولكنها تشمل أيضاً عدم دعم الإرهاب بأيّ طريقة[22].

فإذا فشلت دولة ما في الالتزام بذلك، فإنها تتخلىّ عن بعض المزايا الطبيعية التي تمنحها السيادة بما في ذلك الحق بأن تترك وشأنك في أرضك. وتكتسب الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة حق التدخّل، وفي حالة الإرهاب فإنَّ ذلك قد يقود أيضاً إلى الدفاع الوقائي عن النفس ، وبالتالي فإنك تملك الحق في التدخل إذا كان لديك ما يجعلك تعتقد أن المسألة تكمن في متى تُهاجم وليس إذا كنت ستهاجم أم لا».[23]

والعنصر الخامس في هذه الاستراتيجية الكبرى الجديدة يتمثل في هذا التقليل العام من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشراكات الأمنية. وهذه النقطة مرتبطة بطبيعة التهديدات الجديدة: فإن كانت المخاطر تزداد وهامش الخطأ في الحرب على الإرهاب ينخفض، فإنَّ المعاهدات والقواعد التي تحد وتضبط استخدام القوة ليست أكثر من إلهاءات مزعجة. فالمهمة الرئيسة تتمثل في القضاء على التهديد. لكنّ الاستراتيجية الجديدة تنهل أيضاً من نظرة عميقة تشكّك بقيمة المعاهدات الدولية أساساً. ويعود ذلك

جزئياً إلى إيمان أميركي عميق بأنَّ على الولايات المتحدة ألاَّ تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الطرف الفاسد والمقيَّد. وإذا كان الاعتقاد بأن سيادة الولايات المتحدة أمر مقدس سياسياً قد قاد البعض إلى تفضيل العزلة، إلاَّ أنَّ الرأي الأكثر نفوذاً ـ وخصوصاً بعد 11 أيلول /سبتمبر لا يدعو إلى انسحاب الولايات المتحدة من العالم، بل إلى العمل في هذا العالم وفق هواها. إنَّ معارضة إدارة بوش لعدد مذهل من المعاهدات والمؤسسات من بروتوكول كيوتو إلى المحكمة الجنائية الدولية ومؤتمر البيولوجية تظهر هذا التوجه الجديد. كذلك فإنَّ الولايات المتحدة لم توقّع معاهدة رسمية مع روسيا حول خفض الرؤوس النووية إلاَّ بعد إلحاح موسكو، إذ كان الرئيس بوش يفضّل اتفاقاً (جنتلمان) حبيّاً.

سادساً، ترى الإستراتيجية الكبرى الجديدة أنه يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور مباشر وغير مقيد في الرد على التهديدات (...).

سابعاً وأخيراً فإنَّ الاستراتيجية الكبرى الجديدة تقيم وزناً أقل للإستقرار الدولي، إذ يسود في أوساط اصحاب وجهة النظر الإنفرادية رأي يمكن وصفه بالعاطفي يقوم على ضرورة كسر تقاليد الماضي. فسواء أكان الأمر متعلقاً بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية أم الممانعة في توقيع معاهدات رسمية لنزع السلاح، فإنَّ صنّاع القرار في الولايات المتحدة مقتنعون بأنه على الولايات المتحدة أن تتخطى التفكير السائد للحرب الباردة. ولقد لاحظ مسؤولو الإدارة بشيء من الرضا أن انسحاب أميركا من معاهدة الصواريخ لم يؤدِّ إلى سباق تسلّح كوني، ولكنه مهَّد الطريق أمام اتفاق تاريخي لتخفيض التسلّح بين الولايات المتحدة وروسيا. ويرون إلى هذه الخطوة كبرهان على أن تخطّي البارادیغم القديم للعلاقات بين القوى العظمى لن يؤدّي إلى هدم البيت الدولي. ففي وسع العالم أن يتحمّل مقاربات أمنية جديدة في راديكاليّتها. كما إنَّ في إمكانه أن يتأقلم مع الانفرادية الأميركية. بيد أنَّ الإستقرار ليس هدفاً في حدِّ ذاته. فقد تؤدي السياسة الصقورية الجديدة، نحو كوريا الشمالية على سبيل

المثال، إلى زعزعة استقرار المنطقة، ولكن ربما كان ذلك هو الثمن الضروري لاقتلاع نظام شرير وخطر كنظام بيونغ يانغ.

وبحسب المفكرين النيو إمبرياليين ، فإنَّ الإستراتيجيات الكبرى الأقدم «من ليبرالية وواقعية» لم تعد نافعة. ذلك أنَّ الأمن الأميركي لن يضمنه، كما يظن أصحاب الاستراتيجية الواقعية، الحفاظ على الردع والعلاقات المستقرة بين الدول العظمى، ففي عالم من التهديدات غير المتناظرة، ليس ميزان القوة العالمي هو الذي يميل كفة الحرب أو السلام. كذلك فإنه ربما كان للإستراتيجيات الليبرالية المتعلّقة ببناء النظام على التجارة المفتوحة والمؤسسات الديمقراطية بعض التأثير البعيد المدى على الإرهاب. ولكنه لا يعالج التهديدات الفورية. فالعنف الكارثي المجنون بات على عتبة بيتنا ـ كما يقول الإمبرياليون الجدد ـ الأمر الذي يجعل من الجهود الرامية إلى تقوية قواعد المجتمع الدولي ومؤسساته غير ذات قيمة عملياً. فإذا تصورنا اسوأ ما يمكن تصوره والذي يقوم على «أننا لا نعرف ما لا نعرفه»، فإنَّ كل شيء آخر يصبح ثانوياً، سواء القواعد الدولية أو تقاليد الشراكة أو معايير الديمقراطية. إنها الحرب. وهي كما لاحظ كلاوزفيتز في عبارته الشهيرة: «الحرب هي شيء خطير جداً بحيث أن الأخطاء الناجمة عن المحبة والإنسانية هي أسوأ أنواع الأخطار».[24]

هذه هي أبرز معالم الدولة الأمنية العالمية، تلك التي توّجها المحافظون الجدد بما عُرف بـ «عقيدة بوش». حيث سيكون العالم بأجمعه معها، رهينة قوة ضاربة تتحفز لتنقضّ على فرائسها المفترضة في كل لحظة.

القرصان عالي الذكاء

مع دخول أميركا حقبة جورج دبليو بوش أخذت تتبلور الصورة الإمبراطورية ذات «الطابع الرسالي التوتاليتاري». لم يعد الأمر بالنسبة للفريق الحاكم مقصوراً على التبشير بدولة عالمية بات كل شأن من شؤون العالم شأناً يخصُّها، ويتصل اتصالاً عضوياً بأمنها ومصالحها الجيو ـ استراتيجية.

في نهاية الحرب الباردة، انبرى عدد من الإستراتيجيين إلى الجزم بأنه يوجد اليوم نظام عالمي، وتقوم الولايات المتحدة في هذا النظام بدور لا ينحصر في الممثل الأكبر، بل يمتد إلى دور المدبِّر. فبعد محو الخصم السوفياتي لم تعد وحدة أوروبا تعود عليهم بأيَّة منفعة، بل العكس، فإذا طاب لهم أن ينظروها بعين الرحمة ويستحسنوا تماسكها، وتالياً قوَّتها الاقتصادية، فإنَّهم لا يستطيعون التسامح بأن تصبح قوة عظمى جديدة يتقاسمون معها السلطة العالمية.[25]

بل أكثر من هذا، فقد تجاوزت الثقافة التوتاليتارية الأميركية الجديدة (بمعناها الإمبراطوري الممتدّ فوق السيادات القومية والوطنية) الأخلاق السياسية التقليدية. وهي تصرَّفت، تنظيراً وتطبيقاً، على النحو الذي يرى إلى تبرير سياسات التمدد والنفوذ بوصفه أمراً لا طائل منه. هذا ما صرَّح به هنري كيسينجر حين قال «ما دام جيل ما بعد الحرب الباردة من القادة الوطنيين يشعر بالحرج عند التصريح بمبدأ غير اعتذاري عن مصالح قومية مستنيرة، فإنَّه سيحقِّق شللاً تراكمياً وليس ارتقاءً أخلاقياً» ومرّة أخرى سيقول فرانسيس فوكوياما (منظِّر نهاية التاريخ في بداية التسعينات) كلاماً دالاً على هذه النقطة: « إنَّ البلد الذي يجعل من حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في سياسته الخارجية يميل إلى الوعظ الأخلاقي عديم الجدوى في أحسن الأحوال، وإلى استخدام العنف المفرط بحثاً عن أهداف أخلاقية في أسوأ الأحوال.[26]

سوف يؤدي هذا التصدير النظري إلى استيلاد أنساق من أساليب السيطرة لا يكون فيها للقوانين والقيم العالمية المشتركة فعالية تذكر. بل على العكس فإنَّ مثل هذه القيم ستتحول إلى أساليب مجدية للسيطرة، مثلما حدث في جملة من عمليات غزو السيادات الوطنية بذريعة إحلال السلام وحقوق الإنسان وتعميم الديمقراطية.

لقد أعجبت الإيديولوجيا الأميركية منذ البداية بقصة القرصان الشهير مورغان، الذي سيمنحها فلسفة استثنائية للسيطرة على العالم. تقول هذه

الفلسفة: إنَّ القرصان العادي هو الذي يُغِيرُ على السفن المسافرة، ويقتل ركابها الأبرياء وينهب حمولاتها من الأشياء والنقود. أمّا القرصان الذكي فإنَّه لا يُغِيرُ إلاَّ على سفن القراصنة الآخرين، ينتظرهم قرب مكامنهم عائدين محمَّلين بالغنائم مجهَدين من القتل والقتال، ثم ينقضُّ عليهم محقِّقاً جملة أهداف:

- أولاً يحصل على كنوز عدَّة سفن أغار عليها القرصان العادي. لكن القرصان الذكي يحصل عليها جاهزة بضربة واحدة.

- لا يرتكب بالقرصنة جريمة، لأنَّه نَهَبَ الذين سبقوا إلى النهب. وعليه فإنَّ ما قام به لم يكن جريمة وإنَّما عقاب عادل.

إنَّ القرصان الذكي بهذا الأسلوب يصنع لنفسه مكانة رهيبة ومهابة استثنائية.

معنى ذلك أنَّ الولايات المتحدة لا تشغل نفسها بالسيطرة على بلدان مفردة وإنَّما تأخذ الأقاليم بالحزمة وتبلع الموائد الإمبراطورية بكلِّ ما عليها.

هذه الثقافة السياسية الأميركية ستجد وقائعها منذ أكثر من مئة سنة، وهي تداوم على هذه السجية إلى الآن. هناك مثل على هذا: ففي العام 1898 ورد في خطاب عضو الكونغرس عن ولاية فرجينيا ألبرت بيفردج قوله: عليكم أن تتذكَّروا اليوم ما فعله آباؤنا. علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب(...) علينا أن نقول لأعداء التوسُّع الأميركي إنَّ الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التي لا تستطيع، فإنَّ واجبنا المقدَّس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأميركي في الحياة؛ لأنَّه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرَّب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة. ولذلك فإنَّ العَلَمَ الأميركي يجب أن يكون رمزاً لكلِّ الجنس البشري.

هذه الداروينية السياسية لم تغب يوماً عن المعتقد الإستراتيجي الأميركي. فقد وجدت لها محلاً في الزوايا السرية لكلِّ إدارة منذ البدايات

الأولى للتأسيس عبر عمليات الإستيطان الدموي وحروب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين.

كانت بداية الحلم الإمبراطوري الأميركي الذي خرج ليقوم بدور «آكل الإمبراطوريات» أواخر القرن التاسع عشر ـ تشتغل على البدء بالأقرب، أي: إمبراطوريات إسبانيا والبرتغال ـ فتلك قوى أصابها الوهن بعدما أفسدها الذهب المنهوب من كنوز قبائل وشعوب أميركا اللاتينية، ومع ذلك فهي لا تزال مصمِّمة على ادّعاء العظمة في جنوب ووسط نصف الكرة الغربي وتحسب نفسها سيدة ممتلكات تعتبرها لها، ولها وحدها حق الاكتشاف والفتح.

كانت الإغارة على ممتلكات أسبانيا والبرتغال مهمة سهلة إلى حد كبير، ولعلَّها فتحت شهية الإمبراطورية الجديدة وأكَّدت لها ـ مرة أخرى ـ صحة نظريتها في الإغارة على الإمبراطوريات السابقة للحصول على كل شيء ـ ومرة واحدة ـ وليس على مراحل أو على آجال، تتغيَّر خلالها الموازين.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة منهمكة تدرس أحوال إمبراطوريات أوروبا، سواء منها المتهالكة بطول السنين أو تلك المتماسكة وتصلّب عودُها وتعطي نفسها عمراً متجدِّداً بكلِّ الوسائل!

كان ذلك شاغل الولايات المتحدة الأميركية ـ وهي عارفة أنَّها تخالف به وصية الجنرال «جورج واشنطن»، كما أنها مدركة وهي تتابع مجرى الحوادث في أوروبا (بعد توحيد ألمانيا، وحرب السبعين، وسقوط دولة نابليون الثالث، ومشهد كومونة باريس المؤذن بعصر من الثورات الاجتماعية)، أنَّ القارة القديمة مقبلة على حرب عالمية لإعادة توزيع المستعمرات وشعورها أنَّ القرصنة سانحة لها لكي تخرج إلى أعالي البحار.

وكان التحدي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة هو كيف يمكن إزاحة تلك الإمبراطوريات القديمة والاستيلاء على ممتلكاتها بتطبيق أسلوب الكابتن «مورغان» حتى وإن كانت تجربة الحظوظ في بحار بعيدة ضد إمبراطوريات ما زالت متعافية، ـ يعني أنَّ المهمة هذه المرة أصعب؛ فقد كانت

إمبراطورية كل من أسبانيا والبرتغال موجودة في حوض المياه الأميركي، كما أنَّ كلتيّ الإمبراطوريتين نزل عليها الغروب فعلاً. وأمّا في حالة الإمبراطوريات الأوروبية فإنَّ عملية الاستيلاء سوف تتم على الشواطئ البعيدة، والشمس هناك بعد الظهر![27]

من ضمن مقالة له بعنوان «الإمبراطورية على الطريقة الأميركية» يُفرد محمد حسنين هيكل قسماً منها يعرض فيه للصيرورة الإجمالية للشكل الأميركي، وهو سيختار لهذا الغرض كتاب ستانلي كارنوف «أميركا تتجّه إلى العولمة» . (America Goes Global) في هذا الكتاب يقوم كارنوف بتحليل آليات الفكر الأميركي في تلك اللحظة الإمبراطورية من أواخر القرن التاسع عشر ، ويعرض مجموعة ملاحظات تبيّن السِّمات الإجمالية لحركة الدولة الصاعدة باتجاه السيطرة الإمبراطورية. وهذه الملاحظات كما وردت في مقالة هيكل هي التالية:

❖ إنَّ الولايات المتحدة نشأت ونمت - بطبائع الجغرافيا والتاريخ - دولة متحرِّكة لا تطيق الوقوف مكانها، وتعتقد أنَّ الوقوف لا يكون إلاَّ استسلاماً لحصار أو تمهيداً لتراجع، أي أنَّ غرائزها ودوافعها تحفزّها دائماً لأن تتقدَّم وتتقدَّم - تنتشر وتنتشر.

❖ وحتى تلك اللحظة من الزمن - أواخر القرن التاسع عشر - كان التقدُّم والتوسُّع يجري على أساس ملء المساحة من خط الماء (الأطلسي) - إلى خط الماء (الباسيفيكي) ، وقد قبلت الولايات المتحدة ضريبة الحرب الأهلية لهذا السبب وحده - وهو ملء المساحة من الماء إلى الماء بدولة واحدة قوية.

❖ عملية الوصول من الماء إلى الماء تمَّت بسلاح النار في معظم الأحيان، وبسلاح الذهب في بعضها، لأنَّ عدداً من الولايات مثل لويزيانا وآلاسكا جرى شراؤها بالذهب (وكان استعمال الذهب في شراء الولايات أكثر عدلاً من استعمال قطع الزجاج الملوَّن - ملء قدح من الخرز - وهو بالضبط ما دفعه مهاجرون هولنديون في صفقة شراء جزيرة «مانهاتن» - قلب نيويوك).

❖ فور انتهاء الحرب الأهلية فإنَّ الولايات المتحدة مضت تتطلَّع عبر الماء

على الناحيتين إلى آسيا وأوروبا، وتشعر بهدير محرّكاتها الداخلية توجهها إلى الشواطئ البعيدة، بادّعاء «مهمة مقدّسة» و«قدر محتوم» يكلّفها بملء كل فراغ على الأرض، وتغطية أي غياب للبشر ـ والأميركيين بخاصة ـ عن موارد الثروة والغنى.

ثم يورد هيكل حادثة أوردها كارنوف في سياق قراءته تلك الحقبة من القرن التاسع عشر، وهي تكشف مدى استغراق الفكر السياسي الأميركي بأحلام التوسُّع، وشغفه بالقوة، وبالقدرة الحتمية على تحقيقها. وبدا واضحاً من تضمينات هيكل في تعليقه على حكايات صاحب الكتاب المشار إليه أن الميتافيزيقا السياسية التي سنشهد عليها في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هي التي تحكم الجذر الفكري والإيديولوجي للسلوك الإستراتيجي الأميركي في تحقيق الإمبراطورية مترامية الأطراف. تقول الحكاية:

كان الرئيس «ويليام ماكينلي» الذي بدأت أثناء رئاسته أولى محاولات التوسُّع والانتشار الإمبراطوري الأميركي ـ شخصية غريبة، (ومن المدهش أنّها تحمل وجوه شبه مع الرئيس الأميركي الحالي «جورج بوش» ـ فقد كان رجل أعمال وسياسياً لا يملك التجربة الناضجة ولا الخلفية الثقافية التي يعتمد عليها في سياسته وقراره، ولهذا كان جلّ اعتماده على مساعديه وعلى جماعات الضغط من أصحاب المصالح، وقد رُويت عنه ـ فيما يحكيه «ستانلي كارنوف» ـ في كتابه عن الإمبراطورية الأميركية (في آسيا) ـ نكتة شاعت تقول:

«سؤال ـ كيف يتشابه عقل الرئيس «ماكينلي» مع سريره»؟

وردّ السؤال:

«كلاهما لا بد أن يرتّبه له أحد قبل أن يستعمله !».

ثم يُورد «ستانلي كارنوف» في كتابه (صفحة 128) مشاهد تبدو ـ كما يعلّق هيكل ـ وكأنّها تجري اليوم (سنة 2003) في البيت الأبيض ـ وكلاماً يصحّ أن يقوله الساكن الحالي لهذا البيت الأبيض (الذي تتولّى مستشارته للأمن

القومي السيدة «كونداليزا رايس» مهمة ترتيب عقله كل يوم قبل أن يستعمله، تاركة ترتيب سريره لغيرها!).

ويكتب «كارنوف»:

«كانت المناقشات في أميركا محتدمة حول ما ينبغي عمله مع البلدان التي احتلتها الأساطيل الأميركية في الباسيفيك، وكانت فكرة «الإمبراطورية» تجربة مستجدة على الولايات المتحدة، وكان على الرئيس «ماكينلي» أن يفصل في الأمر بقرار».

وفي أيلول/ سبتمبر 1898 استقبل الرئيس وفداً من قساوسة جمعية الكنائس التبشيرية، الذين فوجئوا به بعد أن انتهت جلسته معهم يقول لهم:

«عودوا إلى مقاعدكم أيها السادة لأنّي أريد أن اقصّ عليكم نبأ وحي سماوي ألهمني .(Inspiration of divine guidance)

أريد أن أقول لكم إنني منذ أيام لم أنم الليل بسبب التفكير في ما عسى أن نصنعه بتلك الجزر البعيدة (يقصد الفليبين بالذات) - ولم تكن لديَّ أدنى فكرة عمّا يصح عمله، ورُحت أذرع غرفة نومي ذهاباً وجيئة أدعو الله أن يلهمني الصواب، ثم وجدت اليقين يحلُّ في قلبي والضوء يسطع على طريقي.

إنَّ هذه الجزر جاءتنا من السماء، فنحن لم نطلبها ولكنَّها وصلت إلى أيدينا منّة من خالقنا ولا يصحّ أن نردّها، وحتى إذا حاولنا ردَّها فلن نعرف لمن ؟ - ولا كيف ؟[28]

«المتكافئ التوراتي» لأميركا

هذا النحو القَدَري من الإعتقاد السياسي للأميركيين الأوائل، لم يكن حالة عارضة في الثقافة المؤسِّسة للولايات المتحدة. كانت القَدَرية في أساس النشأة، حيث اعتقد المهاجرون إلى الأرض المكتشفة في ما وراء البحار أنَّهم آتون إلى أرض الوعد الإلهي ليقيموا عليها دولتهم الفاضلة. أمّا السؤال عن الحجَّة التي حملت الرئيس ماكينلي على القول إنَّ جزر الفليبين البعيدة

هبطت عليه من السماء، فإنَّما يجد جوابه في عقيدة الاستيطان نفسها، وهي عقيدة توراتية خالصة تفصح عنها مكنونات العهد القديم والتأويلات التي أسقطها عليه فقهاء المستعمرين الجدد.

يبيِّن لي فريدمان في كتابه «حجّاج في العالم الجديد» أنَّه من اليوم الأول لوصول المستعمرين الإنكليز إلى العالم الجديد، وهم «يريدون أن ينشئوا في أميركا دولة ثيوقراطية تعيد سيرة اليهود التاريخيين. فالخطباء والوعّاظ استمدّوا نصوص خطبهم من العهد القديم، أما الآباء فقد استعاروا منه أسماء أولادهم. لم تكن العبرية لغة ثانوية بل كانت عمود ثقافة المثقفين والمتعلِّمين المتدينين وغير المتدينين. وكان تاريخ اليهود في العهد القديم قراءتهم اليومية، بل لربَّما كانوا يعرفونه أكثر ممّا يعرفون تاريخ أي شعب». ينتسب هذا التوصيف إلى المحاولات المعرفية التي دأب عليها عدد من المؤرِّخين والمفكِّرين الأميركيين على امتداد العقود المنصرمة.

ليس من شك في أنَّ بعض هذه المحاولات آل إلى الإضاءة على ما يمكن وصفه بالبعد الميتافيزيقي للثقافة المؤسِّسة لأميركا. وضمن هذا السياق تلقي دراسة الباحث في الشؤون الأميركية د.منير العكش الضوء على المعنى الإسرائيلي للنشوء الأميركي.

إنَّه يبيِّن أنَّ أميركا ليست إلاَّ الفهم البريطاني التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية، وأنَّ كل تفصيل من تفاصيل تاريخ الاستعمار البريطاني لشمال أميركا حاول أن يجد جذوره في أدبيات تلك «الإسرائيل»، ويتقمَّص وقائعها وأبطالها وابعادها الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتبنَّى عقائدها في «الاختيار الإلهي» وعبادة الذات وحتى تملُّك أرض الآخرين وحياتهم. لقد ظنوا أنفسهم، بل سمّوا أنفسهم «إسرائيليين» و«عبرانيين» و«يهوداً»، وأطلقوا على العالم الجديد اسم «أرض كنعان»، «إسرائيل الجديدة»، واستعاروا كل المبرِّرات الأخلاقية لإبادة الهنود (الكنعانيين) واجتياح بلادهم من مخيّلات العبرانيين التاريخية.

ليست «العلاقة بالمعنى» بين إسرائيل وأميركا مجرَّد تركيب ذهني أخذ

المشتغلون بظواهره وألوانه، وأعراض التشابه في النشأتين، وإنَّما هي علاقة تأسَّست على اعتقادات المهاجرين بأنَّهم بلغوا أرض الميعاد والخلاص. تماماً كالاعتقاد اليهودي بفلسطين. هكذا تذهب الدراسة، إلى أنَّ فكرة أميركا هي «استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة» عبر الاجتياح المسلَّح وبمبررات «غير طبيعية»، وهذا محور فكرة إسرائيل التاريخية. ذلك أنَّ عملية الإبادة التي تقتضيها مثل هذه الفكرة مقتبسة بالضرورة من شخصيات أبطالها (الإسرائيليون ، الشعب المختار، العرق المتفوِّق) وضحاياها (الكنعانيون، الملعونون، المتوحشون، البرابرة) ومسرحها (أرض كنعان ، إسرائيل) ومبرراتها (الحق السماوي أو الحضاري) وأهدافها (الإستيلاء على أرض الآخرين واقتلاعهم جسدياً وثقافياً) ـ من فكرة إسرائيل التاريخية.

هذا الإعتقاد بأنَّ هناك قدراً خاصاً بأميركا، وأنَّ الأميركيين هم الإسرائيليون الجدد و«الشعب المختار» الجديد، يضرب جذوراً عميقة في الذاكرة الأميركية، وما يزال صداه يتردَّد في اللغة العلمانية الحديثة أو ما صار يعرف بالدين المدني؛ إنَّه اعتقاد يتجلَّى لعينيك في معظم المناسبات الوطنية والدينية وفي كلِّ خطابات التدشين التي يلقيها الرؤساء الأميركيون، ومفاده أنَّ «إرادة الله، والقدر، وحتمية التاريخ...الخ» اختارت الأمَّة الأميركية (الأنكلوساكسونية المتفوِّقة) وأعطتها دور المخلِّص (الذي يعني حق تقرير الحياة والموت والسعادة والشقاء لسكان المجاهل)[29].

خرافة «الإختيار»!

تذهب الدراسة إلى بيان الجذر الفلسفي الديني للنشأة الأميركية ، لترى أنَّ هناك اعتقاداً راسخاً بخرافة الاختيار الإلهي للحضور الأميركي في العالم.

والأمر الأشدّ إثارة للمفارقة هو أنَّ فكرة «الاختيار الإلهي» طالما كانت محرِّكاً لولبياً في التاريخ الأميركي، بل هي الأساس الميتافيزيقي لمعظم الممارسات العنصرية في التاريخ القديم والحديث. ولشد ما أشعلت النيران

في الحماسات والمشاعر والبوارید، وفي القرى والمدن، والجثث في أكثر من أربعين دولة اجتاحتها أو قصفتها الولايات المتحدة، وعزّزت القناعة بأنّ لأميركا قدراً أعلى من كل أمم الأرض، وأنّه مهما حلّ بإسرائيل فوق أرض فلسطين فإنّ إسرائيل الأميركية تبقى القلعة المحصّنة لإعادة بنائها ولقيمها ومبادئها وأخلاقها. إنّ يهود الروح الذين يمثّلهم الأنكلوسكسون هم الذين يحملون رسالة «إسرائيل» التي تخلّى عنها اليوم يهود اللحم والدّم، وهم الذين أعطاهم الله العهد والوعد، وهم الذين ورثوا كل ما أعطاه الله تاريخياً ليهود اللحم والدّم (ومعظمهم من ألدّ أعداء الساميّة). لقد اختار الله يهود اللحم والدّم مؤقّتاً، وبشروط أخلفوها، ولكنّه اختار الأمة الأميركية (الأنكلوسكسون) مؤبّداً، لأنّها تستأهل الاختيار، ولأنّه وهبها كل ما يلزمها من قوة وثروة لأن تكون «شعب الله» و«فوق كل الشعوب»، إلى الأبد.

وتلاحظ الدراسة أنّه منذ الفترة الإستعمارية الأولى كان أطفال القديسين يتعلمون أنّ مسيرة التاريخ التي ترعاها يد الله البريطاني ونعمته أعطتهم دوراً خلاصياً. وكانت هذه الافتراضات تقترن بإيمان قيامي مزدوج الهدف: تجميع يهود العالم في فلسطين للتعجيل بمجيء المسيح، وتدمير قوى الشيطان التي كانت تتمثّل يومئذٍ بالعثمانيين والكاثوليك والهنود والكنعانيين، وبالطبع فقد وجد بعض السياسيين الإنكليز في استعمار العالم الجديد فرصة لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في وطنهم. وبذلك تأكّد لهم أنّ خروجهم من جزيرتهم يضاهي الخروج الأسطوري للعبرانيين من أرض مصر ، ولم يساورهم الشك في أخلاقية استعمارهم وحقهم في إبادة الهنود ومقارنة ذلك كلّه باجتياح العبرانيين لأرض كنعان وتأييد السماء لإبادة أهلها.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ أدب المستعمرين الأوائل كلّه يؤكّد هذه القدرية التاريخية التي نالت ذروة إبداعها في سيرة وموعظة جون ونثروب، أول حاكم لمستعمرة ماساشوستس. أمّا السيرة فوضع لها مؤلّفها كوتون ماذر عنوان: «نحميا الأميركي» تأسّياً بنحميا الأسطوري الذي قاد الإسرائيليين

في «عودتهم» من سبي بابل إلى أرضهم الموعودة، ونظَّم الكثير من موجات الهجرة من بابل إلى يهودا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها وأعاد بناءها مدينةً على جبل. وكانت الأجيال اللاّحقة قد صنَّفت هذا الحاكم مع يعقوب وموسى وداود، غير أنَّ اختيار نحميا ، بطل إحياء إسرائيل، هو الذي طغى في النهاية. والواقع أنَّ كل سيرة نحميا الأميركي هي مثال على إصرار المستعمرين الإنكليز - إنسان عين الله كما يصفهم ماذر- على التماهي بين تجربتهم في العالم الجديد وما يرويه العهد القديم عن تجربة العبرانيين في العالم القديم، أو بتعبير صموئيل فيشر في «شهادة الحقيقة»: «لتكن إسرائيل... المرآة التي نرى وجوهنا فيها». وأمّا الموعظة فهي التي ألقاها ونثروب في الحجاج على متن السفينة الأسطورية أربيلا، وأكَّد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين يهوَه ، وعلى الرسالة التي يحملونها إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة: «إنَّنا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكَّن العشرة مئة من منازلة ألف من أعدائنا، وعندما سيعطينا مجده وأُبّهته، وعندما يتوجَّب علينا أن نجعل «نيو إنغلاند» مدينة على جبل [وهذا التعبير رمز لأورشليم (ولصهيون أيضاً)، ولا يزال يستخدم إلى الآن للدلالة على المعنى الإسرائيلي لأميركا]. وقد درج آخر أربعة رؤساء على استخدام هذا الرمز في مناسبات مختلفة وهم ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الإبن».[30]

ولم يكن الآباء المؤسِّسون للدولة الأميركية مثل جفرسون ، وآدامس، وفرانكلين، وباين - أصحاب الإتجاه العقلاني والمذهب الطبيعي - بأقل حماسة للمعنى الإسرائيلي للأمّة الأميركية من الحجّاج والقدِّيسين وصموئيل لانغدون. ومعروف أنَّ فرانكلين وجفرسون كليهما أصرَّ على صورة «الخروج الإسرائيلي» من مصر إلى كنعان كمثل أعلى للنضال الأميركي من أجل الحرية.

هذه الأخلاق التي ضربت جذورها في عقدة الاختيار وكراهية الكنعانيين، ورافقت بناء أميركا لحظة لحظة وجبهة بعد جبهة، هي التي جعلت

«الأميركيين يعتقدون اليوم، كما كان أجدادهم المستعمرون الأوائل يعتقدون قبلهم، بأنَّ لهم الحق المطلق في أن يقتحموا أي غربس في أي مكان من الأرض. إنَّ ميتافيزياء «اقتحام الغرب» التي نسفت نظام البوصلة وأعدَّت العصر الذهبي لنظرية البريطاني مالتوس، جعلت الغرب الأميركي في كلِّ الجهات وفي كلِّ الأرحام. إنَّه «الغرب» اللاّنهائي، اللاّمكان، وإنَّه كل مكان. لكن الأهم من هذا إنَّ هؤلاء «الآباء» لم يكتفوا بحمل العقيدة التوراتية على محمل التبشير وحسب، وذلك على أهمية هذا الجانب في توفير المناخ السايكوسوسيولوجي والروحي للمهاجرين. فلقد انبرت النخب المؤسِّسة إلى بثّ الروح التوراتية في الدستور الأميركي. واللاّفت للإهتمام هنا أنَّ وضع الدستور قد شجَّع على توثيق وتثبيت المعنى الإسرائيلي لأميركا كما كتب رئيس جامعة هارفر صموئيل لانغدون Samuel Langdon في رائعته «جمهورية الإسرائيليين: نبراس للولايات المتحدة». هذه «الرائعة» التي هي في الأصل خطبة ألقاها في المحكمة العليا ـ سوف لن يجد قارئها لحظة شك في أنَّه يقرأ مقاطع من سفر الخروج أو التثنية. بل إنَّ لانغدون فعلاً يفتتح كلامه عن ولادة الدستور بهذا المقطع من سفر التثنية: «لقد علّمتكم فرائض واحكاماً كما أمرني - الرَّب إلهي - لكي تعملوا بها في الأرض التي أنتم داخلون إليها لتتملّكوها. فاحفظوا واعملوا، فتلك هي حكمتكم وفطنتكم في عيون الشعوب الذين سيسمعون عن هذه الفرائض ويقولون: ما أعظم هذا الشعب وما أحكمه وأفطنه!...».

الواقع ـ كما يلاحظ صاحب كتاب «أميركا والإبادات الجماعية» - إنَّ كل هذه الرائعة إنَّما هي شرح وتعليق وقياسات تمثيلية بين شريعة موسى والدستور الأميركي، وبين الإسرائيليين والأمة الإسرائيلية. فالدستور مناسبة للتأكيد على وجه الشبه بين ما نزل على موسى من ««ألواح» وبين ما نزل على قلب واضعي الدستور. وهي مناسبة للتذكير بأنَّ إسرائيل القديمة والجديدة أمَّة مختارة، باركها الله قديماً بشريعة ليس لها مثيل، وجعلها «فوق كل الشعوب» نبراساً للعالم عبر كل العصور، ثم أكرمها حديثاً بدستور

ليس له مثيل وجعلها «فوق كل الشعوب» مثالاً يُحتذى عبر كل العصور. فإذا تعلَّم الناس منهم (طريقتهم في الحضارة) رفعوا من شأنهم، وإذا استكبروا وأبوا جرّوا على أنفسهم الدمار والخراب (والأضرار الهامشية) (...)

سوف يمضي لانغدون في المقايسة إلى الحدّ الذي يرى فيه أنَّ تأسيس مجلس الشيوخ ليس إلاَّ استمراراً لما فعله موسى عندما اشتكى إلى يهوه أنَّه لا يطيق الحكم وحيداً، فأمره باختيار سبعين رجلاً من الحكماء والرتباء. ثم لم يجد لانغدون حرجاً من القول بأنَّ حكومة موسى كانت «جمهورية» وقائمة على المبادئ الجمهورية، وإنَّ قبائل إسرائيل كانت تحكمها حكومات محلية لامركزية لا تختلف عن الحكومة المحلية للولايات المتحدة[31].

الفيزياء الأميركية المقدَّسة

وفقاً للإيديولوجيا المؤسِّسة للسلوك الأميركي، سوف لن يكون أمراً مفارقاً، أن يُرى إلى إسرائيل اليوم، كفيزياء أميركية مقدَّسة. ولئن كان المعنى الإسرائيلي لأميركا داخلاً في التاريخ السياسي الممتد منذ المهاجرين الأوائل قبل أكثر من ثلاثة قرون، فهو يرقى إلى مراتبه القصوى لدى المحافظين الجدد في مستهل القرن الحادي والعشرين.

سوف يعلن أميركيون كثر، ومن بينهم المحرر السابق في صحيفة «وول ستريت جورنال»، «ماكس بوت» أنَّ العلاقة الحميمة مع إسرائيل تبقى العقيدة الأساسية للمحافظين الجدد، معتبراً أنَّ استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس جورج دبليو بوش تبدو وكأنها جاءت مباشرة من صفحات الـ Commentary توراة المحافظين الجدد.

لكن ستانلي هوفمان الأستاذ في جامعة هارفرد والكاتب في «نيوريبابليك» يمضي إلى الكلام عن أربعة مراكز قوة كلها تدعو إلى الحرب واستعمال القوة ضد من لا يوافق العقيدة السياسية والأمنية للولايات المتحدة. ويشير إلى أنَّ هؤلاء وخصوصاً أولئك الذين يتحلقون حول الرئيس وأبرزهم

ريتشارد بيرل وبول وولفووتيز وكونداليزا رايس ورونالد رامسفيلد وديك تشيني وسواهم، ينظرون إلى السياسة الخارجية عبر عدسة مهيمنة واحدة : هل الأمر مناسب لإسرائيل أم لا؟ ومنذ نشأة إسرائيل في العام 1948 لم يكن لأصحاب هذا التفكير أن يشكّلوا غالبية طاغية في الخارجية، ولكنهم اليوم في أفضل الأوضاع في البنتاغون عبر اشخاص مثل وولفووتيز وبيرل ودوغلاس فايث.[32]

من هم هؤلاء «المحافظون الجدد» الذين بلغوا السلطة العليا في الولايات المتحدة ليبدأوا بإنجاز تلك المطابقة النادرة والاستثنائية بين أميركا وإسرائيل بوصفها معنى واحداً وجوهراً واحداً ؟

يبيّن الكاتب الأميركي باتريك بوكانان أنَّ الجيل الأول منهم ضمَّ الليبراليين السابقين، بالإضافة إلى الاشتراكيين والتروتسكيين، وكذلك المجموعات الآتية من ثورة ماكغوفرن عبر نهاية مرحلة المحافظين، وانتقلت بعد مسار طويل إلى السلطة مع مجيء رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في العام 1980.

وفي هذا الموضوع سبق لكيفن فيلبس أن عُرِّف بـ «المحافظ الجديد» آنذاك وبأنَّه «محرر في مجلة أكثر مما هو عامل بناء». أما اليوم فيمكن التعريف به بأنه من الأعضاء المقيمين في مؤسسات السياسة العامة مثل «مؤسسة المشاريع الأميركية» (AE) أو إحدى توابعها مثل «مركز سياسة الأمن»، أو «المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي» .(JINSA) إنَّه باختصار من الأشخاص الذين يعملون عن كثب مع مجموعات وضع الأفكار والخطط.

لم يأتِ أحد، تقريباً، من هؤلاء من عالم الأعمال أو القوات المسلحة، وبعضهم القليل من أعضاء حملة «غولدوتر». وهم يستشهدون عادة بأبطال من أمثال ودرو ولسون وهاري ترومن ومارتن لوثر كينغ، فضلاً عن الشيوخ الديمقراطيين مثل هنري سكوب جاكسون وبات موينيهان وغيرهما. وهم جميعاً من أنصار سياسة التدخّل في شؤون الدول الأخرى، وينظرون إلى عامل دعم إسرائيل على أنه عنصر بالغ الأهمية. ومن نجومهم في هذا

المجال جان كيكباتريك، بيل بينيت، ما يكل نوفاك وجايمس.ك. ولسون.

أما منشورات المحافظين الجدد فتشمل الـ «ويكلي ستاندرد»، والآنف ذكرها «كومنتاري»، والـ «نيويورك ريبابليك»، و«ناشونال ريفيو»، وكذلك صفحة المحرر في «وول ستريت جورنال». وهي على قلّة عددها تبقى واسعة النفوذ عبر سيطرتها على مؤسسات المحافظين ومجلاتهم. فضلاً عن قوة الارتباط بالنقابات الصحافية ومراكز القوى.

المهم في الأمر لدى هؤلاء هو أنهم يجاهرون بفلسفتهم التوراتية وبضرورة صون «المقدس الإسرائيلي» أياً تكن تبعات التمرين على هذه الفلسفة. ولسوف يمضي عدد من رموز التيار الجديد والمحافظين إلى وضع إسرائيل في مقام يتجاوز كونها «فيزياء سياسية أمنية ينبغي صون حياضها المقدس». بل إنَّ بعض رؤى هذه الرموز يبلغ درجة لافتة في شغفه بالكينونة الإسرائيلية إلى حد جعل الحروب مفتوحة وممتدة على العالمين العربي والإسلامي، وخصوصاً على البلاد المحيطة بها. ولو شئنا أن نعطي توصيفاً لهذا الشغف لقلنا أنَّ أصحاب هذه الرؤية المؤثرة والحاسمة في السياسات الأميركية العليا، أرادوا لإسرائيل أن تؤلِّف نقطة جيو ـ استراتيجية شديدة الحساسية في الدائرة الكبرى للأمن القومي الأميركي. وثمة من الأمثلة الدالَّة على هذه الرؤية الكثير. ومن الشواهد المتأخرة أنه في العاشر من تموز /يوليو 2002 بادر ريتشارد بيرل الذي استقال من منصبه المهم في وزارة الدفاع خلال الحرب على العراق، إلى دعوة أحد دعاة المعنى الإسرائيلي لأميركا المدعو لوران مورافيك لإلقاء محاضرة أمام «مجلس سياسة الدفاع» أثارت يومها روع هنري كيسينجر (تصوَّروا!).. حين عمد المحاضر إلى نعت السعودية بأنها جوهر الشر والمحرك الأول له، وأكثر الأعداء خطراً..

واعتبر مورافيك أنَّ على واشنطن توجيه إنذار للسعودية بموجب «محاكمة الضالعين في الإرهاب أو عزلهم، بمن فيهم رجال المخابرات السعوديين»، مع إنهاء كل الحملات ضد إسرائيل، وإلاَّ فإننا سنغزو بلادكم

ونصادر حقول نفطكم ونحتلّ مكّة.

وفي ختام محاضرته قدَّم مورافيك تصوّره لـ «الإستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط». وجاءت حصيلة مطالعته العصماء بهذه المعادلة: العراق محور تكتيكي، والسعودية محور استراتيجي، ومصر هي الجائزة. ولكن التسريبات عن هذا التقرير لم تشر إلى أنَّ أيّاً من الحاضرين طرح السؤال عن ردَّة فعل المسلمين إذا دخلت الجيوش الأميركية إلى الأراضي المقدَّسة.

ما يريده هؤلاء المحافظون الجدد - على ما يلاحظ باتريك بوكانان في كثير من المرارة - هو تجنيد الدم الأميركي لجعل العالم أكثر أماناً بالنسبة لإسرائيل. إنَّهم يريدون فرض سلام السيف على المسلمين ، وأن يموت الجنود الأميركيون أثناء ذلك إذا لزم الأمر.

محرِّر الـ «واشنطن تايمز» أرنولد بوركغريف وصف ذلك بأنَّه «قانون بوش - شارون .. حيث ليكوديّو واشنطن يتولّون سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ أن أقسم بوش يمين الولاء في الرئاسة الأميركية».

المحافظون الجدد يريدون إمبراطورية أميركية، والشّارونيون يريدون السيطرة على الشرق الأوسط ، والمشروعان يتلاقيان بدقَّة. وعلى الرغم من إصرار المحافظين الجدد على أن الـ11 من أيلول أطلق شرارة الحرب على العراق وأنصار الإسلام، فإنَّ جذور هذه الحرب وخططها تعود إلى ما قبل ذلك بكثير.[33]

حماية المملكة

في العام 1996 سيخطو التيار المتصهين في الفكر السياسي الأميركي خطوة استثنائية. فقد أعدّت مؤسسة الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة الأميركية تقريراً بعنوان: «استراتيجيا جديدة لإسرائيل في العام 2000». وتنبثق الأفكار الأساسية للتقرير من نقاش شارك فيه صانعو رأي بارزون بمن فيهم ريتشارد بيرل وجايمس كولبرت وتشارلز فيربانكس ودوغلاس فايث وروبرت لوينبرغ ودايفيد وورمسر وغيرهم. المهم أنَّ

المهندس الأساسي للتقرير هو ريتشارد بيرل، مساعد السيناتور سكوب جونسون في ذلك الوقت، علماً أنَّ هذا الأخير كان في العام 1970 خضع لاستجواب حول تسريب أشرطة تحمل معلومات سرية إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن. وفي العام 1974 كتب ستيفن د.اسحق في «السياسات اليهودية والأميركية» أنَّ «بيرل وموريس زميتاي يقودان جيشاً صغيراً من أنصار السامية في كابيتول هيل، ومهمتهم توظيف القوى اليهودية وتوجيهها لتحقيق المصالح اليهودية». وفي العام 1983 قالت الـ «نيويورك تايمز» إنَّ بيرل نال مبلغاً كبيراً من مصنع سلاح إسرائيلي.

وتحت عنوان «إنطلاقة نظيفة: إستراتيجية جديدة لتأمين المملكة» قُدِّم التقرير المشار إليه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو. وفيما يحثّ هؤلاء «نتنياهو» على دفن اتفاقيات أوسلو التي كان أنجزها زعيم «العمل» الراحل إسحق رابين، وذلك بهدف اعتماد استراتيجية جديدة أكثر شراسة: «تستطيع إسرائيل تشكيل محيطها الإستراتيجي، بالتعاون مع تركيا والأردن ، وذلك عبر إضعاف سوريا واحتوائها، أو حتى دحرها. ويمكن تركيز الجهد على إطاحة صدام حسين في العراق، وهو هدف استراتيجي بالنسبة لإسرائيل ـ وذلك من أجل إحباط الطموح السوري في المنطقة. ومؤخّراً تحدّى الأردن الطموح السوري عبر طرحه عودة العرش الهاشمي إلى العراق».

في استراتيجية بيرل ورفاقه تبقى سوريا هي العدو بالنسبة لإسرائيل، ولكن طريق دمشق تمرّ في بغداد. وإذا كانت الخطة تشجع إسرائيل على اعتماد «مبدأ الاستباق»، فإنَّ المبدأ عينه بات الآن مفروضاً على الولايات المتحدة بواسطة المجموعة عينها. وفي العام 1997 قال بيرل في ورقة وضعها تحت عنوان «استراتيجية من أجل إسرائيل» إنَّ على تل أبيب إعادة احتلال «المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.. حتى لو جاء الثمن بالدم مرتفعاً».

من جانبه وضع وورمسر خطط حرب مشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة «لتوجيه ضربة حاسمة إلى مراكز الأصولية في الشرق الأوسط.

ويجب على إسرائيل والولايات المتحدة التوسُّع في الضربة بما يتجاوز مجرد نزع السلاح إلى القضاء الكلّي على مراكز الأصولية في أنظمة دمشق وبغداد وطرابلس وطهران وغزة. وسيكون من شأن ذلك تكوين قناعة شاملة بأنَّ محاربة الولايات المتحدة أو إسرائيل هو انتحار». وهو دعا البلدين إلى الانتباه للأزمات معتبراً أنَّها «قد تكون فرصاً». وقد نشر وورمسر خططه المذكورة في أول كانون الثاني من العام 2001 ، أي قبل تسعة أشهر من الـ11 من أيلول.

وكان للكاتب مايكل ليند أن يتحدث عن عصبة بيرل، فايث وورمسر بقوله: « إنَّ اليمين الصهيوني الذي ينتمي إليه بيرل وفايث وعلى الرغم من قلّته العددية ، فإنَّه يتمتع بنفوذ كبير في دوائر صنع القرار مع الجمهوريين. إنها ظاهرة تعود إلى السبعينات والثمانينينات حين عمد عدد من المفكّرين اليهود الديمقراطيين إلى الالتحاق بتحالف ريغان. وإذا كان العديد من هؤلاء الصقور يتحدثون علناً عن حملات صليبية من أجل الديمقراطية، فإنَّ الهمّ الأساسي لدى عدد من المحافظين الجدد هو السلطة وسمعة إسرائيل».[34]

وعلى الرغم من غلبة هذا التيار وسيادته على مركز القرار في الولايات المتحدة، فثمة من الخبراء الأميركيين من يطلق صرخته من سوء العاقبة المنتظرة بسبب من العمى الإيديولوجي الذي يسيطر على السياسات الأميركية في الشرق الأوسط والعالم. دعونا نقرأ أخيراً ما ختم به باتريك بوكانان مقالته المستفيضة حول الوقائع الدراماتيكية التي جعلت الإدارة الأميركية في عهد بوش الإبن تؤول من آخرها إلى الزاوية اليهودية الحادة: «إنَّ الرئيس بوش تحت الإنذار: فإذا مارس الضغط على إسرائيل لمبادلة الأرض بالسلام، وهي معادلة أوسلو التي وضعها أبوه واسحق رابين، فسوف يُتَّهم بمعاداة السامية، كما كانت حال أبيه، كما باتّباع أسلوب ميونيخ، وذلك من قِبَل الإسرائيليين ومعهم المحافظون الجدد الموجودون داخل خيمته».

وإذا لم يتخلَّ بوش عن شارون فلن يكون هناك سلام. ومن دون سلام في

الشرق الأوسط لن نحصل على أمننا أبداً لأنَّ الإرهاب لن ينتهي. يضيف: «إنَّ أيّ ديبلوماسي أو صحافي يزور الشرق الأوسط سوف يربط فشل أميركا في تطبيق السياسة المعتدلة بفشلها في لجم شارون، وفشلنا في إدانة استخدام إسرائيل العنف المفرط، وتآمرنا الخلقي مع إسرائيل في سلب أراضي الفلسطينيين وحرمانهم حقهم في تقرير المصير، الأمر الذي سيكون من شأنه تعزيز العداء للأميركيين في العالم الإسلامي الذي ينمو فيه الإرهاب والإرهابيون.

دعونا نستنتج ونستخلص يقول بوكانان: الإسرائيليون أصدقاء أميركا ولهم الحق في السلام والحدود الآمنة، وعلينا مساعدتهم في تحقيق ذلك. نحن كأمّة لدينا التزام خلقي دَعَمَهُ أكثر من ستة رؤساء ويدعمه الأميركيون، وهو عدم ترك هذا الشعب، الذي طالما عانى الكثير، يتعرض لرؤية بلاده تُدمَّر، وسوف نفي بالتزامنا.

لكن المصالح الإسرائيلية والأميركية ـ حسب رؤية بوكانان النقدية ـ ليست شيئاً واحداً، فقد خدعت إسرائيل أميركا مرَّات عديدة على امتداد نصف قرن، أبرزها ما قام به عملاء الموساد في الخمسينات حين فجّروا منشآت أميركية لجعل الأمر يبدو من فعل المصريين، ومنها في مرحلة متأخرة عندما كُلِّف جوناثان بولارد بسرقة أسرارنا النووية.

ثم يخلص بوكانان إلى القول إنَّه على الرغم من أننا كررنا مراراً أننا نقدِّر الكثير مما حققه هذا الرئيس فإنه لن يستحق إعادة انتخابه إذا لم يتخلَّص من عبء المحافظين الجدد وبرنامجهم المتضمن لحروب لا تنتهي على العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي لا يخدم إلاَّ مصالح دولة هي غير الدولة التي كان انتُخب للحفاظ على مصالحها.[35]

لم يكن ابتعاث «العصب الإسرائيلي» لأميركا في زمن المحافظين الجدد، إلاَّ لتأكيد الميتافيزيقا التاريخية التي رست عليها المقولة الأميركية. وهذا «العصب» الذي يمنح لأميركا معناها الإسرائيلي، مربوط بحبل وثيق إلى سلسلة غير متناهية من المفاهيم التي تؤول على الإجمال إلى إعادة إنتاج

عقيدة الفرادة، أو ما يرسِّخ خرافة النوع الأميركي النادر. لقد ذهب المسؤول السابق في البنتاغون مايكل ليدين إلى تسويغ مذهب القوة اللاّمتناهية ، حتى ولو أدَّى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير تضرب به عرض الحائط، وتدمِّره، وذلك لغاية وحيدة وحسب وهي أن تظهر للجميع أنها جادّة في أقوالها.

وينطلق ليدين من نظرية أنَّ «الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأميركي» ليحدد بالتالي «المهمة التاريخية» الحقيقية لأميركا فيقول: التدمير الخلاّق هو اسمنا الثاني (Name Middle) في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هدَّدت تقاليدهم (مهما كانت) وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدّم.. علينا تدميرهم كي نسير قُدُماً بمهمتنا التاريخية.

إنها إذاً، إيديولوجيا الحرب من أجل الحرب، ما دامت الهيمنة وشغف السيطرة يحكمان الميتافيزيقا السياسية لأميركا مع بداية السنوات الأول للقرن الحادي والعشرين. ومن المنطقي أنّ القول إنّه إذا كان الكمال الأميركي بالهيمنة المطلقة على العالم فذلك ما لا فرصة موفورة لتحقيقه في عالم دخل في سيرورة غير متناهية من عدم الاستقرار فإنَّ منطق الهيمنة يفترض إثارة المزيد من أهلَّة الأزمات ليتسنّى لإيديولوجيا القوة المفرطة أن تواصل ديناميتها بلا وازع. وإذا كان الاستقرار مهمة لا تستحق عناء الأميركيين كما يقرِّر «ليدين» فإنَّ حاصل هذا السلوك هو المضي بعيداً في صناعة الحروب والأزمات. وهو أمر يفترض عناء ومشقَّة من نوع آخر لدى صنَّاع القرار في الولايات المتحدة، أي الإهتمام ليس بالسؤال عمّا إذا كان يجب إحداث اهتزازات في الاستقرار الذي يسود الجيوبوليتيكا المقصودة بالهيمنة، وإنما بالسؤال عن الكيفية التي ينبغي اعتمادها لنزع الإستقرار وإشاعة الفوضى.. أما سؤالنا، الذي يدنو من كونه سؤالاً فلسفياً ، هو ذاك

الذي وجده الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز حين رأى إلى الدولة بأنها حيوان أسطوري مقدَّس، وبأنَّ «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان».

هل يكون إنسان القرن الحادي والعشرين «إنساناً هوبزياً»، أي مغلولاً بـ «ذئبية» سياسية وأمنية وثقافية واقتصادية لا حدود لضراوتها ؟

ذلكم هو السؤال الكبير الذي ولد كجبل في مستهل القرن الجاري. والقلق الذي يساورنا نحن الآن في شبه القارة العربية الإسلامية هو نفسه الذي يمسك بالنفس الأوروبية المتعبة والغاضبة.

في نهاية كتابه «أميركا التوتاليتارية» يستعيد الكاتب الفرنسي ميشال بوغنون ـ موران[36] صوت الفيلسوف جان ـ ماري بنوَا الذي طالب أمم أوروبا منذ الستينات بـ «ألاَّ ننام وألاَّ نتقبَّل الانخفاض إلى حالة مستهلكين شبعانين، ومنتجين مستغلين ومبهورين في آن. كان بنوَا يوصي بالمقاومة وبألاَّ نعود مخدوعين بواقع العالم. وكان يتساءل: «بأي حقٍّ سنعتبر أنفسنا أننا مقدورون، بقدر محتوم، لكي نتقاسم إيديولوجيا الطريق الأميركية في الحياة، وباسم اي أمر من القَدَر سنرى فيهم مستقبل مجتمعنا ؟

المقصود مما قال بنوَا، هو ألاَّ ننسى أبداً أنَّ أيّة شريحة من البشر لا تملك صيَغاً يمكن تطبيقها على الكلّ، وأنَّ بشرية مذابة في نمط معيشي وحيد هي بشرية لا يمكن تصوّرها، لأنَّها ستكون بشرية عظيمة»...

لكن بوغنون سيدعو ـ ومعه الكثيرون من نخب الغرب الغاضبة والمحتجَّة على أحوالها ـ أميركا وأوروبا والبشرية أجمعين إلى رفض تحجير العالم...

بقي اليقين في التساؤل عمَّا إذا كانت دعوة كهذه، تفترض بادئ بدء أن تستيقظ الإيديولوجيا الجديدة من جنونها المفرط..

المراجع

1- لويس هـ. لافام ـ روما الأميركية ـ عن نظرية الإمبراطورية الفاضلة ـ نقله إلى العربية شادي عمران بطاح ـ في إطار ملف أعدّته «مجلة الثقافة العالمية» الكويت ـ بعنوان «طبيعة الدولة الفاشلة» ـ العدد 117 ـ مارس /إبريل 2003.

2- لافام ـ المصدر نفسه.

3- لافام ـ المصدر نفسه.

4- ميشال بوغنون ـ موردان ـ أميركا التوتاليتارية ـ الولايات المتحدة والعالم إلى أين؟ ـ تعريب د.خليل أحمد خليل ـ دار الساقي ـ الطبعة الأولى 2002 (ص542).

5- المصدر نفسه ـ (ص342).

6- المصدر نفسه ـ (ص642).

7- مايكل هاردت وأنطونيو نيغري ـ الإمبراطورية ـ إمبراطورية العولمة الجديدة ـ تعريب فاضل جتكر ـ مراجعة النص د.رضوان السيد ـ مكتبة العبيكان 2002 ـ الرياض ـ السعودية (ص862).

8- Bruce Ackerman proposes a periodization of the first three regmes or phases of U.S. Constitutional history. See wetne people: Foundations (Cambridge, Mass: Harvard University press 1991) in particular pp.58 - 80.
مايكل هاردت وأنطونيو نيغري ـ المصدر نفسه (ص252).

9- راجع محمد حسنين هيكل ـ الإمبراطورية على الطريقة الأميركية ـ مجلة «وجهات نظر» ـ

10- العدد الخمسون ـ آذار (مارس) 2003.

11- هيكل ـ المصدر نفسه.

12- هيكل ـ المصدر نفسه

13- زبينغيو بريجنسكي ـ بين عصرين ـ أميركا والعصر التكنوتروني ـ ترجمة وتقديم محجوب عمر ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ الطبعةالأولى 0891 (287.288).

14- Gerard Chaliand et Arnaud Blim America is back - les Nouveaux Cesars dzu .2002 Pentagoune. Paris

15- راجع حسن ولد المختار ـ أميركا بين واقعية «مكيافيللي» ومثالية «روسو» ـ «الاتحاد» ـ أبو ظبي 2003/4/25.

16- أنظر ضياء الدين سارادار وميريل وين ديفيس ـ فصل من كتاب نشرته فصلية زشؤون الأوسطس ـ العدد (011) ربيع 3002 ، ترجمة علي جوني والعنوان الكامل للكتاب:
Pourquoi le monde deteste - t-il l'Amérique? Fayard, 2002 P. 482

17- المصدر نفسه.

18- المصدر نفسه.

19- يورغو هابر ماس «التمثال والثوريون» ـ «لوموند» ـ باريس ـ السبت 3 أيار (مايو) 2003.

20- الياس حنا ـ استراتيجية الأمن القومي الأميركي ـ ندوة «شؤون الأوسط» عدد 110 ـ ربيع 2003.

21- ج. جون إكنبري ـ طموح أميركا الإمبريالي ـ «شؤون الأوسط» ـ العدد 110 ـ ربيع 2003 ـ ترجمة غسان رملاوي نقلاً عن فصلية Forign Affairs sep. oct. 2002 vol 81 - No5.

22- إكنبري ـ المصدر نفسه

23- إكنبري ـ المصدر نفسه.

24- إكنبري ـ المصدر نفسه.

25- المصدر نفسه ـ (ص244).

26- The National Interes - 2001.

27- محمد حسنين هيكل ـ الإمبراطورية على الطريقة الأميركية ـ «وجهات نظر» القاهرة ـ العدد الخمسون ـ السنة الخامسة ـ مارس (آذار) 2003.

28- هيكل ـ المصدر نفسه.

29- منير العكش ـ «أميركا والإبادات الجماعية» ـ رياض الريس للكتب والنشر ـ بيروت 2002 (ص123ـ124).

30- العكش ـ المصدر نفسه (ص131).

31- العكش ـ المصدر نفسه (130).

32- Patrick Bucanan. The American Conservative March 24, 2003.

33- أنظر أيضاً باتريك بوكانان، برنامج المحافظين الجدد ـ «المستقبل» ـ الجمعة 11 نيسان (أبريل) 2003.

34- المصدر نفسه.

35- المصدر نفسه.

36- ميشال بوغنون ـ موردان ـ مصدر سبق ذكره (ص262).

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

نظرية الفوضى في دراسة العلاقات الدولية قديمة وجديدة في آن معاً، يختلف على معانيها وتأثيرها الكثير من الباحثين، خصوصاً في ما يتعلق بتفسير أسباب الحروب الكبرى والحروب الإقليمية والنزاعات الداخلية.

المدرسة الواقعية تعتبر حالة النزاع والصدامات بين الدول، نتيجة طبيعية لحالة الفوضى المتمثّلة بعدم وجود سلطة مركزية شرعية قادرة على أن تلعب دوراً شبيهاً بدور الحكومة في الشؤون الداخلية لكل دولة. وعلى هذا بنى المؤرخون السياسيون أسباب تعدد وتعاظم الحروب بين الدول العظمى، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة. وانتهاء النزاعات بين الدول الكبرى في ظل نظام عالمي جديد لا يزال في مسيرة التطوّر، منذ التسعينات حتى الآن.

في ظل هذا النظام العالمي الجديد بدأت الولايات المتحدة بلعب دور الشرطي لحكومة ائتلاف دولية تعتبر نفسها سلطة دولية بحكم الأمر الواقع، وليس بشرعية أكثرية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة حالة من الهدوء والسلم بين جميع الدول الكبرى، وتحولت التناقضات في المصالح بينها إلى نزاعات

داخل الدول الصغيرة والفقيرة. وبذلك بدأت نظرية الفوضى تأخذ مسارها في التفسير غير المعلن لتداعيات الصدامات الدولية والإقليمية والحروب الأهلية في المجتمعات الفقيرة المهمّشة اقتصادياً. وحتى لو شاء البعض أن يشير إلى أن نزاعات الدول الصغيرة هي داخلية بحتة، وأن أسباب الحروب الأهلية لها علاقة بثقافة وتناقضات الداخل، فإن التدخل الخارجي في هذه النزاعات، ودون تنسيق من سلطة دولية شرعية، يشير وبكل بوضوح، إلى أن الفوضى في ظل النظام العالمي الجديد، لا تزال قائمة.

يتناول البحث وضع العالم المستجدّ إثر انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الدولية. ويلاحظ انتشار واسع للفوضى على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف انحاء العالم، في حين تلعب الولايات المتحدة الأميركية دوراً رئيساً في إطلاق هذه الفوضى ونشرها، من دون أن تكون واشنطن العامل الوحيد في هذا الصدد.

يتناول الباحث مسألة تغيّر بل إنقلاب المعادلة التي كانت تحكم العلاقات الدولية، من الزاوية الأميركية. ففي الماضي كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى بل الأعظم والوحيدة أيضاً في هيمنتها على كل العالم. وهذا ما أنتج تعبير الأحادية القطبية. كان العالم كله بحاجة الى الولايات المتحدة، ولم تكن الولايات المتحدة ذاتها بحاجة الى أحد.

أما اليوم، فقد انقلبت الآية. فالعالم صار في غنى عن الولايات المتحدة، بل ويضيق ذرعاً بها في الكثير من الأحيان، بينما الولايات المتحدة هي التي صارت بحاجة الى العالم. من هنا، يرى الكاتب، محاولات واشنطن لهدم البنى القائمة وإعادة بنائها من خلال ما صار يُعرف بـ "الفوضى البنّاءة"، مع ما يقتضي ذلك من نشر الفوضى وإشعال الاضطرابات الداخلية في البلدان المستهدفة، ومهاجمة دول مستهدفة تكون ضعيفة عسكرياً لاحتلالها وبثّ التفرقة والصراع بين قواها الطامحة الى الهيمنة.

ويرى الباحث ان معالجة واشنطن للحالة العراقية كان يمكن أن تتم من دون احتلاله، وذلك حسب ما يراه بعض الباحثين

الأميركيين "بالعمل على قلب النظام من الداخل". لكن واشنطن اختارت الطريق الآخر، فاحتلت العراق تحت ذرائع واهية تماماً مثل مزاعم التنسيق عن كثب مع تنظيم "القاعدة".

ويلاحظ الباحث ان العراق، ومنذ احتلال الأميركيين، بات موئلاً لشتى أصناف الحركات الارهابية، في حين أن الولايات المتحدة نفسها، وفي سياق حملتها على الإرهاب، تصرّ على التمييز بين "إرهابيين صالحين" و"إرهابيين أشرار". وهذه قمة التناقض.

ويختتم الباحث ان موجة الفوضى تنتشر من أفغانستان إلى العراق من دون جدوى، حيث تراوح القوات الأميركية في وحول الفوضى القائمة وتبدو عاجزة عن فرض سلام عادل للصراع العربي - الإسرائيلي.

Mahmoud HAYDAR

La philosophie politique des nouveaux conservateurs américains : l'idéologie de l'anarchie créative.

Le chercheur considère que l'idéologie de l'anarchie créative est la philosophie politique des nouveaux conservateurs américains. Elle repose sur l'hypothèse de l'existence d'un danger surprenant, ce qui justifie que l'administration lance une lutte contre ce danger, qui pourrait exister n'importe où dans le monde. Il voit que cette idéologie se fonde théoriquement sur la dualité de détruire et de construire, de façon à ce que la destruction soit le moyen pour achever le parti designécomme étant l'ennemi, et ceci afin de le reconstruire selon la mission de l'Amérique concernant la construction du nouveau monde. Mais par contre s'emparer de cette mission a conduit l'Amérique, selon le chercheur, à remporter ces guerres, sans réussir à gagner la paix.

Dans une tentative de démontrer les bases du rôle que l'Amérique a voulu pour elle-même, le chercheur trouve que le fait se résume par une seule expression qui est « la théologie de la force », et ce, selon les citations de l'ancien président américain Richard Nixon : « Dieu est auprès de l'Amérique, Dieu veut que l'Amérique dirige le monde ». Et pour réaliser les commandements de Dieu, les américains veulent que leur pays soit toujours le plus fort et le plus riche de sorte qu'il n'ait aucun rival dans le monde.

«L'Amérique est le monde », selon la doctrine politique américaine qui fut renouvelée fermement après les événements du 11 septembre 2001. Sous ce titre, l'administration américaine a inventé la philosophie de justifier la guerre qu'elle livrera dans n'importe quel endroit au monde. Et par la suite l'Amérique joue le rôle du pirate intelligent qui ne pille pas les bateaux passagers, mais ceux des autres pirates : de cette façon son gain sera beaucoup plus grand. Nous déduisons alors que l'Amérique n'est autre que le concept britannique appliquant l'idée d'Israël historique, où le « retrait israélien d'Egypte vers Kanaane » est l'exemple supérieur de la lutte américaine. Les nouveaux conservateurs veulent contrôler le Moyen-Orient et les deux projets se concordent.

Mais le chercheur se demande à la fin avec le philosophe Jean-Marie Benoît : selon quel droit les américains se considèrent-ils dotés d'obliger le monde entier à partager avec eux la voie américaine dans la vie?

Dr. Ghassan El CHLOUK

L'économie de l'anarchie: introduction au concept, effets et futur

Le chercheur évoque en premier lieu la nouveauté du concept «l'économie de l'anarchie » lié avec l'établissement du régime capitaliste libéral, en remarquant le développement de ce genre d'économie en marge ou au sein des régimes coloniaux.

Il met en évidence des expériences remarquables pour « l'économie de l'anarchie » lors des 2 dernières décennies où la corruption et ses investissements ont clairement surgi. Il considère que les effets de ce fait paraissaient dans plusieurs pays et régions au monde, de l'Argentine en Amérique du sud, à l'Algérie au nord de l'Afrique, et de la Russie au .... Liban, les manifestations de cette économie ont été accompagnées par le développement grave des dettes, ce qui a causé plusieurs crises économiques et sociales.

Le chercheur remarque que ce régime économique n'est pas le produit du tiers-monde et n'appartient pas seulement aux pays en voie de développement mais les cas de cette économie apparaissent même graves dans les pays développés et ce, sous l'égide de la mondialisation et dans le cadre des multinationales dans la plupart des cas. La Banque Mondiale et certaines organisations de l'ONU oeuvrent à faire face à cela lors des tentatives continues afin de limiter les activités criminelles qui font partie de l'économie de l'anarchie. Mais le résultat sur ce front reste modeste, face aux effets de la mondialisation avec ce qu'elle nécessite en tant qu'ouverture des marchés mondiaux devant tout le monde, inclus les organisations et les bandes organisées qui gèrent des capitaux gigantesques en les investissant dans des activités diverses légales ou non, ce qui est difficile à contrôler.

Le chercheur exprime sa peur envers les effets de l'économie de l'anarchie et ses dangers sur la structure économique mondiale et ses répercussions directes qui renforcent la pauvreté, et entravent le développement, en invitant à déployer les efforts internationaux organisés pour le combattre et l'anéantir.

Ihsan MORTADA

Le rôle et les gains israéliens dans le système de «l'anarchie constructive» américain

A la suite de l'effondrement de l'Union Soviétique et les événements du 11 Septembre 2001, la nouvelle administration américaine, présidée par Georges w. Bush, a adopté une politique de renversement au Moyen – Orient.

C'est alors qu'au lieu de préserver la stabilité et de patronner la situation existante adoptée traditionnellement par les anciens présidents américains dans la région, nous trouvons que le substitut stratégique actuel est établi afin de dépasser et faire tomber toutes les souverainetés en vue de détruire les composants politiques de n'importe quel régime. Cette politique qui repose sur le défi, et la comptabilité directe, a été surnommée par la ministre des affaires étrangères américaine Condoleezza Rice " l'anarchie constructive".

L'anarchie ici signifie le désordre de la situation actuelle et la déstabilisation de ses bases. Le mot "constructive" signifie la remise en forme des régimes et et le renouvellement des commandements, selon une vision élective et une culture politique discrétionnaire reposant sur l'assujettissement et le forcement.

La politique de "l'anarchie constructive" est au début de son chemin, elle répond profondément aux désirs, idées et complots du sionisme historique saboteur qui a comme base deux points faibles: premièrement, la petite surface géographique d'Israël, deuxièmement, ses capacités démographiques limitées, en face d'une qualité contradictoire à cette réalité, que les arabes possèdent en général et surtout les Palestiniens; c'est le déséquilibre à ce niveau bénéfique pour les Arabes.

Grâce à l'application de la politique de "l'anarchie constructive" américaine, le rôle et les gains israéliens renferment des répercussions dangereuses pour le destin arabe.

Le plus notable de ces répercussions est d'imposer plus de déstabilisation politique, religieuse et raciste dans le monde arabe, évoquer des guerres civiles et des émeutes confessionnèlles, afin d'éviter le fardeau de nouvelles guerres directes ou indirectes, petites ou grandes.

Il est possible alors de dire que le système de "l'anarchie destructive" représente un boulversement violent des Etats de la région afin de collecter leurs fruits avec les moyens colonials traditionnels les plus simples basés sur le principe: divisez pour régner, et avec les moindres dégâts matériels et humains.

Saad MEHYO

Quel destin pour les arabes dans le projet de "l'empire de la mondialisation": Incorporation par la force et guerres civiles

Le chercheur explique comment la mondialisation cherche à modifier l'aspect de la région arabe ainsi que son identité. Et si le chercheur a des doutes concernant la capacité des états de la région à faire face à la grande explosion du phénomène démographique, la conséquence serait alors, sans doute, des guerres civiles. Il prend comme exemple :

- l'Irak où le pays des Abbasites s'apprête à affronter une immense guerre civile.

- Le Soudan: il remarque que ces guerres ont eu lieu depuis de longues années et ceci afin d'anéantir son entité.

- La Palestine où tout le monde conserve ses armes et où le feu est toujours imminent.

- La Jordanie qui serait tantôt un pouvoir régional important et tantôt un état menacé de disaprition.

- Israel: la dernière entité au Moyen-Orient qui souffre aujourd'hui d'un réel danger de guerre civile.

- Le Liban et la Syrie : la guerre civile est terminée au Liban mais ce pays n'a pas encore complètement connu la paix civile.

Si les dirigieants libanais savent être sages, l'Etat connaitra le meilleur, sinon le pays retrouvera un climat similaire à celui de l'avant l'an 1989.

Pour la Syrie, les changements sont importants, à l'intérieur tout comme à l'extérieur et ceci pour survivre.

Les circonstances stratégiques ont changé de fond en comble et les évènements du 11 septembre ont amalgamé étroitement le Moyen-Orient avec le régime mondial américain.

Le chercheur remarque que les arabes sont perdus : ils ne sont pas soumis à la mondialisation ni contre elle. La mondialisation est devenue une source d'énormes problèmes auxquels les arabes font face surtout lorsque les évènements du 11 Septembre ont transformé le Moyen-Orient en une région à l'interieur même du tourbillon.

La guerre américaine contre le terrorisme impose maintenant à Washington une grande partie de ses priorités au Moyen-Orient, ce qui n'est pas dans l'interêt des arabes.

Le chercheur conclut que l'arabe perdu restera déséspéré et joignera alors les Barbares de l'humanité qui défèrlent actuellement vers les murs du Nouvel Empire de Rome.

Sarkis ABOU ZEID

L'anarchie internationale et régionale, l'anarchie non constructive au Liban

Selon le chercheur, la guerre préventive adoptée par les Etats-Unis est la source de l'anarchie dans le monde.

Par opposition aux désirs de Washington, cette anarchie n'a pas encore réalisé les buts américains surtout en Irak, ce qui a poussé l'administration du président Georges Bush à introduire le slogan: "la démocratie dans le monde arabe".

En fait, cette administration n'accorde pas une large marge aux autres, mais plutot elle met le monde devant un choix assez difficile: soit un système mondial dont elle detient le pouvoir, soit alors l'anarchie.

Au Moyen-Orient, l'anarchie a été mise en place sous l'egide de la paix américaine qui implique quand à elle l'établissement de bases militaires, et la signature d'accords avec les états de la région , tout cela étant dans l'intérêt des Etats-Unis.

Le chercheur expose cette attitude américaine se reflétant sur le Liban. Elle figurait dans une phase antécédante dans ce qu'on appelle "le Laboratoire pionnier de l'anarchie internationale".

L'accord de Taêf a alors mis fin à cet etat et a établi la paix civile. Par contre, le projet américain imposait alors la diffusion de l'instabilité collective. La résolution 1559 a alors vu le jour.

Tout cela s'ensuit dans le cadre des tentatives israéliennes qui insistent pour semer les discordes confessionnelles au Liban ainsi qu'en Irak pour établir de nouvelles entités politiques allant de Beyrouth, passant par Damas et arrivant à Bagdad.

Le chercheur expose les mécanismes de l'anarchie destructive et spécifiquement l'effet de facteurs régionaux tels que: la division, l'implantation et l'internationalisation.

De même, il remarque le développement d'ethnies religieuses et confessionnelles ainsi que l'enracinement des mouvements confessionnels.

Enfin le chercheur se demande si les libanais chercheront à organiser l'état d'anarchie qui menace leur vie ou à laisser envahir leur stabilité et leur prosperité.

Il pose la question suivant: le Liban exportera-t-il son anarchie à la Syrie et aux Etats arabes ou bien sera-t-il l'exemple démocratique constructif?

Dr. Nassim EL-KHOURY

Les effondrements généraux à l'époque de l'anarchie constructive.

Le chercheur remarque que la suite des effondrements qui accompagnent le 21ème siècle, représente l'anarchie qui a dominé les différents aspects de la vie contemporaine. Le chercheur s'interroge à propos de «l'anarchie organisée», et ceci en excluant n'importe quelle organisation au sein de l'anarchie, il en tire la conclusion suivante : Avec la souveraineté de l'anarchie, il serait possible d'imposer les idées et les cartes qui semblent être rejetées à l'extérieur du cadre de déchirement qu'effectue l'anarchie dans les composants de la société et de l'Etat.

Ensuite, le chercheur tente d'élucider les racines de l'anarchie constructive dans le processus de la mondialisation considérée comme etant le responsable direct de ces effondrements successifs ; ces derniers introduisent à leur tour, selon le chercheur, l'effondrement de la vie et la fin du monde, en se rappelant des cadres légendaires, des bases religieuses, et les causes scientifiques qui s'entrecroisent dans la formule de la fin du monde.

Le chercheur jette une lumière sur les résultats de la phase de la mondialisation au niveau de la révolution des télé – communications et de l'informatique, les bases de « l'intelligence nucléaire », les inventions de « l'homme digital » ... en arrivant aux composants modernes très développés, et qui œuvrent sans cesse à frapper la forme de la vie courante et la remplacer par la nouvelle forme. Au milieu de tout cela, l'anarchie constructive vient comme étant l'outil pratique de la destruction, de sorte que celui qui détient cet outil puisse s'emparer ensuite de l'outil de construction, afin d'établir les nouveaux états qui répondent à ses intérêts.

En allant de cette perspective, les Etats – Unis et les valeurs de sa société deviennent le point de mire et le paradis sur terre pour la génération attirée par la révolution des télé – communications, de l'Internet, du cellulaire, et des voitures luxueuses. C'est alors que « l'homme internaute », comme le définit le chercheur, ne serait autre qu'un simple... animal, qui organise ses cérémonies comme le font les petits des animaux...

Dr. Frédéric MAATOUK

La théorie de l'anarchie et ses dérivés

Le chercheur se propose d'abord d'élucider l'ambiguïté qu'il voit dans la signification courante de ce qu'on appelle la théorie du Chaos.

Il remarque alors qu'on ne désigne pas spécifiquement l'anarchie qui n'aboutit à rien, mais c'est le désordre qui pourra aboutir au Chaos.

Ce Chaos permettra de reconstruire et réorganiser les conditions et ce dans l'intérêt du parti qui lance le mécanisme de désordre dans un certain pays et qui œuvre à le renforcer.

Dans la réalité de la politique contemporaine, ce parti n'est autre que les Etats-Unis.

Ce désordre ne vise pas à détruire l'Etat, mais les institutions de ce dernier, de sorte que le parti bénéficiaire puisse réaliser une nouvelle organisation.

Selon le chercheur, c'est ce que la politique américaine est en train d'appliquer en Iraq aujourd'hui, un fait qu'elle a déjà réalisé en ex - URSS .Elle a été par la suite la cause de l'effondrement de l'Etat, du régime et de "l'Union Soviétique et son camp international".

C'est dans ce sens que le désordre signalé, est le même désordre défini par le redacteur en chef de la revue "le Monde diplomatique" comme étant "l'instabilité constructive".

Le chercheur expose les formes de l'anarchie qui a eu lieu dans les quatre coins du monde, grâce à une planification américaine claire, en remarquant que le lien entre elles toutes était toujours, le mécanisme de travail; l'anarchie détruisait tout ce qui était établi, et fait naître les contradictions au sein de chaque société et chaque état, afin de mettre ces contradictions l'une en face de l'autre, ce qui garantira le conflit entre elles, afin qu'elles se détruisent; c'est alors que Washington aura l'opportunité de reconstruire tout ce qui est dans l'intérêt de ses objectifs.

Le chercheur évoque le Liban comme étant l'exemple à cela; il trouve que l'assassinat du président martyr Rafic Hariri "a ouvert les portes de l'enfer" dans le pays, mais celui qui les a ouvertes est le même que celui qui les a fermées.

Le chercheur tire la conclusion suivante: la garantie du Liban aujourd'hui, au sein des éventualités d'anarchie qui le visent, émane de l'institution militaire, car l'armée libanaise, selon lui, était et restera le fort qui s'oppose aux sectarismes destructifs.

Général (en retraite) Nizar ABDEL KADER

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, la magazine du « Défense Nationale Libanaise » publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Rôle de l'anarchie et les complications politiques dans la nouvelle stratégie américaine: Afghanistan, Irak, le terrorisme et le déploiement de la démocratie

Le chercheur décrit la position prédominante des Etats-Unis à la fin du XXème siècle comme étant indispensable pour établir la stabilité internationale.

Mais cette position prédominante a entraîné Washington à être l'élément responsable dans chaque conflit international, et ceci en utilisant l'anarchie comme outil pour ses ambitions.

Ceci entraîne en même temps à refuser tout ce que l'accord de Westphalia de 1648 a émis, sans respecter les frontières et l'indépendance des Etats, quelquefois en cherchant à mettre en place des gouvernements démocratiques et d'autres sous l'égide de combattre le terrorisme.

Les nouveaux conservateurs à la Maison Blanche étaient eux-mêmes les défenseurs et les éxécuteurs de l'anarchie. Ce qui conduit la communauté internationale à plusieurs litiges ayant atteint l'Irak après l'Afghanistan et classant les arabes en général et les musulmans entre eux dans le camp ennemi des Etats-Unis.

De même, Washington avec les nouveaux conservateurs a abandonné tous les projets adoptés par Clinton en vue de réaliser la paix israelo-arabe. Elle a tout aussi bien cherché à provoquer la prédominance militaire et technologique d'Israël.

Ceci n'étant pas suffisant, la guerre américaine a commencé avec l'Irak, ensuite les conflits latéraux qu'elle a entraînés avec la profanation du Coran et avant cela les scandales de la prison d'Abou Ghreib.

C'est alors que l'attitude agressive adoptée par les arabes contre l'Amérique et sa politique dans la région a culminé.

Finalement, Washington a executé l'anarchie en promettant de nombreuses secousses attendant les différents Etats du Moyen-Orient.

Robert Charvin, op.cit., p.80

Walid Charara, « Après Bagdad, Téhéran ? », Le Monde diplomatique, Janvier 2005, p.3
Ibid.
Ibid
Le 9 juillet Donald Rumsfeld déclarait au Sénat : « Nous pouvons dire avec confiance que le monde est meilleur depuis que les Etats-Unis ont mené une coalition de forces en Irak. », in Alain Gresh op.cit,
Ibrahim Warde, "L'ordre américains coûte que coûte », Le Monde Diplomatique, Avril 2003

Zbignew Brzezinsky, The Grand chessbord. American Primacy and its geostrategic Imperatives, New York, Baisc Books, 1997
Henry Kissinger, Does America needs a Foreign policy ? Toward a diplomacy for the 21st century, New York, Simon and Schuster, 2001

Robert Gilpin, Global Political Economy. Understanding the International Economic Order, Princeton University Press,2001
Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, Londres, Penguin Books, 1992
Ignacio Ramonet, Op. Cit., p. 17
Emmanuel Todd, Après l'Empire. Essai sur la décomposition du système américain, Paris, Gallimard, 2004, pp. 29-30
Ibid.
Ibid., pp. 38-39
Gérard Baudson, La planète de l'Oncle Sam, Paris, JC Lattès, 2000, p.65
Gérard Baudson, Op. Cit., p. 70
Emmanuel Todd, Op. Cit., pp. 162-163
Ibid., pp164-165
Emmanuel Todd, Op. Cit., p. 189
Ibid., pp. 189-190
Pierre Hassner, « La politique étrangère des Etats-Unis : continuité et évolutions », Universalia 2004, Paris, Encyclopaedia Universalis France, 2004, p.80

Ibid., p.83
Selig S. Harrison, « L'Afghanistan retombe dans le chaos », Manière de voir. Le Monde Diplomatique. L'Empire contre l'Irak, N°67, Janvier – Février 2002, p.59
Emmanuel Todd, Op. Cit., p. 190
Alain Gresh, « L'Onde du Chaos », Le Monde Diplomatique , Septembre 2003, p.1
« Démocratie et développement : ce que dit le plan américain », Le Monde, 27 février 2004
Ibid.
Ibid
Ibid
Ibid.
Gilbert Achkar, « Le nouveau masque de la politique américaine au Proche-Orient », Le Monde Diplomatique, Avril 2004, p.14
Robert Charvin, « La question irakienne et le droit international », in Universalia 2004, Paris, Encyclopaedia Universalis France, 2004, pp. 86-87
Noam Chomsky, « L'Autisme de l'Empire », Le Monde Diplomatique, Mai 2004, p.21
Ibid
Ibid,
Alain Gresh, Op.Cit.
Ibid
Noam Chomsky,Op.Cit
Ibid
Ibid

redeviendra jamais. Ceux d'entre nous qui ont été touchés par ces dures épreuves en sont sortis changés. Nous avons appris des vérités dont nous ne douterons jamais, à savoir que le mal existe et qu'il faut s'y opposer. Par-delà les différences de race ou de religion, nous sommes un seul pays, qui pleure ses morts ensemble et qui fait face au danger ensemble. L'honneur est au plus profond du caractère américain, et il est plus fort que le cynisme. Et un grand nombre d'entre nous ont de nouveau découvert que même lors d'une tragédie - et tout particulièrement lors d'une tragédie - Dieu est proche.

En un instant, nous nous sommes rendu compte que cette décennie serait décisive dans l'histoire de la liberté et que nous étions appelés à jouer un rôle exceptionnel dans le cours des évènements de l'humanité. Rarement le monde a eu à faire face à un choix aussi clair et dont les effets sont aussi importants.

Nos ennemis envoient les enfants d'autres personnes accomplir une mission qui s'achève par leur suicide et par l'assassinat. Ils embrassent la tyrannie et la mort en tant que cause et religion. Nous défendons un choix différent qui a été fait il y a longtemps, le jour de la fondation de notre République. Nous le réaffirmons aujourd'hui. Nous choisissons la liberté et la dignité de tout être humain.

Déterminés à atteindre notre but, nous poursuivons maintenant notre tâche. Nous avons vu le prix de la liberté. Nous avons montré le pouvoir de la liberté. Et dans ce grand conflit, mes chers compatriotes, nous verrons la victoire de la liberté.

Je vous remercie tous. Que Dieu vous bénisse.

Traduction française provenant du site du Département d'Etat des Etats-Unis http://usinfo.state.gov/francais/f2013001.htm

NOTES

Thérèse Delpech, Politique du chaos, l'autre face de la mondialisation, Paris, Seuil, 2002

Thérèse Delpech, Op. Cit., p.7

Ignacio Ramonet, Géopolitique du chaos, Paris, Galilée, 1997, pp. 20-21

Thomas Friedmann, The Lexus and the Olive Tree,

Thérèse Delpech, Op. Cit., p.9

Thérèse Delpech, Op. Cit., pp 9-10

Paul Kennedy, The rise and fall of Great Powers. Economic Change and Military conflict form 1500 to 2000, Londres, Fontana press 1989

Samuel P. Huntington, The clash of civilizations and the Remaking of World Order, Londres, Touchtstone books, 1998

à nos frontières, renforcerons la sécurité dans nos transports aériens, et utiliserons la technologie afin de suivre les arrivées et les départs des visiteurs aux Etats-Unis. La sûreté du territoire aura pour effet non seulement de renforcer l'Amérique, mais aussi, de maintes façons, de l'améliorer. Les connaissances que nous tirerons de la recherche sur le bioterrorisme amélioreront la santé publique, une police et un corps de sapeurs-pompiers renforcés créeront des quartiers plus sûrs, et une surveillance accrue des frontières facilitera la lutte contre le trafic des stupéfiants.

Le gouvernement assurera la sécurité de notre territoire, mais cela n'empêchera pas l'Amérique de continuer à compter sur la sagacité de ses citoyens. Quelques jours avant Noël, une hôtesse de l'air a surpris un passager en train d'essayer de craquer une allumette. L'équipage et les passagers ont rapidement maîtrisé l'homme, qui avait été formé par Al-Quaeda et avait des explosifs. Les gens à bord de cet appareil étaient sur le qui-vive et, de ce fait, ils ont sans doute sauvé près de 200 personnes. Ce soir, nous accueillons et remercions les hôtesses Hermis Moutardier et Christina Jones. (...)

L'Amérique sera le champion de la défense de la liberté et de la justice, parce que ces principes sont justes, vrais et inaliénables pour tous les peuples du monde. Aucune nation n'a l'exclusivité de ces valeurs, et aucune nation ne peut y échapper. Nous n'avons pas l'intention d'imposer notre culture, mais les Etats-Unis défendront toujours fermement les principes non négociables de la dignité humaine : la primauté du droit, la limitation de la puissance de l'Etat, le respect des femmes, la propriété privée, la liberté d'expression, la justice pour tous, et la tolérance religieuse.

L'Amérique prendra la défense des hommes et femmes courageux qui protègent ces valeurs dans le monde, y compris dans les pays islamiques, parce que nous visons plus que l'élimination des menaces et l'endiguement du ressentiment. Au-delà de la guerre contre le terrorisme, nous cherchons l'avènement d'un monde juste et pacifique.

En ces moments uniques, une menace commune efface les anciennes rivalités. Les Etats-Unis coopèrent avec la Russie, la Chine et l'Inde, comme ils ne l'ont encore jamais fait, en faveur de la paix et de la prospérité. Dans chaque région, les marchés libres, le libre-échange, et les sociétés libres prouvent leur capacité d'amélioration des conditions de vie. De concert avec nos amis et alliés d'Europe, d'Asie, d'Afrique et d'Amérique latine, nous montrerons que les forces de la terreur ne peuvent pas arrêter l'élan de la liberté.

La dernière fois que j'ai pris la parole ici, j'ai exprimé l'espoir que la vie redeviendrait normale. A certains égards, elle l'est redevenue. A d'autres, elle ne le

objectifs très importants pour l'Amérique : Nous remporterons cette guerre, nous protégerons notre territoire et nous relancerons notre économie.
Le 11 septembre a fait ressortir le meilleur de l'Amérique et de ce Congrès. Je me joins au peuple américain afin d'applaudir à votre unité et à votre détermination. Maintenant, les Américains méritent que nous fassions preuve de la même unité afin de régler nos problèmes intérieurs. Je suis fier d'appartenir à mon parti. Cependant, au fur et à mesure que nous agissons en vue de gagner la guerre, de protéger notre peuple et de créer des emplois, nous devons avant tout nous comporter comme des Américains, et non comme des républicains ou comme des démocrates.
Cette guerre est fort coûteuse. Nous avons dépensé plus d'un milliard de dollars par mois - plus de trente millions de dollars par jour - et nous devons être prêts pour les opérations qui seront menées à l'avenir. La campagne afghane a montré que les coûteuses armes de précision écrasent l'ennemi tout en épargnant la vie aux innocents, et il nous en faut davantage. Nous devons remplacer nos avions vieillissants et rendre nos armées plus agiles, de façon à pouvoir déplacer rapidement et en toute sécurité nos soldats partout dans le monde. Nos hommes et femmes en uniforme méritent les meilleures armes qui soient, le meilleur équipement possible et la meilleure formation qu'on puisse leur donner. Ils méritent aussi une nouvelle augmentation de leur solde. Mon budget prévoit la plus grosse augmentation en vingt ans en matière de défense, car si le prix de la liberté et de la sécurité est élevé, il ne l'est jamais trop. S'agissant de la défense de notre pays, nous en paierons le coût, quel qu'il soit.
La priorité suivante, dans mon budget, consiste à faire tout ce qui est possible pour protéger nos compatriotes et renforcer notre nation contre la menace toujours présente d'une nouvelle attaque. Le temps qui passe et qui nous éloigne des évènements du 11 septembre n'améliorera pas notre sens de sécurité à moins que nous ne tirions les leçons de ces attentats. L'Amérique n'est désormais plus protégée par de vastes océans. Seuls une action vigoureuse à l'étranger et un renforcement de la vigilance chez nous nous protégeront d'une attaque.
Mon budget double pratiquement les fonds qui appuieront une stratégie soutenue en matière de sécurité du territoire, stratégie qui se concentre sur quatre domaines clés : le bioterrorisme, la réaction aux situations d'urgence, la sécurité dans les aéroports et aux frontières et l'amélioration des services de renseignement. Nous mettrons au point des vaccins pour combattre la maladie du charbon et d'autres maladies mortelles. Nous augmenterons les crédits afin d'aider les Etats et les collectivités à former et à équiper nos héroïques policiers et sapeurs-pompiers. Nous améliorerons la collecte et l'échange de renseignements, multiplierons les patrouilles

que des Etats donneront asile aux terroristes, la liberté sera compromise ; cela, les Etats-Unis et leurs alliés ne doivent pas le tolérer, et ils ne le toléreront pas.

Les Etats-Unis poursuivront deux grands objectifs sans relâche et patiemment. Premièrement, nous devons fermer les camps d'entraînement, déjouer les plans des terroristes et faire comparaître ces derniers devant la justice. Deuxièmement, nous devons empêcher les terroristes et les gouvernements qui cherchent à se doter d'armes chimiques, biologiques ou nucléaires de menacer les Etats-Unis et le monde.

Notre armée a mis les camps d'entraînement des terroristes en Afghanistan hors d'état de nuire, mais d'autres persistent dans une douzaine de pays au moins. Un monde terroriste clandestin, composé de groupes tels le Hamas, le Hezbollah, le Djihad islamique et la Jaish-i-Mohammed, opère dans des jungles et des déserts isolés et se tapit en plein coeur des grandes villes.

Si c'est en Afghanistan que sa présence est la plus visible, l'armée des Etats-Unis agit aussi ailleurs. Aux Philippines, nous avons déployé des effectifs chargés d'aider les forces armées de ce pays à pourchasser les cellules terroristes qui ont exécuté un Américain et qui détiennent encore des otages. Nos soldats, en liaison avec le gouvernement bosniaque, ont capturé des terroristes qui complotaient de perpétrer un attentat à la bombe contre notre ambassade. Notre marine patrouille le long de la côte de l'Afrique en vue de bloquer les livraisons d'armes et l'établissement de camps terroristes en Somalie.

Je forme l'espoir que tous les pays écouteront notre appel et qu'ils élimineront les parasites terroristes qui nous menacent tous, eux comme nous. De nombreux pays mettent en oeuvre des moyens énergiques. Le Pakistan réprime maintenant le terrorisme et j'admire les grandes qualités de dirigeant, réunies en la personne du président Moucharraf. Par contre, d'autres pays se montreront pusillanimes face au terrorisme. Ne vous y trompez pas : s'ils n'agissent pas, les Etats-Unis, eux, passeront à l'action.

Notre second objectif consiste à empêcher les gouvernements qui parrainent le terrorisme de menacer les Etats-Unis et leurs amis au moyen d'armes de destruction massive.

Certains de ces gouvernements se tiennent tranquilles depuis le 11 septembre. Mais nous connaissons leur véritable caractère. La Corée du Nord a un gouvernement qui s'équipe de missiles et d'armes de destruction massive tout en affamant sa population.

L'Iran s'emploie activement à fabriquer de telles armes et exporte le terrorisme tandis qu'une minorité non élue étouffe l'espoir de liberté du peuple iranien.

allons coopérer pour reconstruire ce pays - et ce soir nous souhaitons la bienvenue au président par intérim de l'Afghanistan libéré : M. Hamid Karzaï.

La dernière fois que nous étions réunis dans cet hémicycle, les mères et les filles de l'Afghanistan étaient captives chez elles ; il leur était interdit de travailler ou de faire des études. Aujourd'hui, les femmes sont libres et elles font partie du nouveau gouvernement de l'Afghanistan. Nous souhaitons aussi la bienvenue à la nouvelle ministre des affaires féminines, Mme Sima Samar.

C'est grâce à l'esprit du peuple afghan, à la détermination de notre coalition et à la puissance de l'armée des Etats-Unis que nous avons réalisé ces progrès. Lorsque j'ai mobilisé nos troupes, je l'ai fait avec une confiance totale en leur courage et en leur compétence, et c'est grâce à elles que nous gagnons la guerre contre le terrorisme. Les hommes et les femmes de nos forces armées ont transmis un message qui est maintenant clair à tous les ennemis des Etats-Unis : même à dix mille kilomètres de nos rives, par-delà les océans et les continents, au sommet des montagnes et au fond des grottes, ils n'échapperont pas à la justice de notre pays. (...)

Notre cause est juste, et elle se poursuit. Nos découvertes en Afghanistan ont confirmé nos pires craintes et elles nous montrent la véritable ampleur de la tâche qui nous attend. Nous avons observé la haine profonde de nos ennemis en regardant les films vidéo dans lesquels ils rient de la mort d'êtres innocents. L'intensité de leur haine n'a d'égale que la folie de la destruction qu'ils envisagent. Nous avons trouvé des schémas de centrales nucléaires et d'installations d'alimentation en eau américaine, des instructions détaillées pour la fabrication d'armes chimiques, des cartes de reconnaissance de villes américaines et la description précise de sites particuliers aux Etats-Unis et dans le reste du monde.

Ce que nous avons trouvé en Afghanistan confirme que, loin de se terminer dans ce pays, notre guerre contre le terrorisme ne fait que commencer. La plupart des dix-neuf hommes qui ont détourné les avions utilisés lors des attentats du 11 septembre s'étaient entraînés dans des camps en Afghanistan, comme l'ont fait aussi des dizaines de milliers d'autres individus. Des milliers de tueurs dangereux, rompus aux méthodes de l'assassinat, souvent soutenus par des régimes hors-la-loi, sont aujourd'hui disséminés un peu partout dans le monde, véritables bombes à retardement prêtes à exploser sans avertissement.

Grâce à l'action de nos agents chargés de l'application des lois et de nos partenaires avec lesquels nous avons formé une coalition, des centaines de terroristes ont été arrêtés - pour autant, il reste des dizaines de milliers de terroristes bien entraînés. Ces ennemis assimilent le monde entier à un champ de bataille, et nous devons les pourchasser, où qu'ils se trouvent. Tant qu'il restera des camps d'entraînement, tant

dans l'Irangate, affirme que l'objectif n'est pas de stabiliser ces pays: «La recherche de stabilité serait indigne de l'Amérique. Notre pays est celui de la destruction créatrice. Nous ne voulons pas de stabilité en Iran, en Irak, en Syrie, au Liban, ni même en Arabie Saoudite... La question est de savoir comment déstabiliser ces pays. Nous devons les détruire pour accomplir notre mission historique». Comme au temps de la guerre du Vietnam, où il fallait détruire les villages pour les sauver...
Comme l'affirme Alain Gresh: «Ce sont les Irakiens - et les peuples du Proche-Orient - qu'il faut avant tout « aider ». Ce sont eux les premières victimes du chaos, que la guerre et l'extrémisme de l'administration Bush ont aggravé. Il n'est pas d'autre voie vers la paix que celle des Nations Unies. Il est urgent de l'emprunter pour sauver le peuple irakien».

ANNEXE

Extraits du Discours de George W. Bush sur l'état de l'Union, 29 janvier 2002

Alors que nous sommes réunis ici ce soir, notre pays est en guerre, notre économie est en récession, et le monde civilisé doit faire face à des dangers sans précédent. Et pourtant, notre Union n'a jamais été aussi solide.
Lors de notre dernière réunion, nous étions sous le choc et en proie à la souffrance. En quatre mois à peine, notre pays a réconforté les victimes, commencé à reconstruire New York et le Pentagone, formé une grande coalition, capturé, arrêté et mis hors d'état de nuire des milliers de terroristes, détruit des camps d'entraînement de terroristes en Afghanistan, sauvé un peuple de la famine et libéré un pays d'une oppression brutale.
Le drapeau américain flotte de nouveau au-dessus de notre ambassade à Kaboul. Les terroristes qui occupaient l'Afghanistan occupent maintenant des cellules à Guantanamo, et les chefs des terroristes qui incitaient leurs adeptes à sacrifier leur vie s'enfuient pour sauver la leur.
Les Etats-Unis et l'Afghanistan sont maintenant alliés contre le terrorisme - nous

A la différence de l'ancien régime irakien, l'Iran a effectivement développé un programme nucléaire, et celui-ci, ainsi que son éventuel usage à des fins militaires sont évoqués comme des preuves des intentions belliqueuses de Téhéran. La conseillère de M. George W. Bush à la sécurité nationale et nouvelle secrétaire d'Etat des Etats-Unis, Mme Condoleezza Rice, a prévenu depuis longtemps que Washington ferait tout pour forcer l'Iran à abandonner son programme nucléaire.(45)

Deux raisons majeures expliquent cet acharnement de l'administration Bush. La première tient à la position géostratégique de l'Iran qui, grâce à ses potentialités humaines (70 millions d'habitants) et économiques, à son indépendance et à sa coopération militaire avec la Russie et la Chine, renforce son statut de puissance régionale moyenne et apparaît comme le dernier rempart contre une mainmise durable des Etats-Unis sur l'ensemble du Proche-Orient. Si l'Iran accédait à la puissance nucléaire, il deviendrait un partenaire courtisé par de futurs «concurrents de rang égal» des Etats-Unis, selon l'expression en vigueur dans les rapports du Pentagone, soit l'Europe, la Chine, l'Inde ou la Russie.

Par ailleurs, Téhéran constitue le dernier allié régional d'acteurs étatiques et non étatiques toujours en conflit avec Israël, comme le Liban, la Syrie, le Hezbollah et certaines organisations palestiniennes.(46)

CONCLUSION

De l'Afghanistan à l'Irak, l'onde du chaos se propage sur «le monde meilleur» annoncé par M. Donald Rumsfeld . Les Etats-Unis s'enlisent dans ces pays et, parallèlement, se révèlent incapables d'imposer une paix juste au conflit israélo-palestinien.

Michael Ledeen, jusqu'ici connu surtout pour son implication

savent la part que Washington a prise dans leur long calvaire. Ils attendent encore les excuses pour le soutien des Etats-Unis à M. Saddam Hussein dans les années 1980 - il n'ont pas entendu celles de la France non plus... Ils n'ont pas perçu le moindre regret pour la passivité des armées alliées durant l'insurrection du printemps 1991 ni pour l'embargo meurtrier qu'ils ont subi. Ni pour les milliers de morts civils provoqués en 2003, notamment par les bombes à fragmentation ou le napalm.(42)

Par leur investissement dans la recherche et le maintien d'un budget militaire supérieur aux autres puissances réunis, les Etats-Unis ont acquis une suprématie qui non seulement leur garantie la victoire contre tout Etat ou coalition, mais rend techniquement difficile la coopération avec leurs alliés. Mais la stratégie militaire étasunienne fondée sur la combinaison de l'arme aérienne en particulier des missiles à haute précision, et des forces spéciales et excluant des gros bataillons traditionnels de fantassins est certes spectaculairement efficace pour gagner rapidement des guerres contre des adversaires modestes comme l'Irak ou les Taliban. En revanche elle est inefficace pour exploiter cette victoire militaire en faveur d'un but politique qu'il s'agisse de l'éradication du terrorisme, de l'occupation d'un territoire ou de la reconstruction et de la transformation d'une société ou d'un Etat.(43)

Les revers subis par les Etats-Unis en Irak ne semblent pas affecter la détermination de l'administration Bush à poursuivre son « grand dessein» : le remodelage du Proche-Orient. Dans ce cadre, le mot d'ordre consiste à désigner l'Iran comme la «nouvelle menace». Les «actes d'accusation» dressés contre Téhéran ressemblent à s'y méprendre à ceux qui étaient formulés il y a deux ans contre le régime de M. Saddam Hussein: fabrication d'armes de destruction massive, soutien au terrorisme, liens avec Al-Quaeda... (44)

ancien leader paramilitaire de l'époque des Duvalier. «Toto» est le fondateur du Front révolutionnaire pour l'avancement et le progrès d'Haïti (FRAPH), groupe paramilitaire qui, aux ordres de la junte qui avait renversé le président Aristide, terrorisa la population de 1990 à 1994. Selon des informations récentes, « Toto » vit dans le Queens à New York. Et Washington a refusé la demande d'extradition présentée par Haïti. Pourquoi ? Parce que «Toto» pourrait révéler les liens entre les Etats-Unis et la junte coupable d'avoir fait assassiner – par les hommes du FRAPH – entre 4 000 et 5 000 Haïtiens... Il faut ajouter que, parmi les gangsters qui ont participé, aux côtés des forces américaines, au récent coup d'Etat contre le président Aristide figurent plusieurs anciens dirigeants de l'organisation terroriste FRAPH... [40]

Washington répugne toujours à livrer ceux qui l'ont bien servi même s'il agit de terroristes. Ainsi, en février 2003, le Venezuela a demandé l'extradition de deux officiers qui avaient participé au coup d'Etat du 11 avril 2002 contre le président Hugo Chávez et qui avaient ensuite organisé un attentat à Caracas avant de fuir à Miami, où ils ont trouvé refuge. Bien entendu, Washington a refusé.[41]

Car tous les terroristes ne sont pas de même nature. Ceux qui servent les intérêts des Etats-Unis ne sauraient être qualifiés du vilain terme de «terroristes». Ils sont les nouveaux «combattants de la liberté», comme les médias qualifiaient jadis M. Oussama Ben Laden lui-même, du temps où il terrorisait les Soviétiques pour le compte de Washington.

Incapable de restaurer l'ordre, la sécurité et les services de base, le Pentagone, qui administre l'Irak comme une colonie, ne comprend pas la résistance qu'elle attribue, à tort, aux seuls partisans de l'ancien dictateur, et ne déchiffre pas la méfiance de la population. Pourquoi celle-ci se plaindrait-elle, alors que les Etats-Unis l'ont débarrassée d'un tyran? C'est que les Irakiens

Washington dénonce l'afflux de combattants islamistes en Irak. Malgré les prévisions de Daniel Pipes, il ne fait aucun doute que les attaques américaines en Afghanistan et en Irak, comme l'impuissance américaine en Palestine, ont alimenté les sergents recruteurs d'Al-Qaeda.(38)

Olivier Roy dénonce l'«idéologisation» par l'administration Bush de la lutte contre le terrorisme, « qui amène à se tromper de cibles et à détourner d'importants moyens pour des objectifs qui n'ont rien à voir avec le terrorisme». Il met en cause une «vision stratégique erronée et préconçue: les objectifs ont été définis avant même le 11 septembre, à savoir les rogue States (Etats voyous, avec en tête l'Irak). (...) d'où la définition de la lutte contre le terrorisme en termes de guerre. Or tous les responsables d'Al-Qaeda qui ont été arrêté l'ont été par des moyens policiers classiques (filatures, infiltrations). Ceux qui ont fait l'objet d'attaques militaires sont soit morts (et ne fournissent aucun renseignement), soit le plus souvent bien vivants (Ben Laden, Mollah Omar)».

L'Afghanistan fut la première cible de l'offensive planétaire contre le terrorisme. Près de deux ans après la chute du régime des talibans, les dépêches d'agence, peu reprises par les medias, permettent de mesurer le chaos qui y règne. Dans la seule semaine du 13 au 20 août 2003, une centaines de personnes ont été tuées: dans la province du Helmand, dans le Sud, une bombe a explosé dans un bus; dans la province voisine d'Oruzgan, une bataille a opposé deux commandats fidèles au gouvernement central: plusieurs affrontement dans les provinces de Khost et de Pktika ont mis aux prises des soldats et des centaines de combattants talibans, etc.(39)

Mais il semble aussi que les Etats-Unis fait une sorte de distinction entre divers terroristes. La liste des terroristes ayant trouvé refuge aux Etats-Unis comprend également M. Emmanuel Constant, de Haïti, connu sous le nom de «Toto», un

administration américaine – Suharto, Marcos, Duvalier, Mobutu, etc. – et qui ont été renversés de l'intérieur. Une telle perspective était plausible avant la guerre.

L'enquête de l'inspecteur David Kay, nommé par le président George W. Bush après la victoire, a non seulement démenti de la manière la plus claire la prétendue détention d'armes de destruction massive par l'Irak, mais elle a montré de surcroît que, dans les années qui précédèrent l'invasion américaine, le pouvoir exercé par M. Saddam Hussein était très fragile. Cela a confirmé, a posteriori, les thèses de nombreux experts qui connaissaient bien la situation intérieure irakienne. Par exemple, MM. Denis Halliday et Hans van Sponeck, coordinateurs de l'aide humanitaire pour l'Organisation des Nations Unies (ONU), avaient maintes fois répété que, si l'embargo et les sanctions imposés par Washington et Londres avaient épargné la population, les Irakiens eux-mêmes auraient renversé leur tyran.(36)

Car l'invasion a enclenché un cycle de violence qui, à son tour, a engendré encore plus de violences

Si les liens entre l'ancien régime irakien et le réseau terroriste Al-Quaeda n'ont jamais existé, tout le monde admet que l'Irak occupé est devenu un «sanctuaire de terroristes». Cela a été bien montré en particulier par Jessica Stern, spécialiste en terrorisme de l'université de Harvard, dans une étude publiée par le New York Times du 20 août 2003, après la destruction du siège de l'ONU à Bagdad.(37)

Malgré les coups reçus, Al-Qaeda poursuit ses activités mortelles. En 2003, l'organisation (ou les groupes qui s'en réclament) a frappé à plusieurs reprises: le 12 mai 2003 à Riyad (35 morts), le 16 mai 2003 à Casablanca (plus de 40 morts), le 5 août 2003 à Djakarta (une dizaine de morts). En août deux attentats ont frappé Bagdad, l'un contre l'ambassade de Jordanie et l'autre contre le siège des Nations Unies, et

considérés comme nos amies, soit un état permanent d'hypocrisie diplomatique flagrante». (33)

Quel que soient les objectifs formulés par les Etats-Unis, l'occupation de l'Irak constitue une violation du droit international. En effet, l'une des finalités essentielles du droit international est la sauvegarde de la paix : c'est l'objectif fondamental de la charte des Nations Unies qui a retiré aux Etats leur traditionnelle compétence de guerre. Le recours à la force armée d'un Etat, sauf en cas de légitime défense, est illicite. Du point de vue du droit international, l'intervention armée américano-britannique constitue une rupture de la paix et un crime d'agression engageant la responsabilité des pays concernés et les individus ayant participés à son exécution. La prétention des Etats-Unis à être en état de légitime défense n'est pas fondée. La légitime défense suppose une finalité: la cessation de l'agression, la riposte de l'Etat devant intervenir dans un bref délai qui court jusqu'à ce que le Conseil de sécurité se saisisse de l'affaire sous peine de constituer des représailles illicites. La riposte, proportionnelle à l'agression subie, ne peut viser un Etat que s'il y a imputation prouvée de sa responsabilité. C'est pourquoi, vis-à-vis de l'Irak dont les liens avec le réseau d'al Quaeda n'ont pas été établis, les Etats-Unis tout en court-circuitant la procédure prévue par la charte pour éviter le véto annoncé de certains membres du Conseil, ont invoqué la notion de « preemptive action » (guerre préventive).(34)

En outre, s'il est vrai que l'invasion de l'Irak a mis fin au règne du tyran, elle a aussi mis fin aux sanctions imposées par les Etats-Unis et la Grande-Bretagne, qui ont tué des centaines de milliers de personnes, dévasté la société, renforcé le pouvoir du tyran et obligé la population à se reposer sur lui pour sa survie (à travers le rationnement), préservant ainsi M. Saddam Hussein du destin d'autres dictateurs soutenus par divers gouvernements des Etats-Unis, notamment par les membres et amis de l'actuelle

"micro-financement". Dans la région, seuls 5 % des demandes de micro-financement sont acceptés. En partant du principe qu'un prêt moyen est d'environ 400 dollars, une somme de 500 millions de dollars (390 millions d'euros) sur cinq ans aiderait quelque 1,2 million de personnes (dont 750 000 femmes) à sortir de la pauvreté, affirme le rapport. (31)

La création d'une Banque du développement du "Grand Moyen-Orient", sur le modèle de la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD), permettrait de réunir les ressources des pays riches de la région et du G8 (32). Afin de lutter contre la faiblesse du commerce interrégional, le document américain envisage plusieurs solutions, notamment la création de "zones de commerce" dont les produits bénéficieraient d'un accès aux marchés des pays du G8.

La prétention de l'administration Bush d'apporter la démocratie au monde musulman en général, et à l'Irak en particulier, a été soumise à vives critiques du côté des «réalistes». Adam Garfinkle, le rédacteur en chef de «The National Interest», principale revue théorique de ce courant, mit vigoureusement en garde contre la naïveté de ce type d'approche dès l'automne 2002.

La première objection qu'il formulait concernait le «paradoxe de la démocratie» défini par un autre professeur de Harvard, le célèbre Samuel Huntington : dans certaines régions du globe, la démocratie peut jouer en faveur de forces hostiles à l'Occident, parangon de cette même démocratie. Le monde musulman est la région par excellence où cette loi se vérifie, étant celle où l'hostilité aux Etats-Unis est à son comble.

La seconde objection que soulevait Adam Garfinkle était qu'une campagne pour la démocratie dans le monde arabe «présuppose soit un tournant majeur des attitudes états-uniennes envers les classes dirigeantes non démocratiques d'Arabie Saoudite, d'Egypte, de Jordanie et autres, que nous avons longtemps

combler les trois "déficits" mis en lumière par les rapports 2002 et 2003 des Nations Unies sur le développement des pays arabes, liés à "la liberté, la connaissance et l'émancipation des femmes". Tant qu'augmentera la population privée de droits économiques et politiques, souligne le texte, "nous assisterons à une augmentation de l'extrémisme, du terrorisme, de la criminalité internationale et de l'immigration illégale". L'évolution démographique, "la libération de l'Afghanistan et de l'Irak", ainsi que l'émergence d'"impulsions démocratiques"dans la région, présentent une "occasion historique" dont le G8 est appelé à se saisir. (28)

S'agissant du renforcement de la démocratie, le plan américain suggère de favoriser la tenue d'élections libres par une assistance technique (commissions de surveillance des opérations électorales, etc.). Les femmes étant peu présentes dans la vie politique, le G8 pourrait soutenir la création de centres de formation pour celles qui souhaitent se présenter aux élections ou travailler dans des ONG. Le plan préconise un soutien financier aux ONG. Il est assez vague, en revanche, sur la lutte contre la corruption, que la Banque Mondiale a identifié comme le principal obstacle au développement.(29)

Le deuxième axe de cette stratégie consiste à "bâtir une société de la connaissance". Des objectifs sont fixés : diminuer de moitié le taux d'analphabétisme d'ici à 2010, former quelque 100 000 enseignantes d'ici à 2008. Des mesures sont énumérées, qui vont de la fourniture de livres aux écoles à l'organisation d'un sommet sur la "réforme de l'éducation au Moyen-Orient", ou encore à une vaste initiative pour l'accès aux ordinateurs "spécialement dans les zones reculées".(30)

Le retard économique appelle une transformation d'une ampleur similaire à celle qui a été nécessaire pour les anciens pays communistes. Cela doit passer par la "libération du potentiel du secteur privé". La méthode préconisée est celle du

La Seconde Guerre du Golf

Trois types de prétextes ont été utilisés par l'administration Bush pour justifier l'invasion de l'Irak : le premier fut, bien sûr, la «guerre contre le terrorisme» décrétée à la suite du 11 septembre 2001; contre toute évidence, le président Saddam Hussein fut présenté au public américain comme complice, sinon commanditaire, de M. Oussama Ben Laden. Le second argument fut la menace représentée par les «armes de destruction massive»; nous savons désormais que les informations données par les Etats-Unis et la Grande-Bretagne à ce sujet étaient mensongères. A mesure que les deux autres s'estompaient, le troisième argument a gagné en importance : Washington promettait de faire de l'Irak un modèle démocratique si attractif qu'il servirait d'exemple pour tout le Proche-Orient.

Les Etats-unis alors mettent la dernière main à leur prochaine grande initiative diplomatique: un projet d'assistance globale à la région comprise entre "le Maroc et le Pakistan", qu'ils appellent "Grand Moyen-Orient". Il s'agit d'associer leurs alliés européens dans un partenariat destiné à refaçonner le profil économique, politique et stratégique de cette région afin d'en éradiquer les sources du terrorisme. L'OTAN et l'Union européenne seraient impliqués dans un effort coordonné d'aide économique, de transformation démocratique et de coopération sécuritaire. Les pays arabes ont fait connaître leur hostilité à ce projet. Ils y voient une tentative d'ingérence dans leurs affaires intérieures et une approche visant à marginaliser le conflit israélo-palestinien. La réaction des alliés européens et de l'OTAN est prudente et réservée.

Dans sa version originelle du «Grand Moyen-Orient» ou «Greater Middle East», Washington propose une série de mesures formant un plan aux contours assez flous. Il s'agit de

stabilité et le poids des seigneurs de la guerre reste déterminant. L'ex Roi afghan Mohammed Zaher Chah dira le 7 mars 2002: «C'est une guerre stupide et inutile. Je l'ai suivie avec un immense chagrin et mieux vaudrait qu'elle cesse immédiatement. L'heure est maintenant à la reconstruction..»[25] Todd affirme que « les dirigeants américains se sont engouffrés dans un conflit qu'ils n'avaient pas prévu, mais qui confortait leur technique centrale que l'on peut nommer le micromilitarisme théatrâl : démontrer la nécessité de l'Amérique dans le monde en écrasant lentement des adversaires insignifiants ». Il affirme aussi que «l'incapacité de l'armée américaine à s'engager sur le terrain a également rappelé l'incapacité fondamentale de la superpuissance... ».[26]

Dans un rapport publié le 5 août, «The Problem of Pashtun Alienation» (Le problème de l'aliénation des Pachtounes), l'International Crisis Group notait : « Les risques posés par la désaffection croissante des Pachtounes (la principale ethnie) devraient être évidents. Les talibans sont venus au pouvoir non seulement à cause de l'aide militaire du Pakistan, mais aussi parce que les commandants locaux s'étaient distingués par leurs abus à l'égard des civils et leur extorsion de fonds. La capacité initiale des talibans à désarmer le Sud et à restaurer un minimum de sécurité, a été saluée comme un répit par une partie importantes de la population locale. Aujourd'hui, l'insécurité dans le Sud et l'Est, les obstacles au commerce et la compétition entre les Etats voisins recréent les conditions qui ont permis aux talibans d'émerger. Les risques sont accrus par la réapparition d'importants commandants talibans prêts à tirer parti du mécontentement populaire et dont de vieux alliés gouvernent les provinces pakistanaises frontalières de l'Afghanistan..».[27]

armée du monde, disait-on ! – n'aura été que le début d'une mise en scène de menaces inexistantes pour le monde».[22]

L'intervention américaine en Afghanistan et en Irak

Après les attaques du 11 septembre 2001, les Etats-Unis se sont notamment impliqués en Afghanistan et en Irak.
Et depuis les attaques du 11 septembre 2001, la lutte contre le terrorisme devint l'objectif numéro un de la politique américaine. La doctrine américaine codifiée dans l'état de l'Union du 29 janvier 2002 ainsi que dans le document sur la sécurité nationale (The National Security Strategy of the USA) de septembre 2002 désigne trois dangers majeurs : le terrorisme, les armes de destruction massive et les Etats voyous (rogue States) et désigne trois de ces derniers : l'Iran, l'Irak et la Corée du Nord censés constituer l' «axe du mal»; elle définit une méthode d'action, la guerre préventive et la défense anticipée. Elle inclut l'utilisation éventuelle d'armes nucléaires. Cette politique peut être appliquée toujours et partout. Ainsi pour l'Iran et la Corée du Nord, les Etats-Unis choisissent la voie multilatérale, la voie militaire unilatérale étant jugée trop risquée [23] . Mais la malédiction de la politique américaine, souvent appelée Lippman gap, à savoir l'écart entre les ambitions affichées et les moyens mis en œuvre ne peut plus être ignorée. A cet égard le rêve de la restructuration du Moyen-Orient sous l'égide des Etats-Unis est bien mal en point. [24]

L'intervention en Afghanistan

En Afghanistan, la guerre, engagée le 7 octobre 2001 avait pour but la destruction complète des forces des talibans et du réseau d'al Quaeda. Mais plus de trois an après la chute des taliban, l'Afghanistan n'a retrouvé ni la paix ni la

tout en respectant, dans la mesure du possible, les droits des Palestiniens. Actuellement, la droite républicaine, qui est appuyée par les fondamentalistes chrétiens (qui sont antisémites mais non anti-israéliens), adopte une politique d'appui maximal à Israël d'une part et anti-arabe de l'autre. Selon Todd « il existe une relation antagoniste entre les Juifs américains et la fraction de l'électorat américains qui soutient Israël». [20]

- L'obstination des Etats-Unis à entretenir une tension en apparence inutile avec les résidus du passé que sont la Corée du Nord et Cuba, présente toutes les apparences de l'irrationalité. Surtout si l'on ajoute l'hostilité à l'Iran nation clairement engagée dans la voie d'une normalisation démocratique, et les provocations en Chine. Or les régimes cubain et Nord coréen tomberaient sans interventions extérieures. L'Iran se transforme positivement par rapport au modèle démocratique. Or il est parfaitement évident que l'agressivité américaine renforce les communismes absurdes et conforte la position des courants conservateurs en Iran.

- Tout est fait et tout sera mis en œuvre pour tenter d'empêcher que la Chine n'accède au rang d'une puissance mondiale. Les provocations fréquentes envers la Chine relégitime le régime sans cesse lui permettant de s'appuyer sur des sentiments nationalistes et xénophobes.

- Les circonstances de l'agression irakienne contre le Koweit sont obscures et on peut se demander si les Américains ont sciemment poussé Saddam Hussein à la faute en lui laissant entendre que l'annexion du Koweit était acceptable de leur point de vue.[21] Todd affirme que «la libération du Koweït a défini une option possible: s'engager dans le maximum de conflits avec des puissances militaires ridicules, désignées par l'expression d' « Etat voyou», rogue state, qui résume leur malfaisance et leur petite taille, pour démontrer la force de l'Amérique». Et d'ajouter: «Le gonflement de la menace irakienne – la quatrième

et interdire l'apparition d'un rival. (17)

Ainsi au cours des dix premières années du règne du nouvel ordre mondial, Washington s'est attelée à la réalisation des objectifs fixés:

- La disparition du Pacte de Varsovie aurait dû entraîner celle de l'OTAN. Avec la guerre en ex –Yougoslavie et les deux guerres du Golf, Washington a réussi non seulement à maintenir l'OTAN mais à lui donner un rôle extra-européen.
- La guerre en ex-Yougoslavie a contraint les nations européennes à faire appel aux Etats-Unis en 1995 et, en 1999 à court-circuiter l'ONU au nom de l'OTAN, à se mettre ainsi sous la coupe des Etats-Unis. Dans le même temps en prenant parti pour les Bosniaques et les Albanais du Kosovo, les Etats-Unis se sont placés en défenseurs des musulmans; le but étant de faire oublier aux masses arabes la (première) guerre du Golfe et le soutien à Israël. A terme, l'existence d'une grande Albanie au sud des Balkans ne pourra qu'affaiblir les Européen (18).
- Les Européens sont régulièrement tenus à l'écart des négociations de paix entre Israéliens et Palestiniens. A ce sujet, on est en droit de se demander pourquoi les Etats-Unis sont-ils si fidèles à Israël. Todd émet l'hypothèse de l'utilité militaire de l'armée israélienne: «La faiblesse de l'armée de terre américaine, si lente, et de plus incapable d'accepter des pertes, implique de plus en plus l'utilisation systématique de contingents alliés ou même mercenaires pour les opérations au sol (...) Pouvoir compter sur une force militaire capable d'éliminer n'importe quelle armée arabe en quelque jour, serait plus important que l'affection ou la considération du monde musulman».(19) Les trois-quarts des Juifs américains votent traditionnellement pour le Parti Démocrate. Lorsque ce dernier est au pouvoir, l'appui des Juifs à Israël s'illustre par des tentatives pour protéger Israël

monde, en cours de stabilisation éducative, démographique et démocratique, est sur le point de découvrir qu'il peut se passer de l'Amérique, qui s'aperçoit qu'elle ne peut plus se passer du monde. Todd démontre dans son livre « Après l'empire» qu'au «moment même où le monde découvre la démocratie et apprend à se passer politiquement de l'Amérique, celle-ci tend à perdre ses caractéristiques démocratiques et découvre qu'elle ne peut plus se passer du monde». (16)

La politique étrangère avant les attaques du 11 septembre 2001

L'approvisionnement en biens divers et en capitaux devenant primordial, le but stratégique fondamental des Etats-Unis est désormais le contrôle politique des ressources mondiales. Mais la puissance déclinante des Etats-Unis ne leur permet pas de maîtriser le monde. La Russie, l'Europe Unie, le Japon et bientôt la Chine, constituent un obstacle à son hégémonie. La seule solution réside en gardant des problèmes insolubles pour justifier son action militaire, en se fixant sur des micro puissances (Irak, Iran, Corée du Nord), développant des armes nouvelles et en empêchant la montée des futures puissances (la Chine et l'Europe Unie).

Baudson affirme que la politique étrangère des Etats-Unis durant la dernière décennie du vingtième siècle peut se résumer comme suit :
- Contrôler, c'est-à-dire étendre son influence par tous les moyens disponibles, militaires, stratégiques, économiques, financiers, diplomatiques, sans oublier la mainmise sur les médias et le développement de la pensée unique par la mondialisation des esprits.
- Contrer c'est-à-dire empêcher toute intrusion sur son territoire

La lecture des analyses produites par les intellectuels de l'establishment américain est significative. Au-delà de toutes leurs divergences, nous trouvons chez Paul Kennedy, [7] Samuel Huntington,[8] Zbignew Brzezinsky,[9] Henri Kissinger,[10] Robert Gilpin [11] et Francis Fukuyama,[12], la représentation inquiète de la force des Etats-Unis dont le pouvoir sur le monde apparaît fragile et menacé.

«La situation des Etats-Unis est curieuse – observe Arthur Schlesinger ancien conseiller du président Kennedy-, c'est une superpuissance militaire mais incapable d'assumer le coût de ses propres guerres. Elle ne peut donc avoir un grand avenir comme superpuissance. Nous ne sommes pas en mesure de gouverner le monde ».[13]

Comme l'affirme Olivier Todd, au début du XXème siècle, les Etats-Unis n'ont plus besoin du monde. En 1945, le produit national brut étasunien représentait plus de la moitié du produit brut mondial. L'hégémonie des années 1950-1990 sur la partie non communiste de la planète a presque mérité le nom d'empire.[14] Ses ressources économiques, militaires, idéologiques ont donné aux Etats-Unis toutes les dimensions d'une puissance impériale. La prédominance des principes économiques libéraux dans la sphère politiquement et militairement dirigée de Washington a fini par transformer le monde – c'est ce que l'on appelle la globalisation. Mais elle a aussi affecté dans la durée la nation dominante affaiblissant son économie et déformant la société. Entre 1990 et 2000, le déficit commercial américain est passé de 100 à 450 millions de dollars. Pour équilibrer ses comptes extérieurs, les Etats-Unis ont besoin d'un flux de capitaux extérieurs de volume équivalent. En ce début de troisième millénaire, les Etats-Unis ne peuvent plus vivre de leur seule production. Cette situation arrive au moment même où le

l'Afghanistan, d'un réseau terroriste comme le réseau d'Al Quaeda d'Oussama Ben Laden.. L'acquisition d'instruments de violence radicale par des groupes ou des individus de plus en plus nombreux est elle-même un produit de la mondialisation : la question qui se pose aux responsables politiques est de contrôler à l'exportation des biens et des technologies de pointe à finalité civile ou militaire. Ainsi, la mondialisation aurait elle-même favorisé le développement de réseaux terroristes.
Delpech met aussi en avant l'idée selon laquelle les grandes puissances, en faillite, ne peuvent répondre aux défis stratégiques qui constituent le désordre du monde actuel. L'hyperpuissance américaine, qui fait le choix de l'unilatéralisme dans sa lutte contre le terrorisme international, devrait au contraire resserrer ses alliances et compter sur ses partenaires plutôt que de favoriser le «tout sécuritaire».

Ainsi face au désordre du monde, une action concertée des grandes puissances semble indispensable. Mais les Etats-Unis agissent seuls donnant le sentiment qu'ils veulent se passer du reste du monde. La raison est que, pour assurer leur suprématie les Etats-Unis ont besoin de créer un désordre dans le monde.

LA POLITIQUE ETRANGERE DES ETAT-UNIS

Les Etats-Unis: Un empire en déclin

Avant de définir les objectifs de la politique étrangère étasunienne, il faudrait tout d'abord faire remarquer que les Etats-Unis ne sont plus ce qu'ils étaient hier: alors qu'ils pouvaient se passer du reste du monde et que le monde avait besoin d'eux, à l'aube du XXIème siècle, les Etats-Unis ne peuvent plus se passer du monde mais le monde peut se passer d'eux.

univoque; il s'agit désormais d'un monstre aux mille visages qui peut prendre tour à tour l'apparence de la bombe démographique, de la drogue, des mafias, de la prolifération nucléaire, des fanatismes ethniques, du Sida, du virus Ebola, du crime organisé, de l'intégrisme islamique, de l'effet de serre, de la désertification, des grandes migrations, du nuage radioactif, etc. Toutes menaces sans frontières et d'amplitude planétaire qui se propagent sur l'ensemble de la terre et que l'on ne peut combattre avec les armes classiques de la guerre».(3)

Dans son ouvrage «The Lexus and the olive tree», Thomas Friedman affirme que la mondialisation a intensifié les échanges grâce à l'intégration du capital de la technologie et de l'information à travers les frontières nationales groupant, à titre d'exemple, le fermier brésilien, l'entrepreneur indonésien, les villageois chinois et les cadres du Silicon Valley en un seul village. Désormais une lutte va s'engager, entre le système de mondialisation et les anciennes forces qui luttent pour préserver leur culture, géographie, tradition et appartenance communautaire (4) .

Delpech, quant à elle, affirme que « le XXème siècle a été celui de l'hypertrophie des Etats. Le XXIème siècle sera peut-être celui de leur faillite».(5) Ce constat, permis par la fin de l'opposition Est- Ouest, met en exergue l'émergence de forces qui sont, dans de nombreuses régions, opposées à l'organisation étatique: «en Afrique, en Asie centrale, en Europe orientale, dans toute une partie de l'Amérique latine, des Etats ne contrôlent plus qu'une partie de leur territoire. Dans ces ensembles chaotiques, pré-modernes, des trafics de toutes sortes, mélange le plus souvent de drogues et d'armements, entretiennent l'instabilité de façon chronique. Ils alimentent aussi le terrorisme international, qui peut y mener une existence parasitaire».(6) Ces éléments constituent des prémices à la crise survenue le 11 septembre, permettant le déploiement, depuis

du monde pour parler ensuite de la politique étrangère des Etats-Unis en commençant par expliquer les raisons de cette politique, en abordant ensuite la politique étrangère avant et après les attaques du 11 septembre 2001. L'objectif étant d'expliquer le désordre ou le chaos prévalant dans le monde dont les Etats-Unis sont en grande partie responsables.

LE DESORDRE DU MONDE

Dans son ouvrage «Politique du Chaos», Thérèse Delpech, s'interroge sur la faillite des Etats face au développement d'une politique du chaos des groupes terroristes et des pays qui veulent se doter à tout prix d'armes de destruction massive . Pour l'auteur, directrice des affaires stratégiques au Commissariat à l'énergie atomique, «l'événement du 11 septembre exprime la violence et le désordre de notre temps avec un pouvoir symbolique exceptionnel» même si la montée en puissance de la Chine, la prolifération des vecteurs balistiques, le trafic d'armes de plus en plus destructeur continuent à faire peser sur les prochaines décennies les même menaces qu'à la veille des attentats de New York et de Washington.

Les conséquences des attentats terroristes du 11 septembre 2001, tant géopolitiques que géostratégiques, de cet évènement mènent à un bilan pessimiste de la situation. Au lendemain de l'évènement, Delpech met ainsi en évidence les nouvelles menaces auxquelles le système international est exposé: l'instabilité de certaines régions du monde, la faillite des grandes puissances et par là même la «vulnérabilité universelle» détermineraient « l'apparition d'une authentique ' politique du chaos', qui fait concurrence à la société des nations et qui présente pour elle un danger mortel »[(2)] .
Comme l'affirme Ramonet : «L'ennemi principal a cessé d'être

LE MONDE EN CHAOS
La politique étrangère des Etats-Unis

Rudyard KAZAN*

Deux choses menacent le monde: l'ordre et le désordre.
PAUL VALERY

Depuis l'effondrement de l'Union Soviétique, le monde est en chaos. La mondialisation de l'économie bouleverse tout, stimulée par l'accélération des technologies de l'information. Les Etats-Unis, superpuissance unique, doivent compter sur la rivalité des deux autres pôles: L'Europe et l'Asie pacifique. Mais ces trois pôles sont défiés par les pays émergents et par le déferlement des haines ethniques, nationalistes et religieuses qui explosent un peu partout. Face à ces défis, les Etats-Unis agissent unilatéralement et pour cause: alors qu'ils étaient indispensables à l'équilibre du monde, ils ne peuvent aujourd'hui maintenir leur niveau de vie sans les subsides du monde. Par leur activisme militaire dirigé contre des Etats insignifiants, ils tentent de masquer leur reflux.

Dans cet article nous aborderons d'abord la situation chaotique

*Chercheur

Mahmoud HAYDAR

Philosophy politics of the new Americans conservative: the ideology of creative anarchy

The researcher considers that the ideology of creative anarchy is in fact a political philosophy of the new American conservatives. It rests on the hypothesis of the existence of a surprising danger, which justifies to the administration that it launches a fight against this danger that exists in the world, without respecting the sovereignty of the States and of their borders.

It sees that this ideology is founded theoretically on the duality to destroy and to construct , so that the destruction is being the means of America concerning construction of new world. But to seize itself of this mission, America, according to the researcher, won these wars, without succeeding winning peace. In an attempt to show bases of the role that America has wanted for itself, the researcher finds that the does summarize itself by a lonely expression: "the theology of the force", and this, according to the quotations said by the former American president Richard Nixon:" God is with America. God wants America to dominate the world". And to realize God's wishes, the Americans want their country to be always the strongest and the richest so that it hasn't any rival in the world. "America is the world", according to the American political doctrine that was renewed after the events of September 11 2001. Under this title, the American administration invented the philosophy to justify the war that it will deliver in any place in the world. The question is not "when to attack", and not if one will attack or no... America plays the role of the intelligent pirate that does not bring the fleeting boats, but those of the other pirates: by this manner his gain will be a bigger one, moreover "will punish" the other pirate, but that is intelligent. We deduce that America is not different than the British concept applying the historical idea of Israel, where " Israeli withdrawal of Egypt towards Canaan" is the superior example of the American fight. The new conservatives want to check the Middle-East and the two projects meet. But the researcher wonders at the end with the philosopher John Marries Sanctimonious according to which do the Americans consider themselves endowed to oblige the entire world to adopt the American way of life.

Dr. Ghassan El CHLOUK

The economy of anarchy: introduction to the concept, effects and future

The researcher evokes first the novelty of the concept "The economy of anarchy "that is secured with the establishment of the capitalist system at first, while noticing the development of this kind economy in the margin or within the colonial systems. And as he evokes remarkable experiences for " the economy of anarchy " throughout the 2 decades where the corruption and its investments arose clearly , he considers that the effects of this anarchy were obvious to countries and regions in the world, from Argentina in South America, to Algeria in North Africa and from Russia to.... Lebanon. The demonstrations of this economy was accompanied by excessive debts that caused several economic and social crises. The researcher notices that this economic system is not produced by third world and does not belong only to the countries in the process of development but it also appears to be engraved in the developed nations within globalization and in the framework of the big companies in most of the cases. The international bank works with some of the UN organisations to face that problem, with continuous attempts to limit the criminal activities that are part of the economy of anarchy. But the result on this forehead remains modest, compared to the effects of globalizations that open world-wide markets in front of everyone, including the organizations and the organized bands that manage gigantic capitals while investing in various legal or illegal activities which can be hardly controlled.

The researcher expresses his fear towards the effects of the economy of anarchy and its dangers on the world-wide economical structure and its direct repercussions that reinforce poverty, and impede the development, while inviting to deploy the organized international efforts to fight and annihilate.

Ihsan MORTADA

The Israeli role and gains in the American "constructive anarchy" system

Following the collapse of the Soviet Union and the events of September 11 / 2001, the American new administration, presided by Georges W. Brush adopted a policy of overthrow in the Middle-East due to a wild feeling of strength that was never witnessed before throughout human history the need to invest this strength at the geo-strategic and geopolitical levels on one hand, beside the offended vengeance feeling on the other hand. There for instead of preserving stability and patronizing the existing situation adopted traditionally by the American former presidents in the region, we find that the current alternative is based on surpassing and dropping all the sovereignties in order to destroy the political structure of any system which is classified, according to the new American Zionist diary, while certifying the slogan he who is not with us is against us" . This policy which is based on challenge was nicknamed by the Secratary of State Condoleezza rice as constructive anarchy. Anarchy here means the destroynment the current position and the destabilization of its bases. the word "constructive" means rearranging systems + leader ships, according to an elective vision and a discretionary political culture based on subjection and forcement. Without any doubt, the Zionist lobby in the American congress and administration supported by those who are called now the neo conservative one plays an important role in formulating and managing such a policy. The "constructive anarchy policy which has just started its way, replying deeply to the historic destroying Zionist desires, ideas and plots , that has as bases two weak points: first, the small geographic area of Israel, second its demographic capacities limited of installation ,opposite a contradictory quality to this reality, that the Arabs possess usually and especially the Palestinians; this is the imbalance profit of the Arabs. Thanks to the application of the American policy "constructive anarchy" Israel's role contains dangerous repercussions for the Arabic destiny, for it destabilizes and threatens the systems and the orders that do not submit themselves completely to the will and the common interests of Americo-Zionist. It is possible then to say that the system of "constructive anarchy" represents an upheaval in the regional in order to collect their fruit with the simplest traditional colonial means based on the principle: divide to reign, and with the least material and human damages.

Saad MEHYO

What is the Arab destiny in the process of the empire of the globalization: Merger by force and several civil wars

The researcher evokes how the globalization aims to modify the region and the Arabic identities, exposing the facts and the nightmares resulting from the means used by the United States of America to restructure the Middle-East.

The researcher doubts about the capacity of the countries in the region to face the big explosion of the demographical phenomenon which leads to civil wars taking as testimonies:

- Iraq where the country of the Abbasids is facing vast civil war.

-Sudan: where a war existed in fact, long time ago in an aim to distroy whole entity.

-Palestine: where everyone conserves his arms and fire is always imminent.

Jordan: where the state gains a regional influence and sometimes the state falls to disappear.

Israel: the last entity in Middle-East. It has been exposed to civil wars. Israel is suffering today from a real danger of civil war

Lebanon and Syria: the researcher sees that Lebanon where the war finished didn't completely witnessed civil peace. The Lebanese formula is in expectation, and if the Lebanese leaders are wise enough, this will be better otherwise the country will return to the same situation before 1989.

As for Syria, the researcher sees that it has changed from interior and exterior side.

The strategic circumstances completely changed and the events of September 11 combined the Middle-East with world – wide American system.

While evoking the Arab's subject, the researcher sees that they lost. They didn't agree with the globalization, and they are affiliated to the camp of the enemies of the globalization.

It's not anymore just a reality but it became a source of huge problems that Arabs face, especially that the events of September 11 turned into the Middle-East in a region which has been located inside the whirl wind

The American war against terrorism imposed now to Washington some of its priorities in the Middle-East.

The researcher concludes that the lost Arab will be always a looser if he will join the barbarian humanity that erupt towards the new Roman Empire .

International and Regional Anarchy and non constructive anarchy in Lebanon

The researcher sees that the preventive war adopted by the United States represents the source of the anarchy in the world.

Opposite of Washington's desires, this anarchy didn't realize until now the American goals, notably in Iraq, which pushed the administration of president Georges Bush to introduce up the slogan: " introducing democracy in the Arab countries".

Indeed, the American administration doesn't leave any margin to the others, but she puts the world in front of difficult choice: either a world wide system in which it controls evrything to impose the strength, or anarchy.

In the Middle-East, where anarchy was under the aegis: " American peace " that implies the military basic establishments, and the signature agreed with the states of the region. All that is in the interest of American attitude on Lebanon that figured in a period before " laboratory pioneer of international anarchy" to the conclusion of the agreement of taef that put an end to this state, and that has establishes civil peace.

But the American project needs the broadcasting of the " constructive instability".

All that is in line with the framework on the Israeli. Then the resolution 1559 attempts persevered to sow the denominational discord to Lebanon, just as in Iraq, in hope that results in establishment again political entities, from Beirut. Trough Damascus and arriving to Baghdad . And if the researcher exposes the mechanisms of destructive anarchy by the effect of regional factors megalomaniacs as the division, establishment and the internationalisation, it notices the development of religious and denominational ethnic groups and the entrenchment of the denominational movements. The researcher concludes wondering if the Lebanese are going to organize the anarchy state that threatens their life, or if they will leave it to invade their stability and their prosperity? Lebanon exports his anarchy to Syria and other Arabic states, or will it be the example of constructive democracy?

The general collapses to the era of constructive anarchy

The researcher sees that the continuation of the collapses that accompanied the 3rd millennium anarchy that dominated the different aspects of contemporary life. And as the researcher wonders about "organized anarchy" , while excluding any kind of organizations within anarchy ,he comes out with the following conclusion: with the sovereignty of anarchy ,it will possible to impose the ideas and maps that seem to be rejected outside the frame that the anarchy causes in the structure of society and state . the researcher passes next to elucidate the roots of organized anarchy within itself globalization for he considers it the direct responsible of these successive collapses which lead according to the researcher ,to the collapse of life and the end of the world , while reminding of the legendary frameworks ,religious bases, and the scientific causes load to the end of world .the researcher exposes the light on the results of the phase of globalization at the level of communications and data revolution the bases of "nuclear intelligence" , the inventions of

'the digital man" ... while arriving to the modern over developed components, that to hit the current life style and replace it by the new form. In the middle of all that, constructive anarchy comes as being the tool practices for the destruction, so that the one that holds this tool can seize itself later the construction tool, in order to establish the new states that reply to its interests. Leaving of this perspective, the United-States and the values of its corporation become the expression point and the paradise on earth for the generation attracted by the revolution of the TVs- communications ,internet ,cell one , and luxurious cars. This is while the netsurfer ,as the researcher defines it ,will not be other than a simple ... animal ,that organizes its ceremonies in the same manner as small animals.

Dr. Frederic MAATOUK

The theory of anarchy and its drifts

The researcher concentrates first at elucidating the ambiguity in the common meaning of what is called the theory of political Chaos. It sees that the theory does not designate specifically the anarchy which nothing, but it is rather the disorder that leads to the Chaos in the political physical sense. This chaos allows the rebuilding and reorganizing things in a way that serves interest of the side that causes disorder in any country. This side is the United states. This disorder does not aim to destroy the state, but its institutions. This is the American policy in Iraq today, the same one which it previously in l'USSR leading to the collapse of the state, the system and "the soviet union and it's international camp".

In this sense, the disorder mentioned abore, is the same disorder defined by the editor of the "Monde Diplomatique" as "the constructive instability". The researcher exposes the forms of anarchy that look place in the four corners of the world ,tanks to a clear American planning , while noticing that the link between them all was always ,the work mechanism ;anarchy destroyed all that was established and arose contradictions within every society and every state then created a conflict between different contradictions allowing them to destroy each other + there by making possible to Washington to rebuild things in a way that serves its objectives .the researcher evokes Lebanon as being the example thereto; he finds that the assassination of the prime minister martyr Rafic Hariri "opened the doors of hell" in the country, but the one that opened is same one that closed it.

The researcher pulls the followings conclusion: the guarantee of Lebanon today, within the anarchy eventualities aiming at it, emanates in the military institution, for the Lebanese army, according to him, was and will remain a fort opposite sto the destructive sectarianisms.

General (RTD) Nizar ABDEL KADER

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the magazine of "Lebanese National Defense" is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The role of anarchy and political complications in the new american strategy: Afghanistan, Iraq, Terrorism and deployment of democracy

The researcher describes the position of the US at the end of twentieth century as the only superpower which makes it a vital factor of the international stability.

This has pushed Washington to take the main role in any international conflict using the theory of creative anarchy as an instrument to achieve its goals, in the same time neglecting all the items of westphalia treaty in 1648, thus dishonoring the sovereignty of the states and their borders, sometimes under the pretext of creating democratic governments and other times under fighting terrorism.

The new conservatives of the white house are the founders of the theory of creative anarchy as well as the executers, however the international community faces an endless series of crisis which reached Iraq after Afghanistan and put Arabs and Moslems in the side of hostility to th US.

Under the new conservatives, Washington abandoned all plans of Clinton administration for Arab-Israeli peace process and ensured the technological and military superiority of Israel. As if this was not sufficient until the US war against Iraq erupted with its consequences like Abou Graib scandals and distain the holey Qoran which came to increase the Arab hostility towards US and its policy in the Middle East.

As Washington insists in implementing the creative anarchy, the situation will aggravate and carry promises for political earthquakes in all the middle east.

Wallensteen, Peter, and Margareta Sollenberg. 1999. "Armed Conflict, 1989-98," Journal of Peace Research 36, no. 5, pp. 593-606.

Walt, Stephen M. 1987. The Origins of Alliances. Ithaca: Cornell University Press.

Waltz, Kenneth N. 1979. Theory of International Politics. Reading, Mass.: Addison-Wesley.

Watson, Adam. 1992. The Evolution of International Society. London: Routledge.

Wendt, Alexander. 1994. "Collective Identity Formation and the International State," American Political Science Review 88, no. 2 (June), pp. 384-396.

Wendt, Alexander. 1999. Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

19, no. 3 (Winter 1994/95), pp. 5-49.

Mitrany, David. 1933. The Progress of International Government. New Haven: Yale University Press.

Mueller, John. 1995. Quiet Cataclysm: Reflections on the Recent Transformation of Politics. New York: HarperCollins.

Oneal, John R., and Bruce Russett. 1997. "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985," International Studies Quarterly 41, no. 2 (June), pp. 267-294.

Oneal, John R., and Bruce Russett. 1999. "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885-1992," World Politics 52, no. 1 (October), pp. 1-37.

Owen, David M. 1994. "How Liberalism Produces the Democratic Peace," International Security 19, no. 2 (Fall), pp. 87-125.

Reus-Smit, Christian. 1997. "The Constitutional Structure of International Society and the Nature of Fundamental Institutions," International Organization 51, no. 4 (Autumn), pp. 555-589.

Russett, Bruce, John R. Oneal and David R. Davis. 1998. "The Third Leg of the Kantian Tripod: International Organizations and Militarized Disputes, 1950-1985," International Organization 52, no. 3 (Summer).

Schroeder, Paul. 1976. "Alliances, 1815-1945: Weapons of Power and Tools of Management," in Klaus Knorr, ed., Historical Dimensions of National Security Problems. Lawrence: University Press of Kansas.

Schweller, Randall L. 1994. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," International Security 19, no. 1 (Summer), pp. 72-107.

Silber, Laura, and Allan Little. 1997. Yugoslavia: Death of a Nation, rev. ed. New York: Penguin Books.

Small, Melvin, and J. David Singer. 1982. Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980. Beverly Hills: Sage.

Spiro, David E. 1994. "The Insignificance of the Liberal Peace," International Security 19, no. 2 (Fall), pp. 50-86.

Tuchman, Barbara. 1962. The Guns of August. New York: Bantam Books.

Van Evera, Stephen. 1991. "Primed for Peace: Europe After the Cold War," International Security 15, no. 3 (Winter 1990/91), pp. 7-57.

Jackson, Robert H. 1990. Quasi-states: Sovereignty, international relations, and the third world. Cambridge: Cambridge University Press.

Jelavich, Barbara. 1974. St Petersburg and Moscow. Bloomington: Indiana University Press.

Jervis, Robert. 1989. The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospect of Armageddon. Ithaca: Cornell University Press.

Jervis, Robert. 1998. "Realism in the Study of World Politics," International Organization 52, no. 4 (Autumn), pp. 971-991.

Kaufman, Stuart J. 1994. "Organizational Politics and Change in Soviet Military Policy," World Politics 46, no. 3 (April), pp. 355-382.

Kaufman, Stuart J. 1997. "Fragmentation and Consolidation of International Systems," International Organization 51, no. 2 (Spring), pp. 173-208.

Kaufman, Stuart J. 2001. Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War. Ithaca: Cornell University Press.

Keohane, Robert O. 1986. After Hegemony. Princeton: Princeton University Press.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. 1977. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.

Lake, David A., and Donald Rothchild, eds. 1998. The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation. Princeton: Princeton University Press.

Levy, Jack S. 1983. War in the Modern Great Power System, 1495-1975. Lexington: University Press of Kentucky.

Luttwak, Edward N. 1995. "Toward post-heroic warfare," Foreign Affairs 74, no. 3 (May-June), pp. 109-123.

Mansbach, Richard W., and John A. Vasquez. 1981. In Search of Theory: A New Paradigm for Global Politics. New York: Columbia University Press.

Mastanduno, Michael. 1991. "Do Relative Gains Matter? America's Response to Japanese Industrial Policy," International Security 16, no. 1 (Summer), pp. 73-113.

Mayall, James. 1990. Nationalism and International Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Mearsheimer, John J. 1995. "The False Promise of International Institutions," International Security

Works Cited

Blake, David H., and Robert S. Walters. 1987. The Politics of Global Economic Relations, 3rd ed. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

Bueno de Mesquita, Bruce, and David Lalman. 1992. War and Reason: Domestic and International Imperatives. New Haven: Yale University Press.

Bull, Hedley, and Adam Watson. 1984. "Introduction". In Hedley Bull and Adam Watson, eds., The Expansion of International Society. Oxford: Clarendon Press, 1984.

Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little. 1993. The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism. New York: Columbia University Press.

Doyle, Michael W. 1983. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part I," Philosophy and Public Affairs 12, no. 3, pp. 205-235.

Ferguson, Yale, and Richard W. Mansbach. 1996. Polities: Authority, Identities, and Change. Columbia: University of South Carolina Press.

Fischer, Fritz. 1967. Germany's Aims in the First World War. New York: W. W. Norton.

Gaddis, John Lewis. 1986. "The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System," International Security 10, no. 4 (Spring 1986).

Gellner, Ernest. 1983. Nations and Nationalism. Ithaca: Cornell University Press.

Gilpin, Robert. 1981. War and Change in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Grieco, Joseph M. 1988. "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," International Organization 42, no. 3 (Summer), pp. 485-508.

Gurr, Ted Robert. 2000. "Ethnic Warfare on the Wane," Foreign Affairs 79, no. 3 (May/June), pp. 52-64.

Hobsbawm, E.J. 1990. Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality. Cambridge: Cambridge University Press.

Hopf, Ted. 1991. "Polarity, The Offense-Defense Balance, and War," American Political Science Review 85, no. 2 (June), pp. 475-493.

Hurd, Ian. 1999. "Legitimacy and Authority in International Politics," International Organization 53, no. 2 (Spring), pp. 379-408.

unprecedented lull in international war, and to an increasingly Kantian system of international friendship and mutual identification, especially among the North Atlantic democracies. The concept of a society of nations with a constitutional structure offers a useful way of thinking about such a system, and about its predecessors. Like states' constitutions, the constitution of the society of nations is sometimes subject to catastrophic breakdown. However, even if one relaxes the definition of constitutional structure to embrace all the international societies of the past two centuries, then international society has had three "constitutional structures" that lasted forty-five years each, on average, with reasonable success (the Concert system, 1815-53; the Bismarckian system, 1871-1914; and the contemporary system, 1945-present), plus one unfortunate shorter-lived one (the League of Nations system, 1918-39). This is a record not terribly different from that of a state such as China, whose constitutions suffered massive breakdowns during the Taiping Rebellion in the 1860s, the Boxer Rebellion of 1898, and the revolutionary period 1911-49, before stabilizing in 1949. Also like weak states, the society of nations suffers smaller outbreaks of violence even in stable times. The society of nations has no sovereign power, but its constitution is comparable in effectiveness to that of a weak state. The domestic analogy, it seems, is not so far-fetched.

gave it pacifying force after 1815 was Russian, Prussian and Austrian fear of the rising force of nationalism, which gave them an interest in avoiding major war. That common interest was embodied in the Holy Alliance, and given effect in the more important institution of the period, the Concert of Europe. The mid-century wars ended what was left of the Concert system, transforming the system into one dominated by national empires. However, as long as those national empires continued to respect each other's sovereignty, the Lockean system could continue to operate, at first through Bismarck's system of alliances and European conferences. Once Germany decided to bid for European dominance, however, it threw the system back into the Hobbesian war of all against all that led to the two world wars.

After the World Wars, the frequency of international war dropped again, for two main reasons. Within the American alliance system, shared principles, norms and interests (both security and economic) led to the creation of an increasingly dense system of cooperative institutions, which made war among its members less and less thinkable over time. Simultaneously, peace between the superpowers was maintained because the superpowers shared an interest in maintaining their joint hegemony and in avoiding nuclear holocaust; in spite of their opposing principles, therefore, they created behavioral norms effective enough to prevent war among themselves. Instead, they channeled their conflict more into a quest for allies, in which they frequently backed opposing sides in civil wars in third countries. Those wars became increasingly common as the rising power of the national principle led to the independence of over one hundred new, fragile states with large numbers of potentially restive groups, both national groups and ideological ones. After the Cold War, the end of the confrontation of different legitimizing principles has led to an

increasingly strong norm of mutual recognition of sovereignty, which delegitimized most forms of military conquest, and therefore most reasons for war. In other words, states that profess to believe in national self-determination have found it increasingly difficult to justify imperial rule, so they hardly ever attempt conquest (the Iraqi case needs special consideration in this regard). At the same time, these agreed principles and norms have ameliorated the security dilemma, reducing the need for security-driven expansion.

To have a pacifying effect, however, principles and norms have to be reinforced by compatible interests and workable institutions. Institutions alone are not decisive, as the unhappy League of Nations experience illustrates. First, the interests of the key actors in the system have to be compatible with conflict-reducing norms and principles: in particular, economic interests must be compatible. Security interests can be made to be compatible in large part through principles and norms: if two neighboring states believe that conquering the other is illegitimate, then neither has to fear conquest. Nuclear deterrence adds another kind of security, as it vastly raises the costs of war while making underestimation of those costs highly unlikely; the result is that war does not pay. And second, if principles, norms and interests are all compatible with mutual security, then institutions–whether a concert system or a United Nations-style collective security system–can be created that will reduce the likelihood of war.

There are two different kinds of conflict-reducing norms: the Lockean norm, which casts states or nations as rivals in limited conflict, and the Kantian norm, in which they see each other as friends and collaborators. The decline in great power war after 1815 was the result of a limited Lockean norm, in which the major European states recognized each other's sovereignty. That norm, however, dated at least to the Treaty of Westphalia; what

the Soviet Union and Yugoslavia was driven by a surge in nationalist activity leading to numerous ethno-nationalist civil wars. Indeed, the surge in ethno-nationalist conflict went far beyond the former Soviet bloc, as the period 1988-92 saw the eruption not only of a dozen conflicts in that region, but also of two dozen more ethno-nationalist wars in the southern hemisphere (Gurr 2000, p. 53). The surge is now past: the global number of civil wars peaked at 52 in 1992; in 1998 it was down to 32 (Wallensteen 1999, p. 94). However, the continued existence of large numbers of multinational states guarantees a continued supply of ethno-nationalist civil wars, as long as sovereignty within the state, or in a separate state, remains so valuable a prize for potential dissidents.

Conclusion

This paper has begun sketching out a comparative approach to international relations theories as an attempt to explain the correlation between anarchy and order in the international system. To do that, the frequency of international war in the last two centuries, and the rise in civil war frequency in the last half-century were items of study and data were borrowed from other scholars research. Using a constructivist approach, I have argued that the key factor characterizing the international system is the principle used to legitimize the identity of the units. In the last five centuries, the international system has been defined by one of three main principles of unit identity: the royal principle, the national imperialist principle, and the national principle. The key cause of the decline in war is the rise in importance of the national principle, at first in the early nineteenth century as a threat to royalist kingdoms, which motivated them to be cautious in fighting wars. Later, the principle of national self-determination came to underpin an

joining WTO, regardless of relative gains concerns, because vigorous economic growth is only possible within the international trade regime. The relative costs of not joining the regime are much larger than the relative costs of joining. This is the real significance of contemporary economic interdependence: it provides not merely an incentive, but something closer to a necessity for states to cooperate. States such as Russia and China can pursue relative gains in their accession bargains (as can their negotiating partners), but in the end they cannot walk away. At the same time, because they accept the fundamental Lockean rules of the system i.e. the national principle and sovereignty, the degree of their dissatisfaction with the system is limited. In this context, where the web of international principles, norms, interests and institutions is dense enough to constrain even moderately dissatisfied powers, the concept of a society of nations with a constitutional structure (and decentralized enforcement of rules) is more useful analytically than is anarchy.

Even the best empirical discussions of the relative gains problem overlook these points: Michael Mastanduno (1991) found, for example, that relative gains concerns played an important role in U.S.-Japan trade disputes in the 1980s. What he overlooked was that rivalry over relative gains on these issues did not change the fundamentally cooperative nature of the U.S.-Japanese relationship, in spite of the fact that the two represented the two largest economies in the world, and were therefore divided by a potentially major geopolitical fault line. Even "rogue states" feel the pull after over a decade of sanctions, even Libya finally gave up its agents for trial in the Lockerbie bombing case. As with domestic law, enforcement of international law is not always effective, but it often is.

In contrast with the increasing peacefulness of the international system is the continuing problem of civil war. The breakup of

force as a hedge against the possibility of secession, and the Serbs of rural Croatia were building their own army to protect themselves against the Croats (see, e.g., Silber and Little 1997). Once the Yugoslav government lost legitimacy in Croatia, its sovereignty and its army no longer sufficed to maintain order: the loss of legitimacy meant the emergence of a security dilemma. Thus, in the U.S. or in Yugoslavia, states may have a monopoly on the legitimate use of force, but they are very far from monopolizing all use of force, even organized armed force. At the same time, most states are highly constrained from using force internationally most of the time.

The reason for the problematic status of government coercion is that if the absoluteness of state sovereignty over territory is, on the one hand, exaggerated inside the state, the absolute absence of international authority is similarly exaggerated internationally. Domestic authority is demonstrated not by the sheriff who enforces a court order, but by the voluntary compliance of most court order recipients even in the absence of such coercion. Similarly, the existence of authority in the international system is illustrated by the reluctant accommodation of states to international norms or decisions they would prefer to resist, as when Japan announced that it would abide by the decision of the U.N. Security Council regarding sanctions against North Korea in advance of the U.N.'s 1994 decision on the matter (Hurd 1999).

Another weakness of the relative gains argument is the assumption that states remain genuinely autonomous in their action. In fact, the international economy is so highly interdependent that even powerful states in the post-Cold War world are highly constrained under the pressure of economic development in what they can do. The World Trade Organization, in particular, represents the only game in the world. No state, even the largest, has a viable alternative to

First of all, most ordinary conflict resolution inside states occurs by application of accepted norms without reference to the sovereign powers of the state.

A second Realist argument is that while such institutions might work for relatively mild economic disputes, serious disputes that threaten escalation to violence are different, and they have different dynamics in the anarchical international system than they do inside sovereign states. Again, however, the bright line between "anarchy" and "sovereign order" cannot in practice be sustained. Consider the Montana Militia analogy: inside one of the strongest and most effective states in the international system, a group of extremists who deny the legitimacy of the state, ignore its laws and advocate its overthrow have armed and organized themselves, and periodically terrorize their neighbors. Yet the government does little except watch: while it has the military power to suppress such groups, it does not do so because it recognizes that the threat from the extremists is limited because they are extremists for the overwhelming majority of Americans, the government is legitimate and the extremists are not. Contrariwise, the costs to the U.S. government of suppressing such groups by force are prohibitive, in that it would lose legitimacy among the extremists' moderate sympathizers by using apparently excessive force, as in the controversial cases of Ruby Ridge and Waco. Thus, the sole world superpower is restrained from maintaining its sovereign control over its own territory by concerns about its reputation.

One might protest that groups like the Montana Militia are of peripheral importance, but the sorts of groups that cause civil war present the same sorts of problems. When Franjo Tudjman was elected leader of Croatia in the spring of 1990, Croatia was part of a sovereign Yugoslav state with a powerful army dedicated to maintaining Yugoslav unity. Within months, however, Croatia was building an army on the basis of its police

and the Berlin Wall. The same sort of nationalist assertiveness then spread to the Soviet Union itself, ultimately leading to its disintegration into its fifteen component and nationally defined parts.

The new system is particularly peaceful internationally because it is dominated by the increasingly Kantian society of democratic nations. The end of the Cold War further entrenched the national principle as the foundation of the international order, and the end of the Soviet empire delegitimized the institution of satellite states. Thus a stronger Lockean norm of respect for state sovereignty has solidified the international consensus against international aggression, as Iraq discovered to its cost in 1990-91. At the same time, the interdependent international system increasingly makes national interests more compatible (in the sense that almost all agree on the necessity of maintaining the current cooperative system), and the dense web of international institutions, from the WTO and IMF to the UN, NATO and the OSCE, increasingly facilitates cooperation and suppresses the likelihood of international war.

Realists would object here that international institutions simply cannot be consistently effective at settling disputes short of war (Mearsheimer 1995), and that the current period of peace is merely temporary. The core of the institutionalists argument (Keohane 1986) is that institutions provide additional information, reduce transaction costs, and enlarge the shadow of the future so that, for example, reputational concerns increases states' incentives to cooperate. Realists contend that such effects are too weak to restrain sovereign states. Lacking a common sovereign, independent nation-states must naturally fear cheating, and fear even more that others will gain relatively more from any agreement than they themselves do (Grieco 1988). The trouble with this argument, ironically, is a naive view of what sovereign authority is actually good for.

For example, in Soviet times, the Abkhazians of Georgia were willing to tolerate being ruled by Russians, but when Georgia became independent, they were much less willing to be ruled by Georgians, and made a bid for their own independence. To be sure, this logic may apply to non-national groups: e.g., leftist rebels probably had a better chance against the Philippine government than they did against the U.S. government before Philippine independence.

As the Philippine example illustrates, the other main factor promoting civil war was the superpower rivalry. Some civil wars, e.g. in Burma, Sudan, Nigeria, Sri Lanka and Lebanon were essentially ethno-nationalist wars. Others, as in Greece, Vietnam, Laos, Guatemala, Nicaragua and El Salvador, however, were almost entirely ideological in character, with the superpowers typically supporting opposite sides in attempts to expand or maintain their spheres of influence. Still other conflicts combined the characteristics of both, as nationalist conflicts combined with ideological ones (often instrumentally in pursuit of superpower patronage) to create the particularly messy conflicts in places like the Philippines, Indonesia, Ethiopia, Angola and Mozambique.

Major Powers After the Cold War

The end of the Cold War and collapse of the Soviet Union can be explained as primarily the result of nationalism. The same institutions, from the United Nations to the CSCE that stabilized the U.S.-Soviet relationship also represented the legitimacy of the national principle of unit identity, creating increasing pressure on the Soviet Union to observe that principle. When Mikhail Gorbachev began to do so, the result was a nationalist assertiveness of unexpected power in the East European satellite states, resulting in the fall of the Iron Curtain

stable at around 13%. The main difference was the number of states, which roughly doubled from about 65 in the interwar period to an annual average of 147 in the 1970s and then close to 200 at the end of the twentieth century.

One might imagine that the number of states need not affect the number of civil wars. For example, if ethnic Tutsis and Hutus have a dispute in Rwanda, it is possible that they would go to war regardless of whether Rwanda was an independent state, or part of a larger unit. If two other peoples in neighboring Zaire go to war at about the same time, one could still count two civil wars even if both units were part of a single Belgian Congo.

There are, however, two strong reasons and both related to the rise of nationalism, to believe that more units should result in more civil wars. First, decolonization (which resulted from the increase in the power of nationalism worldwide) led to the creation of a large number of relatively weak states. Thus even if one assumes that many of the disputes would have been the same whether the locale is a colony or an independent state, it is reasonable to believe that, in many cases, the colonial power with its cohesive army would have been more competent to deter violence than a newly independent, poorly organized state might be.

Second, there is no reason to think that the number of disputes should be constant. The simple fact of a transition is likely to raise new issues about the distribution of power and other benefits (Lake and Rothchild 1998). In particular, in large multinational units, most of the nations are likely to be too small to bid for power, so their disputes with the center tend to remain quiescent. However, if these large units break down into smaller but still multinational ones, formerly peripheral groups become relatively more powerful, and may have a better chance at bidding for power or for secession. At the same time, their willingness to acquiesce in rule by another group might decline.

gained enormous international stature as superpowers in a bipolar system, and both enjoyed security and economic benefits from that status though the Soviet Union domestic economy was deteriorating. Furthermore, as Gaddis also points out, the fact that both blocs were economically self-sufficient but not necessarily the same way meant that there was no conflict of interest over resources that might have led them to war.

The other source of the Cold Peace was the growth of effective international institutions and behavioral norms. The norms came first: avoiding direct military confrontations or the use of nuclear weapons, respect for the status quo instead of pursuing potentially destabilizing gains (Gaddis 1986). Institutions, however, played no small role in keeping tensions at manageable levels later in the Cold War: from agreements as simple as the 1971 Berlin agreement, to the regularized contacts in summit meetings, arms control negotiations (nuclear and conventional), United Nations bodies of all kinds and, increasingly toward the end, the Conference on Security and Cooperation in Europe. The shared norms and institutions were enough to keep East and West in the same international society, though disagreement on fundamental principles meant that the Soviet bloc was outside the constitutional structure of the West.

In contrast to the trend of decreasing frequency of international war, the number of civil wars in the system increased dramatically after World War II, largely as a consequence of the increase in the number of independent states (Small and Singer 1982, p. 263). From 1816 to 1980, each eleven-year period saw on average about seven civil wars in the international system, with wars taking place, on average, in 13% of states in any given period. For the three decades after World War II, however, the total number of civil wars was statistically twice as high, averaging about 14 in the average eleven-year span, but the proportion of states experiencing civil war remained roughly

conditions were emerging for a Kantian, not merely Lockean, system of mutual cooperation, built not merely on common interests but also on a common identity. A weaker sense of a democratic West including Europe and North America also emerged. Among the nations of the West, therefore, there existed an international society with a constitutional structure built on shared principles (national self-determination and democracy), norms (mutual cooperation), interests and institutions.

In relations across the Cold War divide, the factors inhibiting conflict were more fragile, but still significant. On fundamental principles and norms, of course, there was little agreement: the U.S. was founded on the nationalist principle, the Soviet Union on transnational Communism. Neither was inclined to respect the sovereignty of other states when there was an opportunity to attract a new satellite. The existence of a standing Soviet army configured for rapid offensive military action put in doubt the Soviets' willingness to respect even the sovereignty of the Western European powers (Kaufman 1994). And such American ideas as "rollback" placed American respect for Lockean norms similarly in doubt.

Given this clash of principles, the Cold Peace, that is, the absence of major war between the superpowers is attributable primarily to interests. The main interest was self-preservation: as John Lewis Gaddis (1986) has pointed out, statesmen usually go to war because they underestimate the likely costs of doing so, but nuclear weapons had the effect of making it virtually impossible for either superpower to be optimistic that war might pay, as the diplomacy of the Cuban Missile Crisis vividly illustrated. The stark reality of the power of the nuclear weapon and the size of the superpowers' arsenals made it increasingly clear that war could not possibly serve the interests of either side (Jervis 1989). At the same time, peace did: both superpowers

democratic institutions) are both consequences of embracing the national principle.

As noted above, however, economic interdependence, and in particular, a highly interdependent liberal international economic order, was also a necessary condition for the democratic peace of the Cold War period. It is a common place that the United States gave economic concessions to its European and Japanese allies to encourage their loyalty as allies in the Cold War. It was necessary that the U.S. do so: if their vital economic interests had not been accommodated in the embryonic U.S. led international economic system, they would have resisted that system and would have been forced to rely on self-help policies. Any nation or state will violate norms if necessary to feed its people and achieve economic growth. The system worked because the U.S. at first encouraged relative gains for its trading partners by tolerating discrimination against its own products as part of a comprehensive policy of promoting economic reconstruction among its war-torn allies (Blake and Walters 1987).

What created this commonality of economic interests was, of course, the mutual security threat the West faced from the Soviet Union in the Cold War. This strong and mutually reinforcing set of common interests, downplayed by common norms and basic principles, was then affirmed and protected by an increasingly dense web of international institutions, especially the GATT-centered trade system, the Bretton Woods financial system, the European Economic Community, and NATO. Recognizing that they had to work together for the common good, in part as a result of the vivid security threat, they built a set of institutions that made it easier to do so. Eventually, even identity principles started to change so that Europeans came to think of themselves more as Europeans. At the same time, antiwar sentiments became more common than ever before in history: the

Communism, the Soviet Union subverted national independence, both in the non-Russian Soviet republics and in the states of Eastern Europe, in the name of transnational ideological solidarity. The United States tried to legitimize similar efforts at subversion in Latin America, Iran and elsewhere on the grounds of self-defense against Communism. As a result the Lockean norm of mutual recognition of sovereignty was dishonored, though not destroyed, by the institution of systems of satellite states orbiting around both countries. The location of these orbits became the central stake in international political competition, as both superpowers tried to attract additional states into their own orbit and away from that of their rival. In pursuit of new satellites, both sides resorted to installing friendly governments by military force, as the Soviet Union did in Hungary (1956), Czechoslovakia (1968) and Afghanistan (1979); and as the United States did in Lebanon (1956), the Dominican Republic (1965), and Grenada (1989).

The emergence in this period of a peaceful community of democracies can be explained by the society of nations approach. The national principle, as noted above, is essentially a democratic principle: political sovereignty, from this point of view, lies in the nation, in the politically aware people, and the state's political purposes are the purposes of the nation. While kings and dictators can claim to rule on behalf of the nation, in practice they must be concerned more with their own interests than with those of the nation, so a politically aware nation will eventually withdraw first their legitimacy and then their power. The likely result, eventually, is the emergence of democratic institutions. As noted above, liberal, that is, anti-imperialist norms are also the logical implication of the national principle. Thus the two key causes of the democratic peace in Owen's (1994) explanation of the democratic peace (liberal norms and

as a period of preparation for independence. Some of the colonial powers (most notably the British in India) had even during the war been cornered in promising national independence to some colonies. After it, however, the normative structure of international society was backed by the agreement of both international superpowers, though for different reasons, that old-style colonialism was no longer legitimate. The key step in this process was UN General Assembly Resolution 1514, which condemned possession of colonies and ruled out delays in granting independence even on grounds of lack of preparation for self-government (Mayall 1990, pp. 46-49). Due to this combination of pressures, the colonial empires even of the war's victors and neutrals dissolved away in the three decades after World War II.

This founding principle of non-imperialist national sovereignty, which already implies a Lockean live-and-let-live norm–was reinforced by an emerging postwar norm of respect for international borders. Now, for the first time, not only were wars of conquest no longer legitimate, most border disputes also came to be seen as illegitimate: once colonial powers withdrew and international borders were recognized, changing them by force was no longer considered acceptable. This stronger anti-aggression norm found early expression in the Korean War, where even the national principle did not outweigh the judgement of the majority of the world's states, legitimized by the United Nations, that military conquest was unacceptable. The norm was not, of course, absolutely effective (South Vietnam disappeared from the map due to military invasion in 1975, for example), but by comparison with the past, small and weak states had a remarkable degree of effective normative protection.

The dark side of this system was, of course, the Cold War. Committed to the legitimizing principle of transnational

really a few colonies: as Fritz Fischer shows, Germany really wanted European dominance. The Lockean rules were off, so Europe was thrown into the Hobbesian horrors of World War I.

The institutional framework of the interwar League of Nations worked just as a norm-centered logic would expect. As long as most of the major powers in the system–not only Britain and France (and the isolationist U.S.), but also Germany and Japan, accepted the system's central norm of non-aggression, especially during the 1920s, it faced few challenges and worked well. For a brief moment, international society had a constitutional structure, based on the national principle, norms of sovereignty and non-aggression, and the institution of the League. But there was a contradiction: the basic legitimizing principle of the system's leading units remained national imperialism, which of course justifies military expansion. Once Italy, Germany, and Japan began emphasizing that norm in principle, while their interests seemed to demand violating the norm in practice, the League system became not merely irrelevant, but a positive impediment to effective collective self-defense in what was now again a Hobbesian environment.

Nationalism And the Cold War.

After World War II, the national principle came to dominate international society, now for the first time it is close to a society of nations. At base, the problem was internal to the colonial empires, as the imperialists' nationalist rhetoric i.e. a discourse that is fundamentally egalitarian, increasingly delegitimized those empires. But the national principle also found its way into the normative structure of international society, especially the presumption (dating from League of Nations days) that colonial status was acceptable only temporarily, and must be conceived

peoples, while competition on the Continent was restrained by international society's Lockean norm of mutual recognition among European states. Still, the interests of the national empires were nakedly acquisitive (aside from Bismarckian Germany). Under the circumstances, the only principle that could serve to settle conflict was the old norm of compensation: if the Russians received territory from the Ottomans, then so must Austria; the Germans insisted on compensation for French and British expansion in Africa; and so on.

Norms and the World Wars.

Wilhelmine revisionism changed all three variables in the nineteenth century Lockean equation. In the place of Bismarck's institutions of overlapping alliances and international conferences featuring statesmanlike diplomacy, Wilhelm II substituted blustery threats, clumsy ultimata, and over reliance on Austria as an ally. Instead of limiting their national chauvinism to abusing non-European peoples, Europeans–especially Germans–increasingly taught their children to look down on their European neighbors, too, as inferior (Van Evera 1991, Tuchman 1962). As a result, instead of observing the Lockean norm of mutual recognition among European states based on the national principle, German politicians' thoughts turned increasingly to schemes of domination not only over mittelafrika but also over mitteleuropa (Fischer 1967, p. 28). And once the world map had been essentially carved up among the imperialist powers, conflicts of interest increasingly took on a zero-sum cast. To be sure, that problem alone might have been manageable: the great powers might, if they had to, have compensated each other with chunks taken out of the empires of weaker powers such as Portugal, the Netherlands or Belgium. But the issue was not

the colonies. (The Crimean War came when Russia miscalculated, and felt trapped into confronting the Ottomans when Britain and France backed the Ottomans). Thus the specter of nationalism made the Concert system work.

But this was only a holding action. The revolutions of 1830 and 1848 demonstrated the growing power of the national principle across most of Europe. Prussia had to lead German unification or fall victim to it, and France found itself sponsoring Italian national unification. The trouble was that these were no peaceful, inward-looking nationalisms; every major nation in the world turned to imperialism in the decades after 1871. First Britain and then France led the way in establishing the pattern of the national empire–i.e., nation-state in the metropole, colonial empire overseas. As the two most dynamic powers in the world, they constituted the international system in that image, establishing the new norm of colonial expansion. Germany, Italy, the United States and Japan followed their lead. The old-style royal empires of Russia, Austria and the Ottoman Empire simply tried to soldier on in defiance of the nationalisms threatening their stability (though the Russians and Young Turks did make abortive efforts to harness nationalism) (on Russia see Tuminez 1999).

Relative peace in Europe after 1871 depended on a system more rickety than that of the Concert. Bismarck maintained the institution (held over from Concert days) of great power conferences to settle major European matters–most notably at the 1878 Berlin conference–and he updated the Holy Alliance in the form of the Three Emperors' League. If the institutional practices were uncertain, because less automatic than in Concert days, the norms they expressed and the interests they had to accommodate were at the same time less cooperative. The norms were purely imperialist, if not without restraint: national chauvinism was primarily directed against non-European

argued above, a conflict resolution system can work only if there is a confluence of principles, norms, interests, and institutions. The main institutions of conflict management were the Quadruple (later Quintuple) Alliance and the Concert of Europe, which operated according to the traditional principle of consultation and agreement among great powers. The reason for their effectiveness, however, is best illustrated by their eastern subset, the Holy Alliance, which was an alliance of old-style kingdoms (Russia, Prussia, Austria) against the threat of nationalism. Thus the principle on which the Concert powers agreed was a conservative, antirevolutionary one, and the interest was identical–self-preservation against revolutionary nationalist disturbances.

The eastern kingdoms especially feared that war with other great powers would undermine their systems domestically, because they had learned that from the Napoleonic Wars to mobilize for major war they would have to try to harness the dangerous power of nationalism. Issues that might lead to great power clashes, such as the problems of Greece (1927) and Belgium (1830), were therefore best settled peacefully by consultation among the powers in the Concert (Schroeder 1976). According to Barbara Jelavich, for example, Tsar Nicholas reaction to France's 1830 revolution was that, "with the Decembrist revolt still fresh in his mind, he was disturbed by any sign of the renewal of revolutionary activity. It was the challenge to the principle of [royal] legitimacy and the danger of the influence of the movement on Russia that he feared" (Jelavich 1974, p. 93). The British frequently went along because their primary interest on the Continent was also stability, even if a conservative one: Britain's imperial interests were overseas. As a result, the Europeans limited themselves to fighting only small wars for several decades, mostly against the fast, weakening Turks, but the British also against "natives" in

country as a great power. Everyone accepted the legitimacy of imperial conquest.

Indeed, many countries large and small disappeared from the map of Europe, showing that there was no Lockean "live and let live" norm in effect. Hungary, at the time considered a great power, disappeared into the Ottoman maw after the Battle of Mohacz in 1526; it did not reappear until 1918. Scotland's voluntary union with England in the early seventeenth century became involuntary when the Stuarts were chased from the throne, but no norm saved its independence, which it never regained. The "constitution" of the Westphalian system, the 1648 treaty, was designed in part to eliminate most of the tiny independent German entities, consolidating them into a much smaller number of larger units. And in the late eighteenth century, Russia, Prussia and Austria collaborated to wipe Poland, which had been a great power in the sixteenth century, entirely off the map, also not to reappear until 1918. Given this normative foundation, the highly warlike nature of the system was inevitable.

Nineteenth Century Nationalism.

As it is commonplace to note, the French Revolution introduced nationalism into the European international system (see, e.g., Hobsbawm 1990). Once the violence of that revolutionary change subsided in 1815, the result was for the first time the creation of a system of Lockean norms and institutions sufficient to restrain international war. This sounds like a paradox. Only France and England were moving toward nationhood by 1815, and France temporarily retreated from nationhood under royal rule. So how could nationalism so profoundly change the system?

The answer is that fear of nationalism played a critical role. As

recognized sovereignty requires that dominant nations acquiesce in minorities' secession, which dominants are loath to do. Thus the very principles that restrain international violence i.e. states' mutual recognition of the others' sovereignty and territorial integrity, simultaneously puts nations within states into a position in which they have to compete for domination (a sort of empire) because international norms oppose equality (separate statehood for each nation), and power sharing tends to be unstable. In short, the same factor that causes international peace by blocking imperialist expansion, also causes nationalist civil wars by facilitating the creation of mini-empires within multinational states.

The purpose of this argument about a society of nations is to sketch out a theory to explain the decline of war among major powers and the rise of conflict among smaller nations regionally and domestically in the last two centuries. Below is an attempt to briefly trace the logic to key periods in the last five centuries.

The war-prone early modern system

In the period from 1500 to 1815, imperialist kingdoms dominated the European great power system. Though major international agreements like the Peace of Augsburg (1555) and the Treaty of Westphalia (1648) introduced some norms into the system (Wendt 1999), the violence of international war was hardly contained: the system remained essentially Hobbesian. The Emperor Charles V in the sixteenth century, Louis XIV in the seventeenth century, the Ottomans in both centuries, and Napoleon at the beginning of the nineteenth all made bids for European hegemony. Russia, Austria and France responded to the upstart Prussian King Frederick II by trying to eliminate his

This final point is equally applicable to a Lockean society: while the fundamental necessary element of a Lockean society is emergence of a norm of mutual recognition, and therefore of a live-and-let-live system of limited rivalry, such a norm can be effective in limiting war only if reinforced by compatible interests and implemented by effective institutions. While interests are strongly influenced by legitimizing principles (e.g., imperialists have an interest in suppressing nationalism even outside their empires), there are also at least two critical material sources of interests: the economic system and military technology. Unregulated economic rivalry can increase the likelihood of war, while cooperative economic interdependence (as noted above) can reduce it. Regarding military technology, I will argue here that only nuclear weapons have a transforming effect on the international system (Jervis 1989). Finally, as the neoliberal literature has argued (Keohane 1986), institutions are also necessary: without their functions of reducing transaction costs, increasing information and lengthening the shadow of the future, cooperation, while possible, is still likely to collapse. When all of these factors are present simultaneously, not only legitimizing principles and Lockean norms, but also compatible interests and effective institutions, it makes sense to say that international society has a constitutional structure.

The shift in analytical focus from nation to state has another implication, for the frequency of civil war. Most states in the world are multinational, but the political unit recognized by the international system is the sovereign state, not the nation, though theoretically the legitimizing principle of the state is the national principle. In multinational states, therefore, the question logically arises: which nation is sovereign? The more strongly the national principle is held, the more the constituent nations are likely to compete for sovereignty. Compromising on equal sovereignty means partition, but the international norm of

nation-states can be expected to engage in imperial expansion. Even if expansion suits the nation's economic interest, however, imperialism should not sit easily with it: the national principle is not compatible with colonial rule. And as nations come to comprise more and more of the units in the system, their norms should more and more influence its workings. The likely result is a Lockean system of limited rivalry: recognizing each other's right to national self-determination, nations should logically fight for limited national goals rather than unlimited imperial ones. Variation should be expected in the medium term, though national feelings in any individual nation can easily morph into national chauvinism, which does justify conquest. Ultimately, however, a system dominated by nations should effectively create balances in which nations preferring the Lockean norm coalesce against imperialist national chauvinists. A system embodying such Lockean norms (or Kantian ones) can be distinguished from the Hobbesian by using the English School term, it is an international society rather than merely a system. Ultimately, the national principle is consistent with Kantian norms as well as Lockean ones, but there is nothing logically necessary about the emergence of a Kantian system among nations. National interests must permit it, in two different senses. First, it must be the case that conflicts of national interest are moderate enough that they can be settled by peaceful accommodation. If, for example, economic needs require military expansion, Kantian norms will not emerge; thus, the international economic system must encourage cooperation. Second, national interests must encourage anti-war norms: war, in short, must be too costly to be attractive. Finally, there must emerge a system of international institutions that can effectively assist nations in settling their conflicts peacefully. Without all three element i.e. norms, interests, and institutions, a Kantian society cannot emerge.

forms Wendt identifies, Hobbesian, Lockean, or Kantian; royalism is also compatible with hegemony or even a single universal empire. Thus in principle, nations could be vicious imperialists who pursue ethnic cleansing to allow for national expansion (as, e.g., U.S. citizens did to the Native Americans in their "westward expansion"), thereby creating a Hobbesian anarchy. Alternatively, nations might mutually recognize each other in a contained Lockean rivalry, or identify with each other in a Kantian confederation (like the European Union). Similarly, reigning monarchs might call each other "brother" and settle disputes without fighting in a Kantian brotherhood. Alternatively, they might compete in a genteel eighteenth century-style Lockean rivalry, or in a winner-take-all clash of civilizations as between Alexander or Genghis Khan and their enemies.

What distinguish these forms from each other are primarily attitudes toward imperialism. Monarchies, as systems in which a few elites dominate, get their start by violent conquest, so their norms legitimize imperialist expansion. It is therefore impossible to form a lasting Kantian brotherhood among monarchs, even in cases where the monarchs are literally brothers. Lockean contracts to pursue limited war are possible, but while such norms might limit the stakes in war, there is no reason to expect that they would limit the frequency of war. Even Lockean norms, however, do not naturally fit with royalist rule, so the natural state of relations among monarchies is the Hobbesian. Indeed, there is a reason that Machiavelli's and Hobbes' famous books are entitled, respectively, The Prince and Leviathan.

Nations, however, are made of different stuff, and they behave differently: national interest is not the same thing as raison d'etat. To be sure, if they emerge into a system dominated by empires, national units will at first to be constituted by the system more than they constitute it. Thus, in such a system,

the decline of war concerns a particular kind of hybrid form: the national empire. Especially in the late nineteenth century, most leading states took this odd form in which governments' legitimacy was justified primarily on the national principle i.e. government of and for Frenchmen, Germans, Englishmen, Americans, but at the same time they also considered imperial conquest legitimate on grounds of a "civilization mission" or "white man's burden". This self-contradictory set of principles necessarily had a limited life span, but it was of great importance for about a century.

There was, finally, another principle of unit identity that was important in the twentieth century: transnational Communism. According to this principle, the Soviet Union and Yugoslavia were legitimized by the solidarity of workers of many nationalities for their class benefit, and in self-defense against the capitalist system. Though this principle was, in large part, a cloak for a sort of Russian imperialism, the existence of a legitimizing identity beyond naked imperialism was an important ingredient in its longevity and political reach.

Neorealism argues that the type of state is not important in international relations, because all states seek to survive. But this was never a terribly convincing argument. The argument, in effect, was that states were like atoms bouncing against each other in a fluid, with the interactions determined largely by their size or atomic weight.

Neorealism in Perspective

As constructivists point out, the international system and the units that comprise it are mutually constitutive. The system's nature is defined by, and in turn influences, the units' legitimizing principles. In and of themselves, however, royalism and nationalism are both compatible with any of the anarchical

is controlled by a particular nation, in which case the relevant question for "international relations" in the inter-national relations between the dominant nation and the others in the state (as in the dying Soviet Union and Yugoslavia). In other cases, the state shrivels into a political and legal fiction, in which national (or "tribal") identity becomes one of the few fixed points in a genuinely anarchic situation. While this focus on nation over state seems to pose a major challenge to international relations theory, it merely incorporates information already widely acknowledged, in particular Robert Jackson's (1990) observation about "quasi states", legal and political fictions whose existence goes little beyond the fact that they are internationally recognized as states. It seems odd for realism, with its emphasis on the material realities of power, to insist on the "unit-ness" of such pathetic entities when real power rests elsewhere.

The second key principle of unit identity is royalism. As it is well known, early modern Europe was dominated by kingdoms governed under the royalist principle, i.e. the divine right of kings. Under this system, the political unit was defined by heredity, as the family inheritance of the ruling monarch. A critical point, however, is that in practice all of the early modern European kingdoms were empires, that is, they also accepted that such inheritance could be changed by military conquest. All of their major non-European rivals, such as the Ottoman, Persian and Mogul "gunpowder empires," and the Chinese Empire, operated according to the same principle.

As the above paragraphs make clear, there are really two distinct types of legitimizing principles that matter for the international system i.e. principles justifying the existence of the unit (royalist inheritance, national identity), and principles justifying change in its territorial endowment (imperialism, nationalism). As it turns out, an important part of the story of

unit are mutually constitutive.

Unlike Wendt, however, one could emphasize less the concept of "role" and "collective" identity i.e. aspects of identity that come only from interaction among units, but rather a combination of "corporate" and "type" identity i.e. aspects of unit identity that exist separately from the international system (see Wendt 1999, p. 224). The principle defining legitimate unit identity is precisely such a concept: a nation can in principle be a nation even if wholly isolated from any other; however, in the international system, a nation-state takes its identity in large part from the boundaries it draws between itself and other nations, and between itself and other states.

The international system, one could argue, is defined primarily by the legitimizing principles of the dominant units in the system. Those principles are the prime determinant of the system's basic structure, whether empire; hegemony; Hobbesian, Lockean or Kantian anarchy; or some other form. To put it differently: Wendt argues that the type of anarchy depends on whether states take on the role of enemy, rival or friend; I argue that the principle of unit identity largely determines which role the states will play.

I distinguish three principles of unit identity of relevance for the international system. The first is the national principle, "which holds that the national and the political unit should be congruent" (Gellner 1983, p. 1). The nation is defined by a common culture and a recognition or consciousness of shared nationhood. To be clear: one could argue that where and when the national principle is dominant; the relevant actor is the nation, not the state. If the nation and the state are in fact congruent, or nearly so, this presents no problem as the state simply acts as the agent of the nation, and we can refer to a nation-state. However, if the nation and state are not congruent, focus has to be on the nations. Sometimes, a multinational state

state interests. And as the discussion above shows, for the one set of alleged effects of anarchy that has been held to be undeniable, security dilemmas and the possibility of war, anarchy is demonstrably not either the necessary or the sufficient condition. If we want to understand the relations among nations, the concept of anarchy tells us nothing.

The factor of international economic interdependence plays a crucial supporting role in the story, however. As noted above, Oneal and Russett (1997, 1999) have made a strong case that interdependence is an important variable in explaining international peace, at least since 1885, and those effects are mostly independent of principles of unit identity. Before 1945, those effects were much less important than the roles of norms and legitimizing principles, as illustrated by the outbreak of World War I between highly interdependent trading partners. After 1945, however, economic interdependence plays a critical role in explaining international peace: only the combination of norms and legitimizing principles (and the resulting institutions) on the one hand, and of the transformation of interests resulting from economic interdependence and the nuclear revolution on the other, suffices to explain the peace of the Cold War and post-Cold War periods.

Constructing the International System

According to constructivist theory, "it is impossible for structures to have effects apart from the attributes and interactions of agents" (Wendt 1999, p. 12). Thus the principles that legitimate and define the identity of units at the same time help to constitute or create the international system. That system, in turn, influences the units' legitimizing principles (for example, by encouraging units to adopt the principles legitimized by the system's dominant members). System and

are to be taken into consideration if we are going to understand reasons for security dilemmas, conflict and strife. Legitimacy and effective sharing in decision-making are factors to be taken seriously in this context.

Theorizing Multiple Nations One Society

Liberal scholars wrote that one of the key defining features of the international system is the principle legitimizing the identity of the key units in it. Those scholars asserted that different principles of unit identity caused the international system to behave differently: while the imperialist principle promoted the consolidation of the system into a smaller number of larger units, for example, the national principle promotes the disintegration of the system into a larger number of smaller units. To create a comprehensive characterization of system change over hundred of years, One could further argue that theory would also have to include attention to three other variables: the effects of international anarchy, the degree of international economic interdependence, and the effectiveness of "social technology" or ruling institutions.

For explaining the modern decline of war (and rise of civil war), however, anarchy and social technology are derivative, and therefore dispensable. Dispensing with anarchy is controversial, but in fact anarchy is not a useful concept for defining the international system. As Wendt has persuasively demonstrated, "anarchy as such is an empty vessel and has no intrinsic logic" (1999, p. 309). Instead, the international system can be characterized either by Hobbesian, Lockean or Kantian norms. Furthermore, international systems may be characterized by a denser or sparser network of international institutions of greater or lesser effectiveness, and by different principles of unit legitimacy; different economic systems also generate different

permanently out of the city. The mighty Soviet state was helpless. Despite the deployment of thousands of Soviet troops to trouble spots in the region, the year ended with a massive ethnic cleansing campaign in which hundreds of thousands of Azerbaijanis were driven from Armenia, and comparable numbers of Armenians were driven from Azerbaijan. The Soviet Union remained a powerful state, its troops brutally suppressed a nationalist uprising in the Azerbaijani capital of Baku in January 1990, but it was unable to prevent the emergence and escalation of a security dilemma between Armenians and Azerbaijanis. Indeed, by the spring of 1990, only a few months after the Baku intervention, a guerrilla war had broken out between the Armenians and Azerbaijanis. This Armenian-Azerbaijani security dilemma did not result from incipient anarchy in the Soviet Union; rather, it began when the Soviet state was strong, and it played a key role in causing the growing anarchy that culminated in the Soviet collapse. Other ethnic security dilemmas in the USSR, most notably between Georgians and minority groups in Georgia, and between Moldovans and minority groups in Moldova, further undermined the Soviet Union's cohesion and legitimacy.

While these examples are anecdotal rather than systematic, they do constitute existence proofs of two propositions. First, international anarchy is not necessarily connected with the emergence of security dilemmas; some states have formed a security community instead. And second, the existence of even a strong sovereign state does not prevent the emergence and escalation of intrastate security dilemmas. Such security dilemmas may cause the state to break down into anarchy, but such anarchy is not a prerequisite for a security dilemma. Therefore, the relationship between anarchy and the security dilemma must be rethought. It is important to note here that factors and variables other than anarchism and central authority

world's second largest economy and the rising threat from nearby China. Most of South America is similarly untroubled by interstate security dilemmas, a fact symbolized by the abandonment by both Argentina and Brazil of their nuclear programs, and the essential end of the longstanding security dilemma, driven tension among all three Southern Cone states. If international anarchy is less and less likely to lead to interstate security dilemmas, intrastate security dilemmas seem more and more likely to arise even in strong states. The rise of armed anti-government militias in parts of the United States, especially in Montana and neighboring states, is a non-trivial illustration of the trend. These are illegal armed groups, which openly aim to overthrow, or at least resist the authority of the United States government; and which threaten their neighbors, creating security dilemmas. Yet in spite of these problems, U.S. government officials judge, one could probably say, that it would be too costly to suppress these groups. Organized criminal gangs, in the U.S. and elsewhere, create even stronger security dilemma dynamics, as many residents are driven to join one or another criminal gang as a means of self-defense in the context of ever-present gang wars. Thus the existence of even the strongest and most stable state does not prevent the emergence of security dilemmas.

The demise of another apparently strong state, the Soviet Union, illustrates how serious such local security dilemmas can become (Kaufman 2001). In early 1988, there was not the slightest hint that the Soviet Union was coming apart. But after ethnic Armenians began mobilizing peacefully to demand an internal border change, a single radio report of ethnic violence touched off an acute security dilemma: fearful of Armenian machinations and seeking revenge, Azerbaijani mobs surged through the city of Sumgait, Azerbaijan, killing at least dozens of Armenians, wounding hundreds, and driving thousands

there is no security dilemma. On the other hand, security dilemmas can arise domestically without anarchy. An example in this regard is the fact that ethnic security dilemmas arose in Yugoslavia and the Soviet Union while those countries still had all the attributes of sovereign authority. Ethnic security dilemmas were much more the cause than the result of anarchy in those states. Stating this does not mean that we undermine legitimacy when it comes to governments and governance.

Within states, however, the principles of state sovereignty and national self-determination may oppose each other, leading to civil war. Inside multinational states, competition for power is a competition for sovereignty over ethnic rivals, leading groups to see threats to their existence. This suggests that, paradoxically, the fact of international anarchy improve many international conflicts and makes their management easier, by offering sovereign equality as a solution; while competition for sovereignty exacerbates domestic conflict and makes severe violence more likely.

According to neorealists logic, the very fact of international anarchy ought to lead to security dilemmas between states, which must seek relative increases in power to ensure their own security. The dominant fact of the post-World War II international system, however, is the complete absence of such security dilemmas among advanced industrial democracies. During the Cold War, this fact could be attributed to the existence of a common threat from the Soviet Union, according to balance of threat theory (Walt 1987). After the Cold War, however, the logic no longer applies: NATO persists in spite of the absence of any threat to hold it together, and in spite of the significant increase in German power that resulted from the reunification of Germany. The U.S.-Canadian border remains the longest unfortified border in the world. Japan continues to rely on U.S. military protection in spite of its position as the

entities are supported by their mother states. The international economy is a finely tuned and closely integrated machine based on power and influence relationship and in turn that depends critically at a million points on unquestioned international cooperation among agents of states, firms, and consumers. That cooperation is rarely disrupted because of fear that imposes compliance. International laws are followed by weak entities because they do not have any other option. The international law is similar to domestic laws in a repressive state and is respected in that sense at least as often as are domestic laws in oppressive states.

In general political affairs, government bureaucrats worldwide are engaged daily in carrying out the cooperative tasks established by the dictates of their leaders at unending rounds of summit meetings, multilateral conclaves, and meetings of international organizations. Whether they meet for the Group of Seven (or Eight), the Asia-Pacific Economic Cooperation forum, the annual opening of the United Nations General Assembly, or OAU, Arab League or OSCE summits, national leaders always pretend overtly to come with agendas on which issues of continuing and improving cooperation dominate, however, covertly they carry different intentions. Cooperation is the overt dictated rule. Covert intentions, for the sake of stability, are not to be revealed.

In many cases, this cooperation among major powers and developed economies which is still characterized by hidden conflicts is not tempered by security dilemmas: as John Mueller (1995) and many others have noted, relations between the U.S. and Canada or among West European states were formerly characterized by security dilemmas but they are not any more. Even realists such as Robert Jervis (1998) concede that there exists among advanced industrial democracies a "security community" in which despite their differences and conflicts,

common development.

The South-North issue remains the central issue in the present-day world. And the broad developing countries are still the nuclear force for the buildup of a new international political and economic order.

In the 21st century, the developing countries will continue to seek development at risks. Many developing countries will spring up and seek modernization. This is an irresistible historic trend

Shifting Observation

The rest of this paper is organized as follows. The first section briefly elaborates on the domestic and regional wars in the last two centuries. The second section surveys some of the existing literature on the subject, showing that each literature offers valuable insights in explaining the decline of war and rise of civil war, but that none offers a complete explanation. The third section weaves together insights from most of the competing schools of thought, primarily Wendt's constructivist approach and Mayall's English School, to sketch out elements of a "society of nations" argument that can account for the evidence about changing patterns of war. The central argument is how de-emphasizing anarchy and emphasizing the role of nationalism and the sovereignty norm allows one simultaneously to account for the decline in international violence and continued occurrence of civil violence.

Anarchy for realists and as stated above is supposedly, the key permissive cause of conflict and war, where as for neorealists every single element of this argument is wrong. First of all, the idea that interstate cooperation is problematic does not comply with the facts but only because there exists a hierarchy of power among economic-political entities and most importantly these

limits on technological transfer or put the technology-recipient countries under their control. Technological gap between most developing countries and the developed countries is further widening.

On the whole, the disparity between the developing and developed countries is diminishing in terms of economic scale, nevertheless there is no qualitative change yet. The South-North gap remains critical -- the rich becomes richer while the poor poorer.

At the end of the cold war, the international situation has been heading for relaxation on the whole among the contending super and major powers, yet there will by no means be no war again in the world. In recent years, the Western countries headed by the U.S. have been pursuing energetically neo-interventionism featuring "human rights over sovereignty". Their primary stunts are guided by this fallacy and backed by high-tech military strength, unjustifiably trampling on international laws and flagrantly interfering in the internal affairs of other countries.

At the close of the cold war, hegemony and power politics remain stumbling blocks to peace and development in the world. Restriction and counter-restriction, control and counter-control and intervention and counter-intervention remain the vital contents governing the international relations. Though varying in their interests, the common call of the developing countries remains the maintenance of peace, materialization of stability and seeking development. Their interests are identical. While taking advantage of the opportunities brought by economic globalization, scholars gradually perceive the negative effects created by the globalization. They are beefing up their awareness of economic security and earnestly aspiring the founding of a new international economic and political order according to the principle of equality, mutual benefits and

The developing countries are a vital force, which cannot be ignored when the world is going multipolar. They are entering a historic phase focusing on evolving their national economies and seeking a fair and rational international political and economic order.

In the 10 years following the end of the cold war, economic development in the developing countries has been a driving force for the economic growth in the world and has improved its standing in the world's economy.

Though deeply hit by the financial crisis in East Asia in 1997, economies in the developing countries have grown again since 1999. The Asian economy, though still unstable, is tending to grow again, economic growth is being restored in Latin America and the economies in some African countries are gaining forceful growing momentum.

The political and economic order in the world today, however, remains the old one, fraught with much serious injustice, inequality and irrationality, forged after the Second World War under the sway and control by the Western developed countries. Economic and information globalization has offered opportunities to the developing countries and at the same time confronting them with ever increasing challenges. The ambience for the development of the developing countries has become grimmer and the South-North relations have turned more complicated.

The Western developed countries headed by the U.S. are vigorously pushing their trade protectionism and putting limits on imports from the developing countries resulting in worsening trade conditions for the developing countries. In addition, the developing countries are finding themselves deeply in debts.

The developing countries are faced with a series of challenges resulting from the rapid development of the new and high technologies in the world. The developed countries usually set

sovereignty have produced a highly successful system of managing interstate conflict by increasingly delegitimizing military conquest of one big nation to another and by realizing the catastrophic consequences of such confrontation. In the nineteenth century, international norms limited legitimate conquest only to certain areas; since World War II, conquest has become so illegitimate that it is rarely attempted and even less often successful, it was substituted within a bipolar system by political, military and economic influence to force small nation under a system of subordination.

Within states, however, the principles of state sovereignty and national self-determination may oppose each other, leading to civil war and along that border disputes among small states lead to conflict often manifesting itself in armed confrontations and wars. Inside multinational states, competition for power is a competition for sovereignty over ethnic rivals, leading groups to see threats to their existence. This suggests that, paradoxically, the fact of international anarchy enhances many international conflicts among small nation-states and makes their management easier by cooperation of superpowers. While competition for sovereignty exacerbates domestic conflict and makes severe violence more likely among weak states, it is to the advantage of major powers to exploit such conflicts. This insight further implies that the standard realist argument that world peace would require a world sovereign is exactly wrong, because creating one would raise the stakes in international politics into the question of "who rules". Instead, strengthening the identities, norms, and non-sovereign institutions that now underpin the relatively peaceful world order is the proper path to improved world security. Indeed, one could depict that the current international order is best understood as a society of nations with a constitutional structure comparable in effectiveness to that of a weak and non-egalitarian state.

and norms. The best approach as it stands from the available literature on the subject for studying order in the international system is constructivism, for as Alexander Wendt has noted, "institutions are made of norms, and normatively based rules" (Wendt 1999, p. 96). Still, any such attempt faces a fundamental problem: how does one explain why institutions suddenly became effective at reducing the frequency of war in the nineteenth century, and why norms shifted even more strongly against war, i.e. eliminating the security dilemma from the relations among many states in the mid-twentieth? The answer to that from the available readings is nationalism, and in particular, the understanding that international relations has now become relations among nations much more than inter-state relations.

Constructing an Approach

One should note that it is not easy to construct an approach explaining the decline of international war among major power and relative rise of domestic civil wars among weak nations. The foundation of my argument is stemmed from the insight of James Mayall (1990) that the international system has been shaped fundamentally by the principles of sovereignty and national self-determination. I argue along with Alexander Wendt (1999) that nation-states and the international system mutually constitute each other according to these principles. One could go farther than Wendt, however, by emphasizing the fundamental importance of national identity in modifying, and moderating, state behavior; and also by arguing that it is increasingly the nation rather than the state that is the main unit of international life. International war among wealthy nations has declined, one could argue, because the principle of national self-determination and the norm of mutual recognition of

as its aim the eradication of the other's political, economic and social system. Lockean norms of recognized sovereignty existed in the background, but were irrelevant as the great fears were of nuclear holocaust or of the loss of allies, foreign policy autonomy, and ultimately of social values, not of pure annexation. Constructivism can help explain peace within the West, but not the successful navigation of the Cold War by the superpowers.

Refining the Constructivist Explanation

Let us sum up the problem so far. The main pattern to be explained is the secular decline of international war after three successive break points: the post-1815 drop-off in international war; the further decline in the Cold War period, and the near-absence of international war in the post-Cold War decade. The related puzzles are the absence of security dilemmas between many states, and the rise of civil wars in many others. None of the theories outlined above can explain all of this. Only the international society approach can explain the post 1815 break point, based on the system of international conferences of the nineteenth century. For explaining both World War I and the peace of the Cold War period, there are two possible explanations: the neorealist argument about multipolar instability versus the stability of a bipolar nuclear balance; and Mueller's hypothesis about the normative rejection of war which came as a result of World War I. All the theories offer hypotheses to explain the peace of the post-Cold War decade among major powers.

The best hope for a comprehensive explanation of the declines in war in the past two centuries would be to combine the international society and Mueller approaches, that is, to build an approach that focuses on the combined effects of institutions

system is undergoing another structural change, to a Kantian culture of collective security. So far this change is limited mostly to the West" (1999, p. 314). In a separate article, Wendt (1994) goes a step further, pointing out that the existence of fully legitimate international norms implies the existence of international "authority" (Hurd 1999), albeit a decentralized one. Indeed, the combination of this authority with the joint control of coercive force embodied in NATO points to the existence of an "international state," meaning that within NATO at least, relations are more analogous to domestic politics than to any meaningful understanding of "anarchy".

As powerful as Wendt's argument is, however, it has some problems as an explanation of the decline of war. First, Wendt attributes the emergence of Lockean anarchy to the Peace of Westphalia in 1648. This is indeed the commonly established date for the emergence of the modern international system, but the decline of war, as shown above, dates roughly to 1815, not 1648. Why did the new norm take so long to come into effect? Arguing that the norm was more about recognition of sovereignty than about peace does not work for two reasons. One is that Wendt's argument emphasizes that a key implication of the Lockean norm of recognized sovereignty is that with existential threats mostly gone, the security dilemma is alleviated, and that indirectly lead to the decline of war. Second, the sovereignty norm was, until 1945, arguably even weaker than the decline-of-war effect: the number of states in the European system actually declined in the mid-nineteenth century as a result of German and Italian unification. At the Congress of Vienna, Prussian annexation of Saxony was considered unthinkable; a few decades later, it happened.

Second, Wendt's approach is not particularly useful for explaining peace during the Cold War. U.S.-Soviet relations before detente were clearly Hobbesian, as each side explicitly set

respective members (Wendt 1999, chapter 6). In the first degree of internalization, states follow system values only if they are forced to do so: this can apply equally to defensively-inclined states that follow the Hobbesian imperative of "expand or die," or to aggressively-inclined states that disgorge attempted conquests due to the coercion of others in a Lockean system. In the second degree of internalization, states come to see norm compliance as being generally in their interest, so they restrain themselves in the absence of immediate threats. Thus states in a Hobbesean system tilt toward pre-emptive expansion, expecting the threat is coming, while ones in a Lockean system stick to the status quo, figuring they are safest if they are not themselves perceived as the threat. Finally, in the third degree of internationalization, states fully adopt system norms, considering them legitimate, so they no longer even seriously consider violating them most of the time.

While Wendt is more concerned with constructing his theory than with applying it, he is quite clear in asserting that the Westphalian international system is a highly internalized Lockean one. That is, modern states see themselves generally as rivals rather than enemies, and the basic norm of respect for each other's sovereignty is fully internalized, that is, considered legitimate by most. He illustrates the point with the "Bahamas Problem", explaining that the U.S. does not invade the Bahamas not merely because it calculates that doing so would not be in its interest; rather, the main interest at stake is the sovereignty norm, which it never occurs to U.S. leaders to violate in most cases (1999, p. 290). On the other hand, the system also assigns to states the role of rivals, encouraging competition and obstructing cooperation. This is the situation that neorealism envisages, the Hobbesian rhetoric of some of its theorists notwithstanding.

In the post-Cold War period, Wendt argues, "the international

Alexander Wendt (who while a constructivist is also a positivist). In his publication Social Theory of International Politics, Wendt (1999) emphasizes the "mutually constitutive" effects of the international system and the units that comprise it. Assuming that states are still the key actors in the system, Wendt goes further than Buzan and his colleagues in arguing that the international system is "ideas almost all the way down" that is, that ideas, norms and beliefs are more important than material factors such as power or interest in determining how the international system works, because perceptions of power or interest are interpreted through the prism of those ideas.

Extending Buzan et al.'s insights, Wendt argues, "anarchy as such is an empty vessel and has no intrinsic logic" (1999, p. 249). Rather, he argues, there are three different potential logics of anarchy, which he labels Hobbesian, Lockean and Kantian. Each is defined primarily by the assumptions states make about their relations with each other. If they assume that all other states are enemies, then the relationship is Hobbesian, and the international system matches the expectations of classical realists. If, however, states recognize and respect each other's sovereignty, they no longer face threats to their existence, nor pose threats to each other's sovereignty. In this context, they can become rivals rather than enemies. "Live and let live" can replace "fight or die" as the imperative of the system, neutrality becomes possible, and weaker states are allowed to continue to exist. This is the Lockean system. Finally, if states see each other as friends rather than rivals or enemies, the result is a "pluralistic security community" within which disputes are settled without the use or threat of force, and in which friends help defend each other against threats from outside the community. This is the Kantian international system.

A second factor characterizing these different systems is the degree whereupon the values of the system are internalized by its

the immediate post-1815 period was the Concert of Europe, which embodied the fundamental norms of Great Power management of international relations, though the precise values to be maximized were in dispute between the conservative Holy Alliance trio of Russia, Prussia and Austria and the democratic British (and sometimes French). The peaceful nineteenth century would be attributed to the success of the Concert, and to its late-century successor, the Bismarckian system, which also included the fundamental institution of Great Power conferences as the key conflict management tool for Europe. The mid-century wars simply illustrate that no such system is perfect.

To explain twentieth century conflict management, Christian Reus-Smit (1997) offers an innovative fusion of English School, institutionalist and constructivist approaches. Reus-Smit argues that if an international society includes principles and norms that define what constitutes a legitimate actor (e.g., a sovereign state), and which create institutions defining the limits of rightful state action, then the society can be said to have a "constitutional structure". As an explanation for peace and war, Reus-Smit's argument is flawed, as it traces the "foundation" of this international constitution to the 1899 Hague Convention, and its "construction" to the Versailles Treaty i.e., in the run-up to the two World Wars. Still, the idea that principles, norms and institutions might form an international constitution is an important one, worthy of further development.

Constructivism

Though there is now a rich vein of theories using the related approaches referred to variously as constructivist, postmodernist, and post-positivist, I focus here on the work of

to focus on liberal norms as the cause of the democratic peace (Doyle 1983). Combined models, such as John Owen's creative synthesis, focus on the interaction between liberal norms and democratic institutions as necessary conditions for the democratic peace (Owen 1994). Other scholars (Spiro 1994) doubt that there is any significant effect at all.

International Society.

Closely related to the arguments about interdependence and international regimes is the "English School" of theorists. These theorists propose the concept of "international society" as "a group of states (or independent political communities) which not merely form a system, but also have established by dialogue and consent common rules and institutions for the conduct of their relations, and recognize their common interest in maintaining these arrangements" (Bull and Watson 1984). Working from this perspective, Robert Jackson (1990) notes that many developing countries are "quasi-states" which exist only because their sovereignty is internationally recognized according to international norms. And James Mayall (1990) shows how the concept of nationalism shapes international society by determining which units gain recognition as sovereign. Barry Buzan and his colleagues (1993), finally, add the insight that the type of units in an international system matters critically in determining the ability of the system to manage conflict without violence. They show that there have existed international systems, which were anarchical but non-violent because they were closely regulated by shared norms and institutions, both internally and internationally.

While I have found no English School theorist who specifically addresses the decline of war, an explanation could be extrapolated. The main expression of international society in

consider it an inexcusable crime.
The reason for the change, Mueller argues, is less any material changes such as industrialization, but rather the fact that the extreme destructiveness of World War I followed not only a century of relative peace, but also began in the teeth of a considerable antiwar movement whose most dire warnings were borne out by events (1995, p. 135). Mueller probably underestimates the importance of some causes of this shift: his own data show, for example that World War I was several times more destructive than any previous war, at least for France and Britain. Furthermore, Edward Luttwak (1995) may be right that smaller family size (itself, in turn, a consequence of the industrial revolution) helped teach parents to be more wary about sending their sons off to die in war. In any case, Mueller and those who agree with him have clearly found some important patterns, but Mueller at least misses the larger one: what accounts for that exceptionally peaceful nineteenth century? Is it a well-designed balance of power? Or is it a balance of mutual fear among the different major powers?

Democratic Peace Theory.

Despite the vast literature on the apparent absence of war among democracies, there is not much agreement on its explanation for limits. Some theorists argue for a primarily institutional explanation i.e., that democratic institutions are the cause of peace among democracies and off course major powers democracies (Bueno de Mesquita and Lalman 1992). The work of Bruce Russett and his colleagues argues for a combination of institutional factors i.e. democracy, international institutions, and economic interdependence, as the explanation (Russett, Oneal and Davis 1998, Oneal and Russett 1999). Others prefer

in the world system, the economic interdependence of states operates to make war among developed states behind the times. This theorizing came in multiple strands. One, functionalism (Mitrany 1933), argued that interdependence was leading to increasing international integration, and to the formation of international institutions that would make cooperation easier and war less likely. The 1970s incarnation of this idea coined the phrase "complex interdependence," emphasizing how a combination of transnational ties and processes and international organizations created international regimes regulating behavior. These regimes act to undercut the effectiveness of military force and create a more peaceful pattern of relations at least among some states (Keohane and Nye 1977).

This argument has always, however, been handicapped by the fact that international economic interdependence was, by some measures, higher in 1914 than it has ever been since. Still, recent research by Oneal and Russett (1997, 1999) has argued that economic interdependence plays an important role in contributing to the relative peace.

Relative Decline of War.

According to John Mueller (1995), the growing tendency toward peace in the twentieth century is attributable to "the historical movement of ideas," and in particular "the rise of war aversion". Before World War I, Mueller points out, war was considered a good thing: in 1895 Oliver Wendell Holmes called war's message "divine," while Igor Stravinsky believed war was "necessary for human progress" (1995, p. 126). Today, virtually no one in the West articulates such views: most consider war at best a tragic necessity, while more and more

of any serious military threat, which in reality was substituted by economic hegemony. And the intensity of wars though varied in nature were limited to proxy wars: if there was an average of 0.2 wars per country per decade in the period 1816-1947, in the 1948-1980 period that number dropped by nearly two-thirds to 0.07 (Small and Singer 1982, pp. 133-134).

Since neorealism is a structural theory, the only way it could explain such evidence is by appeal to the polarity of the system. It therefore cannot explain the post-Congress of Vienna decline in frequency of international war: the system was multipolar and anarchical in the nineteenth century, just as it was in earlier centuries, and an invariant cause cannot explain a change in outcome. The theory was designed, on the other hand, to explain the peacefulness of the Cold War by appeal to the allegedly stabilizing influence of bipolarity (Waltz 1979). This was never a terribly convincing theory, as a survey of past bipolar systems (Athens and Sparta, Carthage and Rome, Charles V vs. the Ottomans) illustrates (Kaufman 1997). However, the combination of bipolarity with the effects of the nuclear revolution provided a much more powerful argument (Gilpin 1981, Jervis 1989): nuclear deterrence made clear the inadvisability of a new world war, while it combined with bipolarity to restrain smaller wars. Regarding the post-Cold War system, the balance-of-threat version of neorealism (Walt 1987) would suggest that the decline in international tension is the result of the disappearance of the Soviet threat to the West and its interests, and to the absence of a Western threat sufficient to create a counter-coalition.

Interdependence.

At least since the publication of Norman Angell's The Great Illusion, one strand of theory has argued that despite anarchism

They agree to sacrifice part of their freedom in return for some kind of order, so that they can pursue their own individual ends more peacefully and profitably. They agree on the creation of a state with a mandate over society, which shall arbitrate between conflicting wills and enforce law and order.

Neorealism

The most common reaction of realists to evidence about the decline of war is to deny it has occurred. John Mearsheimer, for example, writes, "Every state would like to be the most formidable military power in the system because this is the best way to guarantee survival in a world that can be very dangerous ... states . . . think about conquest themselves, and they balance against aggressors; this inexorably leads to a world of constant security competition, with the possibility of war always in the background" (Mearsheimer 1995, p. 12). This is a nice description of the sixteenth and seventeenth centuries, when at least some great powers were at war nearly ninety percent of the time, when major countries like Hungary disappeared from the map, and when imperial conquest was common and encouraged by international values.

As applied to the late twentieth century, however, this description simply does not provide a complete picture. Far from being a dangerous place for states, the international system has for decades been a spawning ground for new ones, with the number of states more than tripling from a bit over sixty to nearly two hundred by century's end. Military conquest was essentially limited in scope and objective: only one state in the world, South Vietnam, was extinguished by conquest in the last half of the twentieth century. Far from preying on the weak and fragile infant states, great powers created them right and left by withdrawing from previous conquests, frequently in the absence

imposed forcefully from without and has nothing to with contracts (some of which are social contracts). Nietzsche demolishes the "fantasy" of the social contract i.e. the theory that the state was formed by people voluntarily relinquishing their power in return for the safety and security that would be provided by the state. This idea of the social contract has been central to conservative and liberal political theory, from Hobbes to Locke. Anarchists also reject this theory of the social contract. They too argue that the origins of the state are violent, and that it is absurd to argue that people voluntarily gave up their power. It is a dangerous myth that legitimizes and perpetuates state domination.

The Social Contract

Anarchism is based on an essentially optimistic conception of human nature: if individuals have a natural tendency to get on well together then there is no need for the existence of a state to arbitrate between them. On the contrary, the state actually has a pernicious effect on these natural social relations. Anarchists therefore reject political theories based on the idea of social contract. Social contract theory relies on a singularly negative picture of human nature. According to Hobbes, individuals are naturally selfish, aggressively competitive and egotistic, and in a state of nature they are engaged in a war of "every man, against every man" in which their individual drives necessarily bring them into conflict with one another. According to this theory, then, society in a state of nature is characterized by a radical dislocation: there is no common bond between individuals; there is in fact a constant state of war between them, a constant struggle for resources. In order to put a stop to this state of permanent war, individuals come together to form a social contract upon which some kind of authority can be established.

So the state, for anarchists, is a priori oppression, no matter what form it takes. Indeed Bakunin argues that Marxism pays too much attention to the forms of state power while not taking enough account of the way in which state power operates: "They (Marxists) do not know that despotism resides not so much in the form of the state but in the very principle of the State and political power. Oppression and despotism exist in the very structure and symbolism of the state i.e. it is not merely a derivative of class power. The state has its own impersonal logic, its own momentum, and its own priorities: these are often beyond the control of the ruling class and do not necessarily reflect economic relations at all. So anarchism locates the fundamental oppression and power in society in the very structure and operations of the state. As an abstract machine of domination, the State haunts different class actualizations i.e. not just the bourgeoisie state, but the worker's state too. Through its economic reductionism, Marxism neglected the autonomy and pre-eminence of state, this according to scholars was a mistake that would lead to its reaffirmation in a socialist revolution. Therefore the anarchist critique unmasked the hidden forms of domination associated with political power, and exposed Marxism's theoretical inadequacy for dealing with this problem.

This conception of the state ironically strikes a familiar note with Nietzsche. Nietzsche, like the anarchists, sees modern man as 'tamed', fettered and made impotent by the state. He also sees the state as an abstract machine of domination, which precedes capitalism, and looms above class and economic concerns. The state is a mode of domination that imposes a regulated interiorization upon the populace. According to Nietzsche the state emerged as a "terrible tyranny, as a repressive and ruthless machinery," which subjugated, made compliant, and shaped the population. Moreover the origins of this state are violent. It is

economy rather than the state was the fundamental site of oppression. The state rarely had an independent existence beyond class and economic interests. Because of this the state could be used as a tool of revolution if it was in the hands of the right class i.e. the proletariat. The state was only dominating, in other words, because it was presently in the hands of the bourgeoisie. Once class distinctions have disappeared, the state will lose its political character.

Anarchists like Bakunin and Kropotkin disagreed with Marx precisely on this point. For anarchists, the state is much more than an expression of class and economic power. Rather the state has its own logic of domination and self-perpetuation, and is autonomous from class interests. Rather than working from the society to the state, as Marx did, and seeing the state as the derivative of economic relations of capitalism and the rise of the bourgeoisie, anarchists work from the state to society. The state constitutes the fundamental oppression in society, and economic exploitation is derived from this political oppression. In other words, it is political oppression that makes economic oppression possible. Moreover for anarchists, bourgeois relations are actually a reflection of the state, rather than the state being a reflection of bourgeois relations. The ruling class, argues Bakunin, is the state's real material representative. Behind every ruling class of every epoch there looms the state. Because the state has its own autonomous logic it can never be trusted as an instrument of revolution. To do this would be to ignore its logic of domination. If the state is not destroyed immediately, if it is used as a revolutionary tool as Marxists suggest, then its power will be perpetuated in infinitely more tyrannical ways. It would operate, as Bakunin argues, through a new ruling class i.e. a bureaucratic class that will oppress and exploit workers in the same manner as the bourgeois class oppressed and exploited them.

malicious, and shows little understanding of the complexities of anarchist theory, I would nevertheless argue that Nietzsche does uncover a certain logic of resentment in anarchism's oppositional, Manichean thinking. It is necessary to explore this logic that inhabits anarchism to see where it leads and to what extent it imposes conceptual limits on radical politics.

Anarchism

Anarchism as a revolutionary political philosophy has many different voices, origins and interpretations. From the individualist anarchism of Stirner, to the collectivist, communal anarchism of Bakunin and Kropotkin, anarchism is diverse series of philosophies and political strategies. These are united, however, by a fundamental rejection and critique of political authority in all its forms. The critique of political authority, the conviction that power is oppressive, exploitative and dehumanizing, may be said to be the crucial politico-ethical standpoint of anarchism. For classical anarchists the state is the embodiment of all forms of oppression, exploitation and the enslavement and degradation of man. In Bakunin's words, "the state is like a vast slaughterhouse and an enormous cemetery, where under the shadow and the pretext of this abstraction (the common good) all the best aspirations, all the living forces of a country, are sanctimoniously immolated and interred". The state is the main target of the anarchist critique of authority. It is for anarchists the fundamental oppression in society, and it must be abolished as the first revolutionary act.

This last point brought nineteenth century anarchism into sharp conflict with Marxism. Marx believed that while the State was indeed oppressive and exploitative, it was a reflection of economic exploitation and an instrument of class power. Thus political power was reduced to economic power. For Marx the

tenets of anarchism, most anarchists insist that anarchism is much more than that. There is also considerable variation between the anarchist political philosophies, to the point that groups with radically different views may consider themselves anarchist, at the same time denying that other points of view should be called anarchist. Two areas where opinions vary widely are the role of violence and chaos in society, and the role of property and economics. Though it is a vital ambition, Egalitarianism is a present, but lesser subject in the debate about anarchism.

To understand the different stands with regard to the relationship between anarchism and order in the international and domestic orders, I present below the diversity of opinions as offered by different scholars and contending schools of thought in the study of international politics.

Explaining Security Under Anarchy

The first issue above, which deals with the emergence of security communities under anarchy, is an issue relevant for essentially all international relations theory. As such, it has seen a large amount of theorizing. I begin by briefly surveying some of the most prominent arguments. I do that, however with the conviction that the strongest explanation is a constructivist one focusing on the rising importance of the principle of national self-determination, norms of mutual recognition of sovereignty and the undesirability of war, increasingly reconcilable national interests and improving institutions that embody and help to enforce the norms and principles of cooperation and collaboration.

Is anarchism a political expression of resentment? Is it poisoned by a deep hatred of the powerful? While Nietzsche's attack on anarchism is in many respects unjustified and excessively

World Politics: Anarchism VS. Order

Professor Michel NEHME*

The fundamental fact of international life according to neorealists and most neoliberals is that the lack of a common sovereign among states (lack of central authority in the world community) makes interstate cooperation problematic and leads to security dilemmas. Anarchy, which means the lack of authoritative government, is therefore, supposedly, the key permissive cause of conflict and a correlative factor in resorting to power and war.

Anarchism is a generic term describing various political philosophies and social movements that advocate the elimination of the state. These philosophies use anarchy to mean a society based on voluntary cooperation of individuals. Philosophical anarchist thought does not intend to advocate chaos or anomie. The latter term in contemporary English means the absence of any kind of rule, law, principle or order. Some anarchists imply "anarchy" to refer to a manner of human relations that is intentionally established and maintained. While individual freedom and opposition to the state are primary

*Academician and researcher

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2005

• *Ihsan MORTADA*
- *The role and the israeli gains in the system of "american constructive anarchy".* 69
• *Dr. Ghassan EL CHLOUK*
- *The economy of anarchy: introduction to the concept, effects et futures.* 70
• *Mahmoud HAYDAR*
- *The political philosophy of the new american conservatives: the ideology of creative anarchy.* 71

Resumés

• *Général (en retraite) Nizar ABDEL KADER*
- *Rôle de l'anarchie et les complications politiques dans la nouvelle stratégie américaine: Afghanistan, Irak, le terrorisme et le déploiement de la démocratie* 101
• *Dr. Fredric MAATOUK*
- *La théorie de l'anarchie et ses derrivés* 102
• *Dr. Nassim EL KHOURY*
- *Les effondrements généraux à l'époque de L'anarchie constructive* 103
• *Sarkis ABOU ZEID*
- *L'anarchie internationale et régionale et l'anarchie "non-constructive" au Liban* 104
• *Saad MEHYO*
- *Quel destin pour les arabes dans le projet de L'Empire de la mondialisation"? Incorporation par la force et guerres civiles* 105
• *Ihsan MORTADA*
- *Le rôle et les gains israéliens dans le système de "L'anarchie constructive américaine".* 106
• *Dr. Ghassan EL CHLOUK*
- *L'économie de l'anarchie: introduction au concept, effets et futur* 107
• *Mahmoud HAYDAR*
- *La philosophie politique des nouveaux conservateurs américains:* 108

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN ..... **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR ..... **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• World politics: anarchism vs. order. . . . *professor Michel NEHME* 5

• Le monde en chaos: la politique étrangère des Etats-Unies

. . . . . *Rudyard KAZAN* 73

Summaries

• *Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER*

- The role of anarchy and political complication in the new american strategy: Afghanistan, Iraq, Terrorism and deployment of democracy *64*

• *Dr. Fredric MAATOUK*

- The theory of anarchy and its drifts *65*

• *Dr. Nassim EL KHOURY*

- The general collapses in the era of constructive anarchy *66*

• *Sarkis ABOU ZEID*

- International and regional anarchy and "unconstructive anarchy" in Lebanon *67*

• *Saad MEHYO*

- Which destiny for the Arabs in the project of "the empire of globalization"? Incorportation by Force and civil wars *68*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANESE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO